

جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



مجلة دفاتر اقتصادية

دورية علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجلفة

العدد الحادي عشر
ذي الحجة 1436 هـ / سبتمبر 2015 م

افتتاحية العدد

تأبينية... إلى روح الفقيدة الدكتورة قراش عفاف _ رحمها الله _

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ نحمده جلّ في علاه، وهو الذي لا يحمد على مكروهه سواه، ونشهد أن لا إله إلا الله القائل في محكم تنزيله ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ لِكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا ءَاتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ والصلاة والسلام على أعظم المبتهلين، وأجمل الصابرين، وأسوة المحتسبين، ورحمة الله للعالمين محمد بن عبد الله

لقد تبعثرت صفحات دفاترنا الاقتصادية، وتمزقت حروفها حسرة وعبرة، وهي تعتمر المأى على فراق صادم، بعد أن تخطفت يد المنون الدكتورة قراش عفاف (أستاذة التسويق بكليتنا) _ رحمها الله _

كان يوماً حزيناً ذلك الاثنين، السابع من شهر سبتمبر 2015، استحات شمس نهاره ليلاً حالكاً، على نحو ما قيل:

صُبت علينا مصائبٌ لو أنها ===== صُبت على الأيام صرن ليالياً

فالخطب جلّ كالقارعة، والخبر حل كالصاعقة، حتى ما كدنا من شدة الامتعاض أن نصدق ونتحقق، لولا فسحة من الإيمان راسخة، وثقة في الله عز وجل شائخة... أفجعنا فراقها، وحز في أنفسنا رحيلها، فلقد عاشت في سمت وغادرتنا في صمت... أبت إلا أن تمضي في كوكبة الشهداء بعد أن فاضت روحها وهي تُغرد للحياة تريد أن تهب للعالم حياة... رحلت الحمامة الزاجلة، مضت صوفية الخطى، والريحانة النضرة، والطيف الباسم، والمربية المصون... إن القلب ليخشع، وإن العين لتدمع، وأنا على فراقك أيتها العفيفة المحزونون.. ولكنه قضاء الله القاهر ولا راد لقضائه.. فحمداً لله في الحال والمآل، يا من لا يُحمد على مكروهٍ سواه... "إنا لله وإنا إليه راجعون" ... تقبلها الله ووليدها في عداد الشهداء.. رفيقة للأنبياء والأصفياء...

فباسم أسرة التحرير نتقدم بخالص العزاء - وإن كنا أهلوها - لزوجها ووالديها وإخوانها وأخواتها وزملائها وزميلاتها، متمنين على الله أن يخلف في عقبها خيراً، وأن يلهمهم جميل الصبر والسلوان.

وفي لمسة حب وتقدير، ترعى مجلتنا إصدار آخر ما كتبت أناملها واستوحاه فكرها، عربون تذكروا وفاء - رحمها الله -

أسرة التحرير

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
افتتاحية العدد	
▣ دراسة لسلوك المستهلك بين ما يحتاجه وما يقدمه له السوق (المؤثر والمتأثر)	01
كلمة د. قراش عفاف «جامعة الجلفة»	
▣ دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم قرارات سلسلة التوريد	16
كلمة د. أقاسم عمر & أ. بن عبید عبد الباسط «جامعة أدرار»	
▣ دعم استقلال المراجع الخارجي مدخلا لتضييق فجوة التوقعات في المراجعة	28
كلمة أ. خالد رشيدة «جامعة الأغواط»	
▣ بحوث التسويق كأداة اتصال بالبيئة التسويقية	40
كلمة د. صديقي النعاس «جامعة الجلفة»	
▣ دور السياسات الجبائية في تشجيع المكافحة المستدامة	50
كلمة أ. بوطالب إبراهيم «جامعة بومرداس»	
▣ القيادة التحويلية ودورها في تمكين رأس المال الفكري لمواجهة مقاومة التغيير	62
كلمة أ. جعلاب الزمرة & أ. د. زيد الخير ميلود «جامعة الأغواط»	
▣ دور الانترنت في تطوير استراتيجيات التسعير في المؤسسة الاقتصادية	81
كلمة أ. بن البار موسى & أ. د. سعیدی يحيى «جامعة المسيلة»	
▣ محدودية مهام هيئة الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية في ظل النظام المصرفي التقليدي	96
كلمة أ. زرقط رشيد «جامعة البليدة 2»	
▣ تأثير خصائص المنتج على حماية المستهلك من وجهة نظر المستهلك	109
كلمة أ. يونس مصطفي «جامعة الجلفة»	
▣ واقع وآفاق تنمية القطاع السياحي في ماليزيا	121
كلمة د. حاجي فطيمة «جامعة برج بوعرييج»	
▣ التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات والفقر	137
كلمة أ. زاوي أحمد صادق & د. بوجرفة بناصر «جامعة معسكر»	
▣ التأطير القانوني للعمل المصرفي في الجزائر	147
كلمة د. رابحي مختار «جامعة الجلفة»	

157	▣ دور الاستثمارات العمومية في التنمية الاقتصادية ✍ أ. باشوش حميد «جامعة مستغانم»
167	▣ أعمال التوافق المحاسبي الدولي من اللجنة إلى المجلس ✍ أ. مخلوفي عزوز & أ. د. عيبرات مقدم «جامعة الأغواط»
181	▣ استغلال الطاقات من خلال التنمية المستدامة في ظل البيئة الحالية ✍ د. بحوصي مجدوب & أ. مولفرعة فاطمة الزهراء «جامعة بشار»
62	▣ <i>Migration de retour et les caractéristiques de l'investisseur</i> ✍ BELMIMOUN Abdenour & BOUHLAL Fatima «Université de Mascara»
47	▣ <i>Gouvernance boursière, proposition d'une méthodologie de classement des titres par les méthodes multicritères</i> ✍ MENNAD Ali & HAREM Wahiba née HALIMI «Université de Tlemcen»
29	▣ <i>Modélisation économique pour une gestion optimale et durable de l'élevage du mouton steppique</i> ✍ ATCHEMDI Komi Apédo & BELKHIRI Fatna & MEDOUNI Yamina «Université de Djelfa»
18	▣ <i>IMPACT DE LA PRIVATISATION SUR LA PERFORMANCE DES ENTREPRISES PUBLIQUES DANS LES ECONOMIES EN VOIE DE DEVELOPPEMENT</i> ✍ CHADLIA Amel «Ecole Supérieure de Commerce d'Alger -ESC-»
01	▣ <i>ESTIMATION DE LA FISCALITE PETROLIERE: Modélisation d'un contrat de partage de production</i> ✍ GUEDDAL Zinedine & ADALA Laadjal «Université de Mostaganem»

قواعد و شروط النشر في المجلة

يسر هيئة تحرير مجلة **دفاتر اقتصادية** أن تستقبل الأبحاث والدراسات ذات العلاقة بتخصصات العلوم الاقتصادية والإدارية باللغات العربية، الفرنسية والانجليزية. وتخضع هذه البحوث لمعايير وشروط التحكيم في البحث العلمي الأكاديمي من متخصصين، وتطبق فيها شروط المجالات العلمية المحكمة، وترى أن تكون النصوص المرسله وفقاً للشروط التالية:

- أن يكون النص المرسل جديداً لم يسبق نشره.
- تخضع النصوص المرسله لرأي محكمين من مختلف الجامعات المحلية والأجنبية.
- أن تُعتمد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات، بما في ذلك التقديم للبحث، وتنسيق أقسامه، والتوثيق الكامل لمراجعته، وإعداد الجداول والأشكال البيانية بصورة تُيسر تصويرها للطباعة، وإدراج خلاصة تتضمن نتائج البحث.
- أن لا يتجاوز عدد صفحات النصوص المرسله 20 صفحة.
- يُراعى في الصفحة الأولى من المقال إدراج الأتي: [عنوان المقال، إسم الباحث(ة) كاملاً، الدرجة العلمية، الكلية والجامعة مكان العمل].
- ضرورة إدراج ملخص للبحث في الصفحة الأولى لا يزيد عن (08) أسطر بلغة المقال، وآخر بلغة مغايرة. وفي حالة المقالات باللغة الأجنبية يُشترط إدراج ملخص باللغة العربية.
- تُقدم البحوث مرقونة على صفحة A4 [29.7×21 سم] بحجم الخط Traditional Arabic 15، أما بالنسبة للغة الأجنبية فيكون بخط Times New Roman 13، على أن تكون الهوامش في آخر البحث وفق ترقيم تسلسلي بحجم الخط 14 بالنسبة للغة العربية و 12 بالنسبة للغة الأجنبية.
- حواشي المقال تكون وفق الشكل التالي: [2.5 سم للأعلى] و [2 سم للجهات الأخرى]، مع ترك مسافة 1 سم بين السطور.
- تخضع المقالات المعروضة للنشر لموافقة هيئة التحرير، ولها أن تطلب من الكاتب إجراء أي تعديل على المادة المقدمة قبل إجازتها للنشر.
- المجلة غير مُلزَمة بإعادة النصوص إلى أصحابها سواءً نشرت أم لم تنشر، وتلتزم بإبلاغ أصحابها بقبول النشر، ولا تلتزم بإبداء أسباب عدم النشر.
- تحتفظ المجلة بحقوقها في نشر النصوص وفق خطة التحرير، وحسب التوقيت الذي تراه مناسباً.
- تُقدم البحوث وفق نظام Word 2003 وترسل عن طريق البريد الإلكتروني التالي:

rev.cahierseco@Gmail.com

✍ إن أي مقال لا يتوافق وشروط النشر المنصوص عليها سابقاً يُعتبر ملغياً، ولا يُخطر صاحبه بذلك.

✍ ترتيب المقالات في المجلة لا يخضع لأهمية البحث ولا لمكانة الباحث.

✍ المقالات المنشورة في المجلة لا تُعبر إلا عن آراء أصحابها.

الرئيس الشرفي:
أ.د. علي شكري

مدير المجلد:
د. المختار حميدة

رئاسة التحرير:
محمد مصطفى سالت

نيابة رئاسة التحرير:
د. مراد علة & د. أحمد ضيف

هيئة التحرير:

سمير طعيبة
إسماعيل قشام
محمد لعقاب
كلثوم بوزيان
طارق بن خليف

فؤاد محفوظي
سليمان شيبوط
هبة طوال
علي حبيطة
حسينة تومي

خالد عيجولي
محمد علي الجودي
محمد شتوح
النعاس صديقي
طارق هنرشي

هيئة الاستشارة العلمية والتكميم:

أ.د. عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر 3 - الجزائر	أ.د. محمد الطاهر قادري	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. رابح زبيري	جامعة الجزائر 3 - الجزائر	أ.د. ميلود زيد الخير	جامعة الأغواط - الجزائر
أ.د. محمد براق	المدرسة العليا للتجارة - الجزائر	أ.د. عمر غزاوي	جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د. عبد السلام بندي عبد الله	جامعة تلمسان - الجزائر	أ.د. عبد السلام مخلوفي	جامعة بشار - الجزائر
أ.د. عبد اللطيف كرزاي	جامعة تلمسان - الجزائر	أ.د. نور الدين شنوفي	مدرسة الدراسات العليا للتجارة - الجزائر
أ.د. عبد القادر دربال	جامعة وهران - الجزائر	د. طه حسين نوي	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. إبراهيم بخي	جامعة ورقلة - الجزائر	د. المختار حميدة	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. فريد كورتل	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. نجوية الحدي	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. موسى رحمان	جامعة بسكرة - الجزائر	د. جميل أحمد	جامعة البويرة - الجزائر
أ.د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي	جامعة القادسية - العراق	د. محمد فرحي	جامعة الأغواط - الجزائر
أ.د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي	جامعة الكوفة - العراق	د. فاطنة بلخيري	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. نجم عبود نجم	جامعة الزيتونة - الأردن	د. أحمد بيرش	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. محمد داود عثمان	جامعة فيلادلفيا - الأردن	د. لخضر بن احمد	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. يحيىة سمالي	جامعة الملك فيصل - السعودية	د. العباس بهناس	جامعة الجلفة - الجزائر

دراسة لسلوك المستهلك بين ما يحتاجه وما يقدمه له السوق (المؤثر والمتأثر)

- دراسة ميدانية لعينة من المستهلكين بمدينة الجلفة -

قراش عفاف

أستاذة مُحاضرة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة

~~~~~

### ملخص:

جاء هذا البحث ليدرس سلوك المستهلك من ناحيتين، الأولى كونه المؤثر في السوق باعتباره العنصر الذي يقدم الطلب من خلال حاجاته ورغباته غير المشبعة، والناحية الثانية كونه العنصر المتأثر، وقد تم اختيار منتج الجيلاتين لدراسة سلوك عينة من المستهلكين بمدينة الجلفة، من خلال استعمال أداة الاستبيان التي تتناسب مع عينة الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أهم نتيجتين هما:

- المستهلك يعرف مكونات المواد التي يستهلكها، وهو مدرك لأهمية معرفته هذه.
  - بخصوص المواد المعروضة، المستهلك هو المتأثر بالنسبة للسوق. وعلى ضوء النتائج تم تقديم جملة من التوصيات.
- الكلمات المفتاحية:** سلوك المستهلك، السوق، مؤثر، متأثر، جيلاتين.

### Abstract:

This research examines consumer's behavior from two sides, the first being influential in the market as an element that provides demand through needs and unsatisfied desires, and the second element being affected. The gelatin product consumers in djelfa city have been chosen to be the sample of the study, and the questionnaire has been chosen as suitable tool for the study. The study has come to two important conclusions:

- The consumer knows the components of the consumed material, and he is aware of the importance of his knowledge.
- Regarding the exposed material, the consumer is affected for the market.

**Key words:** consumer's behavior, market, influential, affected, gelatin.

## مقدمة:

يجد المستهلك اليوم نفسه أمام مجموعة كبيرة من الخيارات، التي يمكن أن تلبى حاجاته ورغباته، لكن هذا التنوع في الخيارات يضعه أمام مشكلة، هي ماذا سأختار وكيف السبيل الأمثل إلى ذلك، خاصة إذا كان في الأمر رغبة عن مدى مصداقية المصدر والمادة الأولية لهذا المنتج (حلال أم حرام)، ولكي يبلغ المستهلك درجة الوعي التي تجعل منه المؤثر، كي تلبى حاجاته وفق المقاييس التي يطلبها هو، جاءت هذه الدراسة للسعي وراء هذت المبتغى. ومنه نطرح التساؤلات التالية:

• هل يعرف المستهلك مكونات المواد التي يستهلكها، ثم هل هو مدرك لأهمية معرفته هذه أم لا ؟

• بخصوص المواد المعروضة، هل المستهلك هو المؤثر أم المتأثر بالنسبة للسوق؟

للإجابة على هاذين السؤالين تقترح الدراسة الفرضيتين التاليتين:

• لا يعرف المستهلك مكونات المواد التي يستهلكها، ثم وهو غير مدرك لأهمية معرفته هذه أم لا ؟

• بخصوص المواد المعروضة، المستهلك هو المؤثر بالنسبة للسوق؟

ولتأكيد صحة الفرضيات أو عدم ذلك تتبع الدراسة خطة عمل، فقسّم الموضوع لثلاث محاور هي: المحور الأول يتناول مفهوم الجيلتين وحكمه شرعاً، والمحور الثاني سيركز على سلوك المستهلك (مفاهيم أساسية)، أما المحور الثالث فسيكون عن دراسة الحالة التي من خلالها نحاول الوصول في الأخير إلى إجابة للأسئلة المطروحة، وفي ضوئها تقدم مجموعة من التوصيات.

المحور الأول: مادة الجيلتين وحكمها في الدينأولاً/ تعريف الجيلتين:

الجيلاتين (Gelatin) مادة بروتينية تُستخرج من التحليل الجزيئي للكولاجين الصادر من الجلود والأربطة العضلية للحيوانات، أو من مادة العظمين الموجودة في العظام (1)-أرنولد إيندر، 1993: 299) ويُستعمل لخصائصه الهلامية والغروية، وهي مادة بيضاء مع لون أصفر خفيف، تعطي مع الماء محلولاً لزجاً عندما يبرد أو يتجمّد، في صورة هلام شفاف. فمع تطور التصنيع الغذائي أصبح المزيد من الأقسام غير المرغوب فيها من الحيوان تخضع للمعالجة والاستخلاص لتكوّن مواد أولية تُقحم في الأطعمة، وغداً واضحاً الدور المنوط بالبروتينات في تحسين المظهر واللون والقوام بالخصوص.

فللمظهر: يُستخدم الجيلاتين والدم الطازج لتزيق العصائر.

وللّون: يُستخلص الخضاب من الكريات الدموية، ومادة الميلانين من بعض المصادر البروتينية.

وللقوام: تستعمل المهلّات كالجيلاتين، وآح البيض، واللاكتوبروتين.

علاوة على استخدام بروتينات لإنتاج الرغوة، وللاستحلاب، وتثبيت العطور، وفي استعمالات أخرى مثل التحلية. كما أدّى غلاء أسعار بعض الأطعمة كالبيض واللحم واللبن إلى استبدال مواد أرخص منها مثل الدم واللاكتوسيروم.

وتكوّن المواد البروتينية من أحماض أمينية ترتبط ببعضها بواسطة الروابط الببتيدية.

والروابط الببتيدية هي نوع من الترابط الكيميائي التساهمي القوي بين مجموعة أمين ((NH<sub>2</sub>) لحمض أميني ومجموعة

كربوكسيل (COOH) لحمض أميني آخر لتكوين رابطة ببتيدية (-CO-NH-) بعد نزع جزيء ماء.

يتكوّن كل حمض أميني من ذرة كربون مركزية تسمى " ألفا كربون " يتصل بها :



- مجموعة هيدروكسيل  $\text{COOH}$ .

- مجموعة أمينو  $\text{NH}_2$ .

- ذرة هيدروجين  $\text{H}$ .

- سلسلة الألكيل  $\text{R}$  وتختلف باختلاف كل حمض، مفرقة بين الأحماض ومحددة لخواصها وتصنيفها.

وتنشأ الرابطة الببتيدية من اتحاد حمضين أميين بكل من  $\text{NH}_2$  للحمض الأول مع  $\text{COOH}$  للحمض الثاني، ويتم نزع جزئ ماء نتيجة الاتحاد مكوناً رابطة ببتيدية  $\text{C(=O)NH..}$  ويعتبر هذا التفاعل نازعاً للماء dehydration reaction وتختلف البروتينات فيما بينها من حيث صفاتها الكيميائية وتركيبها. ويعود الاختلاف إلى سلاسل جانبية توجد عند ارتباط الأحماض الأمينية ببعضها، لذلك فإن تصنيف تلك الأحماض يتم على أساس الصفات الكيميائية للسلاسل الجانبية، التي قد تكون. ( قطبية تذوب في الماء، أو غير قطبية لا تذوب فيه (2- ديمان، 1996: 135). وتمثل البروتينات التي تُضاف إلى الأطعمة في:

- مواد خام لم تتعرض إلا للاستخلاص كمصل الدم.

- مواد تعرضت لبعض المعالجات كالجيلاتين.

- مواد رُكبت من أحماض أمينية حرة بعد استخلاصها من البروتين.

وقد تكون هذه المواد - باستثناء مصل الدم طبعاً - نباتية أو حيوانية المصدر. وتتصدر هذه المواد من حيث أهميتها واستعمالها الواسع مادة الجيلاتين.

يسوّق الجيلاتين في شكل رقائق أو مسحوق خشن، يمتص الماء (5 - 10 أضعاف وزنه ماء ويذوب في الماء الحار، والغليسيرول، وحمض الخليك، ولا يذوب في المحاليل العضوية. والكولاجين مادة بروتينية تقوم بربط خلايا الأنسجة الضامة المختلفة في أعضاء جسم الحيوان، وتكوّن القسم الأعظم من بروتينات الحيوانات الفقارية، إذ تشكل أزيد من ثلث مجموع بروتينها. فهذه المادة العجيبة الموجودة في الجلد والغضاريف والأربطة العضلية، هي التي تمكّن الأجسام من الوقوف والحركة والسعي، وبدونها تتهالك وتتهاوى. وقرنية العين الشفافة الصافية ليست سوى كولاجين خالص (3- Albert Lehninger، 1979: 131).

ومن أهم أنواعها ما ينتج بعد إماهة الأوسيين (العظمين)، وهي مادة إسفنجية من البروتين تربط بين خلايا العظام يُتَحَصَّل عليها بعد التخلص من الأملاح المعدنية، بالخصوص فوسفات الكالسيوم (4- وفيق الشرقاوي، 1995: 579-580). ويتحوّل الكولاجين إلى مادة جيلاتينية سهلة الهضم، عند غليانه في الماء وحمضٍ مخفّف أو قاعدة (5- سامي المظفر، 2001: 49).

ويُعتبر الجيلاتين بروتينا غير تامّ، إذ تنقصه بعض الأحماض كالتربتوفان، لذلك فهو لا يساعد في النمو ولو أُخذ بكميات كبيرة. إلا إذا أضيفت له الأحماض الأمينية الناقصة بكميات مناسبة (6- Bryselbout, Y. Fabry، 1984: 143)، وتوجد في الجيلاتين مواد حيوانية غير جيلاتينية كالسكريات والألبومين والحمض النووي بنسبة لا تتجاوز 1 %، وهي صادرة من الحيوان مصدر الجيلاتين (7- M. Bourgeois، 1982: 241).

ثانياً/ تصنيف الجيلاتين:

تصنف الجيلاتينات ضمن زميرتين كبيرتين:

الصف أ (A)، والصف ب (B) بواسطة القاعدة. وتصلح بعض المواد الأولية لإنتاج كلا الصنفين. وتختص بعض المواد الأخرى بصناعة صنف واحد منهما. يحضّر بواسطة الحمض.

الصف أ (A) يصدر أساساً من جلود الخنازير الطازجة، ويمكن تصنيع كميات قليلة منه من عظام وجلود الأنعام. أما الصف ب (B) فيُستخرج من العظام بالخصوص في أوروبا، ويكثر استخراجه في أمريكا من الجلود غير المدبوغة (M. Bourgeois، 1982: 232).

وتوجد أنواع من الجيلاتين تُستخرج من بعض النباتات والطحالب البحرية (9- محمد الشريف، 1983: 102). إلا أن استعمالها لا يزال محدوداً.

ويعتبر الخنزير المصدر الرئيس للجيلاتين في الولايات المتحدة، وفي أوروبا ازداد الإقبال عليه لعوامل منها:

- سهولة استخلاص الجيلاتين منه، إذ لا تلزم إحدى المراحل التصنيعية وهي معالجة الجلود لكسر الروابط بين الألياف، بينما تلزم للمصادر الأخرى، وهو ما يدعى بالمعالجة القبلية.
- قوى الترابط داخل الألياف المكوّنة للجلد أقل، مما يسهّل عملية التحويل إلى جيلاتين.
- محتواه من الشوائب الملوّنة أقل من المصادر الأخرى، وهو أسهل تنقية من العظام.
- جيلاتين الجلد أكثر مطاطية، بينما جيلاتين العظام أقسى.
- محتوى جلد الخنزير من الكولاجين عال جداً (9- إياد قنبي، 1998: 2).

علاوة على الجانب الاقتصادي: فالخنزير سهل التغذية لأنه يأكل أي شيء ويتغذى على فضلات الموايد، ويتكاثر بسرعة وبأعداد كبيرة دون تكاليف باهضة. مع سهولة طريقة استخلاص الجيلاتين بالنقع في الحامض، التي تعتبر أيسر وأقل تكلفة من استخلاصه بالطريقة القاعدية، كما هو الشأن في عظام وجلود الأبقار (وفيق الشراوي، 1995: 592). كما أنّ إنتاج الجيلاتين يتبع نسبة استهلاك الخنزير، وقد ارتفعت معدلات استهلاكه كثيراً بعد ظهور جنون البقر، ومن ثمة، ارتفعت نسبة إنتاج الجيلاتين الخنزيري (M. Bourgeois، 1982: 232).

ويقدر الإنتاج العالمي للجيلاتين بأزيد من 200000 طن أكثر من نصفها خنزيري المنشأ (10- باحمد بن محمد رفس، دون سنة نشر: 5).

ثالثاً/ مجالات استعمال الجيلاتين:

يقوم الجيلاتين بوظائف متعدّدة في الأطعمة التي يضاف إليها، فهو يعطي القوام المتماسك لعجائن المضغ كالعلك والكراميل والحلويات الرخوة. ويكسب الرغبة للمواد المخفوقة كالقشدة والمثلوجات، ويغطي بعض أنواع الحلوى بطبقة لماعة كما في الحلوى المغلفة. (Dragée)

كما يُستعمل في كثير من المواد مخففة الدهون كالمرجرين والزبادي والأجبان المختلفة. فالزبادي الخالي من الدهون لا يكتسب القوام المتماسك إلا بإضافة مثخّن كالجيلاتين.

ولسهولة امتزاجه بالصمغ النباتية والبكتين فهو يستعمل كثيراً في المربّيات والمربلات (فاكهة مهروسة ومطبوخة بالسكر).

كما يتوافق مع المحليات المركزة والسكريات الكحولية. ويضاف إلى الأطعمة ليعوّض الحجم الناقص ويعطي القوام المتناسك لبعض أطعمة الحمية كالحلوى والشكولاتة الموجهة لمرضى السكري، لأن السكريات المكثفة تُستعمل بكميات جد قليلة ولا تعطي القوام للأطعمة فيعوّض ذلك بالجيلاتين (Jean-Louis Multon، 2003: 624).

وتعمل الخصائص المثبتة للجيلاتين على ربط المواد المنحلة في السوائل لتشكل معها مزيجاً متجانساً مستقراً. لذلك فهو يستعمل في حليب الشكولاتة لإبقائه متجانساً فلا تطفو جزيئات الدهن ولا تترسب حبيبات الكاكاو (12- حمد نزار، 1988: 289). ويُستعمل مادة مثبتة في الحليب ومشتقاته كالمثلوجات اللبنية والجبن الطري والرائب المخلوط بالفواكه...، وأيضاً كمثخن في الحساءات والمربيات وأوراق اللحم، وفي الفطائر اللحمية والكعك المحلى. وفي بعض أنواع الحلوى الطرية منها: حلوة الترك المصنوعة من طحين السمسم. كما يُستعمل غلافاً للنفائق وبعض أنواع اللحوم والأسماك المغلفة، وفي منتجات المخازن، وصناعة المعجنات. ويصنع منه غذاء خال من السعرات الحرارية لأصحاب الحمية (Jean-Louis Multon، 2003: 151).

ومن مجالات استعمال الجيلاتين ترويق العصائر. فالعصائر تحتوي على مواد صلبة معلقة تعكرها، وإذا أذيب الجيلاتين في عصير معكر، شريطة أن يحتوي على مادة عفصية (Tannin) أو تضاف إليه (لأن العفص يحمل شحنات سالبة على عكس الجيلاتين الذي يحمل شحنات موجبة. ويتجاذبهما يحجزان المواد الصلبة المعلقة التي تترسب مع الخليط ويبقى العصير بعد ذلك رائقاً). فإنه يشكّل راسباً يعمل عند توضع على حبس دقائق المواد الصلبة المعلقة ويرسبها معه مما ينتج عنه عصير رائق (حمد نزار، 1988: 531). ولا تزال الطريقة مستعملة إذ لم يُقترح إلى الآن بديل نباتي أو ميكروبي للترويق (13- غياث سميّة وعادل سفر، 1993: 469). وقد تضاف قبل الترويق مستحضرات إنزيمية لتحليل المواد البكتينية العالقة (14- يحيى فوده وآخرون، 1998: 205).

ومن العصائر التي تروّق كثيراً بالجيلاتين عصير التفاح لاحتوائه طبيعياً على مواد عفصية تجعل الترويق بالجيلاتين فعالاً (غياث سميّة وعادل سفر، 1993: 471). ولا بدّ من الملاحظة بأن الجيلاتين الذي يصدر من حيوانات قد تكون محرمة، يختلف تماماً عما يدعى الهلامات (Jellies) التي تنتج بغلي الثمار مع الماء أو من دونها ثم استخلاص العصير وتصفيته وإضافة السكر والتركيز بالتسخين إلى قوام يمكن أن يتهلم مباشرة عقب التبريد. والهلام يتكون من عصير الفاكهة الطبيعي، والسكر، وبعض الأحماض العضوية كحمض الليمون لتحسين الطعم، والبكتين (حمد نزار، 1988: 250). وتوجد في السوق هلامات تصنيعية يدخل في تركيبها البكتين وبعض المثخّات النباتية كالكاراجينان والألجينات (Jean-Louis Multon، 2003: 401).

#### رابعاً/ اختلاف العلماء في حكم الجيلاتين

اختلف العلماء في حكم الجيلاتين. فقد جاء في القرار 11 لمجمع الفقه الإسلامي بجدة في دورته الثالثة بعمّان بتاريخ 11-16 تشرين الأول 1986: «لا يحلّ لمسلم استعمال الخمائر والجيلاتين المأخوذة من الخنازير في الأغذية. وإنّ في الخمائر والجيلاتين المتخذة من النباتات أو الحيوانات المذكاة شرعاً غُنية عن ذلك» (15- مجلة مجلس مجمع الفقه الإسلامي، 1408: دون صفحة). "والحق أن البدائل النباتية غير مستعملة حالياً إلا في بعض أنواع الهلام Jelly الذي يتخذ من الفاكهة...، أمّا عن الحيوانات المذكاة شرعاً فإنه كما تقدم لا توجد صناعة للجيلاتين في البلاد الإسلامية إلى الآن." (باحمد بن محمد رفيس، دون سنة نشر: 7).

وأصدر مجلس المجمع الفقهي في دورته الخامسة عشر بمكة يوم السبت 11 رجب 1419، 31 أكتوبر 1998 قراراً في موضوع الجيلاتين بعد المناقشة والتدارس ينص على ما يلي:

• يجوز استعمال الجيلاتين المستخرج من الموادّ المباحة ومن الحيوانات المباحة المذكاة تذكية شرعية. ولا يجوز استخراجه من محرّم كجلد الخنزير وعظامه وغيره من الحيوانات والمواد المحرمة.

• يوصي المجلس الدول الإسلامية والشركات العاملة فيها وغيرها أن تتجنّب استيراد كل المحرمات شرعاً وأن توقّر للمسلمين الحلال الطيب (16- رابطة العالم الإسلامي، 318).

ومن جهة ثانية، جاء في توصيات الندوة الفقهية الطبية الثامنة بالكويت سنة 1995 ما يلي:

الاستحالة تعني انقلاب العين إلى عين أخرى تغيّرها في صفاتها، تحوّل المواد النجسة أو الممتنّجة إلى مواد طاهرة، وتحوّل المواد المحرّمة إلى مواد مباحة شرعاً، وبناءً على ذلك: "الجيلاتين المتكون من استحالة عظم الحيوان النجس وجلده وأوتاره طاهر وأكله حلال" (باحمد بن محمد رفيس، دون سنة نشر: 8).

وفي فتاوى المجلس الأوربي عن المضافات بما فيها الجيلاتين: "...الفئة الثالثة (مركبات ذات منشأ حيواني) فإنّها لا تبقى على أصلها الحيواني وإنما تطرأ عليها استحالة كيميائية تغير طبيعتها تغييراً تاماً بحيث تتحوّل إلى مادّة جديدة طاهرة" (17- المجلس الأوروبي للإفتاء، 2002: 85).

كما يرى المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية استحالة الجيلاتين المستخرج من الخنزير (باحمد بن محمد رفيس، د س ن: 8). وقال محمد نور عبد الله نائب رئيس المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية: "الجيلاتين الحيواني وغيره جرى عليه ما يسميه الفقهاء حالة الاستحالة، وهي تغير أوصاف المادة المحرمة بفعل التفاعلات الكيميائية أو الحرق وغيرها، ولذلك كان من توصيات الندوة الفقهية للعلوم الإسلامية بإباحة الجيلاتين الحيواني بناءً على هذه القاعدة، وقد تبعها كثير من العلماء المعاصرين كالقرضاوي ونزيه حماد وفيصل مولوي وطه جابر العلواني وغيرهم. ولذلك لا يعتبر الجيلاتين الموجود الآن في الأسواق حراماً" (باحمد بن محمد رفيس، دون سنة نشر: 8).

وقد نقل الزحيلي في كتابه الفقه الإسلامي وأدلته الحكم بالجواز، حيث ذكر توصيات ندوة الفقه الطبية الكويتية، التي رأت حلّ الجيلاتين، لكنه ذكر في مكان آخر قرار مجمع الفقه الإسلامي القاضي بالتحريم (18- وهبة الزحيلي، 2004: 5111/5265).

وقال سيد طنطاوي: "إنّ هناك بعض الحيوانات كالبقرة يُذبح في الهند، وتُطحن عظامه، ويؤخذ إلى هولندا لكي يستخدم في مواد معينة، ففي هذه الحالة مادام استعمال هذه الأشياء يعود بالمنفعة على المسلم وليس فيها شيء مما حرم الله، ففي هذه الحالة يكون الانتفاع بما ترتّب على ذلك من أدوية أو من كذا يكون حلالاً والحمد لله" (19- سيد طنطاوي، دون سنة نشر: 1057).

كما يرى القرضاوي أنّ الجيلاتين طاهر بالاستحالة، يقول: "كثير من الأشياء التي أصلها من الخنزير قد استحالت، وبعبارة أخرى: تغيرت تغيراً كيمياوياً، لم تعد رجساً، ولم يعد لها حكم الخنزير المحرم، مثل: مادة (الجليلي) الذي يؤخذ من عظام الحيوان، وقد يكون منها عظم الخنزير، فقد أكد الخبراء، ومنهم محمد الهواري أن هذه المادة قد استحالت كيمياوياً" (20- القرضاوي، 2005: 658).

ونقل نزيه حماد قول كلٍّ من محمد هواري ومحمد عبد السلام بأن الجيلاتين قد استحالت تماماً وقال: "وقد قرّر علماء الكيمياء الحيوية والصيدلة أن الجيلاتين المشتق من أصل خنزيري أو بقري أو غير ذلك من الحيوانات قد جرت عليه استحالة بالمعنى الشرعي، حيث تغيرت حقيقة الجلد والعظم المحرّم والنجس، وانقلبت عينه إلى مادة أخرى جديدة مباينة للأولى في الاسم

والخصائص والصفات" (21- نزيه حماد، 2004: 66). ويرى أبو القاسم الخوئي أن الجيلاتين حلالٌ بالاستحالة (22- علي السيستاني، 2006: 6).

#### المناقشة والتوجيه:

يستدعي الكلام في حكم الجيلاتين المستخلص من مصادر محرمة كالحنزير والميتة وقفة مع هذه المادة والنظر فيها:

أولاً: من حيث التفاعلات الكيميائية التي تحصل لها أثناء التصنيع.

وثانياً: من حيث القول بالاستحالة وعدم القول بها والراجح في ذلك.

إن معظم الجيلاتين المستعمل في الأطعمة اليوم مصدره حيواني، والغالب أنه صدر من جلود الخنازير، وإنتاج الجيلاتين في العالم الإسلامي قليل جداً، وفي الغرب ينتج من الميتة وبالأخص من الخنزير كما تؤكد كثير من المصادر. وتبقى مسألة استحالة هذا الجيلاتين، وفيما إذا كانت الاستحالة - وإن حصلت - تفيد حل استعماله. من هنا، يركز بعض العلماء الذين يقولون باستحالة الجيلاتين على أنه لا يمكن تتبع مصدره ولا معرفة نوع الحيوان الذي ينتمي إليه (يقول محمد عبد السلام: "... لا يمكن التمييز بين ضروب الجيلاتين المستحضرة من أنواع حيوانية مختلفة نظراً لفقدانها لأي علامة من علامات الانتماء إلى الأصل الحيواني") (23- محمد عبد السلام، دون سنة: 603). كما يركزون على التحولات التي تطرأ على الجيلاتين فتغير من خصائصه وصفاته وتسميته فيقول محمد الهواري في هذا الشأن: "ويمكن من الناحية الكيميائية النظر إلى التفاعلات الجارية على أنها تفاعلات استحالة كيميائية مماثلة لتفاعل استحالة الغول (الكحول) إلى خل (حمض الخل) وأن تكوين المركبات الناتجة يختلف عن المركب الأصلي" (24- محمد الهواري، دون سنة: 512).

ووجه الحق في ذلك:

- تذكر المصادر المتخصصة أنه حسب نوع الحيوان الذي أُخذ منه الكولاجين، وعمره والأقسام المستخدمة منه (جلود، عظام، غضاريف...) فإن الناتج لا يكون جيلاتيناً واحداً بل عدة جيلاتينات مختلفة (M. Bourgeois، 1982: 231).

- لم يعد الاستشراب أو الكشف بالمطياف الضوئي (Chromatography) هو الوحيد في تتبع أثر الحيوان مصدر الجيلاتين. إذ توجد وسائل أخرى أكثر تطوراً لدراسة تسلسل الحمض النووي منقوص الأكسجين (DNA) وبواسطة تحليل الـ DNA الذي شاع استعماله اليوم، يُلاحظ بأن جيلاتين الخنزير لا يختلف كثيراً عن كولاجينه، والتغيير الحاصل بواسطة الحلمأة لا يعدو جعله منحلًا في الماء. أما مكوناته الأساسية فهي هي لم تتغير (باحمد بن محمد ريس، دون سنة نشر: 9).

على أن بعض العلماء أكدوا أن بالإمكان معرفة مصدر الجيلاتين بالتحليل الطيفي. فقد نقل عبد الفتاح إدريس قول وفريق الشرقاوي: "إن جلود الخنازير وعظامها لا تستحيل استحالة كاملة، وإنما تستحيل استحالة جزئية ويمكن بطريق التحليل الطيفي التعرف على أصل الجيلاتين المستخلص من جلود الخنازير وعظامها بعد العمليات الكيميائية المختلفة التي يتم بها استخلاصه، لوجود الخصائص في هذا الجيلاتين يمكن التعرف على أصله الذي استخلص منه (25- عبد الفتاح إدريس، دون سنة: 172)، وحسب قوله فإن إمكان التعرف على مصدر المادة يعني عدم استحالتها استحالة كاملة.

التغيرات الحاصلة في صناعة الجيلاتين لا تعدو أن تكون كسراً لبعض الروابط الجانبية في جزيء الكولاجين ضمن الخطوات

التالية:

- تحطيم عدد محدود من الروابط الببتيدية.
- إعادة توزيع عدد من الروابط الجانبية بين السلاسل.
- حدوث تغيير في تنسيق السلسلة.

وتعتبر الخطوة الثالثة التغيير الضروري الوحيد لتحويل الكولاجين إلى جيلاتين.

وفي الجيلاتين تبقى السلاسل الحمضية سليمة، كما تبقى كثير من الروابط الجانبية على حالها دون تحطيم (ديمان، 1996: 182). قال حامد تكروري بعد أن أوضح خطوات تصنيع الجيلاتين من عظام البقر أو جلود الخنازير: "ويتضح مما تقدم أن الذي حصل هو تفكيك لبعض الروابط فيما بين بعض جزيئات البروتين، وأنه لم يتم تغيير التركيب الأساسي لها" (باحمد بن محمد ريفيس، دون سنة نشر: 109). وتوجد طرق تصنيعية جد بسيطة لتحويل الكولاجين إلى جيلاتين مما يدل على قلة التغيرات الطارئة على بروتين الكولاجين. إذ تذكر بعض المصادر أنه تمت صناعة أنواع ممتازة من الجيلاتين بطريقة عادية وبوسائل بسيطة منذ عقود. حيث تم تحويل الكولاجين في وسط حمضي خفيف وفي درجة 40 °م إلى جيلاتين (M. Bourgeois، 1982: 231).

- كون الجيلاتين لا يحتوي على التربتوفان يرجع إلى كون الكولاجين نفسه لا يحتوي على ذلك الحمض ولا على اللستين. ورغم هذا النقص فإن الكولاجين يُعتبر من لحم الحيوان دون خلاف.
- الجيلاتين ينتج من حلمأة الكولاجين في الحرارة والوسط الحمضي أو القاعدي، والحلمأة (Hydrolysis) معروفة في مجال التصنيع الغذائي، وهي عملية يُقصد بها تحسين بعض الخصائص التغذوية والوظيفية لبعض أنواع الأطعمة. ويمكن بفضل بعض الإنزيمات مثل (Flavourzyme) و (Neutrase) و (Novozyme) تحسين خصائص الذوبانية والاستحلاب والرغوية، وإضفاء النكهة للبروتينات دون الحكم عليها بالاستحالة. ومن أمثلة البروتينات الحلمأة بواسطة الإنزيمات بروتينات الصوجا المنحلة، والغلوتين واللاكتوسيروم والكازينات وبروتينات اللحوم المنحلة. فحلمأة الحليب بإنزيم (Lactozyme) لمساعدة الأشخاص ذوي الحساسية لللاكتو، وتحضير حليب الأطفال مثلاً لذلك. والحليب المحلماً يبقى حليباً رغم التفكيك الجزئي لسلسله الطويلة. وحلمأة اللحوم قصد تطريتها تُعتبر من أهم العمليات التي تجري على اللحم وتقاس بها الجودة ذلك لأن لحوم الحيوانات المسنة تتميز بخشونة الألياف العضلية التي تؤدي إلى نفور المستهلكين منها. وتعمل التطرية على إحداث تغييرات في تركيب العضلات والأنسجة العضلية بحيث تحدث تحللاً جزئياً في البروتينات وذلك باستخدام إنزيمات نباتية أو حيوانية وطرق أخرى. ويؤدي تبريد اللحم لمدة طويلة إلى انحسار التصلب الرمّي الناتج عن تراكم حمض اللبن (Lactic acid) بعد موت الحيوان، وذلك بفضل إنزيمات حلمأة البروتين (Proteolytic) الموجودة أصلاً في اللحم، وتفكيكها البطيء للنسج الضامة.

وعموماً تحدث خلال عمليات التصنيع والتخزين بعض التغيرات الكيميائية في البروتينات، تؤدي إلى تكوين مركبات جديدة. فالحرارة المرتفعة في عدم وجود الماء تضر بجودة البروتين وتؤدي إلى انهدام بعض الأحماض الأمينية. كما تحدث تفاعلات كيميائية أثناء المعاملات الحرارية تتضمن عمليات هدم وإزالة للماء من بعض الأحماض. وإلى عمليات أكسدة. من ذلك ما يدعى بتفاعلات التلون البني غير الإنزيمي (Nonenzymic browning) في وجود سكريات مختزلة.

لكن هذه التفاعلات والتغيرات الحاصلة للبروتينات لا تخرجها عن كونها بروتينات، وإن تغيرت بعض الصفات كاللون والذائبية وعدد الأحماض الأمينية المشكّلة للسلسلة.

إذا فإذا كان تتبع مصدر الجيلاتين ممكناً، وإذا كان الجيلاتين لم يتغير كثيراً عن الكولاجين إلا في بعض الروابط الثانوية التي تشكل الجسور بين جزيئات البروتين مع تفكك في بعض الروابط الببتيدية في سلسلة الأحماض الأمينية (لأن الصفة الأساسية لأي بروتين هي السلاسل الحمضية وهي لا تزال موجودة في الجيلاتينات!)، وإذا كان مثل هذا التغير يحصل للبروتينات طبيعياً بعامل التلون البني، أو الحلمأة التي تؤدي إلى تغيير بعض صفات المادة كما هو الشأن في حلمأة الحليب وتطرية اللحوم، وإذا كان الجيلاتين يمكن الحصول عليه -ولو بكميات محدودة وغير معزولة- أثناء الطبخ الطبيعي (إن مجرد غليان الكولاجين في الماء يحوله إلى جيلاتين)، فإنه يبعد القول بأن الجيلاتين قد استحال تماماً، وأن تركيبته وصفاته قد تغيرت بحيث أصبح طاهراً حلالاً للمسلمين تناوله ولو كان مصدره خنزيراً أو كان من مية.

التلون البني يحدث لبعض الأطعمة فيكون مرغوباً فيه كما هو الشأن في الخبز، أو غير مرغوب فيه كما هو الحال في المنتجات اللبنية وهو عبارة عن سلسلة من التفاعلات بين البروتين أو الأحماض الأمينية، وبين مجموعة هيدروكسيل لأحد السكريات مما يؤدي إلى تكوين مركبات نرويجينية بلون بني (melanoidine) وكما قال حامد تكروري «إن تحريم لحم الخنزير لا يأتي من علة تركيبية تميز تركيب بروتيناته حتى يقال إن التحلل الجزئي لروابطها وتغيرها من كولاجين إلى جيلاتين ينفي التحريم». ثم إن الخنزير عندنا لا يؤكل أصلاً، وقد نُقل عن كثير من العلماء الإجماع على تحريم شحمه ولحمه " قال النووي: أجمع المسلمون على تحريم لحمه ودمه وسائر أجزائه " (26- النووي، 1996: 9/7).

#### خلاصة المحور الأول:

إن التغيرات الحاصلة في صناعة الجيلاتين لا تعدو أن تكون كسراً لبعض الروابط الجانبية في جزيء الكولاجين بينما تبقى السلاسل الحمضية سليمة، كما تبقى كثيراً من الروابط الجانبية على حالها دون تحطم. والجلاتين ينتج من حلمأة الكولاجين في الحرارة والوسط الحمضي أو القاعدي. تماماً كما يحلمأ الحليب لمساعدة الأشخاص ذوي الحساسية للاكتوز، ولتحضير حليب الأطفال. والحليب المحلمأ يبقى حليباً رغم التفكيك الجزئي لسلسله الطويلة، وحلمأة اللحوم قصد تطريتها مثال لذلك. فإذا كان تتبع مصدر الجيلاتين ممكناً، وإذا كان الجيلاتين لم يتغير كثيراً عن الكولاجين إلا في بعض الروابط الثانوية التي تشكل الجسور بين جزيئات البروتين مع تفكك في بعض الروابط الببتيدية في سلسلة الأحماض الأمينية، وإذا كان مثل هذا التغير يحصل للبروتينات طبيعياً بعامل التلون البني، أو الحلمأة التي تؤدي إلى تغيير بعض صفات المادة، وإذا كان الجيلاتين يمكن الحصول عليه - ولو بكميات محدودة وغير معزولة- أثناء الطبخ الطبيعي، فإنه يبعد القول بأن الجيلاتين قد استحال تماماً، وأن تركيبته وصفاته قد تغيرت بحيث أصبح طاهراً حلالاً للمسلمين تناوله ولو كان مصدره خنزيراً أو كان من مية.

### المحور الثاني: سلوك المستهلك (مسؤولياته وواجباته)

#### أولاً/ رضا المستهلك:

يعتمد رضا المستهلك على مقارنة الأداء المدرك للمنتج بعد استخدامه بتوقعاته المسبقة عن أداء هذا المنتج، فإذا فشل الأداء الفعلي للمنتج في مقابلة توقعات المستهلك، فإن هذا من شأنه أن يجعله في حالة من عدم الرضا عن هذا المنتج، والعكس صحيح أي إذا استطاع الأداء الخاص بالمنتج مقابلة توقعات المستهلك، فإن هذا يحقق له الإشباع الذي يسعى إليه، ومن ثمة يجعله مستهلكاً راضياً، وللإشارة هنا، إذا فاق أداء المنتج توقعات المستهلك المسبقة فهذا من شأنه أن يزيد من درجة رضاه، أو يحقق ما يسمى "إسعاد المستهلك"، والمؤسسات الناجحة تسعى دوماً للحفاظ على رضا المستهلكين، أما المؤسسات المتميزة فتسعى لتحقيق "إسعاد عملائها"، من خلال قصر وعودها لهم على ما يمكن أن تقدمه فقط، على أن تحاول بعد ذلك أن تمدهم بما هو أكثر وأكبر من تلك الوعود التي ساقطها إليهم (27- محمد عبد العظيم، 2008: 36).

#### ثانياً/ مسؤوليات وواجبات المستهلك: يمكن تحديدها فيما يلي:

- التضامن ولتكافل.
- الوعي والتوعية.
- اتخاذ الإجراء المناسب والعمل على تنفيذه.
- اهتمامات اجتماعية.
- الوعي البيئي. (28- محمد إبراهيم، 2003: 187-188)

#### ثالثاً: حقوق المستهلك، وتتضمن الآتي:

- تأمين الحاجات الرئيسية له.
- الأمان.
- الحصول على المعلومات.
- حق الاختيار.
- حق التمثيل والمشاركة.
- حق التعويض.
- حق التثقيف.
- حق العيش في بيئة صحية. (محمد إبراهيم، 2003: 188-198)

### المحور الثالث: دراسة حالة

#### أولاً/ مجتمع وعينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة من إحدى المدن الجزائرية (ولاية الجلفة) بطريقة عشوائية، من أماكن مختلفة للتسوق، وكان حجم العينة 110 وزعت عليهم استمارات الإستبيان، واسترجع منها 86 استمارة.

#### ثانياً/ أداة الدراسة

استعملت أداة الإستبيان نظراً لتلاؤمها مع العينة المختارة.



### ثالثاً/ تحليل أداة الدراسة

• تفرغ إجابات عينة الدراسة في الجدول التالي:

| الأسئلة | الإجابات المقدمة        | تكرارها            | النسبة %         |
|---------|-------------------------|--------------------|------------------|
| 1       | 0: لا                   | 9                  | 10.465           |
|         | 1: نعم                  | 77                 | 89.535           |
| 2       | 1: حليب ومشتقاته        | 36 من 77           | 46.753           |
|         | 2: مصبرات               | 29                 | 37.662           |
|         | 3: حلويات               | 18                 | 23.377           |
|         | 4: مشروبات              | 16                 | 20.779           |
|         | 5: مواد أخرى            | 21                 | 27.273           |
| 3       | 0: لا                   | 38                 | 44.186           |
|         | 1: نعم                  | 48                 | 55.814           |
| 4       | 0: لا                   | 45                 | 52.326           |
|         | 1: نعم                  | 41                 | 47.674           |
| 5       | إجابات مفتوحة           | 31 من 41           | 75.61 (الحلويات) |
| 6       | 1: أتوقف عن الشراء      | 59                 | 68.605           |
|         | 2: أتأكد ثم أقرر        | 8                  | 9.302            |
|         | 3: لا أتوقف عن الشراء   | 1                  | 1.163            |
| 7       | 0: لا                   | 34                 | 39.535           |
|         | 1: نعم                  | 52                 | 60.465           |
| 8       | إجابات مفتوحة           | 26: الصلاحية من 52 | 50               |
|         | 2: الجودة               |                    | 3.846            |
|         | 1: الخوف سبب عدم الكلام |                    | 1.923            |
|         | 1: المقاطعة             |                    | 1.923            |
| 9       | 0: عدم التجاوب          | 30 من 52           | 57.692           |
|         | 1: التجاوب              | 12                 | 23.077           |

### • تحليل الإجابات:

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الصفوف الحمراء تمثل أعلى النسب حيث:

من إجابة السؤال رقم 1: أغلب المستهلكين يطلعون على المواد قبل شرائها بنسبة 89%، خاصة مادة الحليب ومشتقاته بنسبة 47% تقريباً (السؤال 2).

ومن الإجابة رقم 3: نجد أن 56% تقريباً من المحبين يعرفون مادة الجيلاتين، ومن أغليبتهم لا يعرفون مواداً صنعت منها الجيلاتين بنسبة 52%، والبقية التي تعرف ألبيهم يعلمون أن أصنافاً كثيرة من الحلويات تصنع من الجيلاتين بنسبة (75.61%).

ومن إجابات الأسئلة من رقم 1 إلى غاية رقم 5، نجد أن الجزء الأول من الفرضية رقم 1 غير صحيحة، حيث أن المستهلك يعرف مكونات المواد التي يستهلكها.

ومن إجابات السؤال رقم 6: حيث أغلب الإجابات فررت عدم الشراء بنسبة تقارب 69%، فالمستهلك مدرك لأهمية معرفته بمكونات المواد التي يشتريها. لإذن الجزء الثاني من الفرضية رقم 1 أيضًا غير صحيح.

وإجابات الأسئلة 7 و8 و9: حيث أن أغلبية المجيبين قدموا اعتراضات لأصحاب المحلات، "أي أن المستهلك صاحب قرار"، لكن أغلبتهم أي 50% منهم كان السبب عدم الصلاحية، والأقلية القليلة كانت تعترض بسبب المقاطعة أو نقص الجودة، دليل على أن المستهلك يستعمل أدنى حقوقه في الاعتراض، وهناك من برر صمته بالخوف، وهي حجة خطيرة تعدت التوقعات، ما يعطي قراءة أن المستهلك في الوطن العربي لا يزال يعاني الاضطهاد على مختلف مستوياته.

أما النسبة الأخيرة والتي كانت 58% تقريبًا أجابت بأن الجهة التي قدموا لها الاعتراض لم تستجب لاعتراضاتهم، ما يعطي نتيجة بخصوص الفرضية رقم 2 بعدم صحتها، أي أن المستهلك في السوق هو متأثر بالدرجة الأولى.

### النتائج والتوصيات:

- من خلال تحليل أداة الدراسة، توصلنا إلى إجابات قاطعة للأسئلة المطروحة وهي:
  - المستهلك يعرف مكونات المواد التي يستهلكها، وهو مدرك لأهمية معرفته هذه .
  - بخصوص المواد المعروضة، المستهلك هو المتأثر بالنسبة للسوق.
- وعلى ضوء هذه النتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:
- على الرغم من أن أغلب عينة الدراسة 89% تعرف مكونات المواد الغذائية التي تقتنيها، إلا أن النسبة الباقية ليست بالقليلة، في وقت صارت المعلومة متوفرة بغزارة ليس كأي وقت مضى، لذا لا بد على الجهات المعنية كالجامعات، والجهات الرقابية (سواء كانت حكومية أو غير ذلك) أن تلعب دورها في توعية المستهلك، وتوضيح حقوقه له وواجباته، لأنه يمثل الحلقة الأولى في عملية المراقبة (للجودة)، كما أنه المتضرر رقم واحد في حال غياب الجودة.
  - على المؤسسات المنتجة توضيح المواد التي تدخل في تركيب منتجاتهم، وتفادي المصطلحات المبهمة مثل (مواد اخرى)، أو توضيح مصادر بعض الأصبغة ...
  - على المستهلك أن يستوعب أهميته في السوق فهو محور العملية الاقتصادية، حيث من دون حاجاته لا يمكن للمؤسسات المنتجة أو التجارية أن تعمل، إذا فهو صاحب كلمة، وعليه أن يسمع كلمته هذه.
  - على ضوء التوصية أعلاه، على المستهلك أن يدرك مسؤولياته من حيث ضرورة التبليغ عن أي ظاهرة غريبة في السوق أو منتج فيه شبهة أو أي شيء يستدعي الإبلاغ عنه، فهو المراقب الأول، لكونه أكثر شخص يمسسه الأمر، فإن كان جيدًا فهو المستفيد الأول، وإن كان العكس فهو المتضرر الأول.
  - صحيح أن التحليل والتحريم ليس من تخصص المستهلك لكن هذا لا يعني أنه سيتصرف كالأبله اللامبالي أمام المنتجات التي فيها شك، لذا عليه أن يبحث عن الإجابات الصحيحة عند أهل التخصص، ويسعى لكشف الحقيقة.
  - الكثير من المستهلكين أجابوا بأن المواد الحرام لا تباع في أسواق البلاد الإسلامية، لأن السلطات تقوم بمنعها، هذا كلام صحيح، لكن، أيضًا لا ينبغي أن نغفل على أن العالم لم يعد يعترف بالحدود الجغرافية، وأن التسوق الإلكتروني

صار رائجا حتى في البلاد العربية والإسلامية بصورة قوية، ما يسهل تسرب الكثير من السلع التي يقال أنها ممنوع عرضها. من هنا يبدأ الكلام عن ضرورة الاهتمام بثقافة المستهلك، وإدراكه لما ينفعه ويضره.

- على المستهلك المسلم أن يرتقي إلى المستوى الذي يسمح له باتخاذ القرار المناسب بالشكل المناسب تماشيا مع أخلاقه، ودينه، وثقافته، التي كلها من شأنها أن تجعل منه نموذجاً يحتذى به.

#### قائمة المراجع مرتبة حسب ظهورها في البحث:

1. أرنولد إيندر، ترجمة: صطفى كمال مصطفى، نبيل السيد حافظ، خليل إبراهيم خليل، مراجعة: أحمد محمود عليان، قاموس التغذية، المكتبة الأكاديمية، 1993، ص 299.
2. ديمان، ترجمة: حنفي هاشم، أحمد عسكر، مراجعة: مصطفى نوفل، أساسيات كيمياء الأغذية، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1996.
3. Albert Lehninger , Biochimie, 2ème tirage Flammarion médecine science, 1979.
4. وفيق الشرقاوي، الجيلاتين، ندوة رؤية إسلامية لبعض المشاكل الصحية، الكويت، 1995.
5. سامي المظفر، الهندسة البروتينية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2001.
6. Bryselbout, Y. Fabry, Guide technologique de la confiserie, Bayeusaine, Paris, 1984.
7. M. Bourgeois et P. Le Roux, Protéines animales, Lavoisier, Tec & doc, Paris, 1982.
8. محمد الشريف، الأطعمة المستوردة، الطبعة الأولى، الكويت، 1983.
9. إياد قنبي، الجيلاتين، مؤتمر المستجدات الفقهية الأول، جامعة الزرقاء الأهلية، 1998.
10. باحمد بن محمد رفس، أعيان نجسة ومحرمة تستخدم في التصنيع الغذائي "الجيلاتين، المونوغلسيريد، والأنفحة، ومدى تحقق الاستهلاك والاستحالة فيها"، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، كلية الشريعة، جامعة غرداية - الجزائر، دون سنة نشر.
11. Jean-Louis Multon, Additifs et auxiliaires, 3eme édition, Lavoisier Tec. et Doc. Paris, 2003.
12. حمد نزار، تقانة تصنيع الأغذية، الطبعة الثانية، مكتبة الأسد، جامعة دمشق، دمشق، 1988.
13. غياث سمينة وعادل سفر، المواد المضافة للأغذية، منشورات جامعة دمشق، 1993.
14. يحيى فوده وآخرون، نظم الإنزيمات، الطبعة الأولى، الدار العربية للنشر، القاهرة مصر، 1998.
15. مجلة مجلس مجمع الفقه الإسلامي، الدورة 3، العدد 3، ج 1408، 2 هـ.
16. رابطة العالم الإسلامي: مجلة المجمع الفقهي، قرارات الدورة العاشرة، القرار الثالث.
17. المجلس الأوروبي للإفتاء: قرارات المجلس، دار الطباعة والنشر الإسلامية، مصر، 2002، (فتوى 34).
18. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، الطبعة الرابعة، دار الفكر، دمشق، 2004.
19. سيد طنطاوي: ندوة رؤية إسلامية، الكويت، المناقشات.
20. القرضاوي: فتاوى معاصرة، الطبعة الحادية عشر، دار القلم، بيروت والقاهرة، 2005.
21. نزيه حماد، المواد المحرمة والنجسة، الطبعة الأولى، دار العلم، دمشق، 2004.
22. علي السيستاني، توضيح بعض الأحكام الشرعية بخصوص بعض المكونات والمواد الإضافية مجلة صراط، مجلة فصلية تصدر في مونتريال عن المركز الإسلامي اللبناني، العدد 17-18، 2006.

23. محمد عبد السلام، مشكلة استخدام المواد المحرمة، ندوة رؤية إسلامية، الكويت، دون سنة.
24. محمد الهواري، الطعام والشراب، ندوة رؤية إسلامية، الكويت، دون سنة.
25. عبد الفتاح إدريس، الاجتهاد الفقهي في مجال الصناعات الغذائية والدوائية المعاصرة على هامش أعمال الندوة  
الفقهية الطبية الكويتية الثامنة، (مجلة المسلم المعاصر)، دون سنة.
26. النوي: المجموع، تحقيق: محمود مطرحي، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 1996.
27. محمد عبد العظيم أبو النجا، التسويق المتقدم، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
28. محمد إبراهيم عبيدات، التسويق الاجتماعي: الأخضر والبيئي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

#### نسخة من استمارة الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أخي المشتري أخي المشتري، نرجو منكم الإجابة على مجموعة الأسئلة أدناه، التي ستستعمل في مجال البحث العلمي، وليس غير ذلك، مع تمنياتنا أن تكون الإجابات جادة وموضوعية

وشكراً سلفاً - ودمتم سالمين -

- هل تطلع على مكونات المواد الغذائية قبل شرائها؟ نعم لا
- من المواد التي تقوم بشرائها، ما هي المادة التي تتأكد من مكوناتها وتحرص على معرفتها؟

.....

.....

- هل تعرف مادة الجيلاتين؟ نعم لا
- هل تعرف المواد الغذائية التي يدخل هي تكوينها مادة الجيلاتين؟ نعم لا
- إن كانت الإجابة نعم، هل يمكن أن تذكر ما هي؟

.....

.....

- إذا كانت أحد مكونات المادة الغذائية التي ستشتريها فيها شك، سواء من الناحية الشرعية أو الصحية هل تستغني عن شرائها، أو أنك تشتريها حين أن تتأكد من شكوك، أم ماذا تفعل؟

.....

.....

- هل سبق واعترضت على أحد المواد المعروضة؟ نعم لا
- ما السبب؟

.....

.....

- وما هو رد فعل الجهة التي قدمت لها الاعتراض؟

.....

.....



## دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم قرارات سلسلة التوريد

- مع الإشارة الى برامج إدارة سلسلة التوريد الإلكترونية -

بن عبيد عبد الباسط

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة أدرار

أفاسم عمر

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة أدرار



### ملخص:

تعتبر سلسلة التوريد مجموعة العلاقات القائمة بين تسلسل لمجموعة منظمات مستقلة أو شبه مستقلة ترتبط فيما بينها من أجل إنتاج منتجات، أو تقديم خدمات، وهذا الترابط يتضمن مجموعة قرارات تسمح بالتنسيق بين أعضاء السلسلة. في هذه الورقة سوف يتم التطرق إلى نظم دعم قرارات سلسلة التوريد المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مع تسليط الضوء على واقع استخدام هذه النظم في توجيه قرارات سلسلة التوريد الإلكترونية. **الكلمات الدالة:** سلسلة التوريد، نظم دعم القرار، تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

### Abstract:

Is a set of supply chain relationships between sequence for a group of independent organizations or semi-independent connected with each other in order to produce products or provide services, and this includes a bonding resolutions allow coordination among the members of the series.

In this paper will be addressed to support systems supply chain decisions based on information and communication technology, with the highlight on the reality of the use of these systems in guiding the decisions of the electronic supply chain.

**Keywords:** supply chain, decision support systems, information and communication technology..

## مقدمة:

شكلت أنشطة مفهوم إدارة سلسلة التوريد طفرة كبيرة في نجاح المؤسسات داخل الأسواق وذلك لما تحققه من وفورات في تكاليف منتجاتها وتعظيم أرباحها، فقد بدأت المؤسسات بتعظيم قيمة منتجاتها ومقدار ما تضيفه من خدمات لجذب عملائها وفق رغبتهم، وذلك بتجميع الأنشطة الخاصة بالتوريد بجميع مستوياته، مع ضرورة إشراك الوسطاء والموردين في سلسلة واحدة. تحتل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مكانة هامة في إدارة سلسلة التوريد بشكل عام، وحيث أن مثل هذه التكنولوجيا عملت على زيادة فرص الابتكار خصوصا فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية ومن خلال شبكات الانترنت مما أدى بالتالي إلى زيادة الاهتمام بهذه التكنولوجيا على مختلف الأصعدة.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال الراهنة في عديد من الحالات تعمل على دعم مكونات عمليات سلسلة التوريد اعتمادا على متطلبات المنظمة والتي نادرا ما تكون متكاملة، وهو ما يفرض على المنظمات البحث في قضايا التكامل من خلال تبني التكنولوجيا المناسبة إذا ما رغبت مثل هذه المنظمات أن تغير من موقفها من خلال سلسلة توريدها عبر تدفق المعلومات من مورديها وزبائنهم والمنظمات المشاركة في سلسلة التوريد الكلية.

وحيث أن إدارة سلسلة التوريد هي إدارة مجموعة قرارات متكاملة فيما بينها، وجب تحديد هاته القرارات عبر السلسلة بما يضمن التنسيق والتكامل بين أعضاء السلسلة، ولا يتسنى تحقيق ذلك إلا من خلال تطبيق لنظم دعم قرارات سلسلة التوريد تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال جزء منها.

ومن هذا المنطلق تظهر إشكالية هذه الورقة البحثية والمتمثلة في: **ما هو الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق التكامل عبر سلسلة التوريد؟** ومن خلال هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الورقة إلى محورين:

**المحور الأول: ماهية قرارات سلسلة التوريد؛****المحور الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في دعم قرارات سلسلة التوريد.**

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والتحليلي مسلطين الضوء في ذلك على مفهوم سلسلة التوريد ومختلف القرارات المتخذة داخل السلسلة، ثم شرح مختلف نظم دعم القرار والتركيز على النوع المعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخداماتها في توجيه قرارات سلسلة التوريد، ثم واقع التطبيق في سلسلة التوريد الإلكترونية.

**المحور الأول: ماهية قرارات سلسلة التوريد**

يعتبر مفهوم سلسلة التوريد حديثا نسبيا إذ بدأ الاهتمام بهذا النوع من التكتلات في بداية عام 1980، وذلك لما له من فوائد تساهم في تحسين كفاءة أعضاء سلسلة التوريد في إنتاج المنتجات أو تقديم الخدمات، حيث سوف يتم التعرف في هذا المحور على مفهوم سلسلة التوريد وأنواع العلاقات القائمة في هذه السلسلة.

**1/ مفهوم سلسلة التوريد:** أورد الباحثون والمهتمون بسلسلة التوريد تعريفات عدة لهذه السلسلة، وتجمع هذه التعاريف عموما على أن سلسلة التوريد تهتم بسلسلة تدفق المواد الخام، والمكونات، والمعلومات، والأموال من مصادرها المختلفة عبر الموردين إلى المنظمات المختلفة (إنتاجية كانت أم خدمية)، ومن ثم إلى المستهلك النهائي على شكل منتجات أو خدمات<sup>1</sup>.

وفي تعريف لـ "P. Rao" لسلسلة التوريد ذكر أنها كل الأنشطة المتعلقة بتدفق وتصنيع المنتجات من خلال الموردين إلى المستهلك النهائي، إضافة إلى تدفق المعلومات، وكلا التدفقين يتم في الاتجاهين من الموردين إلى العملاء والعكس من العملاء إلى الموردين<sup>2</sup>.

ويعرف Alexandre K. Samii سلسلة التوريد على أنها<sup>3</sup>:

"متتالية الموردین الذين يساهمون في إنتاج وتسليم سلعة أو خدمة إلى المستخدم النهائي، وهذا يتضمن افتراضيا جميع مظاهر العمل - معالجة المبيعات Sales processing، الإنتاج Production، إدارة المخزون inventory management، توريد المواد Material supply، التوزيع distribution، الشراء procurement، التخمين forecasting، وخدمة الزبون customer service، ومجالات أخرى متعددة".

وبذلك فإن سلسلة التوريد هي مجموعة تدفقات متمثلة في<sup>4</sup>:

- تدفقات المواد Material flows.
- تدفقات المالية Financial flows.
- تدفقات المعلومات Information flows.

ومن خلال هذه التعاريف، يمكن تعريف سلسلة التوريد على أنها شبكة من المؤسسات المستقلة مسؤولة بشكل جماعي عن أنشطة تأمين الاحتياجات، التصنيع، التوزيع، المتعلقة بعائلة أو أكثر من المنتجات المترابطة؛ حيث تبدأ بالموردين وتنتهي بالعميل النهائي.

**2/ مجالات تخطيط سلسلة التوريد الرئيسية:** يركز تخطيط سلسلة التوريد على أربعة مشاكل رئيسية هي: مستويات خدمة العميل، والموقع، وقرارات المخزون، وقرارات النقل؛ حيث أن خدمة العميل هي نتيجة التخطيط في المجالات الثلاثة الأخرى<sup>5</sup>، ومن الممكن أن يتم الإشارة إلى تخطيط سلسلة التوريد بثلاث اتخاذ قرارات سلسلة التوريد، وهذه المشاكل متعلقة ببعضها البعض، ويجب التخطيط لها كوحدة واحدة ولكل منها تأثير على تصميم النظام.

و في ما يلي شرح لهذه العناصر<sup>6</sup>:

**2-1. أهداف خدمة العملاء:** ينصب الاهتمام الأول في التخطيط الاستراتيجي للإمداد على تحديد المستوى المناسب لخدمة العملاء، لكون هذا الأخيرة يؤثر على نظام سلسلة التوريد بشكل يفوق تأثير أي عامل آخر، فإذا ما تم الاعتماد على التخزين المركزي في مواقع قليلة، واستخدام المنظمة لأشكال من النقل أقل تكلفة، فإن ذلك يؤدي إلى خفض مستويات الخدمة، والعكس بالعكس.

**2-2. استراتيجية تسهيلات الموقع:** يخلق الموضوع الجغرافي لنقاط التخزين ونقاط التوريد إطارا لخدمة سلسلة التوريد، ومع تثبيت عدد ومكان وحجم المنشآت وتحديد طلب السوق، فإن ذلك يحدد المسارات التي من خلالها تتوجه المنتجات إلى السوق. والإطار المناسب لمسألة الموقع هو أن تشمل حركة كل المنتجات والتكاليف المرتبطة بذلك من المصنع والبائعين أو موقع البناء، مروراً بنقاط التخزين ووصولاً إلى موقع المستهلك. وتعد مسألة تخفيض التكلفة الكلية للنظام والسعي لتحقيق أعلى ربح هو الأساس لإستراتيجية اختيار الموقع.

**2-3. قرارات المخزون:** تشير قرارات المخزون إلى طريقة إدارة المخازن، حيث يعتبر دفع المخزون إلى نقاط المخزون (أسلوب الدفع)، مقابل جذب المخزون إلى نقاط التخزين وفقاً لقواعد محددة يمثلان إستراتيجيتين مختلفتين، كما توجد إستراتيجيات أخرى منها الاختيار الانتقائي لموقع العناصر المختلفة في خط الإنتاج بالمصنع، فضلاً عن اختيار مخازن على المستوى المحلي أو الإقليمي، بالإضافة إلى استخدام أساليب مختلفة لإدارة مستويات المخزون.



2-4. استراتيجية النقل: يمكن أن تشمل قرارات النقل اختيار طريقة النقل، وحجم الشحنة والجدولة، ومسار الشحنة، وتأثر هذه القرارات بقرب المخازن للعملاء، والمصانع التي بدورها تؤثر على موقع المخازن، وأيضاً تتأثر مستويات المخزون بقرارات النقل من خلال حجم الشحنة<sup>7</sup>.

وهكذا فإن كل من مستويات خدمة العملاء، وتسهيلات الموقع، والمخزون والنقل يمثلون جميعاً مجالات رئيسية لتخطيط سلسلة التوريد، وذلك بسبب تأثير القرارات الخاصة بها على الربحية والتدفق النقدي، والعائد على الاستثمار للمنظمة. إن كل مجال من هذه القرارات يتداخل مع الآخر، ومن ثم لا يجب التخطيط له بمنعزل عن غيره، أو على الأقل القيام بتحقيق التوافق والتوازن بينهما.

### 3/ محددات قرارات سلسلة التوريد: لدينا ثلاثة أشكال من القرارات ونجد:

3-1. قرار الموقع: يتخذ قرار اختيار موقع منظمة الأعمال بعداً استراتيجياً، ومكملاً لعملية التخطيط الاستراتيجي بكل منظمة، سواء كانت منظمة قائمة فعلاً، أو منظمات جديدة، فالمنظمات القائمة ربما تحتاج إلى إضافة مواقع جديدة كما هو الحال في حالة توسع المنظمات الصناعية، أو توسع المنظمات الخدمية مثل البنوك، أما المنظمات الجديدة، فإن موقعها ضمن الخريطة الاقتصادية له أبعاده، وبذلك ينحني القائمون في اختيار الموقع على اعتبارات معينة تتماشى مع طبيعة النشاط وأهداف المنظمة يمكن حصرها في الخطوات التالية<sup>8</sup>:

- تحديد المعايير التي سوف يتم استخدامها للمفاضلة بين بدائل الموقع مثل تزايد الإيرادات أو حتى خدمة المجتمع المحلي.
- تحديد العوامل الهامة مثل موقع الأسواق أو المواد الخام.
- تحديد المواقع البديلة.
- تحديد الإقليم المناسب للموقع.
- تحديد عدد محدود من المواقع البديلة داخل الإقليم.
- انتقاء بدائل الموقع من بين البدائل داخل الإقليم.
- تقييم البدائل ثم الاختيار.

وقد أشارت الدراسات الاستطلاعية على مجموعة من الشركات الأمريكية إلى أن أهمية المفاضلة في اختيار موقع المصنع قد اختلفت من وجهة نظر أفراد العينة، إلا أن ستة عوامل احتلت الصدارة، وهي<sup>9</sup>:

- \* - توفر القوى العاملة؛
- \* - القرب من السوق؛
- \* - ملائمة البيئة (الحياة) للعيش؛
- \* - القرب من مصادر الطاقة (التجهيز والمواد الأولية)
- \* - قرب الفروع من بعضها؛
- \* - الفائدة، الضرائب، وكلفة الأملاك الفعلية.

3-2. قرار التخزين: تلعب المخازن دوراً بالغ الأهمية في النظام اللوجستي، كما تؤثر تكلفة المخزون بدرجة كبيرة على تكلفة الأعمال اللوجستية من ناحية وعلى هيكل التكاليف من ناحية أخرى، وبالتالي التأثير على ربحية المنظمات الإنتاجية والتسويقية على السواء.

وهناك العديد من الأسس المستخدمة في تصنيف المخازن، ولكن سوف نقتصر على أحد هذه الأسس والخاصة بملكية أو تبعية المخازن، والذي بمقتضاه يمكن التفرقة بين الأنواع التالية للمخازن<sup>10</sup>:

**1- المخازن العامة:** وهي مخازن تخصص نفسها لخدمة مجال متسع لاحتياجات الشركة، وهكذا فإن المخازن العامة تكون بعيدة عن المعيارية في الخصائص، واستخدام المعدات متعددة الاستخدامات.

**2- مخازن مستقلة خاصة:** وهي مؤسسات متخصصة في أداء الوظائف الخاصة بالتخزين لصالح المؤسسات الأخرى الصناعية أو التسويقية، ويمكن لهذا النوع من المخازن المجهز بالطرق والأساليب الحديثة أن يقدم خدمات متنوعة على سبيل المثال: التخزين، والتسليم، والاستلام، والفحص والتفتيش، إعادة التعبئة وغيرها.

وحيث أن معظم المنظمات تقوم بتخزين منتجاتها، فإن ذلك يتم وفق الخيارين التاليين<sup>11</sup>:

**الأول:** هو القيام باستئجار بعض التسهيلات المخزنية، والتي يطلق عليها المخازن العامة.

**الثاني:** أن تمتلك أو تستأجر بعقود طويلة الأجل التسهيلات المخزنية والتي يطلق عليها اسم المخازن الخاصة.

وقد يتوافر أمام المنظمة بديلا آخر وهو المخازن التعاقدية والتي تعد نوعا مختلفا بشكل بسيط عن مفهوم المخازن العامة،

فهي تعبر عن ترتيبات تضامنية بين المستخدم وبين المقدم للخدمة بحيث يتعاونان معا ويشتركان معا في تقديم خدمة التخزين.

**3-3. قرارات النقل:** تعتبر وظيفة النقل حلقة الوصل ما بين المنظمة والأسواق، لذلك فإن حجم الإنفاق على خدمات النقل والشحن يمثل أكبر نسبة إنفاق في مجال سلسلة التوريد، وانطلاقا من نتائج الدراسات في هذا المجال، يلاحظ أن نسبة تكاليف النقل إلى إجمالي تكلفة سلسلة التوريد تختلف حسب طبيعة الصناعة، ففي الصناعات التي تقوم بإنتاج منتجات مرتفعة القيمة كالإلكترونيات ومعدات التصوير مثلا تكون نسبة تكاليف النقل منخفضة بالمقارنة بالصناعات الثقيلة، كصناعات الحديد والكيماويات الأساسية.

توجد خمسة قرارات أساسية يتم بناءا عليها تحديد متطلبات عملية النقل في أية شركة وهي<sup>12</sup>:

- عدد وحجم مستودعات التخزين، بما في ذلك إمكانيات نقل وتحريك المواد الخام إلى المصانع وانتقال المنتج النهائي من المصانع إلى العملاء.
  - اختيار وسيلة النقل المطلوبة، وذلك من حيث الوقت المناسب لاستخدامها لنقل البضائع حسب المسافة التي ستقطعها.
  - اختيار المعدات المخصصة لأداء العمل، وذلك من حيث اختيار نوع وسيلة النقل المناسبة حسب خصائص المنتج.
  - تحديد المتطلبات المالية، بتحديد السبب الذي ترتبط من خلاله الموارد المالية بأنواع معينة من المعدات.
  - اختيار المتطلبات التشغيلية حسب المكان الذي تستخدم فيه المعدات من أجل زيادة الاستفادة منها وتقليل التكاليف.
- وعليه فإن قرارات سلسلة التوريد تعتبر مرتبطة ببعضها البعض، لكن يجب أولا تحديد شبكة التوزيع وذلك بتحديد عدد وحجم مستودعات التخزين التي سيتم استخدامها.

**المحور الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في دعم قرارات سلسلة التوريد.**

إن حدود سلسلة التوريد تتعدى المنظمة إلى الموردين والعملاء والمنظمات المشاركة بسلسلة التوريد، ومن هنا فإن أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد تكون داخلية تخص المنظمة الواحدة لتعمل على تكامل أنشطة هذه المنظمة متأثرة بطرق الاتصال والتفاعل بين الجماعات المختلفة داخل المنظمة، أو خارجية تشمل أطرافا عديدة لتسهيل تدفق ونقل وتبادل المعلومات

بين هذه الأطراف، وبالتالي تحقيق تنسيق جيد بين أفراد السلسلة من خلال دعم القرارات المنبثقة عن كل منظمة بالتنسيق بينها وبين المنظمات الموجودة ضمن السلسلة.

1/ **نظم دعم القرار** <sup>13</sup>DSS: يعرف turban and aronson بأنه "منهج لدعم صناعة القرار، وهو يستخدم CBIS (نظام معلومات معتمد على الحاسوب) تفاعلي ومرن وقابل للتكيف، ومطور خصيصاً لدعم حل مشكلة إدارية غير مهيكل، وهو يعالج البيانات ويوفر واجهة تعامل سهلة للمستخدم، ويسمح بتبصرات متخذ القرار.

وفي تعريف آخر نجد بأنه "نظم معلومات على مستوى إدارة المنظمة يساعد مدير منفرد أو مجموعة صغيرة من المديرين لحل مشكلة نوعية، وهو يستخدم لدعم القرارات الغير مهيكل وشبه المهيكل"<sup>14</sup>.

2/ **مصادر دعم قرارات سلسلة التوريد**: تنقسم مصادر دعم قرارات سلسلة التوريد إلى مجموعتين رئيسيتين وهما<sup>15</sup>:

1-2. **المجموعة الأولى**: وهي الغير المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ونجد عدة أدوات منها ما يسهم في تحسين جودة العمليات السلسلة كجودة أداء العمليات الأعمال ومستوى المشاركين في صنع القرار (التدريب والمهارات والالتزام) ومستوى إشراك العملاء في صنع القرار، كما تعمل أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة (مثل طريقة التكلفة المستهدفة، طريقة إدارة التكلفة على أساس الأنشطة ABC، الإدارة على أساس الأنشطة ABM، تحليل سلسلة القيمة، إلخ) على تحسين جودة المعلومات المعدة لصانع القرار، فوفقاً لطريقة ABC، فهي تساعد مصلحتي التسويق والإمداد في اكتشاف مواطن القصور، والعمل على تحسينها أو التخلص منها وتمكين المديرين من صنع قرارات بناء على معلومات أكثر دقة.

وتوجد في مجال سلسلة التوريد هيئات غير هادفة للربح في معظم دول العالم تعمل على وضع معايير أو أدلة إرشادية غير ملزمة لأداء العمليات بشكل أفضل بين أعضاء سلسلة التوريد، وتسمى مثل هذه الهيئات في الدول الأوروبية ببيئة الاستجابة الكفؤة للمستهلك (ECR)، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ببيئة المعايير غير الملزمة للتجارة بين الصناعات (VICS)، ومن أهم الأدلة التي وضعتها نجد إرشادات التخطيط والتنبؤ وإعادة الملى التعاوني (CPFR)، حيث تقوم هذه الأخيرة على ثلاثة مبادئ رئيسية وهي: هيكل الشركاء التجاريين، تنبؤ واحد للطلب، إزالة قيود عمليات التوريد<sup>16</sup>.

2-2. **المجموعة الثانية**: المصادر المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ يمكن تقسيم نظم دعم القرار حسب هذا المكون إلى خمسة أنواع:

- نظم دعم القرار الموجهة بالاتصالات CDDSS (COMMUNICATION DRIVEN DSS)؛
- نظم دعم القرار الموجهة بالبيانات DDDSS (DATA DRIVEN DSS)؛
- نظم دعم القرار الموجهة بالنموذج MDDSS (MODEL DRIVEN DSS)؛
- نظم دعم القرار الموجهة بالمعرفة KDDSS (KNOWLEDGE DRIVEN DSS)؛
- نظم دعم القرار الموجهة بالوثيقة DDDSS (DOCUMENT DRIVEN DSS).

وعلى إمكانية استخدام هذه النماذج في دعم قرارات سلسلة التوريد، وفيما يلي خصائص كل نموذج وآلية استخدامه<sup>17</sup>:

أ/ **نظم دعم القرار الموجهة بالاتصالات CDDSS (COMMUNICATION DRIVEN DSS)**: تسمى تلك النظم عادة بنظم دعم التعاون، أو نظم دعم قرار المجموعة GDSS، ويعتمد فيها على شبكات الاتصال، وهنا يجب الإشارة إلى مفهوم شبكات الاتصال والتبادل الإلكتروني للبيانات.

نجد في التطور التاريخي لشبكات الاتصال أن عملية الربط بين أجهزة الكمبيوتر مرت بمراحل متعددة إلى أن وصلت إلى مرحلة الربط بين الحاسبات الشخصية للشركات الموجودة في حيز جغرافي متقارب مع بعض من خلال شبكة المنطقة المحلية (Local Area Network (LAN، وربط شبكات المناطق المحلية المختلفة لدى فروع المنظمة ومع المنظمات الأخرى لتشكيل شبكة المنطقة الواسعة (Wide Area Network (WAN، وبعد ذلك تم تشكيل سنة 1969 شبكة تجريبية في أمريكا سميت Arpanet، ونمت هذه الشبكة لتصبح الشبكة العالمية لكل الشبكات (الأنترنت).

وشبكة الأنترنت ببساطة شديدة هي مجموعة من ملايين الحاسبات المتصلة مع بعضها البعض حول العالم، فعندما يتم استخدام بروتوكولات وبرمجيات الأنترنت لتمكين المستخدمين (من كافة فروع المنظمة) من الإطلاع والتعامل مع بيانات شركتهم، يسمى ذلك بالأنترانت Intranet، أما في حالة استخدام بروتوكولات وبرمجيات الأنترنت للسماح للموردين والعملاء بدخول محدود لدى معلومات عملائها و/أو مورديها فيسمى ذلك بالإكسترانت Extranet.

ومع انتشار شبكات الاتصال بأنواعها (لاسيما شبكة المنطقة الواسعة) في منظمات الأعمال، توافرت إمكانية التبادل الإلكتروني للبيانات (Electronic data Interchange (EDI، والذي يعني الانتقال الإلكتروني لوثائق الأعمال النمطية المنسقة بشكل خاص مثل الأوامر التجارية، والفواتير وإشعارات الموافقة المرسلة بين شركات الأعمال، وقد أسهم الأنترنت في تخفيض تكاليف التبادل الإلكتروني للبيانات وجعله في متناول جميع المنظمات، ومن بين الخدمات التي قدمها نجد<sup>18</sup>:

- يمكن استخدام البريد الإلكتروني على الأنترنت كقناة لنقل رسالة ال EDI بدلا من الشبكة مضيفة القيمة VAN.
- يمكن للشركة أن تصمم إكسترانت بحيث تمكن شركائها التجاريين من إكمال بيانات استمارة الويب، التي تتطابق حقولها مع حقول رسالة EDI.
- يمكن أن تستخدم الشركة خدمة استضافة التبادل الإلكتروني للبيانات من قبل طرف ثالث، ويمكن برنامج Netscape Enterprise الشركة من تقديم خدمات التبادل الإلكتروني للبيانات عبر الأنترنت، كما تقدم شركة Harbinger Express خدمات الطرف الثالث في استضافة التبادل الإلكتروني.

وفي تعريف ل: "بالمير" تبادل البيانات إلكترونيا كما يلي<sup>19</sup>:

"الانتقال الإلكتروني للبيانات المعالجة من كمبيوتر لآخر باستخدام معيار متفق عليه لهيكلة البيانات"

ويركز هذا التعريف على الاتصال بين كمبيوتر وآخر، كما ينبغي أن يكون تبادل البيانات دون تدخل يدوي مما ينتج عنه انتقال ومعالجة للبيانات المتسقة تماما بين الموردين وجميع الفئات في سلسلة التوريد، ويقدم "إيميل هينز" الفوائد المباشرة التالية لاستخدام تبادل البيانات إلكترونيا

- ✓ زيادة الإنتاجية الداخلية والخارجية.
- ✓ تحسين علاقات سلسلة التوريد.
- ✓ تحسين القدرة على المنافسة الدولية.
- ✓ خفض تكاليف العمليات.

ويعد تعاضم التكنولوجيا وقوى السوق والمتمثلة في عولمة الأعمال، وتأثير التنوع على المنتج، وزيادة تعقيدات شبكات سلسلة التوريد، واختصار دورات حياة المنتج، كلها أسباب أدت إلى إعادة ابتكار استراتيجيات سلسلة التوريد، وتصميم شبكات سلسلة التوريد بصورة أساسية لخدمة هدف الإنجاز السريع أو التعجيل بتلبية طلب العميل.

ويساعد استخدام عملية التبادل الإلكتروني للبيانات المنظمات على توثيق التبادل الإلكتروني للأعمال وكذلك التوريد بالإجراءات النمطية الموضوعية حتى تتبعها المنظمات فيما بينها وبين الموردين والعملاء.

ومن التطبيقات التعاونية المعتمدة على التقنيات سابقة الذكر، التجارة الإلكترونية التعاونية (Collaboration EC) بين أعضاء سلسلة التوريد، والقائمة على مجموعة من الترتيبات التعاونية المتفق عليها، حيث يتم تأدية المعاملات التجارية (بيع- شراء)، بشكل إلكتروني بين أعضاء سلسلة التوريد، من خلال شبكة الأنترنت أو الإكسترنات، كما يمكن للشركة أن تعلن عن نفسها وعن منتجاتها من خلال بناء موقع لها على الأنترنت، وبالتالي تستطيع التعامل مع عملاء من جميع أنحاء العالم، وموردين لديهم مواقع مشابهة.

**ب - نظم دعم القرار الموجهة بالبيانات (DATA DRIVEN DSS)؛** حيث يمكن أن تقوم باسترجاع البيانات التاريخية وتحليلها، وتقديم تقارير عامة أو محددة الغرض، ويمكن أن تستخدم بعض النماذج الكمية البسيطة وهي تشمل على:

- نظم إعداد التقارير الإدارية: Management Reporting Systems؛

- نظم تحليل مستودع البيانات Data Warehouse؛

فنجد مثلاً نظم إعداد التقارير الإدارية أنها أبسط أنواع دعم القرار الموجه بالبيانات، وكان يطلق عليها سابقاً بنظم المعلومات الإدارية (MIS)، والتي هي معتمدة الآن كمفهوم يعبر عن جميع نظم المعلومات (المعتمدة على الحاسب) التي تخدم وظائف الإدارة واتخاذ القرار في المنظمات.

أما إذا أخذنا نظم تحليل مستودع البيانات، فنجد أنها قاعدة بيانات متكاملة لدعم القرار يتم استخلاص محتوياتها من قواعد البيانات التشغيلية؛ حيث أن مفهوم هذه الأخيرة يعبر عن القواعد التي تنشأ نتيجة ممارسة المنظمة لعملياتها التشغيلية اليومية، ومن أمثلتها نظم معالجة المعاملات Transaction Processing Systems، وتشمل معاملات البيع، الشراء، التخزين، السحب من المخازن... إلخ، ولا يقتصر التكامل مستودع البيانات على البيانات الداخلية والتكامل الداخلي فحسب، بل يمتد إلى البيانات الخارجية والتكامل الخارجي مع مستودعات بيانات أعضاء سلسلة التوريد.

**ج - نظم دعم القرار الموجهة بالنموذج (MODEL DRIVEN DSS) MDDSS؛** وهي تعد الشكل التقليدي لنظم دعم القرار، حيث تتميز بوجود قاعدة نماذج، وتتولى إدارة النماذج برامج نظم إدارة قواعد النماذج، وهي تعتمد كثير على النماذج الكمية، ويمكن تقسيم تلك النماذج من حيث نوعها إلى نماذج الحل الأمثل، والنماذج الإحصائية، ومن حيث حجمها إلى نماذج صغيرة، ونماذج كبيرة.

فتهدف نماذج الحل الأمثل إلى تحقيق أكبر ربح أو منفعة، أو أقل تكلفة أو وقت، ومن أمثلة تلك النماذج: النماذج التي تتعامل مع تحديد تشكيلة المنتجات، ومشاكل النقل، والنماذج المستخدمة في الترتيب والتخصيص، ونموذج المسار الحرج، ونماذج نظرية القرار.

أما النماذج الإحصائية فتشمل نماذج الإنحدار الخطي وغير الخطي والسلاسل الزمنية التي يمكن أن تساعد متخذ القرار في التنبؤ بالأجل الطويل وتحليل ماركوف للتنبؤ في الأجل القصير، ونماذج اختبار المتوسطات والرقابة الإحصائية التي يمكن أن تساعد على جودة المنتجات، وغيرها من الأدوات الإحصائية المستخدمة في شتى مجالات المنظمة.

د- نظم دعم القرار الموجهة بالمعرفة (KDDSS) (KNOWLEDGE DRIVEN DSS)؛ وهي تعمل على مساعدة متخذ القرار (الإنسان أو الوكيل الذكي IA)، في اتخاذ قرارات تتطلب معرفة خبير (النظام الخبير) وتعظيم الاستفادة من الخبراء من داخل و/أو خارج الشركة.

ويمكن تعريف النظام الخبير "بأنه تطبيق معتمد على الحاسوب؛ حيث يقوم بتشغيل مجموعة من القواعد المصاغة من المعرفة الإنسانية لحل المشكلات التي تتطلب خبرة إنسانية"، ويمكن أن يصمم النظام الخبير لدعم المديرين أو لدعم الوكيل الذكي (IA)، وهذا الدعم الأخير هو ما يهم قرارات سلسلة التوريد الروتينية اليومية؛ حيث أن الوكيل الذكي يعرف على أنه "حزمة برمجية تستخدم لتنفيذ مهام محددة أو واجبات ذو طبيعة متكررة أو تنبؤية للمستفيد، ولدعم نشاط أعمال أو تطبيقات برامج أخرى، ويستخدم قاعدة معرفة لإنجاز مهام أو اتخاذ قرارات باسم المستفيد الأصلي".<sup>20</sup>

وحسب تصنيفات تطبيقات الوكيل الذكي، فإن التطبيق المتعلق بالوكلاء المؤديون (Performative) هو المفيد لسلسلة التوريد، وتعد تطبيقات التجارة الإلكترونية (ولاسيما بين أعضاء سلسلة التوريد) مجالا خصبا للاستفادة من تطبيقات الوكيل الذكي (لدى العميل) مثل إصدار أمر الشراء بشكل مؤتمت عند وصول المخزون لمستوى محدد، وربما يستقبل هذا القرار الوكيل الإلكتروني الذكي المختص (لدى المصنع) ليصدر بدوره أمر إعادة ملء بشكل مؤتمت، وبالكمية المناسبة (حسب الترتيبات التعاونية المتفق عليها).

هذا ويمكن أن نجد في منظمات الأعمال أكثر من مصدر من مصادر دعم القرار السالفة الذكر أو ما يطلق عليها بالنظم المهجنة، كما يمكن أن نجد في هذا الشكل أيضا من النظم المهجنة ما يسمى بنظم دكاء منظمات الأعمال Business Intelligence Systems، وتدمج هذه النظم بين نظم دعم القرار الموجهة بالبيانات وتقنية التنقيب في البيانات، التي تساعد في اكتشاف المعرفة.

**3/ البرامج المستخدمة في إدارة سلسلة التوريد الإلكترونية:** الصورة الأفضل لبرامج إدارة سلسلة التوريد هو إمكانية تجزئة برنامج لكل مجموعة من التطبيقات بالمصنع، فكل مكون من المكونات الرئيسية يحتوي على العديد من المهام المحددة وكثير منها له برنامج خاص وأفضل طريقة للتفكير في برنامج إدارة سلسلة التوريد هو عن طريقة فصله إلى برنامج يساعد في التخطيط لسلسلة التوريد، وكذلك برنامج يساعد في تنفيذ خطوات سلسلة التوريد ذاتها كما يلي:

**3-1. برنامج تخطيط سلسلة التوريد Supply Chain Planning**، ويستخدم هذا البرنامج اللوغاريتميات والرياضيات للمساعدة في تحسين تدفق وكفاءة سلسلة التوريد، وكذا تخفيض المخزون إلى أدنى حد ممكن، ويعتمد هذا البرنامج على دقة المعلومات حيث يجب أن يتم تحديثها أولا بأول عن طلبات العملاء وطاقة التصنيع وقدرات التسليم للمنتجات.

ويوجد تطبيقات للتخطيط متاحة للمكونات أو العناصر الخمسة الرئيسية لسلسلة التوريد وهي الخطة والمصدر والصنع والتسليم والمردودات، حيث تحدد هذه التطبيقات حجم المنتجات المطلوبة لاستيفاء طلبات العملاء المختلفة. وقد تذهب بعض المنظمات إلى أبعد من ذلك حيث يضم هذا البرنامج عدة برامج فرعية هي<sup>21</sup>:

- برنامج تخطيط الاحتياجات من المواد Material Requirements Planning
- برنامج تخطيط موارد المنشأة: Enterprise Resource Planning،
- برنامج تخطيط الاحتياجات من التوزيع: Distribution Requirements Planning،

3-2. برنامج تنفيذ سلسلة التوريد: Supply Chain Executive، يقوم البرنامج التنفيذي لإدارة سلاسل التوريد بالتشغيل الأوتوماتي للخطوات المختلفة للمكونات الخمسة لإدارة سلاسل سلسلة التوريد، وبشكل مبسط يتم ذلك إلكترونيا بدءا من الطلبات بالمصنع وحتى الموردين اللازمين لتوفير احتياجات التصنيع للمنتجات.

3-3. شبكات الاتصال في سلسلة التوريد: تغيرت وسائل نقل المعلومات والأوامر من الطرق التقليدية المعتمدة على الفاكس، والتلفون وغيرها من الوسائل إلى الأدوات الأكثر سرعة وكفاءة معتمدة على شبكات الاتصال "Networks"، التي تربط كافة أنحاء العالم، بما في ذلك ربط المنظمات فيما بينها، وتدعم هذه الشبكات نظم معلومات تقوم بتحليل وتبويب البيانات المتدفقة عبر هذه الشبكات، فمثلا تستخدم الآن EDI"، لتحويل البيانات إلكترونيا، و Freight Tracking Systems، لبيان حركة نقل المواد، بالإضافة إلى العديد من الوسائل الأخرى الواسعة الانتشار في عالم اليوم.

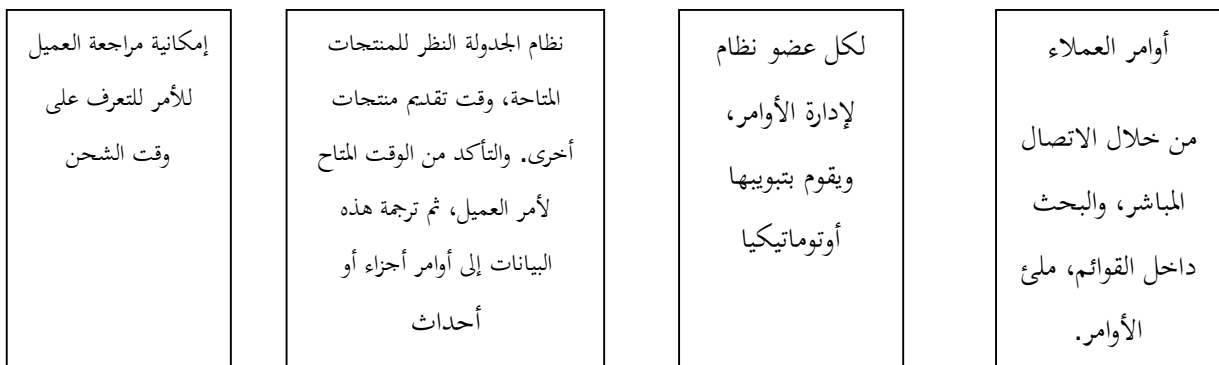
ولأن العالم أصبح أكثر ترابطا، فبناء على ذلك تحدث تغيرات سريعة جدا في عالم الصناعة، وهو ما يتطلب مرونة أكبر للنظم الإنتاجية حتى يمكنها الاستجابة لتلك المتغيرات، وبالتالي فإنه يعتمد بالدرجة الأولى على السرعة في نقل المعلومات، وحيث أن الاتجاه الآن هو التحول نحو الاعتماد على سلسلة التوريد لتزويد المنظمة بالعناصر الإنتاجية اللازمة للإنتاج، وتكوين شبكة علاقات قوية مع الموردين، وهو ما يستدعي سرعة تدفق المعلومات عبر هذه الشبكة، وبما يضمن سرعة تلبية احتياجات العملاء، فهو يعتمد أكثر وأكثر على المرونة في النظم الإنتاجية<sup>22</sup>.

فالمنظمات الحديثة تحتاج اليوم إلى مرونة عالية جدا للاستجابة للمتغيرات العالمية، الأمر الذي يتطلب تكوين وسائل تدعم الاستجابة لهذه المتغيرات، فمن أحد هذه الوسائل الهامة تكنولوجيا المعلومات والتي يجب أن تكون من ضمن تصميم المنظمة.

3-4. البرامج المعتمدة في ربط أعضاء سلسلة التوريد: ظهرت العديد من البرمجيات التطبيقية التي تستخدم في ربط أعضاء سلسلة التوريد منها i2، و CAPS Logistics، و Numetrix<sup>23</sup>.

وهذه البرمجيات تتيح لأعضاء الشبكة الاتصال عبرها وكذلك ربط العميل الخارجي وتلقي الأوامر منه، ولقد طورت شركة Casico نظام للاتصال المباشر يسمح بعمل توازن بين الطلب داخل السلسلة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 01: طلبات العملاء من خلال الاتصال المباشر



المصدر: رانية عبد المنعم محمود أحمد شعبة، إطار مقترح لإدارة سلسلة توريد المكونات الرئيسية لصناعة السيارات المصرية في ضوء تطبيق إدارة الجودة الكلية، (رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية التجارة)، مصر، 2003، ص 119.

يعتبر هذا النظام متعاقد الباطن أو الموردين كجزء مكمل للمصنع الرئيسي، فهو يسمح لهم بالتعرف على الطلب المتوقع للمنتجات من خلال الاتصال المباشر وكذلك من خلال التخطيط للاحتياجات التصنيع Manufacturing Resource

Planning Systems، يمكنهم التنبؤ بحجم الاحتياجات المتوقعة من المواد وكذلك يتيح للمورد تحديد مقدار الطاقة الإنتاجية المطلوبة لكي تناسب حجم الإنتاج (طلب المبيعات) المتوقع.

#### خاتمة:

إن نجاح تطبيق نظم المعلومات يعتمد على شبكات اتصال جيدة وخاصة عند استخدام الإنترنت أو الأنترنت وكذلك الإكسترانت، والذي يتيح الاتصال اللحظي المباشر بين الأفراد سواء كانوا داخل منظمة واحدة، أو عدة منظمات داخل السلسلة أو بينهم وبين العملاء الخارجيين، فهي تعتبر بمثابة نافذة لتلقي ونقل الأوامر، والبيانات، والمعلومات عبر مستخدميها. وتؤكد الدراسات أن استخدام نظم المعلومات سيكون له أكبر الأثر في الأسواق وذلك لما توفره للشركات من وقت كما أنها تخفض العديد من التكاليف وبالتالي فهي تساعد على إدارة العمليات بصورة أفضل، فسلسلة التوريد يمكن رؤيتها على أنها شبكة عالمية واسعة النطاق من الموردين، ومواقع التصنيع، وقطاعات التصنيعية المساعدة، ومراكز التوزيع بالإضافة إلى العملاء والتي تتدفق من خلالها الأجزاء والمنتجات، وتأتي ديناميكية هذه السلسلة من أوامر العملاء للمنتجات تامة الصنع التي توضح تاريخ تفضيل حصوله على السلع المطلوبة، وهو بالإضافة إلى ذلك يطلب درجة معينة من الجودة وهو ما يعني ضرورة التحسين المستمر للجودة سواء للسلعة أو الخدمة المقدمة.

وحتى يتم ربط العلاقة بين المورد والعميل والشركة بصورة أكثر دقة، فيتطلب ذلك وجود ارتباط عن طريق الأنترنت حتى تسمح لهم بسهولة تدفق المعلومات من وإلى أعضاء السلسلة، والتي يسمح من خلالها تطبيق نظم المعلومات، والتي تسمح بتوجيه قرارات سلسلة التوريد بما يضمن التنسيق والتوحيد في الرؤية الإستراتيجية لأعضاء السلسلة، وكذا التكامل فيما بينهم في احتياجات العمليات الإنتاجية بما يضمن تفادي الهدر في الموارد، وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية للسلسلة داخل السوق.

#### مراجع وهوامش الدراسة:

<sup>1</sup> شوقي ناجي جواد، محمد سالم الشموط، إدارة سلسلة التوريد-علاقات الموردين، مدخل إداري، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 17.

<sup>2</sup> Rao, P. "Greening The Supply Chain: A New Initiative in South East Asia", International Journal of Operation & Production Management, Vol 22, N° 6, 2002, p.633

<sup>3</sup> Alexandre K. Samii, logistique , supply chain management ,dunod, paris, 2001 ., P15.

<sup>4</sup> IPid, P19.

<sup>5</sup> رونالد اتش بالوا، ترجمة سلطان تركي إبراهيم ، أسامة أحمد مسلم ، " إدارة اللوجستيات - تخطيط وتنظيم سلسلة التوريد " ، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2009، ص 57.

<sup>6</sup> رونالد اتش بالو، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-60 بتصرف، ينظر كذلك:

- ثابت عبد الرحمان إدريس، "مقدمة في إدارة الأعمال اللوجستية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص ص 62-63 بتصرف.

<sup>7</sup> خالد ممدوح إبراهيم، "لوجستيات التجارة الالكترونية"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص ص 56-57 بتصرف.

<sup>8</sup> محمد مرسى، "إستراتيجية سلسلة التوريد و العمليات"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 113، ينظر كذلك:



- نجم عبود نجم، "إدارة الإنتاج والعمليات، النظم والأساليب والاتجاهات الحديثة"، الجزء الأول، مركز البحوث، الرياض، بدون رقم طبعة، 2001، ص ص 153-154.

<sup>9</sup> غسان قاسم داود اللامي، أميرة شكرولي البياتي، "إدارة الإنتاج والعمليات"، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص 113.

<sup>10</sup> ثابت عبد الرحمان إدريس، مرجع سبق ذكره، ص ص 199-202 بتصرف.

<sup>11</sup> رونالد اتش باولو، مرجع سبق ذكره، ص 286.

<sup>12</sup> جون جاتورنا، ترجمة خالد العامري، "إدارة سلسلة التوريد والتوزيع"، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص 385-392 بتصرف.

<sup>13</sup> *DSS : DECISION SUPPORT SYSTEM*

<sup>14</sup> فايز جمه صالح النجار، نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 59.

<sup>15</sup> سليمان محمد عوض، إطار مقترح لدعم قرارات سلسلة التوريد: بالتطبيق لى صناعة الأغذية، (رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، غ.م)، مصر، 2006، ص 85.

<sup>16</sup> أكثر تفصيلاً يمكن الرجوع إلى:

سليمان محمد عوض، مرجع سبق ذكره ص ص 87-88.

<sup>17</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 88-104 بتصرف، يمكن الرجوع إلى:

عبد الستار محمد علي، خليل إبراهيم الكنعاني، إدارة سلاسل التوريد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 525-532.

<sup>18</sup> ينظر: شوقي ناجي جواد، محمد سالم الشموط، مرجع سبق ذكره، ص ص 87-89.

<sup>19</sup> ينظر:

- ممدوح عبد العزيز الرفاعي، أساسيات إدارة سلاسل الإمداد، مجلة إدارة الأعمال، جمعية إدارة الأعمال العربية، العدد 114، مصر، 2006، ص 53.

- مارك داي وآخرون، ترجمة: خالد العامري، إدارة المشتريات، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص 232-238 بتصرف.

<sup>20</sup> أكثر تفصيلاً، يمكن الرجوع إلى:

- فايز جمعه صالح النجار، مرجع سبق ذكره، ص 141.

<sup>21</sup> ينظر المرجع السابق، ص ص 100-102.

<sup>22</sup> رانية عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 115.

<sup>23</sup> *Compbell , Ann & Others, Experiences With Use of Supply Chin Management Software in Education, Production & Operations Management, Vol.9, n°.1 Spring, 2000, PP.66-80.*

## دعم استقلال المراجع الخارجي مدخلا لتضييق فجوة التوقعات في المراجعة

- دراسة ميدانية -

خالدي رشيدة

أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة الأغواط



### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم السبل الكفيلة بدعم استقلال مراجع الحسابات الخارجي للتضييق قدر المستطاع من فجوة التوقعات وذلك بغية استرجاع ثقة المجتمع المالي في مهنة المراجعة وهذا بعد موجة الفشل التي شهدتها أكبر مكاتب المراجعة -مكتب آرثر أندرسون سنة 2002- ، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها واختبار فرضياتها قمنا بتصميم استبيان موجه إلى 70 مكتب مراجعة في الجزائر حيث تم الاعتماد على أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي، كما تم التوصل إلى أن هنا علاقة عكسية بين دعم استقلال مراجع الحسابات الخارجي وبين تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، ذلك من خلال تفعيل مختلف الآليات التي من شأنها أن تساهم في دعم استقلال المراجع على غرار لجان المراجعة وتحديد سلم أتعاب مراجع الحسابات ورقابة التعيين.

**الكلمات الدالة:** المراجع الخارجي، استقلال مراجع الحسابات، فجوة التوقعات.

### Abstract:

the aim of this study to identify the most important ways to support the independence of the External Auditor, to narrow as much as possible of the expectations gap, in order to restore confidence in the profession of audited financial community that after a wave of failure in the largest audit offices -Arthur Andersen office 2002., in order to achieve the objectives of the study and answer the wondered and testing the hypotheses, for all that, we design a questionnaire and addressed to the 70 Office of Audit in Algeria, where the dependence on the method of statistical analysis descriptive, has also been reached to that here inverse relationship between supporting the independence of the External Auditor and narrowing the gap in expectations audit profession, through the various mechanisms that would contribute to the support of the independence of references as audit committees and the fees of the Auditor recruitment and control

**Keywords:** External Auditor, The independence of the auditor, Expectations gap.

تمهيد:

لقد لفتت موجة الفشل التي شهدتها مهنة المراجعة على الصعيد العالمي أنظار مختلف الباحثين والمستثمرين والمشرعين ومختلف المهتمين بمهنة المراجعة وذلك بعد الفضائح التي مست مختلف الشركات العملاقة في العالم والتي تسببت في إفلاس وانحيار هذه الشركات، حيث قامت العديد من الدراسات في هذا المجال والتي بحثت في الخصوص على أهم الأسباب التي أدت إلى مثل هذه الحالات من الفضائح، حيث توصلت إلى أن غياب الممارسات الإدارية الفعالة تعتبر من بين أهم الأسباب ذلك في غياب الرقابة والإشراف الفعال على هذه الشركات، حيث يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول على توفير مثل هذه الآليات التيمن شأنها أن تحقق الإدارة الفعالة، والتي من شأنها أن توفر الاستقلال الأمثل لمراجع الحسابات لغرض تأدية مهامه بكل حياد وإبداء رأيه بموضوعية. ويعتبر استقلال مراجع الحسابات بمثابة حجر الأساس في مهنة المراجعة، وذلك لتقدير درجة الاعتماد على تقرير المراجعة في عملية اتخاذ القرار من قبل مستخدمي القوائم المالية، وعلى حسب مقدار هذه الدرجة تكون فجوة التوقعات، حيث أن مستخدمي القوائم المالية يتوقعون من مراجع الحسابات الحفاظ على استقلالية طوال مدة التكليف بأعمال المراجعة. بغض النظر على مختلف التهديدات التي تهدد استقلال مراجع الحسابات والتي تكون في بعض الأحيان فوق السيطرة. حيث يخلق الاختلاف في تقدير مدى الاعتماد على تقرير مراجع الحسابات بين مختلف المستخدمين ما يعرف بفجوة التوقعات.

تعتبر مهنة محافظة الحسابات في الجزائر الممثل الرسمي للمراجعة القانونية حيث يفرضها القانون على شركات المساهمة بغية التأكد من سلامة وشرعية وصدق حسابات هذه المؤسسات، كما أن هناك مجموعة من المستخدمين يحتاجون إلى المخرجات النهائية لهذه العملية والتي تتمثل أساسا في تقرير مراجع الحسابات، حيث يتوقعون من مراجع الحسابات أن يضمن في تقريره النزاهة والموضوعية والكفاءة، إلى أن هناك مجموعة من القيود والتي تجعل من مراجع الحسابات غير قادر على تلبية توقعات هؤلاء المستخدمين نظرا إلى عدة أمور منها أن مراجع الحسابات ملزم على أداء مهامه في حدود ما يفرضه القانون ومنها أن مراجع الحسابات مهما كانت نزاهته وموضوعية إلى أن هدفه الأساسي يبقى تجاري ودائما ما يرغب في الاحتفاظ بعملائه من خلال تجديد الفترات هذا ما يجعله في حالة تهديدات تهدد استقلاليته.

نحاول من خلال دراستنا هذه التعرف على مجموعة من آراء محافظي الحسابات في الجزائر (حوال 64 مكتب مراجع)، وذلك بغية التعرف على أهم الأسباب الداعية إلى عدم مقدرة مراجع الحسابات الحفاظ على استقلالية وهل أنه دائما ما يقع في حالات من شأنها أن تجعله قادر التخلي عل أرباح مكتبه مقابل الحفاظ على استقلاليته، يرجع اهتمامنا بهذه الدراسة نظرا إلى أن السبب الرئيسي في انحيار أقوى شركات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية (شركة أنرون) يرجع بالدرجة الأولى إلى أن مكتب المراجعة الذي كان يراجع حسابات مكتب آرثر أندرسون لم يستطع الحفاظ على استقلاليته خلال مدة تكليفه بأعمال مراجعة حسابات هذه الشركة نظرا إلى المبالغ الضخمة التي كان يتقاضاها مقابل أداء مهامه، حيث تساءل العديد من مستخدمي القوائم المالية لشركة أنرون عن عدم إصدار تقارير متحفظة عن الوضعية الحقيقية للشركة قبل إعلان إفلاسها.

كل هذا جعلنا نهتم بموضوع استقلال مراجع الحسابات ومدى تأثيره على فجوة التوقعات، حيث أن هذه الأخيرة ظاهرة خطيرة من الواجب العمل على حلها أو تضييقها قدر المستطاع، الجزائر على غرار الدول الأخرى لا تخلو من هذه الفجوة باعتبار أن فجوة التوقعات فجوة دولية وكل دول العالم تعاني منها، كما أن هناك جهود مختلفة ومتتالية حول إيجاد تعريف محدد لفجوة التوقعات، سنحاول أن نتعرض لمجموعة من التعريفات لهذه الظاهرة، حيث عرفها "liggio" على أنها (عبارة عن اختلاف

في مستويات الأداء المهني للمراجعة كما يتوقعها مستخدمي القوائم المالية، ومستويات الأداء المهني كما يراها المراجعين أنفسهم، حيث أن هذا الاختلاف هو ما يعرف بفجوة التوقعات<sup>1</sup>.

كما أن "Mceuroe and Martene" أشارا إلى أن فجوة التوقعات عبارة عن الفرق بين ما يدركه مستخدمي القوائم المالية لمسؤوليات المراجع، وماذا يعتقد المراجعون عن مسؤولياتهم التي يفرضها عليهم القانون<sup>2</sup>.

تعتبر فجوة التوقعات ظاهرة ضارة بالمهنة نظرا إلى أن وجودها يعني فشل عملية المراجعة، ويمكن أن يعتبر وجودها دليل واضح على عدم بذل العناية المهنية الكافية من قبل مراجعي الحسابات. وعلى هذا الأساس أردنا من خلال دراستنا أن نسلط الضوء على هذه المشكلة والتي تعتبر من بين المشاكل الحديثة التي تواجه مهنة المراجعة القانونية في الجزائر والعمل على حلها، وباعتبار أن استقلال مراجع الحسابات من بين أهم التوقعات التي يتوقع مستخدمي القوائم المالية أن يحافظ مراجع الحسابات عليه طول مدة التكليف بأعمال المراجعة.

حيث يشير مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي إلى أن استقلال مراجع الحسابات يقوم على عنصرين متلازمين هما<sup>3</sup>:

#### - الاستقلال في المضمون أو الاستقلال الحقيقي Independence in Fact

ويقصد به تمسك المراجع بالخلق الحميد والسلوك القويم في كافة تصرفاته وأحكامه بخصوص إصدار رأيه عن القوائم المالية، وبمعنى آخر فإن استقلال المضمون يعبر عن الالتزام بالنزاهة والموضوعية في كافة المواقف المرتبطة بالتدقيق وحتى إصدار التقرير، وهذا الجانب من الاستقلال يعد حالة ذهنية خاصة بالمراجع نفسه، التي لا يستطيع أن يقدرها أو يلاحظها إلا المراجع، ومن ثم يصعب على غيرها إدراكها أو ملاحظتها.

#### - الاستقلال في الشكل Independence in Appearance

ويقصد به أن يمتنع المراجع عن كافة التصرفات والمواقف التي من شأنها إثارة أي شكوك بخصوص نزاهته وموضوعيته، ومن ثم فإن هذا الجانب يعد مهما وضروريا لغرض تحقيق الثقة في التقارير التي يصدرها المراجع، الأمر الذي ينعكس على ثقة جميع مستخدمي البيانات والقوائم المالية في محتوى هذه التقارير.

هناك مجموعة من الدعائم من شأنها أن تساهم في دعم استقلال مراجع الحسابات بغض النظر على مجموعة المهددات التي تهدد استقلالية وذلك نظرا إلى أن من واجب مراجع الحسابات الحفاظ على استقلاليته بغية تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية، وفقا لما سبق نحاول من خلال دراستنا هذه أن نجيب على إشكالية رئيسية، مفادها **كيف يمكن لاستقلال مراجع الحسابات الخارجي تقليص فجوة التوقعات في المراجعة؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية تم وضع فرضية رئيسية مفادها، تدعيم استقلال المراجع اقتراح استراتيجي لتضييق من فجوة التوقعات من خلال العوامل المساعدة لذلك.

نحاول هذه الدراسة الخروج الوصول إلى مجموعة من الأهداف، أهمها:

- التعريف بحجم الخطر الذي تشكله ظاهرة فجوة التوقعات على مهنة المراجعة بصفة عامة وعلى شخص المراجع بصفة خاصة؛
- تحديد أهمية حفاظ مراجع الحسابات على استقلاليته طوال مدة التكليف بغض النظر على مختلف التهديدات التي تهدده؛
- تحديد العلاقة بين تدعيم استقلال المراجع وتقليص فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

للإجابة على إشكالية الدراسة والتي تستند إلى واقع مهنة المراجعة القانونية في الجزائر، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وفق المسح بالعينة، الذي يمكننا من تحليل آراء ممارسي المهنة فيما يخص استقلال المراجع ومدى قدرته على تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية، وذلك بالرجوع إلى مختلف النظريات والمفاهيم التي تخص هذا المجال.

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع فجوة التوقعات وأهم المقترحات لتضييقها فضلا على تدعيم استقلال مراجع الحسابات والتي تعتبر من بين أهم توقعات مستخدمي القوائم المالية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

دراسة كل من Salehi et Mansoury et Azazy، سنة 2011، بعنوان "Audit Independence and Expectation Gap" حيث تناولت هذه الدراسة العلاقة الموجودة بين استقلال مراجع الحسابات وفجوة التوقعات في المراجعة، حيث تطرقت إلى ضرورة استقلال مراجع الحسابات وإلى الأسباب التي جعلت موضوع استقلال المراجع في غاية الأهمية خاصة عقب فصل الملكية عن الإدارة، حيث كان الهدف الأساسي من خلال هذه الدراسة هو البحث عن ما إذا كانت هناك فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين فيما يتعلق باستقلال المراجع في مهنة المراجعة في دولة إيران، حيث استعانة بغية الوصول إلى هدفها على استمارة استبيان مكونة من جزئين، الجزء الأول يحتوي على معلومات عامة عن عينة الدراسة ومكاتب المراجعة وأهمية مهنة المراجعة وأهمية التقارير المالية بالنسبة للمستثمرين، أما الجزء الثاني من الاستمارة تضمن 9 أسئلة تتعلق بمستوى الاستقلالية في مهنة المراجعة في إيران، حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أهمية الاهتمام بموضوع استقلالية مراجع الحسابات نظرا لما له من أهمية في زيادة ثقة المستثمرين في المؤسسة من خلال الاعتماد الكافي على التقارير المالية في عملية اتخاذ قراراتهم المستقبلية، كل هذا ينعكس على مراجع الحسابات وبالتالي المساعدة في تقليص فجوة التوقعات في المهنة، كما أن هذه الدراسة وجدت فجوة كبيرة بين توقعات المستثمرين وأداء مراجعي الحسابات وذلك في حفاظ المراجع على استقلاليته، وكافتراحتقدمتها هذه الدراسة هي ضرورة عمل المنظمات المهنية على تدعيم استقلال مراجع الحسابات وتوعية وإعلام الشعب حول مدى مسؤوليات المراجع.

دراسة كلا من Harold et AL، سنة 2009، بعنوان "Corporate Fraud and The Audit Expectation Gap" تناولت هذه الدراسة دور مراجع الحسابات في حالة الاحتيال والغش التي تقوم به المؤسسة وكيف عليه مواجهة فجوة التوقعات التي تنشأ بينه وبين مستخدمي القوائم المالية، حيث هدفت هذه الدراسة على وجه الخصوص إلى التعرف على فجوة المعقولة وفجوة الأداء وفجوة المعايير الناقصة، ووفقا لجميع هذه المكونات التي تكون فجوة التوقعات في المراجعة فإن على المراجع العمل على التكوين الجيد لمواجهة مثل هذه المشاكل، لذلك فإن هذه الدراسة تمت على ثلاث أنواع من المدراء الماليين، حيث وضعت دليل واضح على وجود فجوة التوقعات بالاستناد إلى عمليات الغش التي تقوم بها المؤسسات، سواء من حيث أداء مراجعي الحسابات أو من حيث المعايير التي تضبط المهنة.

دراسة جربوع، 2004، بعنوان "العوامل المؤثرة على استقلال المراجعين الخارجيين وحيادهم في قطاع غزة من دولة فلسطين"، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتقييم العوامل التي يمكن أن تؤثر على استقلال وحياد المراجع الخارجي من الناحية الفكرية وفي الممارسة العملية، كما هدفت إلى إظهار واجبات ومسؤوليات المنظمات المهنية لحماية استقلال المراجع وتحديد الدور الذي يلعبه في خدمة المجتمع والمحافظة على حقوقه، وأشارت الدراسة إلى الأهمية الخاصة لدراسة استقلال المراجع الخارجي في علم المراجعة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها أن مراجع الحسابات يتعرض إلى مجموعة من الضغوط من قبل إدارة المنشأة عن طريق التعيين وتحديد الأتعاب والعزل إذا لم يقيم المراجع بتنفيذ رغبات هذه الإدارة ومطالبها والسير في ركبها، كما أنها قدمت مجموعة من التوصيات أهمها إلزامية تدعيم المنظمات المهنية لاستقلال المراجع الخارجي وذلك عن طريق تفادي

التأثيرات المترتبة على أداء الخدمات الاستشارية والإدارية لزبون المراجعة، وإجراءات التغيير الإلزامي للمراجع بعد خمس سنوات من عمله مع منشأة الزبون.

ما يميز دراستنا هذه على الدراسات السابقة هي تأكيد الوجود الفعلي لفجوة التوقعات في مهنة المراجعة في الجزائر بشكل خاص، من خلال معرفة آراء مراجعي الحسابات في الجزائر حول ما يتوقعه منهم مستخدمي القوائم المالية، ومنه معرفة مدى قدرة مراجعي الحسابات على تلبية هذه التوقعات والتي يعتبر الحفاظ على الاستقلالية من بين أهم مكوناتها.

## II - الطريقة:

ينحصر مجتمع الدراسة في مكاتب المراجعة الجزائرية والتي تقوم بممارسة مهنة المراجعة الخارجية في مجموعة من الولايات في الوطن وهي: (عنابة، الوادي، ورقلة، الجزائر، البليدة، الجلفة، الأغواط، تيارت). حيث تم اختيار هذه الولايات لتكون إطار جغرافي للدراسة الميدانية، وذلك لكبر حجمها وتوفرها على هياكل اقتصادية متنوعة، وهذا يعتبر من بين الأسباب التي تزيد من الطلب على خدمات المراجعة، كما أن اختيارنا لهذه الولايات يسمح لنا بالتعرف على الاختلافات التي تمس واقع الممارسة المهنية في الجزائر، حيث اعتمدنا على الاستبيان للحصول على البيانات الأولية التي تخص دراستنا الميدانية، وقد تم توزيعها على عينة مكونة من 70 مكتب مراجعة، حيث تم استرجاع 64 استمارة صالحة للاستعمال بعد عملية الإلغاء والحذف كما أن هناك 3 استمارات لم يتم استرجاعهم أصلا، حيث تم إرسال الاستبيان إلى مدراء مكاتب المراجعة وذلك بغية الحصول على معلومات تفيد الجانب العلمي والعملية لدراستنا.

تم الاعتماد في دراستنا على مجموعة من الأدوات والأساليب التي تعتبر مهمة من حيث جمع البيانات اللازمة وكذا تحليلها: أ. **المسح المكتبي:** وذلك بغية تحديد الإطار النظري للدراسة، حيث تم التوصل إليها من خلال الكتب المتوفرة والمتخصصة وكذا بعض الدراسات السابقة التي تخص الموضوع.

ب. **الاستبيان:** وهذا لتسهيل عملية جمع البيانات الأولية المتعلقة بالدراسة، حيث قمنا بتصميم وتوزيع استمارة إلى مختلف أفراد عينة الدراسة، حيث تم تقسيم هذا الاستبيان إلى قسمين:

- القسم الأول: يتعلق بمختلف البيانات الشخصية التي تخص مدراء مكاتب المراجعة المستهدفة؛
- القسم الثاني: يحتوي على مجموعة من العبارات التي تخص موضوع الدراسة، وهو بدوره ينقسم إلى ثلاث محاور، المحور الأول يخص فجوة التوقعات في الجزائر، المحور الثاني يخص استقلال مراجع الحسابات وأهم التهديدات التي تهدده، المحور الثالث يتعلق بأهم طرق تدعيم استقلال مراجع الحسابات ومدى تأثيرها على فجوة التوقعات. حيث تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لتبيين درجة موافقة كل مشارك في الاستبيان على مضمون العبارات الواردة، وقد خصصت لكل حالة درجة تتفق مع العبارة، حيث يوضح الجدول رقم 1 مدى توزيع الإجابات على هذا المقياس وهذا ما يسهل حسابات المتوسطات المتعلقة بكل عبارة وبالتالي تحليلها تحليل إحصائي منطقي.

وبغية التأكد من ثبات الأداة المستعملة في جمع البيانات الأولية، قمنا باستخدام معامل ألفا كرونباخ ALPHA CRONBACH، وهو عبارة عن مقياس لثبات الاستبيان، بحيث يعني الثبات المقصود به هنا. أنه في حالة تطبيق الاستبيان في ظروف مماثلة فإننا نحصل على نفس النتائج أو الاستنتاجات، حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ ما يعادل 0.91078 ووفقا لهذه القيمة يمكن أن نقول أنه يوجد ثبات مرتفع وهذا يعني أن أداة الدراسة تمتاز بالثبات.

بعد عملية جمع البيانات الأولية وبغرض تسهيل عملية التحليل نستعين ببرنامج SPSS والذي يوفر مجموعة من الأساليب الإحصائية التي من شأنها أن تساعد على التحليل الجيد والمنطقي لعبارات الاستبيان، على غرار الإحصاء الوصفي وذلك لحساب النسب المئوية والتكرارات لغرض معرفة الخصائص العامة للمشاركين، بالإضافة إلى حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وهذا لمعرفة اتجاه مختلف العبارات، إلى جانب اختبار مجموعة الفرضيات من خلال اختبار T وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا.

### III - النتائج ومناقشتها :

#### 1. خصائص عينة الدراسة:

**1-1- العمر:** نلاحظ من خلال الجدول رقم 2 أن أعلى نسبة من المستقصيين تقل أعمارهم عن 35 سنة بنسبة 42.18%، في حين بلغت نسبة المستقصيين الذين تزيد أعمارهم عن 22 سنة 34.37% حيث تعتبر نسبة معتبرة مقارنة بنسبة المشاركين ذوي الأعمار ما بين 35 و 45 سنة إذ بلغت 23.45% وهذا ما يدل على أن المشاركين في الاستبيان لديهم تجارب مهنية معتبرة ويمكن الاعتماد على آرائهم.

**1-2- الجنس:** يشير الجدول رقم 2 إلى 98.44% من المستقصيين هم ذكور، في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث في الدراسة 1.56% ما يعادل 1 من بين 64 مشارك في الاستبيان، يمكن إرجاع هذا إلى خطورة مهنة المراجعة على المرأة مقارنة بمهن أخرى كالتعليم أو الصحة وذلك نظرا إلى كثرة الأعمال خلال السنة، أضف إلى ذلك مهنة المراجعة تتطلب من شخص المراجع مجموعة من الصفات والتي يتحلى بها الرجل بدل المرأة منها الشجاعة والقوة وهذا ما ينعدم عن المرأة في كثير من الأحيان.

**1-3- الوظيفة:** نلاحظ من خلال الجدول رقم 2 أن أعلى نسبة من المستقصيين هو محافظي حسابات بنسبة 96.88% ما يعادل 62 مشارك من 64 مشارك، بينما تمثل نسبة الخبراء المحاسبين المشاركين في الدراسة 3.12% خبير محاسبي، يرجع هذا بالدرجة الأولى إلى قلة الخبراء المحاسبين بشكل عام وفي كل الولايات ماعدا بعض الولايات على غرار ولاية الجزائر، كما أن عملية الاتصال تصعب مع خبراء المحاسبة عكس ما يكون بالنسبة لمحافظي الحسابات وهذا ما وضحته النسبة سابقا.

**1-4- الخبرة المهنية:** يوضح الجدول رقم 2 أن مدراء مكاتب المراجعة المستجوبين في الولايات المستهدفة تتراوح خبرتهم في مجال التدقيق من 5 إلى 15 سنة، حيث تعتبر هذه الخبرة معتبرة ومتوسطة، حيث أن 33 مشارك من بين 64 مشارك في الدراسة لديهم خبرة معتبرة بينما 18 مشارك من بين 64 مشارك لديهم خبرة أكثر من 15 سنة، أي أن 51 مشارك لديهم خبرة في مجال المراجعة ويمكن الاعتماد على آرائهم حيث ترى الباحثة أنه كلما تعدد سنوات الخبرة دل ذلك على كثرة الحالات والمواقف التي يمر بها مدير مكتب المراجعة وزادت مرونته في التعامل مع جميع المشاكل.

**1-5- المؤهل العلمي:** يبين الجدول رقم 2 أن أغلب المستقصيين يحملون شهادة الليسانس بنسبة 84.39%، أما حاملي شهادة الماجستير يقدر عددهم بـ 7 من أصل 64 في حين يقدر عدد حاملي شهادة الدكتوراه 3، حيث نلاحظ أن شهادة الليسانس تتوفر لدى كل المشاركين، هذا لا يمنع من توفر شهادات عليا لدى بعض المستقصيين عند ممارستهم مهنة المراجعة، بل بالعكس ترفع هذه الشهادات من المستوى العلمي لدى بعض الممارسين للمهنة والذين يستطيعون التجاوب مع بعض المصطلحات العلمية التي من الممكن أن تتوفر عليها الاستبيان، كما أن ازدواجية الكفاءة المهنية مع العلمية يعتبر ميزة لد بعض المهنيين.

## 2. تحليل آراء المستقيسين حول وجود فجوة التوقعات في الجزائر :

يبين لنا الجدول رقم 3 آراء المستجوبين فيما يخص المحور الأول المتعلق بوجود فجوة التوقعات في الجزائر، وبصورة عامة يبين

ما يلي:

- هناك توافق تام ويشددة في آراء مراجعي الحسابات في الجزائر على أن مستخدمي القوائم المالية يتوقعون أن يحافظ مراجع الحسابات على استقلاليتهم طوال مدة التكليف، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة في ما يخص هذه العبارة 1.6094 من أصل 5 درجات، بانحراف معياري يقدر بـ 0.7687. وبالتالي يمكن أن نقول أن هناك فجوة توقعات فيما يخص استقلال مراجع الحسابات نظرا لتوقعات الجمهور.
- لم يوافق مراجعي الحسابات في الجزائر على أنه لا توجد أي تهديدات تهدد استقلال المراجع وأن على مراجعي الحسابات الحفاظ على استقلالهم مهم تكن الظروف، يرجع هذا إلى مقدار المتوسط الحسابي لهذه العبارة حيث بلغ 3.9063 من أصل 5 درجات بانحراف معياري قدر بـ 0.84925، حيث أن مراجعي الحسابات يؤكدوا من خلال هذا أن استقلال مراجع الحسابات تواجه العديد من التهديدات التي لا يمكنه أن يتحكم فيها إن لم يمارس مهنته بكل كفاءة واستقلالية.
- يؤكد الباحثين في مجال المراجعة على أن مسؤولية مراجعي الحسابات تعتبر من بين أكثر المجالات إثارة للنقاش والجدل في المراجعة، حيث تعتبر مسؤولية مراجعي الحسابات في ما يخص اكتشاف جميع حالات الأخطاء والغش في القوائم المالية إحدى المكونات الأساسية لفجوة التوقعات في المراجعة<sup>4</sup>. وفقا لهذا فإن مراجعي الحسابات في الجزائر لم يوافقوا على أن من مسؤوليات المراجع اكتشاف جميع حالات الأخطاء والغش في القوائم المالية، وهذا بمتوسط حسابي قدر بـ 3.9375 وانحراف معياري بلغ 0.8333، هذا ما يؤكد وجود فجوة التوقعات في ما يخص هذا العنصر.
- هناك توقع لدى مستخدمي القوائم المالية أن يكتشف مراجع الحسابات جميع التصرفات غير القانونية أثناء تنفيذ عملية المراجعة<sup>5</sup>، وهذا يعتبر على غرار حالات الأخطاء والغش سبب أساسي في وجود فجوة التوقعات، وهذا ما أكده مراجعي الحسابات المستقيسين في دراستنا حيث لم يوافقوا على أن من مسؤوليات مراجعي الحسابات الكشف على جميع حالات الأخطاء والغش في القوائم المالية وإنما مراجع الحسابات مسئول على حالات الأخطاء والغش التي يكشفها نطاق فحصه فيما يخص الحالات الجوهرية فقط كل هذا بمتوسط حسابي قدر بـ 4.3438 من أصل 5 درجات، و انحراف معياري بلغ 0.80116.
- يوجد اعتقاد لدى معظم مستخدمي القوائم المالية، أن تقرير المراجعة النظيف يضمن سلامة الحالة المالية للمؤسسة، وقدرتها على الاستمرار في النشاط، ولذلك فإنه ينظر إلى فشل المؤسسة مباشرة بعد الحصول على تقرير مراجعة نظيف، على أنه فشل للمراجعة كذلك<sup>6</sup>، وبناء على هذا فإن مراجعي الحسابات المستقيسين في دراستنا لم يوافقوا على أن تقرير المراجعة النظيف يضمن استمرارية المؤسسة في المستقبل وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ 3.9063 من أصل 5 درجات، وانحراف معياري بلغ 0.92099، وبالتالي فإن فجوة التوقعات واضحة فيما يخص هذا العنصر.

## 3. تحليل آراء المستقيسين حول استقلال مراجع الحسابات وأهم التهديدات التي تهدده: من خلال الجدول رقم 4

نلاحظ ما يلي :

- أكد بشدة جميع مراجعي الحسابات المستقيسين في دراستنا على أن استقلال مراجع الحسابات يعتبر جوهر عملية المراجعة نظرا للميزة القوية التي يضيفها استقلال المراجع على القوائم المالية للمؤسسة، والتي تكون محور عملية اتخاذ



القرارات بالنسبة لمستخدميها وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ 1.3906، كما أن مراجعي الحسابات أيدوا بشدة أن مراجع الحسابات عليه الحفاظ على استقلاله طوال مدة التكليف بغض النظر على مجموعة التهديدات التي تهدد استقلاليته وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ 1.5625 وانحراف معياري بلغ 0.5000، وهذا ما يؤكد لنا علاقة استقلال مراجع الحسابات بتوقعات مستخدمي القوائم المالية.

- كان رأي مراجعي الحسابات محايد فيما يخص العبارة رقم (8) والتي تؤكد على أن أكبر تهديد يهدد استقلال مراجع الحسابات يكون ناتج عن خوفه من خسارة العميل وذلك بسبب المنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة، وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ 3.2031 وانحراف معياري بلغ 1.31148.
- لم يوافقوا مراجعي الحسابات على أن الأتعاب الضخمة المقدمة للمراجع تمثل تهديدا قويا لاستقلاله، وأن تقديم مراجع الحسابات لخدمات أخرى بخلاف المراجعة يشكل خطر على استقلال المراجع، وذلك لأن متوسطاتهم الحسابية لم تقل على 3.4 حيث بلغت على التوالي بالنسبة لهذين التهديدتين 4.5625 و 4.2969 بانحرافين معيارين قدرا على التوالي بـ 0.5000 و 0.74917، يمكن إرجاع ذلك إلى المداخل المادية والهدف التجاري الذي يسعى 'ليه مراجعي الحسابات في تحقيق أرباحهم.
- حضي عدم التحديد الواضح لمدة التكليف بخدمات المراجعة يعتبر من بين المهددات القوية لاستقلال المراجع على تأييد مراجعي الحسابات وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ 1.4844 وانحراف معياري بلغ 0.50371، وهذا ما يؤكد أن إدارة المؤسسة يمكن أن تهدد مراجع الحسابات بعدم تجديد عهده الأمر الذي يجعل المراجع يفقد السيطرة على التحكم في استقلاله.

#### 4. تحليل آراء المستقيسين حول تدعيم استقلال المراجع الخارجي ودوره في التقليل من فجوة التوقعات :

بعد التعرف على آراء المستقيسين فيما يخص توقعات مستخدمي القوائم المالية وإثبات وجود فجوة التوقعات في المراجعة، حاولنا من خلال هذا المحور التعرف على أهم الدعائم التي تدعم استقلال المراجع وبالتالي التقليل من فجوة التوقعات هذا ما يظهره الجدول رقم 5:

- وافق مراجعي الحسابات على أن وجود لجنة المراجعة في الجزائر يعتبر من بين أهم الدعائم لاستقلال مراجع الحسابات نظرا إلى المتوسط الحسابي الذي حازت عليه العبارة رقم (12) والذي بلغ 1.3906 بانحراف معياري قدر بـ 0.49175، وهذا ما أكدته مختلف الدراسات التي أجريت على هذا المتغير ودوره في تدعيم استقلا المراجع.
- أكد مراجعي الحسابات على أن التغيير الإلزامي لمراجعي الحسابات من شأنه أن يدعم استقلال المراجع وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ 1.3750 من أصل 5 درجات، كما أكدوا على أن تقديم خدمات أخرى بخلاف المراجعة لا يؤثر على استقلال المراجع شريطة أن يكون تقديم تلك الخدمات بطرق قانونية حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (14) 1.5156 بانحراف معياري قدر بـ 0.50371.
- إن مشكلة تسوق الرأي من بين المشاكل الحديثة التي تواجه مراجعي الحسابات والتي تعتبر مهددا حقيقيا لاستقلالهم لذلك فإن مراجعي الحسابات أكدوا على أن وضع معايير محددة للعمليات المحاسبية وتوحيدها من شأنه أن يدعم استقلال المراجع من خلال تفادي مشكلة تسوق الرأي، حيث بلغ المتوسط الحسابي فيما يخص العبارة رقم (15) 2.3594 من أصل 5 درجات في حين بلغ الانحراف المعياري ما يقدر بـ 0.84866.

- من خلال العبارة رقم (16) أكدنا مراجعي الحسابات على استعدادهم التام لتلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية نظرا إلى سعيهم الدائم في التقليل من حجم فجوة التوقعات، ذلك من خلال الحفاظ على استقلاليته طوال مدة التكليف بغية استرجاع ثقة المجتمع المالي في المهنة ذلك من خلال المتوسط الحسابي لهذه العبارة والذي قدر بـ 1.6406 بانحراف معياري بلغ 0.48361.

#### 5. اختبار فرضية الدراسة :

تم إجراء اختبار T (One-Sample Test) الخاص بعينة واحدة لتحديد علاقة تدعيم استقلال المراجع بالتضييق من فجوة التوقعات في المراجعة ومدى استعداد مراجعي الحسابات لذلك، وقد تم إجراء الاختبار بمقارنة كل من متوسطات عبارات المحور الثالث المتعلقة بتدعيم استقلال المراجع ودوره في التقليل من فجوة التوقعات بمتوسط حسابي مفترض وهو 3، والتي تم اختياره عشوائيا، وبالتالي فإن نتيجة هذا الاختبار هي المحدد الأساسي لدور استقلال مراجع الحسابات في التقليل من فجوة التوقعات في المراجعة، حيث أظهرت نتائج اختبار T أن هناك مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تساهم في تدعيم استقلال المراجع وبالتالي المساهمة في التقليل من فجوة التوقعات كما تشير العبارة رقم 16، حيث حصلت هذه العبارات على متوسط أقل من 3 بمقياس ليكارت، وبالتالي فإن اختبار T كان ذو دلالة معنوية وهذا ما يتضح في الجدول رقم ، وعليه نتأكد لنا صحة فرضية الدراسة والتي كانت تنص على أن : "تدعيم استقلال المراجع اقتراح استراتيجي للتضييق من فجوة التوقعات من خلال العوامل المساعدة في ذلك".

#### IV - الخلاصة :

من خلال معالجة نتائج الاستبيان السابقة رأينا أن هناك وجود واضح في فجوة التوقعات بين توقعات مستخدمي القوائم المالية ومراجع الحسابات، خاصة فيما يخص استقلال مراجع الحسابات، حيث سمحت الدراسة الميدانية من استخلاص النتائج التالية:

- من بين أهم توقعات مستخدمي القوائم المالية والتي تعتبر في نظر الباحثة توقعات معقولة هي أن يحافظ مراجع الحسابات على استقلاليته طوال مدة التكليف، حيث أكد مراجعي الحسابات ذلك من خلال موافقتهم على ذلك، وبالتالي فإن استقلال مراجع الحسابات يعتبر ضروري لعملية المراجعة وجب على مراجع الحسابات الحفاظ عليه؛
- هناك مجموعة من التهديدات التي تهدد استقلال مراجع الحسابات والتي على مستخدمي القوائم المالية أخذها في الحسبان عند تقدير مدى استقلال مراجع الحسابات، حيث تخرج هذه التهديدات في كثير من الأحيان عن سيطرة مراجع الحسابات؛
- من مسؤوليات مراجع الحسابات اكتشاف حالات الأخطاء والغش والتصرفات الغير قانونية التي يكتشفها نطاق فحصه فقط، والتي تكون لها تأثير مباشر على القوائم المالية، وليس عليه اكتشاف جميع حالات الأخطاء والغش والتصرفات الغير قانونية الموجودة في القوائم المالية، هذا ما تسعى المنظمات المهنية توضيحه جيدا لمستخدمي القوائم المالية وذلك نظرا للدور الكبير لهذا السبب في وجود فجوة التوقعات؛
- إن فشل الشركات مباشرة بعد إعطاء مراجع الحسابات تقرير نظيف على سلامة الحالة المالية لهذه الشركة يشكل علامة استفهام كبيرة لدى مستخدمي القوائم المالية مثل ما حدث في كبرى شركات العالم والتي أفلست مباشرة بعد إعطاء تقرير نظيف، حيث يتساءل المجتمع المالي عن عدم إعطاء مراجع الحسابات أي تحذيرات في هذا الخصوص، تعتبر توقعات مستخدمي القوائم

المالية في هذا العنصر توقعات معقولة، إلا أن مراجعي الحسابات لم يوافقوا على ذلك نظرا للمستجدات والأحداث التي تطرأ بعد إعطاء التقرير؛

- إن استقلال مراجع الحسابات يعتبر جوهر عملية المراجعة، وذلك نظرا للشفافية والمصادقية التي يضيفها استقلال المراجع على القوائم المالية والتي يعتمد عليها مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم، حيث أن غياب عنصر الاستقلال من شخص المراجع تصبح عملية المراجعة عبارة عن إجراءات شكلية ليس لمراجع الحسابات أي حكم فيها كما أن مراجع الحسابات عليه المحافظة على استقلالية طوال مدة التكليف بغض النظر على التهديدات التي تهدده وذلك بغية تلبية توقعات من يرون في تقريره المحور الأساسي لاتخاذ القرار؛

- إن المنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة والخوف من خسارة العميل لا تعتبر مهدد حقيقي لاستقلال المراجع، حيث أن المشرع الجزائري كان واضح في تحديد العهدة؛

- لا تعتبر ضخامة الأتعاب المقدمة للمراجع مقابل عملية المراجعة سبب وجيه في فقدان الاستقلالية في نظر مراجعي الحسابات، كما أن تقديم المراجع لخدمات أخرى بخلاف المراجعة لا يعتبر مشكلة بالنسبة لمراجع الحسابات، في نظر الباحثة أن العاملين السابقين يمكن أن يكون لهم دور قوي في فقد مراجع الحسابات لاستقلاله وهذا بالرجوع إلى الهدف الأول لمراجعي الحسابات وهو تحقيق الربح؛

- إن وجود لجان المراجعة يعتبر داعم أساسي لاستقلال مراجع الحسابات، لذلك فإن وجودها يعتبر عامل أساسي لاسترجاع ثقة مستخدمي القوائم المالية نظرا لآلياتها والتي تسعى دائما لتدعيم مراجع الحسابات على غرار المشاركة في تعيينه وكذا تحديد أتعابه؛

- إن التغيير الإلزامي لمراجعي الحسابات ضروري لدعم استقلال المراجع، على غرار تقديم خدمات بخلاف المراجعة بطرق قانونية، وكذا تحديد الطرق والمعايير المناسبة والواضحة لعمليات المحاسبة بهدف تجنب ما يعرف بتسويق الرأي؛

- في الأخير فإن استقلال مراجع الحسابات يعتبر جوهر عملية المراجعة وأن مستخدمي القوائم المالية من خلال توقعهم بحفاظ مراجع الحسابات على استقلاله طوال مدة التكليف لا يعتبر مبالغ في ذلك بالعكس من واجبات مراجع الحسابات الحفاظ على استقلاليته بغية تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية ومنه التضييق قدر المستطاع من فجوة التوقعات؛

من خلال ما سبق فإن مراجعي الحسابات في الجزائر على استعداد لتلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية خاصة فيما يخص الحفاظ على استقلاليته، وعلى ضوء هته النتائج نقدم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تطوير مهنة المراجعة في الجزائر :

- الاهتمام بموضوع فجوة التوقعات نظرا إلى التأثير السلبي الذي تؤثره هذه الظاهرة على المهنة؛
- على الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة العمل على توعية المجتمع المالية بمسؤوليات مراجع الحسابات تفاديا لفجوة المسؤولية التي تنشأ نتيجة للجهل؛
- ضرورة وجود ثقافة مالية على مستوى الإعلام والصحافة؛
- ضرورة العلم على تفعيل كل الآليات في المؤسسة التي تدعم استقلال مراجع الحسابات على غرار لجان المراجعة في المؤسسة؛

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول (1) : مقياس ليكارت الخماسي

| التصنيف        | موافق بشدة | موافق        | محايد        | غير موافق    | غير موافق بشدة |
|----------------|------------|--------------|--------------|--------------|----------------|
| الدرجة         | 1          | 2            | 3            | 4            | 5              |
| المتوسط المرجح | (1.8 ، 1)  | (2.6 ، 1.81) | (3.4 ، 2.61) | (4.2 ، 3.41) | (5 ، 4.21)     |

المصدر : محمد عبد الفتاح الصيرفي، "البحث العلمي-الدليل التطبيقي للباحثين"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 115.

الجدول (2) : الخصائص العامة للمستقيمين

| الخصائص        | الفئات            | التكرار | النسبة |
|----------------|-------------------|---------|--------|
| العمر          | أقل من 35 سنة     | 27      | 42.18% |
|                | من 35 إلى 45 سنة  | 15      | 23.45% |
|                | أكثر من 45 سنة    | 22      | 34.37% |
|                | المجموع           | 64      | 100%   |
| الجنس          | ذكر               | 63      | 98.44% |
|                | مؤنث              | 01      | 1.56%  |
|                | المجموع           | 64      | 100%   |
| الوظيفة        | خبير محاسبي       | 2       | 3.22%  |
|                | محافظ حسابات      | 62      | 96.88% |
|                | المجموع           | 64      | 100%   |
| الخبرة المهنية | أقل من 5 سنوات    | 13      | 20.31% |
|                | من 5 إلى 15 سنوات | 33      | 51.56% |
|                | أكثر من 15 سنة    | 18      | 28.13% |
|                | المجموع           | 64      | 100%   |
| المؤهل العلمي  | ليسانس            | 54      | 84.39% |
|                | ماجستير           | 07      | 10.93% |
|                | دكتوراه           | 03      | 4.68%  |
|                | المجموع           | 64      | 100%   |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الجدول رقم (3): اتجاه عبارات المحور الأول المتعلق بوجود فجوة التوقعات في الجزائر

| الرقم | العبارة                                                                                | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاتجاه        |
|-------|----------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|
| 01    | يتوقع مستخدمي القوائم المالية أن يحافظ مراجع الحسابات على استقلاليته طوال مدة التكليف. | 1.6094          | 0.7687            | موافق بشدة     |
| 02    | في نظر مستخدمي القوائم المالية أنه لا توجد أي تهديدات تهدد استقلال المراجع الخارجي.    | 3.9063          | 0.84925           | غير موافق      |
| 03    | مسؤولية مراجع الحسابات اكتشاف جميع حالات الأخطاء والغش في القوائم المالية.             | 3.9375          | 0.8333            | غير موافق      |
| 04    | مسؤولية مراجع الحسابات اكتشاف جميع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية.          | 4.3438          | 0.80116           | غير موافق بشدة |
| 05    | إن تقرير المراجع النظيف يضمن استمرارية المؤسسة في المستقبل.                            | 3.9063          | 0.92099           | غير موافق      |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS19

الجدول رقم (4): اتجاه عبارات المحور الثاني المتعلق باستقلال مراجع الحسابات وأهم التهديدات التي تهدده

| الرقم | العبرة                                                                                 | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاتجاه        |
|-------|----------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|
| 06    | يعتبر استقلال المراجع جوهرية أساسية في عملية المراجع.                                  | 1.3906          | 0.49175           | موافق بشدة     |
| 07    | على مراجع الحسابات مهم كانت الظروف الحفاظ على استقلاليته.                              | 1.5625          | 0.5000            | موافق بشدة     |
| 08    | أكبر تهديد يهدد استقلال المراجع الخوف من خسارة العميل بسبب المنافسة الشديدة.           | 3.2031          | 1.31148           | محايد          |
| 09    | تعتبر الأتعاب الضخمة المقدمة للمراجع تهديدا حقيقيا له.                                 | 4.5625          | 0.5000            | غير موافق بشدة |
| 10    | تقديم المراجع لخدمات أخرى بخلاف المراجعة يشكل خطر على استقلاليته.                      | 4.2969          | 0.74917           | غير موافق بشدة |
| 11    | عدم التحديد الواضح لمدة التكاليف بخدمات المراجعة يشكل تهديدا قويا على استقلال المراجع. | 1.4844          | 0.50371           | موافق بشدة     |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS19

الجدول رقم (5): اتجاه عبارات المحور الثالث المتعلق بدعم استقلال المراجع الخارجي ودوره في التقليل من فجوة التوقعات

| الرقم | العبرة                                                                                               | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاتجاه    |
|-------|------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|------------|
| 12    | إن وجود لجان المراجعة في المؤسسة يدعم بشكل كبير استقلال مراجع الحسابات الخارجي.                      | 1.3906          | 0.49175           | موافق بشدة |
| 13    | التغيير الإلزامي لمراجعي الحسابات ضروري لدعم استقلال مراجعي الحسابات.                                | 1.3750          | 0.48795           | موافق بشدة |
| 14    | تقديم خدمات بخلاف المراجعة بطرق قانونية لا يؤثر على استقلال مراجع الحسابات.                          | 1.5156          | 0.50371           | موافق بشدة |
| 15    | يجب تأدية الخدمات في إطار معايير محددة تفاديا لمشكلة تسوق الرأي.                                     | 2.3594          | 0.84866           | موافق      |
| 16    | على مراجع الحسابات الحفاظ على استقلالية طوال مدة التكاليف بغية تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية. | 1.6406          | 0.48361           | موافق بشدة |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS19

الجدول رقم (6): اختبار T لدعم استقلال مراجع الحسابات بغية تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية

| العبارة                                                                                              | قيمة T  | درجة الحرية | المتوقعة | الدلالة الإحصائية |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|-------------|----------|-------------------|
| إن وجود لجان المراجعة في المؤسسة يدعم بشكل كبير استقلال مراجع الحسابات الخارجي.                      | -26.182 | 63          | 0.000    | معنوي             |
| التغيير الإلزامي لمراجعي الحسابات ضروري لدعم استقلال مراجعي الحسابات.                                | -26.642 | 63          | 0.000    | معنوي             |
| تقديم خدمات بخلاف المراجعة بطرق قانونية لا يؤثر على استقلال مراجع الحسابات.                          | -23.575 | 63          | 0.000    | معنوي             |
| يجب تأدية الخدمات في إطار معايير محددة تفاديا لمشكلة تسوق الرأي.                                     | -6.082  | 63          | 0.000    | معنوي             |
| على مراجع الحسابات الحفاظ على استقلالية طوال مدة التكاليف بغية تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية. | -22.487 | 63          | 0.000    | معنوي             |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS19

## الإحالات والمراجع:

- 1 محمد الفيومي محمد وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 281.
- 2 McEnroe, John.E. and Martens, Stanley.c.2001, *Auditors'and investors' perceptions of the 'Expectation Gap*, *Accounting Horizons*, Vol, 15 No.4, pp, 345-358
- 3 أحمد محمد غنيم الرشيد، مدى توافر شروط الاستقلالية لمدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012/2011، ص 12.
- 4 أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولي وقواعد أخلاقيات المهنة، دار صفاء للنشر، عمان، 2008، ص 145.
- 5 جورج دانيال غالي، تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 29.
- 6 أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 145.

## بحوث التسويق كأداة اتصال بالبيئة التسويقية

صديقي النعاس

أستاذ مُحاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة



### ملخص:

إن القرارات التسويقية لم تعد تؤخذ إلا بعد توفير المعلومات الدقيقة والحديثة عن حركة الأسواق والمستهلكين والسلع وغيرها، ويعتبر نظام المعلومات التسويقية الأداة الرئيسية التي تستخدمها الإدارة للمساعدة في حل المشاكل واتخاذ القرارات، كما تعتبر بحوث التسويق مكونا رئيسيا في نظام المعلومات التسويقية وإحدى الأدوات المستخدمة لتوفير المعلومات الضرورية عن الأسواق وخصائصها والمستهلكين ودوافعهم وأنماطهم الشرائية وما إلى غير ذلك من معلومات، فهذه البحوث تقوم بجمع، تسجيل، تشغيل وتحليل البيانات التسويقية اللازمة لمتخذي القرارات في المجال التسويقي بحيث تؤدي إلى زيادة فعالية هذه القرارات وتخفيض المخاطر المرتبطة بها.

**الكلمات المفتاحية:** المعلومات التسويقية، القرار التسويقي، البيئة التسويقية، بحوث التسويق، بحوث المنافسة.

### Résumé:

Désormais, les décisions en marketing ne peuvent être prises qu'avec les nouvelles informations précises sur le mouvement des marchés, des consommateurs, des marchandises... Le système des informations en marketing est l'outil principal que l'administration utilise pour résoudre les problèmes et prendre les décisions, ainsi les recherches en marketing sont une composante essentielle au système des informations en marketing et l'un des outils employés pour les informations nécessaires sur les marchés et leurs critères, les consommateurs et leurs motifs, leurs types d'achat... Ces recherches font la collecte, l'enregistrement, l'emploi et l'analyse les données en marketing indispensables aux décideurs au milieu marketing ce qui mène à l'augmentation de l'efficacité de ces décisions et la diminution des risques liés.

**Mots Cles:** Informations de marketing; décision en marketing; l'environnement marketing; recherches en marketing; recherches concurrentielles.

مقدمة:

تتّهم بحوث التسويق بجمع و تحليل و تقييم مشكلات تسويق المنتجات، بهدف توفير المعلومات الصالحة لاتخاذ القرارات التسويقية، والتّحدي الذي يواجه مديري التسويق عند الحاجة إلى بحوث التسويق أن يعرفوا بالقدر الكافي إمكانيات هذه البحوث وكذا محددات استخدامها، حتى يمكنهم الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة بتكلفة معقولة.

إن عدم معرفة مديري التسويق لبحوث التسويق قد يؤدي إلى جمع معلومات غير صحيحة، أو صحيحة وبتكلفة مرتفعة، أو معلومات يتم تفسيرها بشكل خاطئ، وحتى يتجنب المديرون الوقوع في مثل هذه المشكلات عليهم أن يعملوا مع متخصصين ماهرين في مجال بحوث التسويق، ويعتمدوا على ذوي الكفاءات والمهارات العالية لأداء مهام ذات مستوى عال من الكفاءة، وإنتاج معلومات تؤدي إلى اتخاذ قرارات سليمة ورشيّدة. من خلال ما سبق ما المقصود ببحوث التسويق وما مجال تأثيرها في ترشيد القرارات التسويقية؟

أولاً: مفهوم بحوث التسويق1. تعريف بحوث التسويق:

هو نوع من النشاط التسويقي والذي يعمل على تصميم و جمع - تحليل و تقرير منظم للبيانات والنتائج المرتبطة بوضع تسويقي محدد يواجه الشركة بغرض تزويد المنشأة ببيانات تفيد في اتخاذ القرارات التسويقية . (1)

عرفت الجمعية الأمريكية للتسويق بحوث التسويق على أنها الوظيفة التي تقوم بربط المستهلك بالتسويقين من خلال المعلومات التي يتم استخدامها لتحديد الفرص والمشاكل التسويقية وتقييم الأعمال التسويقية لقياس الإنجازات وتحسين الإجراءات التسويقية. (2)

فيجب إجراء بحوث التسويق قبل تقديم المنتج للسوق و على أساس منظم أثناء حياة المنتج و لا تقتصر البحوث على المنتجات فقط حيث يمكن إجراء البحوث التسويقية لتحليل الحصة السوقية، تحديد خصائص السوق المستهدف، قياس الأسواق المحتملة، تحليل المبيعات و تحديد الاتجاهات المستقبلية.

تتعلق بحوث التسويق بتجميع و تحليل و تفسير البيانات لمساعدة متخذي القرار في اتخاذ القرارات المناسبة. و هي تطبيق الطريقة العلمية لمعالجة المشاكل الإدارية و مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات، وهذه القرارات تتعلق بإنتاج السلع وتسعيرها وترويجها وتوزيعها لتوفيرها للمستهلك بالوقت و المكان المناسبين. (3)

ويمكننا استنتاج محتويات بحوث التسويق من خلال ما سبق:

✓ وجود مشكلة معينة هو أساس قيام بحوث التسويق ويحتاج إلى قدر من البيانات والمعلومات غير متوفرة حالياً بالمؤسسة أو غير دقيقة حتى يعتمد عليها في اتخاذ القرار المطلوب.

✓ بحوث التسويق منهجاً منظماً وموضوعي:

منظماً: أي يجب أن يمر البحث من خلال خطوات منظمة تبدأ بتحديد المشكلة وينتهي باستخلاص النتائج وكتابة لتقرير النهائي، أي يجب تخطيط كافة المراحل.

موضوعي: فالباحث التسويقي يجب أن يكون مجرداً من الأهواء والنزعات الشخصية أي لا يجب أن يكون البحث متحيزاً ولا تحكمه العواطف خلال أي مرحلة من مراحله.

- ✓ الهدف من البحوث التسويق هو إمداد المؤسسة بالمعلومات المساعدة في اتخاذ القرارات التسويقية فبعد تحليل وتفسير البيانات ينتج لدينا معلومات مفيدة تقلل من عنصر عدم التأكد.
- ✓ تسير جميع البيانات المطلوبة وفق أهداف الدراسة وقد تكون بيانات أولية أي تم جمعها خصيصا لغرض البحث المطروح ويتم ذلك ميدانيا أو قد تكون ثانوية أي تم جمعها من قبل بواسطة باحثين آخرين وهي منشورة، إما من مصادر داخلية أو مصادر خارجية، أما تسجيل وتشغيل وتحليل البيانات فتشير إلى عملية جعل البيانات التي تم جمعها محل فائدة لمستخدمها فتحليل البيانات هي عملية استخراج علاقات ومؤشرات هامة تفيد في اتخاذ القرارات التسويقية.
- ✓ القيام بالبحوث ليست هدف في حد ذاته، وإنما هي وسيلة لتحقيق الهدف المطلوب، وهو اتخاذ القرارات التسويقية على أسس سليمة.

وبصفة عامة فإن بحوث التسويق هي الوظيفة التي يتم من خلالها ربط المستهلكين والجمهور بصفة عامة بالمؤسسة من خلال المعلومات التسويقية التي يتم جمعها والمستخدم في تحديد وتعريف الفرص التسويقية والمشاكل التي تواجه المؤسسة في تعاملها مع الأسواق وتقييم وتعديل تصرفات المؤسسة بما يمكن من رفع كفاءة الأداء التسويقي. وعلى هذا يجب أن تتصف بحوث التسويق بالصفات التالية: الموضوعية، الشمولية، الارتباط بالمشاكل وإمكانية ترجمتها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها.

## 2. أهمية بحوث التسويق:

أدى التطور في نظم وأنماط الإنتاج، والتعقيد في العمليات التسويقية إلى اتساع الفجوة بين المستهلك والمنتج وتعقيد عملية الاتصال المباشر بينهما، و صعوبة تعرف المنتج على حاجات ورغبات المستهلكين الذين يسعون إلى تلبية تلك الحاجات. وقد اقتضى هذا التطور إلى أهمية وجود نظم معلومات فعالة من قبل منتجي السلع والخدمات ومن بين هذه النظم، بحوث التسويق. وانطلاقا من هذا الواقع، برزت وظيفة بحوث التسويق كنشاط متخصص للحصول على المعلومات اللازمة عن الأسواق والمستهلكين بما يضمن للمؤسسة القدرة على التكيف مع هذا الواقع وصولا إلى هدف البقاء والاستمرار. ولهذا فإن بحوث التسويق لا تصبح مهمة لإدارة التسويق فقط وإن كانت هي الأكثر استفادة من غيرها من إدارات المؤسسة من هذه البحوث. يضاف إلى ذلك، تسهم وظيفة بحوث التسويق في سد فجوة اتصالية بين قوى الإنتاج والتسويق من ناحية، و قوى الاستهلاك من ناحية أخرى، الأمر الذي جعل منها نظاما رسميا للاتصال بخدمة أغراض التغذية العكسية بما يسهل عملية اتخاذ القرارات التسويقية و يخفض بالتالي من مستويات المخاطرة و عدم التأكد في صنع القرار التسويقي.

و عموما، فإن أهمية بحوث التسويق تنبع من قدرتها على ما يلي : (4)

- تحديد المشكلات التسويقية التي تواجه إدارة المؤسسة بأسلوب علمي دقيق، بما يساعدها في الاستعداد في الاستعداد لمواجهةها و التصدي لها في الوقت المناسب.
- فهم طبيعة و ديناميكيات السوق، و معرفة القوى الرئيسة المؤثرة فيها، و هذا من شأنه أن يساعد على فهم السوق بمتغيراتها، و يوفر القدرة على تحديد أسلوب التصرف المناسب للرد على حركة هذه المتغيرات و تفاعلها و التعامل معها في الوقت المناسب.
- إن قواعد البيانات التي توفرها بحوث التسويق، من شأنها أن تزيد من وضوح الرؤيا أمام الإدارة، و يقلل من مشكلة عدم التأكد و الفجائية في المتغيرات التي تحدث في السوق، و هذا يتيح للإدارة مرونة كافية في اختيار أساليب العمل البديلة و وضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة ما قد يستجد من أوضاع في السوق. يضاف



إلى ذلك، أن المعلومات التي توفرها بحوث التسويق تعطي الإدارة القدرة على التنبؤ و التحليل بما يضمن وضع الخطط المناسبة.

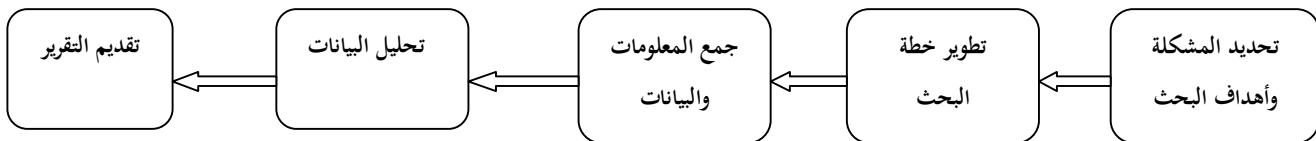
- إن استمرارية المعلومات التي توفرها بحوث التسويق لصانع القرار التسويقي تمكن من الكشف عن فرص سوقية جديدة للمؤسسة، و يمكنها من فتح مجالات استثمارية ذات عوائد مجزية. فبحوث التسويق تكشف عن حاجات استهلاكية غير مشبعة أو جديدة يمكن للمؤسسة فرصا لإشباعها.
  - وعموما، فإن النجاح في أداء الوظيفة التسويقية يرتكز بصورة أساسية على مدى وجود تدفق مستمر للمعلومات الدقيقة والصحيحة عن السوق والمستهلكين في الوقت المناسب بما يضمن اتخاذ قرارات تسويقية على درجة عالية من الرشد والحكمة.
- 3. مجالات بحوث التسويق:**

تتمثل مجالات بحوث التسويق لتشمل كافة عناصر المزيج التسويقي و هي: (5)

- **بحوث المنتجات :** و تشمل تطوير و تحسين في المنتجات الحالية و ابتكار منتجات و سلع جديدة تتماشى مع أذواق و رغبات المستهلكين.
- **بحوث المستهلك :** و تشمل كل ما يتعلق بخصائص المشتريين أو المستهلكين و ما يتعلق بالقرار الشرائي و العوامل المؤثرة على هذا القرار.
- **بحوث تنظيم المبيعات :** و تشمل الفحص الدقيق و الشامل للأساليب و الوظائف البيعية و التوزيعية لمنتجاتها في الأسواق المحلية أو الدولية.
- **بحوث التسعير :** تشمل جميع السياسات السعرية و طرق و استراتيجيات تسعير المنافسين لمنتجاتهم.
- **بحوث الترويج :** و تشمل جميع الطرق و الأساليب الممكن استخدامها لتنشيط المبيعات و أساليب الترويج و الإعلان.

#### 4. خطوات بحوث التسويق:

##### شكل 1: خطوات إجراء البحث التسويقي



المصدر: علاوي العزاوي، محمد عبد العظيم، التسويق المعاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص67.

تتألف عملية البحث التسويقي من خمسة مراحل رئيسية كما هو موضح في الشكل : (6)

أ- **تحديد المشكلة وأهداف البحث:** إن توضيح وتحديد المشكلة وأهدافها وغالبا ما تكون المهمة الأصعب في كل عملية البحث. وغالبا ما يكون الهدف هو استيعاب أفضل أو تحديد أفضل لمشكلة أو فرصة. وإذا لم يتم تحديد المشكلة بشكل جيد فإن تكلفة جمع المعلومات قد تتجاوز قيمة النتائج.

ب- **إعداد خطة البحث:** تكمن في تصميم خطة فعالة لجمع المعلومات وتقديمها إلى مدير التسويق. وتتكون من:

✓ **صياغة الفرضيات:** وهي تحويل مشكلة البحث إلى الافتراضات والتصورات التي يتوقعها الباحث لمعالجة هذه المشكلة.

✓ **تحديد عينة الدراسة:** يقوم الباحثون التسويقيون باختيار عينة الدراسة من المجتمع الكلي. و يمكن تعريف عينة الدراسة بأنها جزء محدود من العناصر والوحدات أو المستهلكين الذين يمتلكون خصائص المجتمع الكلي لإجراء البحث التسويقي.

✓ **تحديد مصادر البيانات :** يتم في هذه المرحلة تحديد أنواع البيانات التي يحتاجها الباحث لتساعده في عملية الوصول لحل المشكلة و يوجد هنالك نوعان من البيانات :

**البيانات الثانوية :** هي تلك البيانات التي تكون معدة لأغراض غير أغراض البحث و التي قد تم جمعها لأهداف أخرى. و تمثل البيانات الثانوية نقطة البدء للباحث و التي تساعده في تعريف المشكلة و أهداف البحث. و يمكن الاستفادة منها بطريقة مباشرة : تأخذ البيانات كما هي و تستفيد منها بطريقة غير مباشرة بعد إعادة تجميع هذه البيانات و تصنيفها تتم الاستفادة منها.

**البيانات الأولية :** هي التي يتم جمعها بالتخصيص و بالتحديد لأغراض البحث الذي يتم إجراءه. و هي بيانات غير مطبوعة و غير منشورة و ليست جاهزة و يتم جمعها من مصادرها مباشرة. كما أنها تكون أكثر دقة و أكثر ارتباطا بالمشكلة و موضوع البحث.

✓ **أساليب جمع البيانات الأولية :** يمكن الحصول عليها من خلال المراقبة أو الملاحظة المباشرة ، أسلوب الاختيار أو البحث التجريبي و أسلوب الاتصال مع الجمهور - المسوحات.

✓ **أدوات جمع البيانات الأولية :** عند جمع البيانات يمكن للباحث أن يختار أحد أدوات البحث الأساسية و هي: الاستمارة ، الاستقصاءات الهاتفية، المقابلة الشخصية.

**ت - تطبيق و تنفيذ خطة البحث:** و في هذه المرحلة تتضمن عملية جمع و معالجة البيانات. وأن جمع البيانات أما من خلال طاقم الشركة أو الباحثين في الشركة ذاتها. أو من قبل شركات مستقلة.

**ث - عرض و تقديم النتائج:** يجب على الباحث التسويقي في هذه المرحلة تفسير النتائج التي توصل إليها على شكل تقرير بالاستنتاجات و إبلاغها إلى الإدارة. و التقرير هو وثيقة يتم إعدادها وتسليمها للجهة المختصة ويتضمن تلخيصا للنتائج التي توصل إليها الباحث و الخلاصة الناتجة عن البحث. ولابد من تقديم النتائج التي تم التوصل إليها في الشكل الذي تكون فيه مفيدة عند اتخاذ القرارات التسويقية.

**ج - تفسير و تحليل البيانات :** لاكتشاف المعلومات الهامة يجب على الباحث معالجة و تحليل البيانات التي حصل عليها. وتتألف هذه الخطوة من ثلاثة مراحل هي:

✓ **مرحلة التدقيق:** وهنا يتأكد من أن البيانات كاملة وصحيحة ومتطابقة وأن التعليمات قد تم اتباعها من الجهة المستجوبة.

✓ **مرحلة الترميز :** و هنا يتم إعطاء أرقام أو أوزان لكل من الإجابات بحيث يتم تحليل كل إجابة تحليلًا كميًا.

✓ **مرحلة الجدولة :** و هنا يتم ترتيب و تلخيص البيانات في جدول أو في نموذج آخر. بحيث يمكن تحديد مدى تكرار الإجابة لكل سؤال.

واحساب المتوسطات ومقاييس التشتت لمتغيرات الدراسة. وغالبا ما يقوم الباحث بتطبيق طرق إحصائية متقدم في الحصول على نتائج إضافة لاستخدام برنامج إحصائية متقدمة مثل (SPSS)، الإحصائي.

ثانيا: مفهوم اتخاذ القرار التسويقي

إن عملية اتخاذ القرار التي تعد من أخطر مراحل مهمات الإدارة هي عملية اعتيادية وتلقائية، يتم اللجوء إليها كلما دعت الحاجة، ويتطلب ذلك التكامل بين العنصر البشري والعناصر التكنولوجية، غير أنه و مهما بلغت العناصر التكنولوجية من أهمية في الإسهام في مرحلة التحضير لاتخاذ القرار التسويقي، يبقى للأفراد بحيرتهم مكان الصدارة في اتخاذ القرار أو عدم اتخاذه. (7)

والقرار التسويقي الرشيد هو الذي يأتي استنادا إلى حقائق وخطوات مدروسة وواضحة تعطي نتائج ذات فاعلية، تساعد على تحقيق الأهداف، أما القرارات غير الرشيدة، فهي البعيدة عن الواقع، وتنأى بصاحب القرار عن تحقيق الأهداف المطلوبة.

ويمر القرار التسويقي الرشيد أو القرار المتمكن بعدة مراحل و هي: (8)

- ✓ الشعور بالمشكلة مدار البحث.
  - ✓ تحديد المشكلة لاتخاذ القرار بشأنها، و هنا يجب أن تكون المشكلة ذات أصالة و قابلة للبحث و تقع ضمن اهتمامات الباحث.
  - ✓ تحديد الهدف و الأهمية الذي سعى إليها القرار.
  - ✓ تحديد البدائل أو الحلول المختلفة للمشكلة .
  - ✓ دراسة البدائل و العيوب المتوقعة لكل منها و العمل على تحليلها.
  - ✓ وأخيرا، اختيار البديل التسويقي الأفضل بعد تقييم البدائل المختلفة من كافة جوانبها.
- ولا يوجد اختلاف في الإجراءات ما بين القرارات التسويقية والقرارات في المجالات الإدارية، غير أن القرارات التسويقية، تتأثر بالتغيرات الخارجية، و أي قرار لا يأخذ بالاعتبار المتغيرات الخارجية، فإنه لا يعطي ثماره، ولا تجد فيه الشمولية.

ثالثا: طبيعة القرارات التسويقية

تتسم عملية اتخاذ القرارات التسويقية بالصعوبة و التعقيد لنمو الأسواق الواسعة في جميع الاتجاهات، وتشهد المنتجات تغيرات كثيرة، حيث تظهر منتجات جديدة، وتختفي أخرى، كما أن بعض المنتجات تخضع للتطوير، علاوة على أن الأسواق تشهد ازدياد في المنتجين و البائعين، هذه من شأنها أن تترك كلها بصمات على قرار الإدارة خصوصا وأن القرارات التسويقية تعتمد أساسا على رسم إستراتيجية التسويق.

و تعود عملية الصعوبة في اتخاذ القرارات التسويقية إلى جملة من الأساليب منها:

- ✓ وجود عدد كبير من المتغيرات تحتاج إلى دراسة.
- ✓ لأن معظم هذه المتغيرات هي خارجية و بالتالي فهي خارج السيطرة.
- ✓ عدم الاستقرار الذي تتصف به هذه المتغيرات.
- ✓ و تمتاز هذه المتغيرات بأنها غير مبرجة. و معقدة كما تمتاز بحالة اللاتأكد أو المجهول.
- ✓ صعوبة إخضاع هذه المتغيرات للقياس و الدراسة الكمية.

ومن الثابت أن صعوبة القرارات التسويقية، تتعلق بمسألة تشتت البيانات والمعلومات باختلاف المصادر، كما أن المعلومات من أجل اتخاذ القرار التسويقي عادة ما تكون محدودة، بسبب التعقيد في قياس العلاقات بين المتغيرات المختلفة التي تتبدل وتتغير عبر فترات زمنية مختلفة، أضف إلى ذلك أن قياس هذه العلاقة أمر مكلف، كما أنه يجب توقع حصول متغيرات

خارجية، ومن الضروري الإدراك أن جميع الأنشطة الإدارية في المنظمة الواحدة تتحمل مسؤولية خفض التكاليف، لكن نشاط التسويق هو المسؤول عن خفض التكاليف وتكوين الدخل.

ومن النادر اتخاذ القرار التسويقي بدون البيانات الخارجية، بل وتستخدم هذه البيانات بكثافة خصوصاً المتعلق منها بمواقف المستهلك واتجاهاته، ثم إن متخذي قرار التسويق يعرفون أنه ليس من السهل الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة. وعليه يعد اختيار البيانات والمعلومات النافعة أمراً في غاية الأهمية، لأن نتائج القرار التسويقي، تتعلق بكل الأطراف ذات العلاقة، فهي تخص المستهلك، وتسهم في تلبية حاجاته، وتأخذ هذه القرارات كل من منظمات الأعمال المنافسة وحملات السندات والوكالات والأسهم وغير ذلك من الأطراف التي يهتمها القرار التسويقي.

#### رابعاً: المتغيرات الداخلية والخارجية في اتخاذ القرار التسويقي

يأخذ القرار التسويقي العديد من المتغيرات بالاعتبار نتيجة سعة الأفق الذي يشملها القرار، لذا فمن الضروري العمل على تحديد الظروف والمتغيرات التي تحيط بهذا القرار، وهي الظروف الخارجية والداخلية، وضرورة التمييز ما بينهما. أما الظروف والمتغيرات الداخلية، فهي متغيرات يمكن السيطرة عليها، أي أن متخذ القرار يمكنه التعامل معها بالطريقة التي يريدها، والأمثلة عليها كثيرة لدى منظمات الأعمال مثل: استراتيجية التسعير، تحليل سلسلة القيمة أو ما يعرف بالأنشطة الرئيسية والنشطة المساندة، الموارد الأساسية للمنظمة والاتصالات التسويقية وغير ذلك من المتغيرات، أما الظروف الخارجية، فإنها متغيرات لا يمكن السيطرة عليها، مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية، السياسية، القانونية، الديمغرافية، الثقافية، التكنولوجية ومشتقات العولمة والبيئة التنافسية وغيرها من المتغيرات الخارجية.<sup>(9)</sup>

ومن المفيد أن ننبين أن هناك احتمالات عديدة عند اتخاذ القرارات التسويقية الناجحة، ومن المهم أن تتخذ المنظمة قراراتها حول المتغيرات الداخلية التي يمكن السيطرة عليها، وهذا ما يسمى بالمزيج التسويقي.

ونذكر في التالي بعض مؤشرات هذه المتغيرات التي تتأثر بالأبعاد الأخلاقية والمعيقات القانونية والمهنية والمعايير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية بالإضافة إلى العوامل التنظيمية التي تؤثر على كفاءة القرار التسويقي المرتبط بأوامر النشاط التسويقي للمنظمة:

**القرارات التسويقية لمشاريع منظمات العمال وفقاً للظروف الداخلية والخارجية:**

#### • المتغيرات (الظروف) الداخلية: المزيج التسويقي (4Ps)

##### السلعة:

- تنوع السلعة، مقابل التغير في المزيج السلعي.
- علامة وطنية مقابل علامة دولية.
- علامة الأسرة مقابل العلامة الفردية.

##### التوزيع:

- القناة الواحدة مقابل القناة الواحدة.
- التوزيع الشامل مقابل التوزيع المحدد.
- التوزيع العمودي مقابل التوزيع الأفقي.

##### الترويج:

- الوسيلة الإعلانية الشاملة مقابل الوسيلة نحو هدف معين.
- سياسة الترويج الأفقية مقابل العمودية.

#### السعر:

- أسعار المناسبات مقابل أسعار التوغل في السوق.
- الخصومات مقابل التمسك بالسعر.

#### • المتغيرات (الظروف) الخارجية : المستهلكون

- الهدف السوقي: - مجموع السوق مقابل تقسيم سوقي معين.
- عادات الشراء: - سلع التسوق مقابل السلع المسيرة .
- الطلب المرن مقابل الطلب غير المرن.

وحدة اتخاذ القرار: - المقررون مقابل المؤثرون.

عادات غير شرائية: - وحدة حياة مقابل نهج حياة.

- استخدام الوسيلة الإعلانية.

سلوك المنافسين: المنافسة السعرية مقابل المنافسة غير السعرية.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الخارجية، فإن المنظمة تتخذ قرارات تتعلق بذلك، لكنها تتسم بالتعقيد والصعوبة كما أنها لا تأتي إلا بالدراسة وتجميع البيانات وتحليلها والعمل على تقييمها، أضف إلى ذلك أن هذه القرارات خاضعة للتغيير والتبدل. وتجدد الملاحظة أنه يجب أن تراعي في قرارات المنظمة الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية على حد سواء، كذلك فإن القرار التسويقي يرتبط بالنشاطات الإدارية الأخرى، فمثلاً إذا لاحظت إدارة التسويق أن حالة تتطلب حاجة من أنشطة أخرى غير النشاط التسويقي، فإنه يتوجب على الإدارة أن ينصب اهتمامها على مثل هذه القرارات التي تترك آثارها على المنظمة ككل وتحقيقه لأهدافه، لذلك فإن الأمر يتطلب ربط قسم التسويق بباقي الأقسام الأخرى بالمنظمة من خلال سياسة واحدة، يتم التنفيذ من خلالها والتخطيط على أساسها.

#### خامساً: القرار التسويقي الاستراتيجي و القرار التسويقي التكتيكي

تقتضي دراسة القرار التسويقي التعرف على كونه استراتيجي أم تكتيكي و يبين الجدول التالي الفارق بين القرارين:

#### جدول 1: الاختلاف ما بين القرارات التسويقية الإستراتيجية و التكتيكية

| القرار التسويقي التكتيكي                                                                         | القرار التسويقي الإستراتيجي                                                                                          |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1. القرار التسويقي التكتيكي تتخذه المستويات الأدنى في المنظمة.                                   | 1. يحتاج هذا القرار إلى اختبار لأهداف المنظمة الأساسية و فلسفتها في عمل العمل.                                       |
| 2. القرار التسويقي التكتيكي مرتبط بأسباب قيام المنظمة، وقدرة الأقسام المختلفة على العمل.         | 2. القرارات الإستراتيجية التسويقية تتخذها الإدارة العليا في المنظمة لخطورتها و أهميتها كونها تمس جميع أجزاء المنظمة. |
| 3. يمتاز القرار التسويقي التكتيكي بأنه قصير الأجل وقابل للتعديل وفقاً للظروف التي تواجه المنظمة. | 3. يمتاز القرار التسويقي الاستراتيجي بأنه طويل الأمد و غير مرن و يصعب تغييره.                                        |

المصدر: M. Darbled, économie d'entreprise, Ed Fodcher, Paris, 1992, p20 (بتصرف).

لذلك لابد من التعرف على موقف الإدارة العليا من القرارات التي تتخذ و نوعيتها لضمان مساهمة الظروف والمتغيرات المحيطة بالمنظمة علما بأن القرارات تتعرض دائما للتغيير والتنوع وفقا لتغير الظروف والمتغيرات، كما أن القرار التسويقي (الاستراتيجي والتكتيكي) يتعلق بالهدف الذي تسعى المشاريع لتحقيقه.

#### سادسا: بحوث التسويق ودورها في اتخاذ القرارات التسويقية

للمعلومات دور مهم في عملية اتخاذ القرارات التسويقية، قصد العمل بصورة سليمة في بيئة تسويقية متغيرة اتسمت بلا استقرار الدائم، وتكمن أهمية المعلومات في الآتي: (10)

- ✓ إزالة المخاطر والسلبيات المتعلقة بالقضايا المالية والمشاكل الذي قد يكون سببا في ارتفاع التكلفة وزيادة الأعباء المالية مما يكون له تأثير بالغ على المنظمة؛
- ✓ مساعدة المنظمة على تحديد سلوك المستهلك من خلال الحصول على معلومات تخص وجهات نظر المستهلك للمنتج مما ينتج لها إعادة النظر في خططها التسويقية؛
- ✓ تساعد المنظمة على التعرف على خصائص السوق المتوقعة وجعلها قريبة من خططها التسويقية؛
- ✓ تعرف المنظمة على معلومات تخص معدلات التضخم وقلة المواد الأولية، والتشريعات الحكومية، وما إذا كانت قد ظهرت منتجات جديدة في السوق من قبل المنافسين ومعلومات أخرى تساعد في تحديد إستراتيجيتها التسويقية؛
- ✓ تمكنها من تنسيق إستراتيجيتها وذلك عند الشروع بطرح منتج جديد إلى السوق مثلا: يتوجب أولا تحديد حجم وشكل الغلاف والسعر وطريقة الخزن ونوع الترويج... و غيرها؛
- ✓ يحتاج التسويق والإدارة العليا إلى المعلومات التي تمكنهم من الحصول على الدعم في عملية اتخاذ القرارات والدفاع عن قرار اتخذ حديثا، فعلى سبيل المثال يمكن لإدارة التسويق إقناع الإدارة العليا على تقديم منتج جديد إذا كان اختبار السوق مؤيدا لذلك، وبعد طرح المنتج في الأسواق فإن الإدارة العليا يمكنها تفسير ذلك لأصحاب الأسهم بعد إطلاعهم على البحوث الميدانية، التي هي مقياس النجاح في المستقبل؛
- ✓ تقييم معلومات نجاح أو فشل منتج من خلال تحديد رد فعل المستهلك، فمثلا تساعد المعلومات على تحديد مكان عرض المنتج، وطريقة تعبئته وتغليفه باختيار أكثر الطرق فعالية في جذب انتباه المستهلك؛
- ✓ إن النجاح والفشل يلاحظ بدقة فيما إذا كانت المنظمات تقيس معلوماتها عن الأداء من خلال قياس مستوى المبيعات وشكاوى المستهلكين معتمدين في ذلك أهداف المنظمة.

خاتمة:

تعتبر بحوث التسويق جزءاً هاماً من نظام المعلومات التسويقية في المؤسسات الاقتصادية الذي يتضمن ملاحظة ودراسة وتحليل وتفسير المشكلات ذات الطابع التسويقي بغرض ترشيد القرارات التسويقية المتعلقة بالسوق، المستهلكين، السلع، والتي تغطي مجموعة واسعة من الأنشطة التسويقية كالسعير، الترويج والتوزيع..

إن الطبيعة الديناميكية للنشاط التسويقي تعتبر المبرر الرئيسي لنشاط بحوث التسويق، فقد طرأت تغييرات وتطورات جذرية في نظم وأنماط عمليات الإنتاج والعلاقات الإنتاجية التوزيعية أدت إلى تحول اهتمامات الإدارة وتوجهاتها من مجرد التركيز على الإنتاج إلى التسويق، ولهذا فقد كانت بحوث التسويق الوسيلة التي يمكن بواسطتها للإدارة الحصول على ما يلزمها من معلومات عن الواقع المتغير للأسواق بما يساعدها في اتخاذ القرار.

الهوامش والمراجع:

- 1- محمد سليم الخطيب ومحمد سليمان العواد، مبادئ التسويق، مفاهيم أساسيات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص27.
- 2- ردينة عثمان يوسف، بحوث التسويق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص18.
- 3- Jean Jacques Lanbin, la recherche marketing, 3<sup>eme</sup> tirage, ed Ediscience international, Paris, 1994, p4.
- 4- ناجي معلا، بحوث التسويق – مدخل منهجي تحليلي، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص18-20.
- 5- محمد فريد الصصن، مصطفى محمود أبوبكر، بحوث التسويق، مدخل تطبيقي لفعالية القرارات التسويقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1998، ص54.
- 6- أياد عبد الفتاح النور، الأصول العلمية للتسوق الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص11.
- 7- بشير العلاق، أسس الإدارة الحديثة، نظريات ومفاهيم، ط1، دار البازوري العلمية، 1998، ص148.
- 8- جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال، مدخل وظيفي، دار النهضة العربية، بيروت 1986، ص112.
- 9- نادية أيوب، نظرية القرارات الإدارية، ط3، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 1997، ص65.
- 10- زكي خليل المساعد، التسويق في المفهوم الشامل، زهران للنشر، الأردن، 1997، ص158.

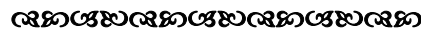
## دور السياسات الجبائية في تشجيع المقاولة المستدامة

### - دراسة حالة الجزائر -

بوتالب إبراهيم

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة بومرداس



#### ملخص:

يتناول هذا المقال السياسات الجبائية المرتبطة بالتنمية المستدامة في الجزائر، حيث تعتبر هذه الأخيرة إحدى الدول المشاركة في أول مؤتمر عالمي حول التدهور البيئي سنة 1972 بستوكهولم، ثم تلى ذلك عقد العديد من المؤتمرات من قبل منظمة الأمم المتحدة والتي نتج عنها وضع مبادئ لتحقيق التنمية المستدامة نصت على ضرورة التعاون بين الدول، المؤسسات والأفراد من أجل الحفاظ على سلامة البيئة التي يعيش فيها الإنسان، والحفاظ على حقوقه.

ولتحقيق التنمية المستدامة يجب على الدولة المساهمة في بناء نظام اقتصادي يشجع المؤسسات الاقتصادية على تبني هذا المفهوم الحديث للتنمية، من خلال سن تشريعات جبائية تدفع المقاولات إلى ممارسة النشاط الاقتصادي دون المساس بالبيئة والإنسان، ووضع آليات للتأطير والرقابة تضمن تطبيق هذه التشريعات من طرف الجميع. وهو ما قامت به الجزائر من خلال سن تشريعات عديدة لدفع المؤسسات نحو الحفاظ على البيئة واحترام الإنسان.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية، التنمية المستدامة، المقاولة المستدامة، السياسة الجبائية، الجباية البيئية.

رموز Jel: H23, E62, L26, Q01, O100.

#### Résumé :

Cet Article porte sur le rôle des politiques fiscales dans la promotion de l'entrepreneuriat durable en Algérie. L'un des pays participants à la conférence internationale sur la dégradation de l'environnement à Stockholm en 1972. Cette conférence a été suivie par d'autres conférences mondiales sur le développement durable et l'environnement.

Les récentes évolutions climatiques de la planète ont fait prendre conscience à tous les pays qu'il apparaît impérieux d'intégrer dans toutes leurs politiques et stratégies de développement, un volet environnemental afin de préserver la terre qui, ces dernières décennies a fait l'objet d'agressions de la part de l'Homme.

Et parmi ces politiques que l'état doit mettre en œuvre on trouve la fiscalité verte qui est un instrument efficace pour promouvoir l'entrepreneuriat durable. Ce que Nous allons voir dans cette étude en basant sur le cas de l'Algérie

**Mots clefs :** Développement, Développement durable, Entrepreneuriat durable, politique fiscale. Taxes environnementales .

**Codes Jel:** O100, Q01, L26, E62, H23.



## 1 - مقدمة:

أدت الثورة العلمية والتكنولوجية التي عرفها العالم خلال القرن العشرين إلى تحقيق التنمية في بعض الدول المتقدمة، بينما لم تستطع الدول الأخرى مواكبة هذه الثورة وأصبحت تابعة علميا، تكنولوجيا واقتصاديا. غير أن الآثار السلبية لهذا التقدم التكنولوجي والصناعي أصبحت تهدد جميع دول العالم، ولم تنعكس على الدول المتقدمة فقط. مما جعل الجمعيات والمنظمات المحلية والدولية تدق ناقوس الخطر باعتبار أن حياة الإنسان على سطح الكرة الأرضية صارت مهددة.

لذلك انعقد العديد من المؤتمرات العالمية ابتداء من 1972 ووصولاً إلى سنة 1992 وما يعرف بقمة الأرض التي انعقدت في ريو دي جانيرو بالبرازيل تحت إشراف الأمم المتحدة، حيث ظهر لأول مرة مفهوم شامل للتنمية للتقليل من الآثار السلبية للنشاطات الاقتصادية المختلفة على البيئة والإنسان، وهو ما يعرف بمفهوم التنمية المستدامة أو المتواصلة. وعلى الرغم من تبني هذا المفهوم سنة 1992، إلى أن العالم لم يشهد تحسنا في الأوضاع البيئية والإنسانية، بل صارت أكثر سوءا، مما أدى إلى انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة سنة 2002 بجوهانيسبورغ، حيث تم تقييم الوضع البيئي والبحث عن الآليات الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم.

وشهد العالم بعد هذا المؤتمر العديد من الجهود المبذولة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، حيث تفاوتت هذه الجهود من دولة إلى أخرى، فمثلا فرنسا وضعت إطارا تشريعيا لدفع المؤسسات الاقتصادية والمجتمع بالاهتمام بالبيئة، بالإضافة إلى تصميم سياسات جبائية تحفيزية لتكييف الأنشطة الاقتصادية مع مفهوم التنمية المستدامة.

وبدورها الجزائر قامت بإنشاء وزارة خاصة بالبيئة، ووطرت من الإطار التشريعي الجزائري لتجعله مناسبا والتحديات الجديدة الخاصة بالتنمية المستدامة. ونظرا لأهمية مشاركة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تحقيق هذا المفهوم الجديد للتنمية تم وضع سياسة جبائية لتحفيز هذه المؤسسات.

ويعتبر الإطار المؤسسي بعدا شرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة، لذلك على الدولة والمؤسسات التكامل فيما بينهما من خلال وضع الأولى للقوانين والسياسات وإلتزام الأخيرة باحترام القانون وتطبيق نظام تسييري يحترم البيئة والانسان. مما يقودنا إلى طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

**ماهو دور السياسات الجبائية الجزائرية في تشجيع المؤسسات على تبني مفهوم التنمية المستدامة، على الرغم من التكاليف الإضافية التي سوف تتحملها هذه المؤسسات نتيجة لذلك ؟**

ونهدف من خلال هذا البحث إلى توضيح أهمية الجبائية في عملية تحقيق التنمية المستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار التجربة الجزائرية في هذا المجال منذ 2001 وإلى غاية اليوم.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا البحث، سوف نتناول مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها، بالإضافة إلى واقع التنمية المستدامة في الجزائر، ثم جهود الجزائر في هذا المجال، وفي الأخير سنتطرق إلى السياسة الجبائية في الجزائر وتأثيرها على المؤسسات الاقتصادية في مجال المقاولات المستدامة، مع إدراج جملة من النتائج والتوصيات في خاتمة هذا البحث.

## 2- مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة:

قبل تقديم مفهوم التنمية المستدامة لابد من تعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية باعتبارها مصطلحات مختلفة إلا أن البعض قد يخلط فيما بينها. فالنمو الاقتصادي هو الزيادة في متوسط دخل الفرد أو الزيادة في الدخل الوطني الخام بنسبة أكبر من النمو السكاني.

أما التنمية الاقتصادية فهي جعل النمو الاقتصادي مستداما، عن طريق تطوير وسائل الإنتاج. بينما التنمية المستدامة هي جعل التنمية الاقتصادية مستدامة. وسوف نتناول فيما يلي مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة:

### 2-1- مفهوم التنمية المستدامة:

وردت الكثير من المفاهيم والتعاريف للتنمية المستدامة، فهناك من يعرفها على أنها: "التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الأخرى<sup>1</sup>، وهي محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد<sup>2</sup>.

أما النرويجية ثرو هارلم بروتلاند GRO HARLEM BRUNDTLAND رئيسة اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، فتعرفها كما يلي: "هي تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة<sup>3</sup>. ومما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تحقيق تنمية اقتصادية تفي باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجاتهم.

### 2-2- أبعاد التنمية المستدامة:

وبناء على التعاريف السابقة يمكن الاستنتاج أنه هناك ثلاث أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة تتمثل في البعد الاقتصادي، البعد البيئي، والبعد الاجتماعي.

**2-2-1- البعد الاقتصادي:** يتمثل هذا البعد في خلق القيمة من خلال إنتاج سلع وخدمات تؤدي إلى إشباع حاجات الأفراد حاليا ومستقبلا. ويتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية<sup>4</sup>.

**2-2-2- البعد البيئي:** يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر مثل الطاقة، التنوع البيولوجي، الإنتاج البيولوجي والتكيف البيولوجي<sup>5</sup>.

وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.

**2-2-3- البعد الاجتماعي:** تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد الذي يمثل البعد الإنساني، إذ تجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال. إذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كل من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي<sup>6</sup>.

## 3- واقع التنمية المستدامة في الجزائر:

منذ سنة 2001، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة

والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية، وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة.

ومع ذلك قد لوحظ، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21. وبالإضافة إلى مختلف القوانين المتعلقة بحماية البيئة وترقيتها والحفاظ على صحة وأمن العمال داخل المؤسسات الاقتصادية، صدر قانون الاستثمار سنة 2007 والذي يمنح امتيازات خاصة للمؤسسات التي تستعمل تكنولوجيا حديثة تهدف إلى حماية البيئة والإنسان.

### 3-1- المشاكل البيئية في الجزائر:

نتيجة للتطور الصناعي والتكنولوجي الذي عرفه العالم ظهرت العديد من المخاطر على البيئة والتي غيرت من المعالم الرئيسية للبيئة الطبيعية والتي قد تؤدي إلى فقدان المجتمعات لقدرتها في الوصول إلى الموارد الطبيعية والطاقة. ومن أهم المشاكل البيئية التي يشهدها العالم حاليا نجد ظاهرة الاحتباس الحراري، أزمة المياه الصالحة للشرب وأزمة الطاقة، بالإضافة إلى تناقص الثروة السمكية والحيوانية. والجزائر باعتبارها جزءا من العالم، فإنها تتأثر بمعظم المشاكل البيئية السابقة الذكر غير أنها لها خصوصية باعتبارها دولة تتوفر على ثروات طبيعية عديدة. وأهم المشاكل البيئية في الجزائر<sup>7</sup>:

**3-1-1- مشكل التصحر:** يعد التصحر مشكلة رئيسية في مستقبل الزراعة في الجزائر، حيث ضاعت الكثير من المساحات المخصصة للزراعة نتيجة لهذه الظاهرة على الرغم من جهود الجزائر في السبعينيات من القرن الماضي والمتمثلة في السد الأخضر وتشجيع الدولة لاستصلاح الأراضي.

**3-1-2- مشكل التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية:** هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق و الطفيليات و لقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، من 1.1 هكتار في عام 1962 م إلى 0.35 هكتار في عام 1980 م، ويتوقع أن تقل عن 0.15 هكتار مع منتصف القرن الحالي.

**3-1-3- تلوث البيئة:** تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق نظرا للنمو السكاني والصناعي المتزايد، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحملها، ومن أهم أشكال التلوث نجد:

أ- تلوث الهواء: تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها عن الاستعمال ، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة و غير صحية لتقليل التكلفة و التهرب من دفع الضرائب و يقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 220 ألف طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و 29 ألف طن فضلات سامة.

ب- تلوث المياه: يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب)، هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه، ويخلف تلوث المياه آثارا صحية مميته، نتيجة الإصابة بأمراض معوية منها: الكوليرا، الدفتيريا، التهاب الكبد الوبائي، الملاريا، البلهارسيا و أمراض جلدية إضافة إلى آثاره على الحياة البيولوجية للكائنات الحية الأخرى. وتبين دراسة حديثة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية، عن نوعية المياه المستهلكة

أن 40 % منها ذات نوعية جيدة، و 45% ذات نوعية مرضية بينما 15% ذات نوعية رديئة.

### 3-2- جهود الدولة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة:

يعود اهتمام الجزائر بموضوع البيئة إلى بداية السبعينيات من القرن الماضي، حيث شاركت في أشغال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 الخاص بمشكلة التدهور البيئي على مستوى العالم ، والذي انعقد تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة. لتقوم بعد ذلك بإنشاء لجنة وطنية للبيئة سنة 1974 لها طبيعة استشارية، يتمثل دورها في اقتراح العناصر الأساسية للسياسة البيئية في إطار تهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبعد ذلك قامت الجزائر بإصدار العديد من التشريعات الهادفة إلى حماية البيئة وترقيتها وتشجيع المؤسسات الاقتصادية على تبني مفهوم المقاولات المستدامة. بالإضافة إلى وضع العديد من المشاريع الهادفة إلى الحفاظ على البيئة والإنسان، ومن أهم هذه الجهود المبذولة والتي تهدف لتشجيع المقاولات المستدامة ما يلي:

3-2-1- قانون رقم 03-83 الصادر في 05 فيفري 1983: يتعلق هذا القانون بحماية البيئة من مختلف الآثار السلبية للنشاطات الاقتصادية والسلوكات الفردية للسكان، وذلك من خلال:

- الحفاظ على الموارد الطبيعية (الطاقة، المياه... الخ) وتنميتها.
- منع ومكافحة مختلف أشكال التلوث والضوضاء.
- تحسين ظروف ونوعية الحياة داخل الجزائر.

3-2-2- الدستور الجزائري المعدل سنة 1996:<sup>8</sup> وقد نص الدستور الجزائري على حقوق العاملين داخل المؤسسة بما يتناسب مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن أهم هذه الحقوق نجد ما يلي:

- الضمان الاجتماعي والتقاعد.
- ممارسة الحق النقابي.
- توفير ظروف العمل الملائمة من ناحية نظافة وأمن العمال.
- طب العمل.

3-2-3- قانون رقم 10-2003 الصادر في 19 جويلية 2003: يهدف هذا القانون إلى تحديد قواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة من خلال ضمان التنوع البيولوجي، الحفاظ على الموارد الطبيعية (مياه، طاقة، مواد أولية) وضمان صحة وسلامة الإنسان. مع الحرص على إعلام المؤسسات والأفراد بمختلف الأخطار الممكن حدوثها وكيفية الوقاية منها، والاستعلام منهم عن مختلف الأخطار والحوادث التي يواجهونها مع تقديم الحلول العاجلة لها.<sup>9</sup>

3-2-4- قانون رقم 09-2004 الصادر في 14 أوت 2004: يهدف هذا القانون إلى تحديد سبل ترقية الطاقات المتجددة ضمن إطار التنمية المستدامة، كما يقدم تعريفا للطاقات المتجددة باعتبارها جميع أشكال الطاقة الكهربائية، الميكانيكية، الحرارية والغازية المتحصل عليها من خلال المصادر التالية<sup>10</sup>:

- الأشعة الشمسية Rayonnement solaire

- طاقة الرياح L'énergie du vent

- النفايات العضوية Déchets organiques

- الطاقة المائية L'énergie hydraulique

- تقنيات الكتلة الأحيائية Techniques d'utilisation de la biomasse

وعلى الرغم من عدم كفاية هذه القوانين إلا أنها كانت سببا في توجه العديد من المؤسسات إلى التوجه نحو مفهوم التنمية المستدامة من خلال احترام البيئة والانسان.

**3-2-5- إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة:** عرف قطاع البيئة في الجزائر حالة من عدم الاستقرار حيث تم إلحاقه بوزارة الموارد المائية سنة 1977، وزارة الداخلية سنة 1988، الوزارة المنتدبة للبحث، التكنولوجيا والبيئة سنة 1990، ليواصل هذا القطاع التنقل بين الوزارات إلى غاية سنة 2000، حيث شهدت إنشاء وزارة خاصة بتهيئة الإقليم والبيئة تمارس دورا رقابيا، تكوينيا وإعلاميا في كل المجالات المتعلقة بحماية البيئة من مختلف المخاطر كالتلوث، استنزاف الثروات والتعدي على المساحات الخضراء إضافة إلى تشجيع المقاولات المستدامة<sup>11</sup>.

**3-2-6 الاعتمادات المالية:** بدأت الاعتمادات المالية المرصودة لصالح البيئة منذ 1980 وتوالت في الصعود إلى غاية اليوم، مما يدل على تزايد الاهتمام بالبيئة نتيجة لتبني المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة لمفهوم التنمية المستدامة سنة 1992.

**3-3- مدى اهتمام المؤسسات الجزائرية بمفهوم المقاولات المستدامة:**

مع تزايد الاهتمام العالمي بمفهوم التنمية المستدامة تم وضع العديد من المعايير التي تضمن تحقيق أبعاد هذا النوع من التنمية مثل ايزو 14001، وايزو 9001، وايزو 26000 وغيرها من المعايير العالمية الأخرى الخاصة بالبيئة وصحة وأمن العمال داخل المؤسسات. وفيما يلي سوف نتطرق إلى واقع تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لهذه المعايير العالمية.

### 3-3-1- المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية:<sup>12</sup>

تعد الجزائر من بين البلدان الأوائل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تبنت المعيار الدولي الجديد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وذلك من خلال وضع برنامج وطني للمرافقة في إطار مبادرة اقليمية اطلق عليها اسم (آر.آس مينا) (المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وتمتد من 2012 الى 2014 و تشمل هذه المبادرة اقليمية ثمانية بلدان هي: الجزائر والمغرب وتونس ومصر والاردن وسوريا ولبنان والعراق، وتشرف عليها المنظمة الدولية للتقييس بالتعاون مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية، وستستفيد 114 مؤسسة جزائرية من تكوين ومرافقة في مجال التقييس في إطار هذا البرنامج.

"ففي المرحلة الأولى من برنامج المسؤولية المجتمعية (آر.آس مينا) التي تم الشروع فيها في شهر ماي 2011 واستكملت في ديسمبر، استفاد منها كل من المركز التقني لمواد البناء (بومرداس) ووحدات التصبير الجديدة للجزائر (روبية).

وبناء على نفس البرنامج الوطني قام المعهد الوطني للتقييس في سنة 2012 باختيار أربع مؤسسات وطنية للاستفادة من البرنامج الإقليمي للمرافقة لمدة ثلاث سنوات من أجل مطابقة المقاييس التي تملبها المنظمة الدولية للتقييس (ايزو 26000)، وذلك من ضمن 15 مؤسسة ترشحت من القطاعين، ويتعلق الأمر بكل من فرع تابع لسوناطراك، مؤسسة اتصالات الجزائر، سيفيتال بحاية ومجمع كوندور (ثلاث شركات صناعية وشركة ناشطة في قطاع الخدمات).

**3-3-2- المواصفة الدولية ايزو 14001:** تسعى العديد من المؤسسات الجزائرية إلى الحصول على المعيار الدولي للبيئة وهذا عن طريق وضع نظام لإدارة البيئة داخل المؤسسة، ومن أهم هذه المؤسسات نجد مؤسسة إنارة الجزائر والشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء حيث وضعت مخططا لحصول على شهادة ايزو 14001 في السنوات القادمة.

أما شركة تسيير خدمات وهياكل المطارات فتحصلت على هذا المعيار بعد مراجعة نشاطاتها من طرف فرع مجمع AFNOR بالجزائر AFAQ AFNOR. ونفس الأمر بالنسبة لمؤسسة أوراسكوم تيليكوم لخدمات الهاتف النقال.

وعلى الرغم من قلة المؤسسات الحاصلة على هذا المعيار المتعلق بالبيئة، إلا أن الاهتمام المتزايد من قبل المؤسسات وسعيها للحصول عليه يؤكد جدوى الإجراءات والسياسات الجبائية التي قامت بها الدولة الجزائرية.

**3-3-3- المواصفة الدولية أو أش أس أس 18000 (OHSS 18000):** تسعى البعض من المؤسسات العمومية والخاصة الحصول على هذا المعيار نظرا لأهميته في حماية العامل داخل المؤسسة باعتباره إنسان قبل كل شيء. ومن المؤسسات الساعية للحصول على هذا المعيار الدولي المتعلق بصحة وأمن العمال نجد الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء والشركة الوطنية لتسيير خدمات وهياكل المطارات.

#### 4- الجباية البيئية في الجزائر أداة لتحقيق التنمية المستدامة:

صنفت الأدوات الاقتصادية للحماية البيئية وفق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى خمس فئات كان أحدها الضرائب والرسوم، واعتبرت كفئة أساسية نظرا لتأثيرها وتكرار تطبيقها.

وتصنف الضرائب والرسوم وفق عدة طرق، مثل: مجال العمل، عنصر التطبيق، أساس الغرامة، الغرض الأساسي والذي يشمل المفاهيم التالية: تغطية النفقات، سواء كانت لغايات بيئية محددة، أو غايات بيئية عامة.

وتعتبر الجباية البيئية أحد الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تهدف إلى تضمين تكلفة الأضرار البيئية الناجمة عن نشاطات مختلف الفاعلين (المؤسسات، الأسر والقطاع العام) في التكاليف التي تتكبدها هذه الجهات<sup>13</sup>. وتفرض الضرائب الخضراء على مستوى العديد من دول العالم تكريسا لمبدأ "الملوث الدافع" ودمج تكاليف إصلاح الأضرار البيئية في سعر المنتج، وخلق الحافز لكل من المنتجين والمستهلكين بتغيير النشاطات المؤثرة سلبا على البيئة، وتحقيق سيطرة أكبر على التلوث، وزيادة العائدات التي يمكن توجيهها إلى تحسين البيئة.

ومن أجل نشر مفهوم المقاولات المستدامة قامت الجزائر بوضع سياسة جبائية من خلال منح امتيازات للنشاطات الاقتصادية التي تحمي البيئة، وجعل المؤسسات الملوثة للبيئة تدفع رسوما إضافية. ومن أهم هذه الرسوم نجد ما يلي:

#### 4-1- الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية:

يهدف فرض رسوم على النفايات الصناعية والخاصة إلى التشجيع على عدم تخزينها، ووفقا لقانون المالية سنة 2002 حدد هذا الرسم بقيمة 10500 دج عن كل طن مخزون من النفايات الصناعية الخاصة أو الخطرة، وخصصت عائدات هذا الرسم ب 10% لفائدة البلديات، و 15% لفائدة الخزينة العمومية، و 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث<sup>14</sup>.

#### 4-2- الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج:

أسس قانون المالية لسنة 2002 رسما للتشجيع على عدم تخزين النفايات الاستشفائية المتعلقة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية بسعر مرجعي قدره 24.000 دج عن كل طن من النفايات المخزونة، ويتم ضبط الوزن المعني وفقا لقدرات العلاج وأنماطه في كل مؤسسة معينة أو عن طريق قياس مباشر. ويتم توزيع حاصل الرسم ب 10% لفائدة البلديات، وب 15% لفائدة الخزينة العمومية، و 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث<sup>15</sup>.

#### 4-3- الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة:

بموجب قانون المالية لسنة 2000 تم فرض رسوم على المنشآت الصناعية التي تشكل خطرا على البيئة والإنسان، حيث تم تصنيفها إلى نوعين هما:

أ- المنشآت الخاضعة قبل انطلاقتها للتصريح المسبق من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا: وهي المنشآت التي لا تشكل خطرا كبيرا على البيئة والإنسان.

ب- المنشآت الخاضعة لترخيص مسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليميا أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا: وهي المنشآت التي تشكل خطرا كبيرا، لذلك فهي تحتاج إلى ترخيص وليس تصريح. وقد حدد القانون المعدلات السنوية لهذا الرسم كما يلي<sup>16</sup>:

- المنشآت المصنفة التي تخضع أحد أنشطتها لتصريح من رئيس المجلس الشعبي البلدي: 9000 دج إذا احتوت المنشأة أكثر من شخصين، و2000 دج إذا احتوت شخصين أو أقل.
- المنشآت المصنفة التي تخضع أحد أنشطتها لترخيص من رئيس المجلس الشعبي البلدي: 20000 دج إذا احتوت المنشأة أكثر من شخصين، و3000 دج إذا احتوت شخصين أو أقل.
- المنشآت المصنفة التي تخضع أحد أنشطتها لترخيص من الوالي: 90000 دج إذا احتوت المنشأة أكثر من شخصين، و18000 دج إذا احتوت شخصين أو أقل.
- المنشآت المصنفة التي تخضع أحد أنشطتها لترخيص من الوزير المكلف بالبيئة: 120000 دج إذا احتوت المنشأة أكثر من شخصين، و24000 دج إذا احتوت شخصين أو أقل.

#### 4-4- التخفيض في الرسم على القيمة المضافة:

يخفف الرسم على القيمة المضافة TVA من 17٪ إلى 7٪ بالنسبة للتجهيزات الموجهة لوقود غاز النفط « GPL »، مثل مضخات التوزيع، تجهيزات حفظ وتخزين وقود GPL والشاحنات المخصصة لنقل وقود GPL. ويشمل هذا التخفيض في الرسم على القيمة المضافة المكيفات التي تشتغل بالغاز الطبيعي أو غاز البروبان<sup>17</sup>.

#### 4-5- الرسم التكميلي على التلوث الجوي الصناعي:

تم تأسيس رسم تكميلي لمحاربة التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة من المنشآت المصنفة والتي تتجاوز العتبة القانونية المسموح به للتلوث، ويحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي المحدد أعلاه بحسب صنف المنشأة. وفي حالة تجاوز المنشأة حدود القيم المسموح بها يطبق عليها معامل مضاعف بين 1 و5، وهذا تبعا لمعدل تجاوز حدود العتبة القانونية<sup>18</sup>.

#### 4-6- الرسم على الأكياس البلاستيكية المصنوعة محليا والمستوردة:

وتم تأسيس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004، وحدد مبلغ الرسم ب 10,5 دج لكل كيلوغرام من الأكياس البلاستيكية، ويحصل لصالح الصندوق الوطني للبيئة بنسبة 100%<sup>19</sup>.

وبالعودة إلى طبيعة الرسوم الخضراء التي تناولناها أعلاه، فإنه يمكن تصنيفها إلى نوعين: يهدف النوع الأول إلى إشراك الدولة للفاعلين الاقتصاديين في دفع تكاليف الأضرار البيئية بقدر مساهمة كل طرف في هذه الأضرار (مثل الرسم على الأنشطة

الملوثة أو الخطيرة على البيئة)، أما النوع الثاني فيهدف إلى تحفيز هؤلاء الفاعلين للتوجه نحو الاهتمام بالبيئة وعدم الإضرار بها (مثل تخفيض الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لوقود GPL).

ويمكن القول أن الرسوم التي تهدف إلى إشراك المؤسسات الاقتصادية في دفع التكاليف المتعلقة بالأضرار البيئية التي تسببها جاءت تكريسا لمبدأ الملوثة الدافع الذي نص عليه قانون رقم 10-2003 الصادر في 19 جويلية 2003 (أشرنا إليه سابقا في هذا البحث).

وبالإضافة إلى كون هذه الرسوم وسيلة لمكافحة التلوث واستنزاف الموارد، فإنها تمثل إيرادات تدعم بها الخزينة العمومية، حيث يتم استخدام جزء من هذه الإيرادات في إصلاح مختلف الأضرار البيئية. كما أن المؤسسة قد تبحث أن أساليب جديدة للاستغلال تحافظ على البيئة من أجل تجنب دفع هذه التكاليف.

## 5- تقييم فعالية الجبائية البيئية في تشجيع المقاولات المستدامة:

وبالإضافة إلى كون هذه الجبائية البيئية أداة لمكافحة ظاهري التلوث واستنزاف الموارد، فإنها تمثل إيرادات تدعم بها الخزينة العمومية، فعلى سبيل المثال بلغت إيرادات الرسوم البيئية في فرنسا سنة 2011 قيمة 40 مليار أورو، على الرغم من أنها لا تمثل سوى 4,2% من إجمالي الاقتطاعات الإلزامية في فرنسا.

ويمكن الحكم على مدى فعالية الجبائية البيئية في الحد من مشكل التلوث من خلال معيارين رئيسيين هما <sup>20</sup>:

- تأثير الضرائب على التلوث البيئي.

- مقارنة معدل الضريبة بتكاليف تقليل التلوث الحدية.

غير أنه لتقييم فعالية هذه الأداة في تشجيع المقاولات المستدامة، يمكن إضافة معايير أخرى تتمثل فيما يلي:

- عدد المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة المطابقة للمواصفة العالمية للبيئة.

- عدد المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة المطابقة للمواصفة العالمية لصحة وأمن العمال.

وتتمثل أهمية المعيارين السابقين في كون أن المؤسسة بمجرد تطبيق المواصفتين فإنها تدخل نطاق المقاولات المستدامة. وبالعودة لحالة الجزائر، فإنه على الرغم من تكثيف السياسة الجبائية مع توجه الجزائر نحو التنمية المستدامة من خلال تكريس مبدأ الملوثة الدافع والتحفيز على استخدام الطاقة الأقل تلويثا للبيئة، إلا أن عدد المؤسسات الجزائرية التي تحصلت على شهادة المصادقة لنظام إدارة البيئة إلى غاية سنة 2009 بلغ 26 مؤسسة منها 16 شركة عمومية <sup>21</sup>.

حيث مازالت المؤسسات الجزائرية بعيدة عن مفهوم المقاولات المستدامة مقارنة مع باقي دول العالم وحتى الدول العربية المجاورة لها مثل ما يوضح الجدول الموالي:

جدول رقم 1: المؤسسات المتحصلة على شهادة نظام إدارة البيئة في دول شمال افريقيا

| 2008 | 2007 | 2006 | 2005 |         |
|------|------|------|------|---------|
| 24   | 7    | 6    | 6    | الجزائر |
| 102  | 67   | 50   | 30   | تونس    |
| -    | 39   | 37   | 36   | المغرب  |
| 410  | 306  | 379  | 354  | مصر     |

**Source:** Daniel LABORNNE et Emna GANA-OUESLATI, analyse comparative du cadre institutionnel de la RSE au Maroc et en Tunisie, Revue Mmanagement & Avenir, Paris, France, n° 43, 2011/3, p 111.



كما هو ملاحظ في الجدول أعلاه فإنه على الرغم من الزيادة في عدد المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة المصادقة لنظام إدارة البيئة منذ 2005 إلا أن ذلك يبقى غير كاف مقارنة مع دول أخرى مجاورة مثل تونس، المغرب ومصر، وهو ما يجعل الحكومة الجزائرية مطالبة بوضع قوانين ورسوم جديدة تحفز المؤسسات على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

حيث عرفت الجزائر منذ سنة 2000 صدور عدت قوانين خاصة بالبيئة في إطار التنمية المستدامة، أهمها قانون 10-2003 الذي وضع المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كما تم سن تشريعات جبائية عديدة لتشجيع المقاولات المستدامة في الجزائر وإصلاح مختلف الأضرار البيئية الناتجة عن النشاط الاقتصادي مثل: الرسم التكميلي على التلوث الجوي الصناعي (سنة 2001)، الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (سنة 2000)، الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية (سنة 2001).

ويمكن القول أن هذه الرسوم البيئية ساهمت في زيادة اهتمام المؤسسات الجزائرية بالبيئة والتنمية المستدامة، وذلك بالاعتماد على معيار الحصول على شهادة إدارة البيئة بالنسبة للمؤسسات، حيث نلاحظ من خلال الجدول 1 أعلاه أن عدد المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة إدارة البيئة زاد بنسبة كبيرة من 2005 إلى 2009.

وإضافة إلى المؤسسات المتحصلة على شهادة نظام إدارة البيئة إلى غاية 2009، توجد العديد من المؤسسات الجزائرية التي تسعى لوضع نظام للإدارة البيئية والمصادقة عليه ومنها من حققت ذلك فعلا مثل شركة تسيير المطارات، ميناء سكيكدة ونفطال.. الخ. وإضافة إلى ذلك بدأ الاهتمام بنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية داخل المؤسسات الجزائرية استجابة للتغير الكبير في القوانين الذي حدث ابتداء من تسعينات القرن الماضي وتحقيقا للبعد الثالث من أبعاد التنمية المستدامة (الإنسان أو المجتمع).

## 6 - خاتمة:

تعتبر التنمية أحد أكبر التحديات التي تواجهها الدول منذ بداية القرن التاسع عشر، غير أن السعي لتحقيقها كان على حساب الإنسان والبيئة، حيث ظهرت العديد من الكوارث البيئية والأمراض التي تهدد حياة الإنسان، الحيوان والنبات، بالإضافة إلى استنزاف العديد من الموارد الطبيعية التي تعد من مستلزمات العملية الاقتصادية ومن ضروريات حياة الإنسان. الأمر الذي يضعف من فرص الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها، نظرا لتدهور العديد من عوامل الإنتاج كالإنسان والبيئة بما تحتويه من موارد. مما دفع بالأمم المتحدة إلى عقد العديد من المؤتمرات العالمية لمواجهة هذا الإشكال.

وقد شهد مؤتمر القمة العالمي لسنة 1992 ظهور مفهوم التنمية المستدامة باعتباره شاملا للاقتصاد، البيئة والإنسان، حيث يكون تحقيق التنمية بتلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها. ولانتقال من المفهوم إلى التطبيق تم عقد مؤتمر قمة عالمي سنة 2002 من أجل وضع دليل يمكن للدول أن تتبعه في تحقيق التنمية المستدامة. حيث يستلزم تطبيق هذا المفهوم الجديد تكاملا بين الدولة والمؤسسات الاقتصادية التي يعتبر تحقيق الربح ضرورة لبقائها.

وقامت العديد من الدول بعد هذا المؤتمر بوضع إطار تشريعي يجبر المؤسسات على احترام البيئة والإنسان، كما وضعت سياسات جبائية تحفيزية لنفس الغرض. حيث تسعى الدول من خلال فرض الرسوم والضرائب البيئية إلى تحقيق العديد من الأهداف، أهمها: تشجيع المقاولات المستدامة وجمع إيرادات إضافية يمكن استخدام جزء منها في إصلاح الأضرار البيئية.

وبدورها الجزائر سعت منذ سنة 2000 إلى تشجيع المقاولات المستدامة عن طريق سن قوانين تجرم الإضرار بالبيئة والإنسان، بالإضافة إلى تكريس مبدأ الملوث الدافع في تسطير السياسة الجبائية، حيث يدفع كل من المؤسسات والأفراد بقدر تلويثهم للبيئة.

وترتكز السياسة الجبائية المتعلقة بالتنمية المستدامة في الجزائر على مبدئين رئيسيين هما: الملوث الدافع والتحفيز على السلوكات البيئية. وكمثال على المبدأ الأول نخذ: الرسم على الأنشطة الملوثة، الرسم على الأكياس البلاستيكية المحلية والمستوردة والرسم التكميلية على التلوث الجوي والصناعي. أما المبدأ الثاني فنجد: التخفيض في الرسم على القيمة المضافة وإصدار الرسوم التحفيزية المتعلقة بعدم تخزين النفايات الصناعية ولنفايات المرتبطة بأنشطة العلاج.

وعلى الرغم من الجهود الكثيرة التي بذلتها الدولة الجزائرية من أجل دفع المؤسسات الاقتصادية على تبني مفهوم التنمية المستدامة، إلا أن هذه الجهود لا تزال غير كافية لتشكيل حافزا لهذه المؤسسات. حيث نجد الاهتمام بالتنمية المستدامة في الجزائر حكرا على المؤسسات العمومية وبعض المؤسسات الخاصة الكبرى مثل أوراسكوم تليكوم (جيزي).

وهذا النقص في اهتمام المؤسسات الجزائرية بالتنمية المستدامة يعود لعدم كفاية السياسة الجبائية الحالية والتي اعتمدت على مبدأ الملوث الدافع، وعلى منح امتيازات للمؤسسات التي تستعمل في إنتاجها مواد لا تشكل خطرا على البيئة. وبناء على ما تقدم يمكن تقديم التوصيات التالية والمرتبطة بتحفيز ودفع المؤسسات العمومية والخاصة للاهتمام بمفهوم المقاولات المستدامة من خلال ما يلي:

- تطبيق مبدأ الملوث الدافع بشكل أكثر اتساعا من خلال فرض ضرائب ورسوم على النشاطات الملوثة للبيئة.
- فرض ضرائب ورسوم على المواد الملوثة للبيئة.
- فرض غرامات على المؤسسات التي يثبت إهمالها لمعايير صحة وسلامة العمال.
- إعطاء امتيازات جبائية للمؤسسات الحاصلة على معايير الجودة، البيئة وصحة العمال، وذلك من خلال إعفاءات أو تخفيضات في بعض الرسوم والضرائب.
- القيام بحملة إعلامية عن الامتيازات الجبائية الممنوحة للمقاولات المستدامة، باعتبار أن غياب المعلومة يكون سبب في عدم تطبيق هذا المفهوم في بعض المؤسسات.

## الهوامش:

- <sup>1</sup> - سحر قدور الرفاعي، التنمية المستدامة مع التركيز على الادارة البيئية، أعمال المؤتمر (المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة)، تونس، 2006، ص 25.
- <sup>2</sup> - محمد عبد الكريم علي عبد ربه ومحمد عزت إبراهيم غزلان، اقتصاديات الموارد والبيئة، دار المعرفة الجامعية، مصر 2000، ص 294.
- <sup>3</sup> - حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، العبيكان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 51.
- <sup>4</sup> - ماجدة أحمد أبو الزنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة، فلسفتها واساليب تخطيطها وأدوات قياسها. دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2007، ص 39.
- <sup>5</sup> - نفس المرجع السابق لنفس الصفحة.
- <sup>6</sup> - نفس المرجع السابق لنفس الصفحة.
- <sup>7</sup> - منتدى التمويل الاسلامي، <http://islamfin.go-forum.net/t611-topic>، شوهديوم 10-09-2013.
- <sup>8</sup> - JORA n° 76. (1996). Décret présidentiel n° 96438 du 26 Rajab 1417 correspondant au 7 décembre 1996 relatif à la promulgation au Journal officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire de la révision constitutionnelle. Articles n° 54-59.
- <sup>9</sup> - JORA n° 43. (2003). Loi n°03-10 du 19Juillet 2003relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable. Article n°04 . P .06.
- <sup>10</sup> - Loi n° 2004-09 du 27 Jomada Ethania 1425 correspondant au 14 août 2004 relative à la promotion des énergies renouvelables dans le cadre du développement durable, p :8.
- <sup>11</sup> - Linda RIZOU et Naima GHALEM. (2010). Rapport sous le titre : Procédure d'étude d'impact sur l'environnement en Algérie. Ministère de l'aménagement du territoire et l'environnement. [http://www.unece.org/fileadmin/DAM/env/eia/documents/Events/TunisApr10/Algeria\\_system.pdf](http://www.unece.org/fileadmin/DAM/env/eia/documents/Events/TunisApr10/Algeria_system.pdf), consulté le 22/04/2014.
- <sup>12</sup> - موقع الجزائر أونلاين، <http://www.eldjazaironline.net/02/national/3-2011>، شوهديوم 10-09-2013.
- <sup>13</sup> - Ministère Français de l'écologie, du développement durable et de l'énergie. (2009). Fiscalité écologique. <http://www.developpement-durable.gouv.fr/Fiscalite-ecologique,12396.html>. vu le 11/10/2013.
- <sup>14</sup> - ج-ر رقم 79، قانون رقم 2001-21 مؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن لقانون المالية لسنة 2002، المادة 203.
- <sup>15</sup> - نفس المرجع السابق، المادة 203.
- <sup>16</sup> - يحيى وناس، رسالة دكتوراه في القانون العام بعنوان الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007، ص: 8-82.
- <sup>17</sup> - BENZIDANE Hadj , La fiscalité écologique au Algérie : Une alternative pour la protection de l'environnement, med-eu.org/documents/MED3/BENZIDANE.pdf vu le Le 08/03/2012.
- <sup>18</sup> - ج-ر رقم 79، مرجع السابق، المادة 203.
- <sup>19</sup> - عجلان العياشي، مداخلة بعنوان: تفعيل دور الجباية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر. المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، أفريل 2008، <http://www.univ-ecose.tif.com/seminars/ddurable/43.pdf>، شوهديوم 10-09-2013.
- <sup>20</sup> - نزيه عبد المقصود م، الضرائب الخضراء والرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص 115.
- <sup>21</sup> - Site officiel du Centre National des Technologies de la Production Propre : [www.cntppdz.com/uploads/CPE.pdf](http://www.cntppdz.com/uploads/CPE.pdf) , vu le 22/04/2014.

## القيادة التحويلية ودورها في تمكين رأس المال الفكري لمواجهة مقاومة التغيير

- دراسة ميدانية في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بالجلفة -

زيد الخير ميلود

أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة الأغواط

جغلاب الزهرة

أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة الجلفة



### ملخص:

يعد التغيير من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الجزائرية اليوم، بسبب ظهور متغيرات كثيرة في جوانب مختلفة شكلت ضغوطات كبيرة على العاملين وعلى المؤسسات نفسها ولهذا برزت الحاجة إلى القيادة التحويلية لإدارة هذا التغيير بهدف التقليل من المقاومة التي تنشأ عن قصور في تمكين رأس المال الفكري وانخفاض في مستوى تنمية العاملين. لذا هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة تأثير القيادة التحويلية على تمكين رأس المال الفكري لمواجهة مقاومة التغيير في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بالجلفة، حيث تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك باعتماد استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة عشوائية تتكون من (85) فردًا من إطارات وعاملين. وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحثان بزيادة الاهتمام بحاجات العاملين الشخصية والتنظيمية وتفويض المزيد من الصلاحيات وضرورة تعزيز ثقافة تشجيع العاملين على تقديم الأفكار واتخاذ القرارات في حال التغيير، والاهتمام بتطوير سلوكيات القيادة التحويلية لزيادة تمكين العاملين للحد من مقاومة التغيير.

### Abstract :

The change is the most important challenges that faces the Algerian companies, because of the appearance of big variables in their different sides, for that, the need of Transformational Leadership to manage this change in order to reduce the resistance which comes from the insufficiency of empowerment of the intellectual capital and a decrease in the level of the staff development.

This study aim to know the degree of the influence of this Transformational Leadership to empower intellectual capital to face the resistance of the change in the Operational Directions of the Algerian Telecom in Djelfa in which we have used the analytic descriptive method by the use of a questionnaire as a tool to gather data from random sample of about (85) persons of its different staff.

As results taken from this survey the researchers recommend to give importance to the staff's needs, personal and organizational. In addition give them more freedom to take decisions to encourage them to have always the initiatives with suggest ideas that may developing the behaviors of the Transformational Leadership to increase the empowerment of the staff to reduce the resistance of the change.

## مقدمة:

تعتبر القيادة الإدارية المحرك الأساسي الذي يركز عليه نشاط المنظمات في ظل التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال والمنافسة العالمية التي حولت المنظمات من التركيز على الجانب المادي إلى الاهتمام بمواردها البشرية عن طريق تبني مفهوم القيادة التحويلية التي تعمل على تمكين المرؤوسين وتوسيع اهتماماتهم وتعميق مستوى إدراكهم عن طريق التأثير الكاريزمي والتحفيز الإلهامي والتنشيط الفكري والاهتمام الإنساني لتحقيق أداء أكبر، وبهذا يكون مدخل تمكين العاملين ذا صلة أكيدة باتجاهات التطوير السائدة والمتعلقة بتنمية الجانب الإنساني داخل المنظمة وتوظيفهم بشكل إيجابي في تحقيق أهداف التغيير وتجنب أسباب ودوافع ظاهرة مقاومة التغيير.

## مشكلة الدراسة:

يعتبر موضوع القيادة التحويلية من بين المفاهيم الحديثة في الفكر الإداري المعاصر الذي يقوم على تحفيز العاملين وإلهامهم وتنشيطهم فكرياً عند أدائهم لمسؤولياتهم الوظيفية، ولقد أكدت الأدبيات الإدارية أن التمكين يحقق الاستغلال الأمثل للكفاءة التي تكمن داخل الأفراد، ويشجعهم على التفكير الابتكاري لحل المشكلات واتخاذ القرارات. وتتميز القيادة التحويلية بإتباع أساليب وسلوكيات تشجع على تمكين العاملين كتنفيذ المسؤوليات، وتعزيز قدرات المرؤوسين على التفكير بمفردهم وتشجيعهم لطرح أفكار جديدة وإبداعية، والتي تعتبر أحد الأساليب الإدارية الحديثة الملائمة لقيادة عمليات التغيير ومواجهة المقاومة.

وفي ضوء العوامل البيئية التي تعيشها المؤسسات الجزائرية مثل الانفتاح والمنافسة وغيرها، تفرض على قياداتها توفر قدرات ومتطلبات خاصة حتى تكون قادرة على مواجهة التغيرات والتحديات، والتعامل معها بفاعلية وكفاءة. ومما سبق يمكن تجسيد مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:

- ما دور القيادة التحويلية في تمكين رأس المال الفكري لمواجهة مقاومة التغيير في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بالجلفة؟ وتنبثق منها التساؤلات الفرعية:

- 1- ما مدى توافر سلوكيات القيادة التحويلية وتمكين رأس المال الفكري وظاهرة مقاومة التغيير في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بالجلفة؟
- 2- هل لسلوكيات القيادة التحويلية أثر في تمكين رأس المال الفكري في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بالجلفة؟
- 3- هل لسلوكيات القيادة التحويلية أثر في مقاومة التغيير في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بالجلفة؟
- 4- هل لسلوكيات القيادة التحويلية علاقة ارتباط وأثر في تمكين رأس المال الفكري لمواجهة مقاومة التغيير في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بالجلفة؟

## فرضيات الدراسة:

- 1- يوجد تأثير لأبعاد القيادة التحويلية في تمكين رأس المال الفكري في المديرية محل الدراسة.
- 2- يوجد تأثير لأبعاد القيادة التحويلية في مقاومة التغيير في المديرية محل الدراسة.
- 3- توجد علاقة ذات دلالة معنوية وتأثير لأبعاد القيادة التحويلية على تمكين رأس المال الفكري لمواجهة مقاومة التغيير في المديرية محل الدراسة.

## أهمية الدراسة:

- 1- تنبثق أهمية الدراسة كونها الدراسة الأولى بحسب علم الباحثان التي تناولت دراسة هذه المتغيرات (القيادة التحويلية، تمكين رأس المال الفكري، ومقاومة التغيير) في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بالجلفة.
  - 2- ستسهم الدراسة في إفادة مديرية الاتصالات بأهمية نمط القيادة المبحوث وأهمية تمكين رأس المال الفكري كأصل إستراتيجي، ودعم هؤلاء القادة لتغيير أنماطهم القيادية كخطوة أساسية لتمكين عاملهم في مواجهة مقاومة التغييرات والتحول المعاصرة.
  - 3- العديد من الدراسات والبحوث العربية والأجنبية أثبتت فاعلية هذا الأسلوب، مما يستدعي ضرورة الأخذ بهذا المدخل في المؤسسات العربية مع مراعاة ظروفها البيئية والعوامل المؤثرة في تطبيقها.
- أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير نمط القيادة التحويلية في تمكين رأس المال الفكري في ظل التغيرات والتحول المعاصرة وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:
- 1- تعميق الجانب المفاهيمي لمتغيرات الدراسة، مفهوماً وأبعاداً وأهمية.
  - 2- اختبار العلاقة والأثر بين القيادة التحويلية وتمكين رأس المال الفكري لمواجهة مقاومة التغيير في عينة الدراسة.
  - 3- إمكانية التوصل إلى نتائج يمكن من خلالها صياغة بعض التوصيات لعينة الدراسة من أجل توظيف الأساليب الإدارية الحديثة لتطوير أدائهم ونجاح مؤسساتهم.
- منهجية الدراسة:** استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بهدف بلورة الأسس والمفاهيم لدراسة السلوك الإداري الإنساني وذلك بعد إجراء المسح المكتبي ومراجعة أدبيات الموضوع ذات العلاقة.
- مجتمع الدراسة:** تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بالجلفة والبالغ عددهم (281) فرداً، وهذا ما أشارت إليه مصادر إدارة الموارد البشرية في المديرية.
- عينة الدراسة:** تم اختيار عينة عشوائية من المجتمع بنسبة (30%)، وبذلك يكون حجم العينة (85) فرداً، وتم توزيع الاستبانات على جميع مفردات العينة، فاسترجعت (65) استبانة، وتم استبعاد (14) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (51) استبانة لتشكّل ما نسبته (18%) من مجتمع الدراسة الكلي، وما نسبته (60%) من عينة الدراسة.
- أداة الدراسة:** تم تطوير الاستبانة من خلال الإطلاع على الأدبيات ذات العلاقة بالموضوع لقياس تأثير نمط القيادة التحويلية على تمكين رأس المال الفكري لمواجهة مقاومة التغيير، وتكونت الاستبانة من قسمين هما:
- القسم الأول: ويتضمن المعلومات المعبرة عن خصائص عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، والمؤهل العلمي) والوظيفية (المستوى الإداري، سنوات الخبرة، وعدد دورات التكوين).
- القسم الثاني: ويتضمن (58) فقرة على مقياس ليكرت (LIKERT) الخماسي للخيارات المتعددة، وقد توزعت الفقرات الـ (58) لتشمل متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والوسيط.
- الوسائل الإحصائية:** لغرض اختبار فرضيات الدراسة، فقد اعتمد الباحثان الرزمة الإحصائية (SPSS 15) في التحليل، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- مقاييس الإحصاء الوصفي وذلك لوصف خصائص المبحوثين اعتماداً على النسب المئوية، وترتيب متغيرات الدراسة وفقاً لقيمة متوسطاتها الحسابية.

2- تحليل الانحدار المتعدد بطريقة (STEPWISE) لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع والوسيط.

### الإطار النظري:

### القيادة التحويلية:

تعود بدايات ظهور القيادة التحويلية إلى دراسات (Burns) الذي وصف القيادة على أنها عملية ترتبط بالعلاقات الداخلية التي فيها يؤثر القائد في تابعيه ومن ثم ينسحب التأثير في تغيير (تكيف) سلوكهم لمواجهة التحديات، وفي هذا المجال يعرف (Burns) القيادة التحويلية على أنها عملية التغيرات الرئيسية المؤثرة في اتجاهات وافتراضات أفراد المنظمة وبناء الالتزام لأهداف واستراتيجيات ورسالة المنظمة، أي أنها تتعلق بتأثير القائد في تابعيه لتمكينهم من المشاركة في عملية التغيير بالمنظمة<sup>(1)</sup>. مفهوم القيادة التحويلية: قام (Burns) بوصف القيادة التحويلية بأنها العملية التي بمقتضاها يعمل كلاً من القادة والتابعين على الارتقاء بمستوى الأخلاقيات والتحفيز لبعضهم البعض، حيث يرى (Burns) أن القائد التحويلي يعمل على ترويج مجموعة من القيم الأخلاقية والمثل العليا مثل العدالة، والمساواة، والعدل، والسلام، والإنسانية<sup>(2)</sup>.

بينما يرى (Daft) أن القيادة التحويلية مشابهة للقيادة الكاريزماتية، ولكنها تميز من خلال القدرة على إحداث التغيير، والإبداع، والريادة (المؤسسية) وأن القادة التحويليين يحفزون التابعين، ليس فقط لإتباعهم شخصياً، ولكن بأن يثقوا (يعتقدوا) برؤية التحويل الكلي ويدركوا الحاجة إلى إعادة الانبعاث ويعترفوا بالرؤية الجديدة والمساعدة في تأسيس عملية تنظيمية جديدة<sup>(3)</sup>. في حين عرفها كل من (Kreitner and Kinicki) بأنها "جعل المرؤوسين يسعون لتحقيق الأهداف التنظيمية وتغليبها على المصالح الشخصية"<sup>(4)</sup>. ويرى الباحثان القيادة التحويلية بأنها عملية تحفيز المرؤوسين من خلال ترسيخ قيم العمل بتقديم نماذج ومثل عليا تعمل على إلهام التابعين وتنميتهم واستشارتهم فكرياً.

### أبعاد القيادة التحويلية:

#### أولاً: التأثير المثالي أو الكاريزمي

يعد مفهوم التأثير الكاريزمي شديد الارتباط بمفهوم الكاريزما والقيادة الكاريزمية، فالكاريزما هي مجموعة الصفات والسلوكيات التي يصبح القادة بمقتضاها مثل عليا يحتذى بهم من قبل المرؤوسين، إلى جانب أنهم يكونون محل إعجاب وتقدير وثقة الآخرين<sup>(5)</sup>.

فالقائد الكاريزمي يتوافر لديه درجات مرتفعة من المثابرة والروح المعنوية والقيم الأخلاقية التي تجعل الجميع يلتفون حوله ويتأثرون به إلى جانب مقدرته على الارتقاء بقيم المرؤوسين من خلال توفير الرؤية المثالية والإحساس العميق بالرسالة وعدم استخدامه للسلطة الرسمية بما يحقق مصالحه الشخصية<sup>(6)</sup>. وتعتبر الكاريزماتية عن قوة الشخصية التي تحدث درجة عالية من الولاء، والالتزام، والاعتراف بالقائد، وتعترف التابعين بالقائد ورسالته، وتبني قيمه وأهدافه وسلوكه، والثقة به وبصدق معتقداته، وكذلك الحالة التي يلهم بها القائد<sup>(7)</sup>، وعادة ما يسعى القائد التحويلي إلى إقناع واستمالة المرؤوسين لما هو صالح للجماعة والتحدث بتفاؤل عن المستقبل وصياغة صورة شيقة للتغيير التنظيمي<sup>(8)</sup>.

#### ثانياً: التحفيز الإلهامي

إن القائد الذي يعتمد على التحفيز الإلهامي، لديه القدرة على تحفيز المرؤوسين إلى مستوى الأداء الأعلى، فالقادة

الممارسون للتحفيز الإلهامي يميلون إلى أن يكونوا قادرين على توصيل الرؤية المستقبلية التي سيكون التابعين قادرين على قبولها ويناضلون من أجلها، إلى جانب قدرتهم على الارتقاء بتوقعات التابعين، وبالتالي يستطيعون الحصول على أداء يفوق الأداء المخطط من التابعين<sup>(9)</sup>. ويعمل القادة التحويليون على إلهام وتحفيز الرؤوسيين من خلال توفير روح التحدي في العمل إلى جانب بناء العلاقات القوية مع الرؤوسيين وذلك من خلال الاتصالات الفعالة، التي تخلق الروابط الثقافية بين المشاركين، وتؤدي إلى تحويل قيم الطرفين إلى قيم مشتركة<sup>(10)</sup>.

### ثالثاً: التحفيز الفكري

يعمل القائد الذي يروج التحفيز الفكري بين الرؤوسيين على نشر روح الابتكار والإبداع في بيئة العمل وعلى تشجيع الرؤوسيين على إعادة النظر في أساليب العمل القديمة، وتعزيز الأفكار الإبداعية، ولا يعتمد القائد المروج للتحفيز الفكري على الانتقاد الهدام لأخطاء الرؤوسيين ولكنه يستحث أفكار الرؤوسيين لتقديم مزيد من الحلول الإبداعية للمشاكل<sup>(11)</sup>. وبالتالي ومن خلال قيام القائد بأخذ مقترحات الرؤوسيين في الاعتبار فإن القائد التحويلي يستطيع خلق المناخ الذي يشعر فيه الأعضاء بالأمان عند تقديمهم أفكار جديدة للعمل وأن هذا المناخ يزيد الإحساس لدى الرؤوسيين بمعنى العمل الذي يؤدونه<sup>(12)</sup>.

### رابعاً: الاعتبارات الفردية

هي مجموعة السلوكيات التي يستطيع القائد من خلالها أن يعطي اهتمام شخصي لكل مرؤوس، وذلك من خلال التعرف على مستوى الحاجات والرغبات الخاصة بكل مرؤوس ومراعاة الفروق الفردية بين الرؤوسيين عند إشباع هذه الحاجات<sup>(13)</sup>. ولقد أكد كل من (Bass & Steidlmeier) أن الاهتمام بالأفراد يعد خدمة وتضحية وإثارة من القيادة التحويلية، كي لا يكون مجرد سلطة رقابية على هؤلاء الأفراد، وأن هذه القيادة تعمل على إثارتهم والاتصال معهم على نحو دائم، وأنها مسؤولة عن تقديم التدريب والتعليم المستمرين لهم، ومنحهم الفرص المختلفة، فالقادة التحويليون يركزون انتباههم حول تطوير رؤوسيههم باتجاههم ليكونوا تحويليين أيضاً، ومؤكدين أيضاً على الأهداف المشتركة الممكنة تحقيقها<sup>(14)</sup>.

### تمكين رأس المال الفكري:

تبلورت أفكار وآراء أغلب الباحثين في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات حول مفهوم التمكين كونه من المفاهيم الحديثة في الفكر الإداري فضلاً عن كونه من المداخل المعاصرة في بيئة إدارة الأعمال والذي يعد أحد مفاتيح نجاح وديمومة المنظمة. فقد بين المدعون أن التمكين يعني منح السلطة والحكم والقوة لشخص أو مجموعة أشخاص وذلك لتحقيق أهداف معينة يتوخى الممكن للممكن له تحقيقها<sup>(15)</sup>، غير أن (Mcshane & Glinow) أشارا إلى أن التمكين هو الشعور بالسيطرة والفاعلية الذاتية التي تنبثق عندما يُمنح الأفراد القوة في التصرف في المواقف التي يواجهونها<sup>(16)</sup>، أما (Daft) فقد أكد أن التمكين هو منح العاملين القوة والحرية والمعلومات لصنع القرارات والمشاركة في عملية اتخاذ القرار<sup>(17)</sup>، أما (Goodman, et al) فقد بين أن التمكين يعني تحويل الصلاحية للتابع وتحميله المسؤولية كما تتضمن التأكد من أن التابع يعي (يفهم) المهمة أو الواجب ولديه المعلومات والتدريب والتحفيز والإرشاد والمهارات السليمة لكي يصبح ناجحاً<sup>(18)</sup>، أما (Blanchard) وضح التمكين على أنه "فلسفة إدارية حديثة تركز على الاهتمام بالعاملين بالخطوط الإشرافية للمنظمة بسبب علاقتهم المباشرة بالمتغيرات البيئية الأمر الذي يقتضي تمكينهم ليتاح لهم التصرف المباشر بالمواقف الحرجة"<sup>(19)</sup>.

ويرى يحيى ملحم التمكين هو الاعتراف بحق الفرد بالحرية والتحكم، وهذا الأمر يمتلكه الإنسان بما يتوافر لديه من إرادة مستقلة وخبرة ومعرفة ودافع داخلي<sup>(20)</sup>.



## أبعاد التمكين:

نظر الباحثين للتمكين من اتجاهات مختلفة، وإن كانت تلك الاتجاهات لم تقود إلى تناقضات حادة في وجهات النظر ولكنها تعطي تباينات في الرؤى الفلسفية ولعل من هذه التباينات ما آلت إليه اتجاهات الباحثين ورواد التمكين في تحديد أبعاد التمكين<sup>(21)</sup>، والجدول أدناه يوضح أبعاد التمكين.

الجدول رقم (1): أبعاد التمكين حسب آراء الباحثين

| ت  | الباحث           | السنة                | الأبعاد                                                                             |
|----|------------------|----------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|
| 1  | Daft             | 1992                 | المشاركة بالمعلومات، المعرفة، القوة                                                 |
| 2  | Eccles           | 1993                 | القوة، الموارد، الحرية                                                              |
| 3  | Huxtable         | 1995                 | الحرية، المسؤولية عن النتائج                                                        |
| 4  | Brown            | 1996                 | الجودة، السلطة، الموارد، المعلومات                                                  |
| 5  | Guzzo            | 1996                 | فريق العمل، التفاوض                                                                 |
| 6  | Ivancevich       | 1997                 | فريق العمل، المشاركة، الهيكل                                                        |
| 7  | Choi             | 1997                 | الحرية، تثبيت المسؤولية                                                             |
| 8  | Argyris          | 1998                 | دعم المنظمة، حرية التصرف                                                            |
| 9  | Robbins          | 1998                 | الهيكل، الرقابة                                                                     |
| 10 | Griffin          | 1999                 | تأهيل العاملين، الرقابة                                                             |
| 11 | Lloyd            | 1999                 | فرق العمل، الهيكل                                                                   |
| 12 | Hunt             | 2000                 | دعم المنظمة، المكافآت                                                               |
| 13 | Daft & Noi       | 2001                 | الحرية، القوة، المشاركة                                                             |
| 14 | Daft & Noi       | 2003                 | المعلومات، المعرفة، القوة، المكافآت                                                 |
| 15 | Hellriegel et al | 2001                 | السلطة، المهارات، الحرية                                                            |
| 16 | Blanchard et al  | 1996<br>1996<br>2001 | المشاركة بالمعلومات، حرية الأقسام الحدودية، استبدال هيكل المنظمة، فرق العمل الذاتية |

المصدر: أثر عبد الحميد حسوني، (2012)، تأثير ثقافة التمكين في منظمات التعلم، دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات المطاطية/ الديوانية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 3، ص: 36.

أشارت البحوث والدراسات المتخصصة إلى ضرورة توافر أبعاد التمكين التي تعد مرتكزا أساسيا لاعتماد إستراتيجية التمكين في المنظمة، ولقد أورد (Daft) أربعة عناصر أساسية هي: المعلومات، المعرفة، القوة، والمكافأة، اتصفت بالشمولية والحداثة، ويمكن عرضها فيما يلي<sup>(22)</sup>:

- 1- المعلومات:** وتعني إتاحة المعلومات عن أداء المنظمة للأفراد العاملين فيها، وأشار (Daft) إلى أن المنظمات التي يتمتع أفرادها بمستويات عالية من التمكين فإن كافة المعلومات تكون متاحة أمام العاملين فيها ولا توجد هناك معلومات سرية حيث يستطيع العاملون الإطلاع على الموازنات، كشوفات الدخل، كشف الأرباح والخسائر، الحصص السوقية، الإنتاجية وغيرها.
- 2- المعرفة:** تستخدم المنظمات مختلف المداخل لتدريب الأفراد ومنحهم المعرفة والمهارات المطلوبة لتحقيق أهداف المنظمة ورفع مستوى أدائها ضمن بيئة متمكنة.

وعرف (Daft) إدارة المعرفة، بأنها طريقة جديدة للتفكير حول المنظمة بمشاركة رأس المال الفكري (Intellectual Capital) والموارد المبدعة وأنها تمثل الجهود الساعية للبحث المنظم عن رأس المال الفكري وتنظيمه وجعله متوفرا، فضلا عن

إيجاد البيئة التنظيمية ذات الثقافة الداعمة للتعليم المستمر والمشاركة بالمعرفة، وأشار (Daft) إلى أن المعرفة هي حاصل جمع المعلومات، الخبرات، المدركات، العلاقات، العمليات، والإبداعات والابتكارات.

**3- القوة:** يشير هذا العنصر إلى ضرورة امتلاك الأفراد العاملين القوة اللازمة لصنع القرارات، حيث تقوم المنظمات المنافسة اليوم بمنح العاملين القوة اللازمة للتأثير على إجراءات العمل والتوجهات التنظيمية من خلال حلقات الجودة وفرق العمل الموجهة ذاتياً وإعطاءهم الحق في تحديد أي الطرق الأفضل لخدمة الزبون، وصنع جداول العمل، والمشاركة في تصميم المنتج وغيرها، وعلى الرغم من أن المنظمات تضع الحدود الإرشادية ولكن تبقى لفرق العمل الحرية الكافية في صنع القرارات يوماً بيوم، واتخاذ المبادرات من خلال هذه الإرشادات.

**4- المكافآت:** تقوم أغلب المنظمات بتقديم المكافآت لمن يستحقها من الأفراد العاملين اعتماداً على أدائهم التنظيمي مما يعزز دافعيتهم نحو العمل، وتتخذ المكافآت أشكالاً متعددة منها: المشاركة في الأرباح، والمساهمة في ملكية المنظمة.

**القيادة والتمكين:**

إن فكرة التمكين تتطلب التخلي عن النموذج التقليدي للقيادة التي تركز على التوجه إلى قيادة تؤمن بالمشاركة والتشاور، وهذا بدوره يتطلب تغيير جذري في أدوار العمل ومن ثم العلاقة بين المدير والمرؤوسين فبالنسبة لدور المدير يتطلب التحول من التحكم والتوجيه إلى الثقة والتفويض، أما بالنسبة لدور المرؤوسين فيتطلب التحول من اتباع التعليمات والقواعد إلى المشاركة في اتخاذ القرارات، ويتميز القادة التحويليون باتباع أساليب وسلوكيات تشجع على تمكين العاملين كتفويض المسؤوليات، تعزيز قدرات المرؤوسين على التفكير بمفردهم، وتشجيعهم لطرح أفكار جديدة وإبداعية<sup>(23)</sup>.

ويرى (Bennis and Nanus) أن القائد العظيم يعمل على تمكين الآخرين لمساعدتهم على تحويل رؤيتهم إلى حقيقة المحافظة عليها، حيث يؤكد الكاتبان أن القادة الذين يتمتعون بسلوك تحويلي لديهم القدرة على إمداد مرؤوسيههم بالطاقة والإلهام لتمكينهم من التصرف عن طريق إمدادهم برؤية للمستقبل بدلاً من الاعتماد على أسلوب العقاب والمكافآت، فالقيادات التي تملك الرؤية يمكن أن تخلق مناخ المشاركة وتحيي الظروف المساعدة للتمكين التي عن طريقها يستطيع المرؤوسين أن يأخذوا على عاتقهم السلطة لاتخاذ القرارات التي تعمل على تحقيق الرؤية<sup>(24)</sup>.

وعليه نستنتج أن القيادة التحويلية يمكن اعتبارها سلوك تمكيني للصلاحيات والسلطة ودعم لقدرات الأفراد، وتشجيعهم على تقديم أفكار جديدة إبداعية تؤدي إلى تطوير الأداء التنظيمي.

### مقاومة التغيير:

**مفهوم مقاومة التغيير:** تعد إدارة التغيير من أصعب الأمور التي على المشتغل بالإدارة التعامل معها وذلك لسبب بسيط هو أن الناس يفضلون ما اعتادوا عليه لذا فإن الرد الطبيعي على التغيير في أغلب الأحيان هو مقاومته في البداية بقوة لأن الناس يرون فيه تهديداً لأنماط علاقات وأساليب قائمة ويخشون أن يمس مصالحهم<sup>(25)</sup>، في حين أكد (Ansoff) على عدّ مقاومة التغيير ظاهرة متعددة الوجوه تسبب تأخيرات وتكاليف غير متوقعة مع إشاعة عدم الاستقرار في عملية التغيير الاستراتيجي<sup>(26)</sup>، أو هي التصرف الذي يهدف لإبقاء الوضع الحالي والإصرار على تجنب تعديل وتغيير هذا الوضع<sup>(27)</sup>.

**دوافع مقاومة التغيير:** يرى القريوتي مصادر مقاومة التغيير تتمثل في ثلاثة عناصر، يتمثل الأول بانعدام الأمان وذلك لأن التغيير معناه ظروف غير معروفة النتائج تهدد الأمن النفسي للفرد، أما الثاني فيتناول موضوع توقع الخسارة فغالباً ما يتوقع المعنيون توفيراً بالنفقات بوصفه أحد أهداف التغيير، مما يعني التأثير سلباً على مصالحهم وأخيراً فإن عنصر الإدراك الخاطيء للتغيير يشكل

أحد مصادر المقاومة من خلال قلة المعلومات حول عملية التغيير وإجراءاته وأهدافه وما يترتب عليها<sup>(28)</sup>.

يقسم (Kirkman) مصادر مقاومة التغيير وبشكل تفصيلي على مجموعتين أساسيتين من المصادر، الأولى هي مجموعة المصادر الفردية لمقاومة التغيير، وتتمثل في قلة فهم هدف التغيير ونتائجه والتصور في معرفة الحاجة إليه والخوف من فقدان السلطة أو المركز الوظيفي وعدم التمكن من التكيف مع التغيير من خلال صعوبة تغيير عادات الفرد وتقاليده مع ترسيخ المصالح الشخصية في المنصب الحالي وتهديد التغيير للعلاقات الاجتماعية المرتبطة بقواعد سلوك الجماعة وصعوبة التحلل منها وتضارب الأهداف الفردية مع الأهداف التنظيمية، أما المجموعة الثانية فهي مجموعة المصادر التنظيمية للمقاومة وتتمثل في إبقاء نظام المكافآت على وضعه الحالي والتنافس والصراع بين الأقسام قد يؤدي إلى قلة التعاون وإشاعة مناخ تنظيمي سلبي وضعف اختيار الطرق المناسبة لإدخال التغيير وجود الهيكل التنظيمي وأخيراً فشل المنظمة في محاولات التغيير السابقة<sup>(29)</sup>.

**قيادة التغيير:** يرى (John Kotter) أن هناك مجموعة من الخطوات أو المراحل يجب القيام بها لإجراء تغيير ناجح ودائم داخل أي منظمة أعمال، وهي<sup>(30)</sup>:

- 1) خلق شعور بالحاجة الملحة لإجراء التغيير في المنظمة.
- 2) إقامة تحالف لقيادة التغيير (إنشاء تحالف من تشكيلة صحيحة، ومستوى مناسب من الثقة المتبادلة، وهدف مشترك يسعى الجميع لتحقيقه).
- 3) وضع وصياغة رؤية وإستراتيجية التغيير.
- 4) العمل على توصيل هذه الرؤية لكافة أفراد المنظمة.
- 5) تخويل الأفراد صلاحيات للتحرك والعمل (تمكين الأفراد بالعمل بطرق تتوافق مع الرؤية).
- 6) تحقيق بعض المكاسب على المدى القصير.
- 7) تعزيز المكاسب المحققة لبناء قوة دافعة للمضي قدماً (ينتج عنه مشاركة المزيد من الأفراد في التغيير).
- 8) ترسيخ وتثبيت التغيير في ثقافة المنظمة.

**الإطار العملي:**

**صدق الاستبانة وثباتها:**

\* **صدق الاستبانة:** قام الباحثان بالتحقق من صدق الأداة بإيجاد الصدق التمييزي (المقارنات الطرفية) وذلك من خلال ترتيب درجات عينة الدراسة ترتيباً تنازلياً في كل بعد من أبعاد المقياس لكل المتغيرات على حدى (القيادة التحويلية، تمكين رأس المال الفكري، ومقاومة التغيير) وكذلك الدرجة الكلية للمقياس، وتم تقسيم الدرجات إلى طرفين علوي وسفلي وأخذ (27%) من أعلى الدرجات ومن أدناها (27%\*51=14)، ثم بعد ذلك تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمستويين ثم حساب قيمة "ت" بين المستويين والجدول التالي رقم (2) يوضح ذلك:

الجدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للفروق بين متوسطات الفئة العليا والدنيا للمقياس وأبعاده (N=51)

| متغيرات المقياس        | الأبعاد            | المستوى      | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة "ت" | القيمة الاحتمالية |
|------------------------|--------------------|--------------|-----------------|-------------------|----------|-------------------|
| القيادة التحولية       | التأثير المثالي    | الفئة الدنيا | 10.2143         | 2.86030           | -17.002  | *0.000            |
|                        |                    | الفئة العليا | 24.5714         | 1.34246           |          |                   |
|                        | التحفيز الإلهامي   | الفئة الدنيا | 9.6429          | 3.38792           | -14.601  | *0.000            |
|                        |                    | الفئة العليا | 24.4286         | 1.69680           |          |                   |
|                        | التحفيز الفكري     | الفئة الدنيا | 9.7857          | 2.51698           | -20.173  | *0.000            |
|                        |                    | الفئة العليا | 24.0000         | 0.78446           |          |                   |
|                        | الاعتبارات الفردية | الفئة الدنيا | 11.1429         | 3.71809           | -11.236  | *0.000            |
|                        |                    | الفئة العليا | 23.2143         | 1.52812           |          |                   |
|                        | الكلبي             | الفئة الدنيا | 41.5714         | 11.65342          | -16.148  | *0.000            |
|                        |                    | الفئة العليا | 94.3571         | 3.71291           |          |                   |
| تمكين رأس المال الفكري | المعرفة والمهارات  | الفئة الدنيا | 18.0000         | 2.00000           | -10.945  | *0.000            |
|                        |                    | الفئة العليا | 24.9286         | 1.26881           |          |                   |
|                        | الاتصال            | الفئة الدنيا | 14.2143         | 1.52812           | -21.462  | *0.000            |
|                        |                    | الفئة العليا | 23.9286         | 0.73005           |          |                   |
|                        | الثقة              | الفئة الدنيا | 12.7143         | 3.36106           | -10.298  | *0.000            |
|                        |                    | الفئة العليا | 23.5714         | 2.06488           |          |                   |
|                        | التحفيز            | الفئة الدنيا | 13.4286         | 2.40878           | -14.355  | *0.000            |
|                        |                    | الفئة العليا | 23.5714         | 1.08941           |          |                   |
|                        | الكلبي             | الفئة الدنيا | 61.1429         | 7.48185           | -12.511  | *0.000            |
|                        |                    | الفئة العليا | 92.3571         | 5.58304           |          |                   |
| مقاومة التغيير         |                    | الفئة الدنيا | 25.5714         | 2.40878           | -12.830  | *0.000            |
|                        |                    | الفئة العليا | 38.5714         | 2.92770           |          |                   |

\* دال احصائيا عند ( $\alpha \leq 0.05$ )

وأظهرت النتائج أن هناك فروق معنوية بين المجموعتين العليا والدنيا بمستوى معنوية (0.05) على متغيرات المقياس الثلاثة وأبعاده المشار إليها في الجدول السابق مما يشير إلى صدق المقياس بجميع فقراته.

\* **ثبات الاستبانة:** بالنسبة لدلالات الثبات للمقياس قام الباحثان بالتأكد منه بطريقه الاتساق الداخلي، وتم تقدير معامل الثبات لكل بعد من أبعاد المقياس وللمقياس ككل باستخدام معادلة كرونباخ ألفا كما يظهر في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3): قيم معاملات الثبات ألفا لأبعاد المقياس (N=51)

| متغيرات المقياس  | الأبعاد            | عدد الفقرات | معامل الثبات |
|------------------|--------------------|-------------|--------------|
| القيادة التحولية | التأثير المثالي    | 6           | 0.917        |
|                  | التحفيز الإلهامي   | 6           | 0.930        |
|                  | التحفيز الفكري     | 6           | 0.921        |
|                  | الاعتبارات الفردية | 6           | 0.845        |
|                  | الكلبي             | 24          | 0.971        |

|       |    |                   |                  |
|-------|----|-------------------|------------------|
| 0.689 | 6  | المعرفة والمهارات | القيادة التحولية |
| 0.791 | 6  | الاتصال           |                  |
| 0.787 | 6  | الثقة             |                  |
| 0.765 | 6  | التحفيز           |                  |
| 0.897 | 24 | الكلية            | مقاومة التغيير   |
| 0.727 | 10 |                   |                  |
| 0.969 | 58 |                   |                  |

يتضح من الجدول رقم (3) أن قيم معاملات الثبات لأبعاد الجزء الأول من المقياس (القيادة التحولية) تراوحت بين (0.845-0.930) بقيمة معامل ثبات كلي (0.971)، والنسبة للجزء الثاني من المقياس (تمكين رأس المال الفكري) تراوحت بين (0.689-0.791) بقيمة معامل ثبات كلي (0.897)، وأما الجزء الثالث (مقاومة التغيير) بلغت معاملات ثبات فقراته (0.727) والمقياس ككل (0.969)، وبشكل عام يتضح أن معاملات الثبات المحسوبة بطريقة كرونباخ ألفا عبّرت عن مؤشرات ثبات مرتفعة، حيث يصنف علماء القياس معاملات الثبات على النحو التالي: معامل الثبات المناسب هو (0.70) فأكثر، ويعد معامل الثبات مرتفعاً إذا بلغ (0.80) فأكثر، ومتوسطاً إذا تراوح بين (0.60-0.70)، ومنخفضاً إذا كان أقل من ذلك<sup>(31)</sup>.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

#### • خصائص المبحوثين

الجدول رقم (4): خصائص عينة الدراسة

| المتغير               | فئات المتغير      | العدد | النسبة المئوية % |
|-----------------------|-------------------|-------|------------------|
| الجنس                 | ذكر               | 36    | 70.5%            |
|                       | انثى              | 15    | 29.5%            |
| العمر                 | 30 سنة فأقل       | 12    | 23.5%            |
|                       | من 31 إلى 40 سنة  | 21    | 41.2%            |
|                       | من 41 إلى 50 سنة  | 16    | 31.4%            |
|                       | 51 فما فوق        | 2     | 3.9%             |
|                       | ثانوي             | 10    | 19.6%            |
| المستوى التعليمي      | تكوين مهني        | 9     | 17.6%            |
|                       | ليسانس            | 21    | 41.2%            |
|                       | دراسات عليا       | 11    | 21.6%            |
| سنوات الخبرة          | 5 سنوات فأقل      | 17    | 33.3%            |
|                       | من 6 إلى 10 سنوات | 15    | 29.4%            |
|                       | من 11 إلى 15 سنة  | 3     | 5.9%             |
|                       | من 16 سنة فما فوق | 16    | 31.4%            |
| المستوى الإداري       | رئيس دائرة        | 18    | 35.3%            |
|                       | مدير وكالة        | 4     | 7.8%             |
|                       | عون               | 29    | 56.9%            |
| عدد الدورات التكوينية | لم ألتحق بدورات   | 6     | 11.8%            |
|                       | من 1 إلى 3 دورات  | 12    | 23.5%            |
|                       | من 4 إلى 6 دورات  | 10    | 19.6%            |
|                       | أكثر من 6 دورات   | 23    | 45.1%            |

يوضح الجدول رقم (4) أن نسبة الذكور قد بلغت (70.5%) من مجموع المبحوثين، في حين بلغت نسبة الإناث (29.5%) ويدل ذلك على أن نسبة توظيف الذكور كانت أعلى من الإناث، أما متغير العمر فقد شكلت الفئة العمرية من (31 إلى 40 سنة) نسبة (41.2%) من المبحوثين، والفئة العمرية أكثر من (51 سنة) تشكل نسبة (3.9%) ويدل هذا أن معظم المبحوثين من فئة الشباب، أما بخصوص متغير المستوى التعليمي فقد شكلت فئة حملة درجة الليسانس أعلى نسبة (41.2%)، وهذا يعني أن غالبية المبحوثين هم ممن يحملون الشهادة الجامعية الأولى.

أما فيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة فقد شكلت فئة من (5 سنوات فأقل) النسبة الأعلى بين المبحوثين (33.3%)، وهذا يدل أن غالبية المبحوثين حديثو التخرج، وكان المستوى الإداري لمعظم المبحوثين من مستوى الإدارة الدنيا بنسبة (56.9%)، أما بالنسبة لمتغير عدد الدورات التكوينية للمبحوثين كانت النسبة الأعلى للمستفيدين (6 دورات فأكثر) نسبة (54.1%).

#### ● تحليل الإحصاء الوصفي للبيانات:

فيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات، وهي قيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع متغيرات الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تدرج المقياس المستخدم في الدراسة كما يلي:

|               |          |       |       |            |
|---------------|----------|-------|-------|------------|
| لا أوافق بشدة | لا أوافق | محايد | أوافق | أوافق بشدة |
| 1             | 2        | 3     | 4     | 5          |

واستناداً إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

|              |                 |              |
|--------------|-----------------|--------------|
| منخفض        | متوسط           | مرتفع        |
| 1 _____ 2.33 | 2.34 _____ 3.67 | 3.68 _____ 5 |

وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات (3.68) فأكثر فيكون مستوى التصورات مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.34 – 3.67) فإن مستوى التصورات متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.33) فيكون مستوى التصورات منخفضاً.

#### ● تصورات المبحوثين في المديرية العملية للاتصالات حول متغيرات الدراسة:

**نص السؤال الأول:** ما مدى توافر سلوكيات القيادة التحويلية (التأثير المثالي (الكاريزمي)، التحفيز الإلهامي، التحفيز الفكري، الاعتبارات الفردية)، وتمكين رأس المال الفكري (المعرفة والمهارة، الاتصال، الثقة، التحفيز)، وظاهرة مقاومة التغيير لدى المبحوثين في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بالخلفة؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات (تقديرات) المبحوثين لمعرفة مدى توافر سلوكيات القيادة التحويلية (التأثير المثالي (الكاريزمي)، التحفيز الإلهامي، التحفيز الفكري، الاعتبارات الفردية) وذلك لفقرات الأداة، وكذلك الدرجة الكلية (المجال الكلي) والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم (5): تصورات المبحوثين حول أبعاد سلوكيات القيادة التحويلية (N=51)**

| الرقم | نص الفقرة                                                             | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التصنيف |
|-------|-----------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|---------|
| 6     | يقوم مديري بتجسيد النجاح مما يُحمّس العمال على تحقيق مزيد من الإنجاز. | 2.9020          | 1.20424           | متوسط   |
| 4     | يتميز مديري بقدرة عالية على استشراف المستقبل.                         | 3.0196          | 1.24081           | متوسط   |
| 2     | القيادة الإدارية في مؤسستي تركز على تقديم نماذج ذات قيمة في العمل.    | 3.0784          | 1.01672           | متوسط   |
| 5     | يشجع مديري العمال على إبداع طرق واستراتيجيات عمل جديدة.               | 3.0784          | 1.21397           | متوسط   |
| 3     | يعتبر مديري الأخطاء تجارب عملية مفيدة.                                | 3.1176          | 1.30609           | متوسط   |
| 1     | القيادة الإدارية في مؤسستي تتسم بالثقة والصدق مع العمال.              | 3.1373          | 1.09580           | متوسط   |

| التأثير المثالي (الكاريزمي) | 3.666                                                                                          | 5.96881 | متوسط         |
|-----------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|---------------|
| 12                          | يُظهر مديري دلائل على التعلم المستمر من خلال نموه وتغييره شخصياً.                              | 2.7059  | 1.17122 متوسط |
| 7                           | القيادة الإدارية في مؤسستي تعمل على خلق روح التحدي بين العمال.                                 | 2.8039  | 1.05867 متوسط |
| 11                          | يُعتبر مديري مثالا ونموذجاً للانفتاح مع الآخرين.                                               | 2.9020  | 1.20424 متوسط |
| 8                           | القيادة الإدارية في مؤسستي تمتلك القدرة على إيضاح وإيصال توقعاتها إلى العمال.                  | 2.9216  | 1.16350 متوسط |
| 9                           | يحاول مديري دائماً تنمية روح التعاون للمشاركة مع الآخرين في إنجاز العمل.                       | 3.0980  | 1.18752 متوسط |
| 10                          | يُعرب مديري عن ثقته بالقدرة الجماعية لأعضاء الفريق للوصول إلى غاياتهم.                         | 3.1765  | 1.27602 متوسط |
| التحفيز الإلهامي            |                                                                                                |         |               |
| 15                          | يثير مديري الأسئلة التي تحفزنا لتبني طرق جديدة لتحسين عمل الفريق.                              | 2.7451  | 1.12859 متوسط |
| 16                          | يتعامل مديري مع أخطاء العمال باحترام ولا يصورها على أنها سلبية بل هي معرفة.                    | 2.7451  | 1.12859 متوسط |
| 14                          | يهتم مديري بتعميق مستوى إدراك العمال لإيجاد حلول مناسبة للمشكلة التي تواجههم.                  | 2.9020  | 1.22074 متوسط |
| 17                          | يشارك مديري بشكل فعال في بناء إجماع الرأي حول أهداف المؤسسة.                                   | 2.9804  | 1.22458 متوسط |
| 18                          | يسعى مديري لخلق الفرص من أجل دعم النمو المهني للعمال.                                          | 2.9804  | 1.12232 متوسط |
| 13                          | القيادة الإدارية في مؤسستي تشجع العمال على اكتشاف حلول إبداعية للمشكلات المعقدة.               | 3.1569  | 1.10223 متوسط |
| التحفيز الفكري              |                                                                                                |         |               |
| 23                          | يهتم مديري بالفروق الفردية بين العمال.                                                         | 2.8039  | 1.14925 متوسط |
| 22                          | يؤمن مديري بأهمية مشاركة العمال في عملية التغيير.                                              | 2.8600  | 1.03036 متوسط |
| 19                          | القيادة الإدارية في مؤسستي تهتم بمشاعر العمال من حيث التشجيع والتوجيه والنصح.                  | 2.9608  | 1.07630 متوسط |
| 20                          | القيادة الإدارية في مؤسستي تبني إستراتيجية التعزيز الإيجابي للعمال مما يشعرهم بأهم موضع تقدير. | 2.9804  | 1.15741 متوسط |
| 24                          | يسعى مديري جاهداً لتقليل الصراعات والخلافات اليومية في العمل.                                  | 3.0588  | 1.22330 متوسط |
| 21                          | القيادة الإدارية في مؤسستي تعمل على تكوين وتنمية قدرات العمال.                                 | 3.4118  | 1.09866 متوسط |
| الاعتبارات الفردية          |                                                                                                |         |               |
| الكلي                       | 3.5735                                                                                         | 5.18263 | متوسط         |
|                             | 21.89005                                                                                       |         | متوسط         |

يتضح من قيم المتوسطات الحسابية الواردة في الجدول رقم (5) أن درجة توافر سلوكيات القيادة التحويلية لدى المبحوثين في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بالحلقة كانت تتراوح بين (2.7059) و(3.4118) وكان الطابع العام لهذه السمة متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأداة الدراسة (3.5735) وفق مقياس ليكرت الخماسي، وانحراف معياري قدره (21.89005)، كما أن درجة جميع مجالات أداة الدراسة كانت متوسطة، ويعزو الباحثان أن درجة توافر سلوكيات القيادة التحويلية بدرجة متوسطة وليست مرتفعة إلى أن أفكار ومفاهيم القيادة التحويلية هي جديدة، ولم تتعمق في نفوس وسلوكيات المديرين، وقد يكون مردّ هذه النتائج إلى أن الإدارة الرئيسية على هذه المديرية لم تهتم كثيراً بمفاهيم ومصطلحات القيادة التحويلية حتى الآن.

ولإتمام الإجابة على هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات (تقديرات) المبحوثين لمعرفة مدى توافر تمكين رأس المال الفكري (المعرفة والمهارة، الاتصال، الثقة، التحفيز) وذلك لفقرات الأداة، وكذلك الدرجة الكلية (المجال الكلي) والجدول التالي يوضح ذلك:





أن المديرية تُوفّر فرص المشاركة في الدورات التكوينية للعاملين ذات العلاقة بالتخصص، أما بُعد الثقة فعُبرّت قيمته على ضعف مشاركة العاملين في خطط وأهداف وقرارات المديرية وتصحيح الانحرافات بالرجوع غالباً للمدير المباشر، وهذا راجع لتحديد إدارة المديرية مجال استقلالية للعاملين في إنجاز أعمالهم دون الرجوع للإدارة، مما يستدعي وجوب تعزيز الثقة بين الإدارة والعاملين. ولإتمام الإجابة على هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات (تقديرات) المبحوثين لمعرفة مدى توافر ظاهرة مقاومة التغيير وذلك لجميع فقرات وكذلك الدرجة الكلية (المجال الكلي) والجدول التالي يوضح لنا النتائج:

**الجدول رقم (7): تصورات المبحوثين حول مقاومة التغيير (N=51)**

| الرقم | نص الفقرة                                                                                    | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التصنيف |
|-------|----------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|---------|
| 56    | تُشرك إدارة المؤسسة العمال في وضع برامج التغيير.                                             | 2.7647          | 1.05049           | متوسط   |
| 49    | تشجع الإدارة العمال على تقديم أفكارهم والتعبير عن آرائهم تجاه برامج التغيير.                 | 2.8627          | 1.07740           | متوسط   |
| 57    | تزود إدارة المؤسسة جميع العمال بالمعلومات التعريفية قبل بدء عملية التغيير.                   | 2.8627          | 1.02019           | متوسط   |
| 55    | يقوم مديري بشرح وتوضيح أسباب وأهداف عملية التغيير في المؤسسة.                                | 2.9216          | 1.03621           | متوسط   |
| 54    | كثيراً ما يجتمع بنا مسؤولونا لغرض توضيح أساليب تنفيذ التغيير.                                | 2.9608          | 1.03848           | متوسط   |
| 50    | هناك قدر كاف من المعلومات والاتصالات عن التغيير التي تُدخله إدارة المؤسسة.                   | 3.0588          | 1.08465           | متوسط   |
| 58    | يوجد تكوين كافي لإطارات المؤسسة للتعامل مع التغيير.                                          | 3.3137          | 0.98975           | متوسط   |
| 53    | غالباً ما نستلم التعليمات الخاصة بالتغيير في وقت متأخر.                                      | 3.3333          | 0.97297           | متوسط   |
| 52    | يتقبل أعضاء المؤسسة التغيير إذا ما أعطيت لهم الفرصة للإسهام فيه ولو جزئياً.                  | 3.5882          | 0.87582           | متوسط   |
| 51    | كلما كافأني إدارة المؤسسة على عملي الجيد ازدادت رغبتي في تقبل التغييرات التي تحدثها الإدارة. | 3.9412          | 0.75926           | مرتفع   |
| الكلي |                                                                                              | 3.6078          | 5.35566           | متوسط   |

يتضح من قيم المتوسطات الحسابية الواردة في الجدول رقم (7) أن درجة توافر ظاهرة مقاومة التغيير لدى المبحوثين في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بالجلفة كانت تتراوح بين (2.7647) و(3.9412) وكان الطابع العام لهذه السمة متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأداة الدراسة (3.6078) وفق مقياس ليكرت الخماسي، وانحراف معياري قدره (5.35566)، كما أن درجة أغلب الفقرات كانت متوسطة باستثناء الفقرة رقم (51) جاءت بدرجة مرتفعة، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن المكافأة تعتبر المحفز القوي على التغيير والمنبط الفعال للمقاومة حيث تؤمن للعاملين وظائفهم والامتيازات والأمن والاستقرار وذلك حسب توقعات المبحوثين.

#### ● اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة يتم الإجابة على التساؤلات التالية:

**نص السؤال الثاني:** هل لسلوكيات القيادة التحويلية (التأثير المثالي (الكاريزمي)، التحفيز الإلهامي، التحفيز الفكري، الاعتبارات الفردية) تأثير في تمكين رأس المال الفكري في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بالجلفة؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression بطريقة Stepwise بحيث قام الباحثان بإدخال أبعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي (الكاريزمي)، التحفيز الإلهامي، التحفيز الفكري، الاعتبارات الفردية) كمتغيرات مستقلة (مُتنبّهة)، وتمكين رأس المال الفكري كمتغير تابع (متنبأ به)، والجدول التالي يبين نتائج هذا التحليل.

الجدول رقم (8): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد بطريقة Stepwise لأثر أبعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي (الكاريزمي)، التحفيز الإلهامي، التحفيز الفكري، الاعتبارات الفردية) على تمكين رأس المال الفكري (N=51)

| النموذج | معامل الارتباط ( R ) | معامل التحديد ( R <sup>2</sup> ) | التغير في معامل التحديد | القيمة الاحتمالية |
|---------|----------------------|----------------------------------|-------------------------|-------------------|
| 1       | 0.785(a)             | 0.616                            | 0.608                   | *0.000(a)         |

(a) Predictors: (Constant), الاعتبارات الفردية

(b) Dependent Variable: تمكين رأس المال الفكري

يتضح من الجدول رقم (8) وجود أثر لبعد الاعتبارات الفردية فقط على تمكين رأس المال الفكري، حيث بلغت القيمة الاحتمالية له (\*0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبلغ معامل التحديد -نسبة التباين المفسر- له (0.608) الذي يدل على أن (60.8 %) من التباين في تمكين رأس المال الفكري عائد لمغير الاعتبارات الفردية فقط. ولإتمام الإجابة على نفس السؤال تم إيجاد القيمة الثابتة ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع ويمكن تلخيصها في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9): القيمة الثابتة ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية لأبعاد القيادة التحويلية على تمكين رأس المال الفكري (N=51)

| المتغيرات المستقلة          | المتغير التابع (تمكين رأس المال الفكري) Z |               |                  |
|-----------------------------|-------------------------------------------|---------------|------------------|
|                             | قيمة المعامل                              | قيمة اختبار T | المنعوية P-value |
| *β الحد الثابت غير المعياري | 43.001                                    | 10.339        | *0.000           |
| الاعتبارات الفردية x4       | 1.966                                     | 8.858         | *0.000           |

\* دال إحصائياً عند ( $\alpha \leq 0.05$ )

من الجدول السابق نستنتج أن المتغير المستقل الاعتبارات الفردية كانت ذات دلالة معنوية من الناحية الإحصائية وحسب اختبار T (عند مستوى معنوية  $P \leq 0.05$ ) أي له تأثير معنوي على الانحدار، كما يمكن كتابته نموذج الانحدار المتعدد على الشكل التالي:  $Z = 43.001 + 1.966 x4$

أي أن معلمة الاعتبارات الفردية تشير إلى أن زيادة قدرها وحدة واحدة في قيم المتغير ينشأ عنها زيادة تمكين رأس المال الفكري بمقدار (1.966) وحدة بافتراض ثبات البقية، وبذلك فإننا نقبل الفرضية الأولى هناك أثر لأبعاد سلوكيات القيادة التحويلية على تمكين رأس المال الفكري.

نص السؤال الثالث: هل لسلوكيات القيادة التحويلية (التأثير المثالي (الكاريزمي)، التحفيز الإلهامي، التحفيز الفكري، الاعتبارات الفردية) تأثير في مقاومة التغيير في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بالجلفة؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression بطريقة Stepwise، بحيث قام الباحثان بإدخال أبعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي (الكاريزمي)، التحفيز الإلهامي، التحفيز الفكري، الاعتبارات الفردية) كمتغيرات مستقلة (مُتنبّهة)، ومقاومة التغيير كمتغير تابع (متنبأ به)، والجدول التالي يبين نتائج هذا التحليل.

الجدول رقم (10): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد بطريقة Stepwise لأثر أبعاد القيادة التحويلية (التأثير

المثالي (الكاريزمي)، التحفيز الإلهامي، التحفيز الفكري، الاعتبارات الفردية) على مقاومة التغيير (N=51)

| النموذج | معامل الارتباط ( R ) | معامل التحديد ( R <sup>2</sup> ) | التغير في معامل التحديد | القيمة الاحتمالية |
|---------|----------------------|----------------------------------|-------------------------|-------------------|
| 1       | 0.670(a)             | 0.448                            | 0.437                   | *0.000(a)         |

(a) Predictors: (Constant), الاعتبارات الفردية

(b) Dependent Variable: مقاومة التغيير

يتضح من الجدول رقم (10) وجود أثر لبعد الاعتبارات الفردية فقط على مقاومة التغيير، حيث بلغت القيمة الاحتمالية له (0.000\*) وهي أقل من مستوى الدلالة الاحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ )، وبلغ معامل التحديد - نسبة التباين المفسر - له (0.437) الذي يدل على (43.7%) من التباين في مقاومة التغيير عائد لمتغير الاعتبارات الفردية فقط. ولإتمام الإجابة على نفس السؤال تم إيجاد القيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع ويمكن تلخيصها في الجدول رقم (11).

**الجدول رقم (11): القيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية لأبعاد القيادة التحويلية على مقاومة التغيير (N=51)**

| المتغيرات المستقلة                 | المتغير التابع (مقاومة التغيير) Z |               |                  |
|------------------------------------|-----------------------------------|---------------|------------------|
|                                    | قيمة المعامل                      | قيمة اختبار T | المعنوية P-value |
| $\beta^*$ الحد الثابت غير المعياري | 19.138                            | 9.317         | *0.000           |
| الاعتبارات الفردية x4              | 0.692                             | 6.312         | *0.000           |

\* دال إحصائياً عند ( $\alpha \leq 0.05$ )

من الجدول السابق نستنتج أن المتغير المستقل الاعتبارات الفردية كانت ذات دلالة معنوية من الناحية الإحصائية وحسب اختبار T (عند مستوى معنوية  $P \leq 0.05$ ) أي له تأثير معنوي على الانحدار، كما يمكن كتابته نموذج الانحدار المتعدد على الشكل التالي:  $Z = 19.138 + 0.692 \times 4$ ، أي أن معلمة الاعتبارات الفردية تشير إلى أن زيادة قدرها وحدة واحدة في قيم المتغير ينشأ عنها زيادة مقاومة التغيير بمقدار (0.692) وحدة بافتراض ثبات البقية، وبذلك فإننا نقبل الفرضية الثانية هناك أثر لأبعاد سلوكيات القيادة التحويلية على مقاومة التغيير.

**نص السؤال الرابع:** هل لسلوكيات القيادة التحويلية (التأثير المثالي (الكاريزمي)، التحفيز الإلهامي، التحفيز الفكري، الاعتبارات الفردية) علاقة ارتباط وأثر في تمكين رأس المال الفكري بوجود وسيط مقاومة التغيير في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بالجلفة؟ للإجابة على هذا السؤال قام الباحثان باستخدام تحليل المسار من خلال حساب الأثر المباشر للمتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة مضافاً إليه المتغير الوسيط، وبحسب الأثر المباشر للمتغير المستقل على التابع بصورة مباشرة عن طريق ضرب معامل الارتباط البسيط بمعامل المسار وجمع الأثر المباشر وغير المباشر نحصل على معامل المسار الكلي، كما هو موضح في الجدول:

**الجدول رقم (12): تأثير أبعاد القيادة التحويلية على تمكين رأس المال الفكري عبر مقاومة التغيير (N=51)**

| المتغيرات المستقلة | المتغير التابع (تمكين رأس المال الفكري) |                                        |               |
|--------------------|-----------------------------------------|----------------------------------------|---------------|
|                    | التأثير المباشر                         | التأثير الغير مباشر عبر مقاومة التغيير | التأثير الكلي |
| التأثير المثالي    | 0.398                                   | 0.290                                  | 0.688         |
| التحفيز الإلهامي   | 0.234                                   | 0.333                                  | 0.567         |
| التحفيز الفكري     | 0.465                                   | 0.265                                  | 0.730         |
| الاعتبارات الفردية | 0.482                                   | 0.341                                  | 0.823         |

من الجدول السابق نجد أن الاعتبارات الفردية حققت أعلى تأثير على تمكين رأس المال الفكري عبر مقاومة التغيير بتأثير كلي (0.823) وتأثير مباشر (0.482) وتأثير غير مباشر (0.341)، ثم تلاه التحفيز الفكري حيث حققت تأثير على تمكين رأس المال الفكري عبر مقاومة التغيير بتأثير كلي (0.730) وتأثير مباشر (0.465) وتأثير غير مباشر (0.265)، ثم تلاه التأثير المثالي الذي حقق تأثير على تمكين رأس المال الفكري عبر مقاومة التغيير بتأثير كلي (0.688) وتأثير مباشر (0.398) وتأثير

غير مباشر (0.290)، وأخيرا جاء التحفيز الإلهامي حيث حققت تأثير على تمكين رأس المال الفكري عبر مقاومة التغيير بتأثير كلي (0.567) وتأثير مباشر (0.234) وتأثير غير مباشر (0.333). ونتيجة لذلك نقبل الفرضية الثالثة هناك علاقة وأثر بين أبعاد القيادة التحويلية وتمكين رأس المال الفكري لمواجهة مقاومة التغيير.

#### النتائج:

توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة معنوية وتأثير بين أبعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي (الكاريزمي)، التحفيز الإلهامي، التحفيز الفكري، الاعتبارات الفردية) وتمكين رأس المال الفكري لمواجهة مقاومة التغيير في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بالجلفة، وذلك بالترتيب التالي:

1- الاعتبارات الفردية بتأثير كلي بلغ (0,823).

2- التحفيز الفكري بتأثير كلي بلغ (0,730).

3- التأثير المثالي بتأثير كلي بلغ (0,688).

4- التحفيز الإلهامي بتأثير كلي بلغ (0,567).

إن سلوكيات القيادة التحويلية التي تنتهجها القيادة الإدارية في المديرية تعمق من مدركات العاملين للتمكين حيث أن ممارسة هذه القيادة لسلوكيات الاعتبارات الفردية والمتعلقة بتبني تعزيز إستراتيجية التعزيز الايجابي وتنمية قدرات العاملين وأهمية مشاركتهم تساعد على تقليل الصراعات والخلافات وتعزيز مشاعر التقدير مما ينعكس على تمكين العاملين في الحد من مقاومة التغيير، أما سلوكيات التحفيز الفكري والمتمثلة في تشجيع القيادة الإدارية للعاملين على التفكير بأسلوب إبداعي وتبني طرق جديدة يظهر بشكل واضح في زيادة مستوى إدراك العاملين للحرية في تطوير أساليب العمل مما يمكنهم ويساعدهم لتجنب المقاومة، أما سلوكيات التأثير المثالي والمتعلقة بتقديم نموذج كاريزمي للعاملين يكتسب به ليساعد على ترسيخ قيم العمل لدى العاملين، الأمر الذي يترتب عليه تمكين العاملين وتحفيزهم أكثر على تحقيق المزيد من الانجاز.

#### التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يوصي الباحثان بما يلي:

- تعزيز وتنمية روح التعاون والمشاركة في انجاز العمل.
- تشجيع العمل الجماعي وخلق روح التحدي بين العاملين.
- تعزيز آلية التواصل بين إدارة المديرية والعاملين لإيضاح وإيصال توقعاتها.
- توطيد علاقة الثقة والصدق بين القيادة الإدارية والعاملين في المديرية والذي يشجع العاملين ويزيد من قدرتهم في تقبل عملية التغيير.
- الاهتمام بجميع سلوكيات القيادة التحويلية التي مفادها تمكين العاملين لمواجهة مقاومة التغيير.
- إجراء المزيد من الدراسات بإدخال بعض الأساليب الإدارية الحديثة على سلوكيات القيادة التحويلية لمواجهة التغييرات والتحولات العالمية.

الهوامش والمراجع:

- <sup>(1)</sup>Yuki, G, (1989), **Managerial Leadership**, A Review Theory and Research, Journal of Management Vol. 15 No. 2. P: 269.
- <sup>(2)</sup>Yuki, G, (1998), **Leadership in Organizations**, Prentice-Hall, Upper Saddle River, P: 325.
- <sup>(3)</sup>Daft, R, (1992). **Organization Theory and Design**. west publishingco. New York.
- <sup>(4)</sup>Kreitner, R & Kinicki, A, (2007), **Organizational Behavior**, Mc Graw-Hill, Irwin, P: 525.
- <sup>(5)</sup>Archbold, R, (2003), **The Perception of Leadership Style: Effect on the Work Environment**. Unpublished PhD. Dissertation, Nova Southeastern University.
- <sup>(6)</sup>Janis, R, (2002), **An Examination of Bass's (1985) Leadership Theory in the Project Management Environment**. Unpublished PhD. Dissertation, Nova Southeastern University.
- <sup>(8)</sup>Dionne, S, D, Yammarino, F, Atwater, L, E, & Spangler, W, D, (2004) **Transformational Leadership & Team Performance**, Journal of organizational change management, Vol, 17, No: 2, P: 82.
- <sup>(9)</sup>Barnett, R, & McCormick, J, (2003), **Vision Relationships and Teacher Motivation: A Case Study**, Journal of Educational Administration, 41(1), Pp: 84-92.
- <sup>(10)</sup>Tejeda, M, Scandura, T, & Pillia, R, (2001) **The QLM Revisited Psychometric Properties and Recommendation**, Leadership Quarterly, Pp: 31-52.
- <sup>(11)</sup>Cleavenger, D, & Gardner, W, (1998), **The Impression Management Strategies Associated with Transformational Leadership at World-Class**, Management Communication Quarterly, 12(1), Pp: 30-41.
- <sup>(12)</sup>Twigg, N, (2003), **Transformational Leadership Perceived Union's Support and Union Citizenship Behaviors**, Unpublished, PhD Dissertation, Louisiana Tech University.
- <sup>(13)</sup>Carless, S, (1998), **Assessing Discriminate Validity of Transformational Leadership Behavior as Measured by MQL**, Journal of Occupational and Organizational Psychology, 7(4). Pp: 353-358.
- <sup>(14)</sup>Bass, M, & Steidlmeier, P, (1999), **Ethics, Character, and Authentic Transformational Leadership Behavior**, Leadership Quarterly, 10(2), Pp: 181-217.
- <sup>(15)</sup>المدهون، موسى توفيق، (1999)، نموذج مقترح لتمكين العاملين في المنشآت الخاصة كأداة لإدارة الجودة الشاملة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد (13)، العدد (24).
- <sup>(16)</sup>Mcshane, S, Glinow, M, (2000), **Organization Behavioral; Emerging Realities for the Workplace Revolution**, Irwin M C Grow – Hill, p: 115.
- <sup>(17)</sup>Daft, R, (2001), **Organization Theory and Design**, 7<sup>th</sup>, south western college publishing, U, S, A, NEW YORK. p: 501.
- <sup>(18)</sup>Goodman, Stephen, H, Fandt, Patricia M, Michlitsch, Joseph F & Lewis, Pamela S, (2007), **Management ; Challenges for Tomorrow's Leaders**, Thomson, south –western. p: 285.
- <sup>(19)</sup>Blanchard, K, John, Carlos, (1996), **Empowerment: takes more than a minute**, Berett-koehier publisher.
- <sup>(20)</sup>ملحم يحي سليم، (2009)، التمكين كمفهوم إداري معاصر، الطبعة الثانية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص: 8.
- <sup>(21)</sup>أثير عبد الحميد حسوني، (2012)، تأثير ثقافة التمكين في منظمات التعلم، دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات المطاطية/ الديوانية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 3، ص: 36.
- <sup>(22)</sup>Daft, R, (2001), **Organization Theory and Design**, 7<sup>th</sup>, South Western College Publishing, U.S.A., New York, p: 504.
- <sup>(23)</sup>Dvir, T, Eden, D, Avolio, B. J, Shamir, B, (2002), **Impact of Transformational Leadership on Follower Development and Performance: a field experiment**. Academy of Management Journal, Vol. 45, pp: 735- 744.

<sup>(24)</sup> Bennis, W, and Nanus, B, (1985), **Leaders**. New York: Harper and Row.

<sup>(25)</sup> القريوتي، محمد قاسم، (1997)، السلوك التنظيمي. دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات الإدارية، الطبعة الثانية، المكتبة الوطنية للنشر، عمان، ص: 247.

<sup>(26)</sup> Ansoff, I, (1998), **The New Corporate Strategy**, John Wiley & Sons, New York, P: 67.

<sup>(27)</sup> Folger, R, & Sharilick, D, (1999), **Unfairness and Resistance To Change: hard ship as mistreatment**, Journal of Organizational Change Management, Vol.7, P: 35.

<sup>(28)</sup> القريوتي، محمد قاسم، (1993)، السلوك التنظيمي: دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات الإدارية، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية للنشر، عمان، ص: 248.

<sup>(29)</sup> Kirkman, B, (2000), **Why do Employees Resist Team? (Examining the Resistance Barrier to Work)**, International Journal of conflict Management, P: 83.

<sup>(30)</sup> John P, Kotter, (1996), **Leading Change**, Harvard Business School Press, Boston, Massachusetts, P: 21.

<sup>(31)</sup> أبو هاشم، السيد، (2006)، الخصائص السيكومترية لأدوات القياس في البحوث النفسية والتربوية باستخدام SPSS، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية

## دور الانترنت في تطوير استراتيجيات التسعير في المؤسسة الاقتصادية

- دراسة حالة وكالة تيمقاد للسياحة والسفر بباتنة الجزائر -

بن البار موسى

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة المسيلة

سعيد يحي

أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة المسيلة



### ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية الانترنت وواقع وآفاق استخدامها في الجزائر، كما تتناول أهم الإستراتيجيات التسعيرية التي يمكن للمؤسسات ممارستها بالاعتماد على مواقعها الإلكترونية من خلال عرضها لمزيج من المنتجات وتنفيذها إستراتيجية التسعير المناسبة. لتوضيح ذلك جاءت الدراسة الميدانية على وكالة تيمقاد للسياحة والسفر التي تملك موقعا إلكترونيا والذي تعرض من خلاله منتجاتها في تشكيلة موسعة من الخدمات وفق استراتيجيات تسعيرية تستهدف زبائنها.

**الكلمات المفتاحية:** الانترنت، إستراتيجية التسعير، التسعير الإلكتروني.

### Abstract :

The purpose of this study is to show the status of Internet, its reality and the prospects for its use in Algeria, it also examine the most important pricing strategies that institution can use in their websites by showing different products with appropriate pricing strategy. This filed study of Timgadagency of Travel and Tourism, which has a website and an important pricing strategies for its customers, comes to illustrate this study.

**Key words:**Internet,pricing strategy, e- pricing.

## مقدمة:

إن الثورة الرقمية التي اجتاحت عالمنا جعلت العديد من المؤسسات تعيد النظر في استراتيجياتها ووظائفها، ودفعتها إلى التكيف مع المتغيرات البيئية خاصة التكنولوجية منها، هذه البيئة التي يكاد أن يكون كل شيء فيها إلكتروني بسبب الاستخدام الواسع للانترنت من طرف المؤسسات والأفراد، ومن بين أهم الوظائف التي تأثرت بشكل كبير الوظيفة التسويقية لارتباطها الوثيق بالبيئة الخارجية بما تعرفه من تطورات، ويعتبر التسعير واحدا من الأدوات التسويقية التي أصبحت استراتيجياتها تمارس في البيئة الالكترونية ومن أبرز المؤثرات على إدراكات المشتري الذي أصبح هو الآخر يميل إلى تنفيذ عملياته بشكل إلكتروني.

كما تعتبر الخدمات السياحية من أولى الصناعات التي تأثرت كثيرا بالاستخدامات المتعددة لتكنولوجيا الانترنت، إذ أن تسويق الخدمات السياحية بالوسائل التقليدية تترتب عليه تكاليف مرتفعة، ولهذا تسعى العديد من المؤسسات السياحية إلى الاستفادة من التطبيقات المختلفة للانترنت بما يحقق لها الكفاءة التسويقية ويخفض من تكلفة التسويق السياحي، ويتيح لها عرض منتجاتها على مواقعها الالكترونية لاستقطاب الزبائن وفق استراتيجيات تسعيرية ملائمة كمقياس تفويضي لجودة منتجاتها، وتعتبر وكالة تيمقاد للسياحة والسفر من بين المؤسسات السياحية الجزائرية التي تسعى إلى تسويق منتجاتها عبر موقعها الالكتروني. ولهذا جاءت إشكالية البحث كما يلي:

### ما هو دور الانترنت في تطوير استراتيجيات التسعير في وكالة تيمقاد للسياحة والسفر؟

و تقتضي معالجة هذه الإشكالية طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماذا يقصد بالانترنت، وما هي تطبيقاتها ؟
- ما هو واقع وآفاق استخدام الانترنت في الجزائر؟
- كيف تمارس وكالة تيمقاد للسياحة والسفر استراتيجياتها التسعيرية عبر الانترنت ؟
- فرضيات الدراسة : للإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة و من ثم الإجابة على إشكالية البحث تم صياغة الفرضيات التالية :
- تؤدي تطبيقات الانترنت إلى بناء استراتيجيات تسعيرية فعالة.
- تعرض وكالة تيمقاد للسياحة والسفر منتجاتها السياحية بأسعار مناسبة عبر موقعها الالكتروني.
- أهمية الدراسة: يستمد هذا البحث أهميته من كونه موضوع يتعلق بالانترنت التي تعتبر أهم إفرازات تكنولوجيا المعلومات، ومختلف التطبيقات التي يمكن أن تساهم في إدارة مختلف وظائف المؤسسة خاصة التسويقية منها.
- كما يتناول البحث أهم الاستراتيجيات التسعيرية التي يمكن للمؤسسات أن تمارسها بالاعتماد على الانترنت، خاصة تلك المؤسسات التي تنشط في القطاع السياحي.

فالوكالات السياحية هي مؤسسات خدمية تسعى لإدارة عائداتها، ولهذا بات من الضروري لها أن تتوجه لزبائنها وتخطبهم عبر كل الأدوات التي أتاحها تكنولوجيا الانترنت.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على مختلف أدوات الانترنت وتطبيقاتها .
- الوقوف على واقع الانترنت في الجزائر وآفاق استخداماتها .
- معرفة التأثيرات الممكنة للانترنت على استراتيجيات التسعير .



منهجية وأدوات الدراسة: تماشيا مع طبيعة الموضوع، ومن أجل الإجابة على إشكاليته، اعتمدنا المنهج الوصفي الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق وتحليلها، والمنهج التاريخي لتحديد التغيرات والتطورات التي طرأت على تكنولوجيا الانترنت في الجزائر. ولقد تم الاستعانة بالأدوات البحثية التالية:

-المسح المكتبي بالاطلاع على مختلف المراجع التي تخدم موضوعنا.

-المقابلة والوثائق الخاصة بالمؤسسة موضوع الدراسة.

-الموقع الالكتروني للمؤسسة التي هي محل الدراسة الميدانية.

- مواقع الكترونية متخصصة (موقع وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، موقع الاتحاد الدولي للاتصالات) ومن أجل أحاطتنا بالموضوع قدر ما أمكن ارتأينا أن نتناول بحثنا وفق المحاور التالية:

1. ماهية الانترنت وواقع وآفاق استخداماتها في الجزائر.

2. استراتيجيات التسعير في البيئة الالكترونية.

3. دراسة حالة.

**المبحث الأول: ماهية الانترنت وواقع وآفاق استخداماتها في الجزائر**

يتناول هذا المبحث مفهوم الانترنت، وأهم التطبيقات المختلفة التي تتيحها للأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى واقع استخداماتها في الجزائر والآفاق التي تسعى لبلوغها.

**المطلب الأول: ماهية شبكة الانترنت وتطبيقاتها**

إن التداول الواسع لهذا المصطلح يدفعنا إلى الوقوف على أهم المفاهيم التي تتناوله ومختلف التطبيقات التي يتيحها، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

**الفرع الأول: مفهومها**

رغم شيوع هذا المصطلح إلا أنه عرف عدة مسميات فنجد مثلا: الطريق السريع الرقمي، أو شبكة المعلومات الرقمية، أو طريق البيانات السريع في حين يطلق البعض الآخر عليها مسميات المجتمع العالمي للمعلومات، كود النقل اللامتزامن، وشبكة الخدمات الرقمية المفضلة، الأخطبوط، وشبكة الشبكات.

وقبل أن نتعرض للمفاهيم التي تناولت الانترنت سنتطرق إلى أصل هذا المصطلح:

حيث تشير مصادر المعلومات إلى أن كلمة انترنت **Internet** هي الإنجليزية تتكون من جزأين، الأول **"Inter"** ويعني

"بين" والثاني **"Net"** ويعني "شبكة". والترجمة الحرفية لها هي الشبكة البينية، وفي مدلولها تعني "الترايط بين الشبكات"<sup>1</sup>.

ولقد عرفت الانترنت بأنها "شبكة اتصال ملايين من الحاسبات تمنح المعلومات، والاتصال وثروة من النشاطات".<sup>2</sup> أو "هي

شبكة عالمية تربط آلاف عدة من الشبكات وملايين أجهزة الكمبيوتر المختلفة الأنواع والأحجام في العالم"<sup>3</sup>. كما تعرف على أنها

"شبكة دولية واسعة النطاق غير خاضعة لأي تحكم مركزي، تضم بداخلها مجموعة شبكات حاسبات آلية خاص وعامة منتشرة في جميع أنحاء العالم"<sup>4</sup>.

فيتضح بأنه لا توجد جهة تملك السيطرة على الانترنت فهي حصيلة جهود وإسهامات مشتركة للعديد من المؤسسات

والمعاهد التي تشارك بمواردها وأنظمتها في خدمة وصيانة هذه الشبكة.

من خلال ما سبق نعرف الانترنت بأنها: ملايين منظمة من الحواسيب والشبكات المنتشرة حول العالم والمتراصة فيما بينها وفقا لبروتوكولات معينة، حيث يتم تدفق البيانات والمعلومات بالسرعة والكفاءة العالية وفي الوقت المناسب ودون أن تخضع للسيطرة من أي جهة.

### الفرع الثاني: الاتصالات والتطبيقات عبر الانترنت

تزود الانترنت المؤسسات والأفراد بمجموعة من الاستخدامات والقدرات عبر الاتصالات الالكترونية من بينها:

#### 1- البريد الإلكتروني: (E-mail)

ولدت خدمة البريد الإلكتروني على يد الأمريكي "راي توميلسون" عام 1972<sup>5</sup> وهو نظام للمرسلات الالكترونية تماما يشبه إلى حد بعيد نظام البريد العادي، إلا أنه يتم بطريقة إلكترونية لإرسال واستقبال الرسائل من خلال أجهزة الكمبيوتر والانترنت، ويمكن لأي شخص متصل بالانترنت أن يصنع عنوانا إلكترونيا على الشبكة لإرسال واستقبال الرسائل منه.<sup>6</sup> ويمتاز بالسرية والسرعة والفورية وقلة التكلفة وسهولة الاستخدام.<sup>7</sup>

#### 2- الحوار بالكتابة: Chat

انتشر هذا النوع من المحادثات الذي يعد الآن واحدا من أكثر استخدامات الانترنت في المنطقة العربية ويتم فيه الحوار بين شخصين بالكتابة على لوحة المفاتيح حيث تظهر هذه الكتابة على نافذة بشاشة الكمبيوتر لدى طرفي الحوار في نفس الوقت.<sup>8</sup>

#### 3- بروتوكول نقل الملفات FTP (File Transfer Protocol)

يمثل وسيلة واسعة لنقل الملفات بين موقعين في شبكة الانترنت ويوفر FTP طريقة للولوج إلى حاسوب (مزود) في شبكة الانترنت بهدف جلب ملفات مخزنة فيه أو إرسال ملفات إليه، وهناك الكثير من مواقع الانترنت التي تفرد مساحة خاصة تحتوي على مواد متاحة لمن يرغب في الحصول عليها عن طريق FTP ولا يحتاج مستخدمو Netscape navigator إلى برنامج FTP مستقل حيث يتوفر إمكانيات FTP من خلال Netscape نفسه واستخدامها سهل للغاية.<sup>9</sup> وهناك عدة استخدامات أخرى تتيحها الانترنت نذكر منها<sup>10</sup>:

- محركات بحث مجانية علمية وغيرها.
- صفحات ترويجية وإعلانية.
- تحميل نصوص ومقالات و تبادلها ما بين الأشخاص.
- جمع للمعلومات والبيانات المتعلقة بالزبون.
- عرض للمنتجات والخدمات لمؤسسة معينة.
- خلق مواقع شخصية للمؤسسات و الجمعيات.
- المصرف الإلكتروني و إمكاني تحويل و تفقد الحساب الشخصي في بنك معين .
- الحجز لخدمة و الاستعلام عنها.
- توزيع افتراضي فعال لكل مجموعة المنتجات المتوفرة في المؤسسة.

#### المطلب الثاني: واقع وآفاق استخدام الانترنت في الجزائر

بدأ مشوار الجزائر في الاتصال بالعالم عن طريق شبكة الانترنت في شهر مارس من عام 1993 من خلال مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST)، حيث عرفت الجزائر منذ ذلك الحين تقدما تدريجيا نحو تبني الانترنت وتعميمها، حيث

بدأ أول اتصال بالانترنت عن طريق ايطاليا بسرعة بسيطة جدا تقدر بـ 9.6ko ، ليتم بعد ذلك رفع سرعة الخط ليصل إلى 64ko في سنة 1996 وفي سنة 1998 تم ربط الجزائر بواشنطن عن طريق القمر الصناعي بقدرة تصل إلى 1ميغابايت في الثانية لترتفع قدرة الانترنت في الجزائر في شهر مارس 1999 إلى 2 ميغابايت في الثانية.

بعد سنتين من دخول الانترنت إلى الجزائر كان الاشتراك يقتصر على الهيئات والتي تقدر بـ 130 هيئة، ثم تطور ذلك ليصل عدد الهيئات المشتركة في سنة 1999 إلى 800 هيئة أغلبها من القطاع العمومي من قطاع التعليم العالي، والقطاع الطبي وبعض القطاعات الاقتصادية.

علما أن الانترنت فائقة السرعة (ADSL) انطلقت في الجزائر سنة 2003 بمساهمة مؤسسة EEPAD، ونشير إلى أنه في بداية سنة 2007 أطلقت مؤسسة اتصالات الجزائر خدمة جديدة للانترنت فائقة السرعة تستعمل فيها تكنولوجيا Wimax تحت اسم Athir، وتعتبر الجزائر أول دولة في إفريقيا تستعمل هذه التكنولوجيا المتطورة<sup>11</sup>.

وبالنظر إلى عدد مستخدمي الانترنت - وحسب الإحصائيات العالمية للانترنت - فإن العدد يعرف ارتفاعا من سنة إلى أخرى موالية فبعد أن كان عدد المستخدمين للانترنت 50000 سنة 2000 بنسبة إلى عدد السكان قدرها 0.2% فقد ارتفع عدد المستخدمين لها إلى 1920000 سنة 2005 بنسبة 5.8% ، واستمر العدد في الارتفاع إلى غاية سنة 2012 حيث بلغ عدد مستخدمي الانترنت 5230000 مستخدما بنسبة 14%.

والجدول الموالي يظهر تطور عدد مستخدمي الانترنت نسبة إلى عدد السكان خلال الفترة (2000-2012).

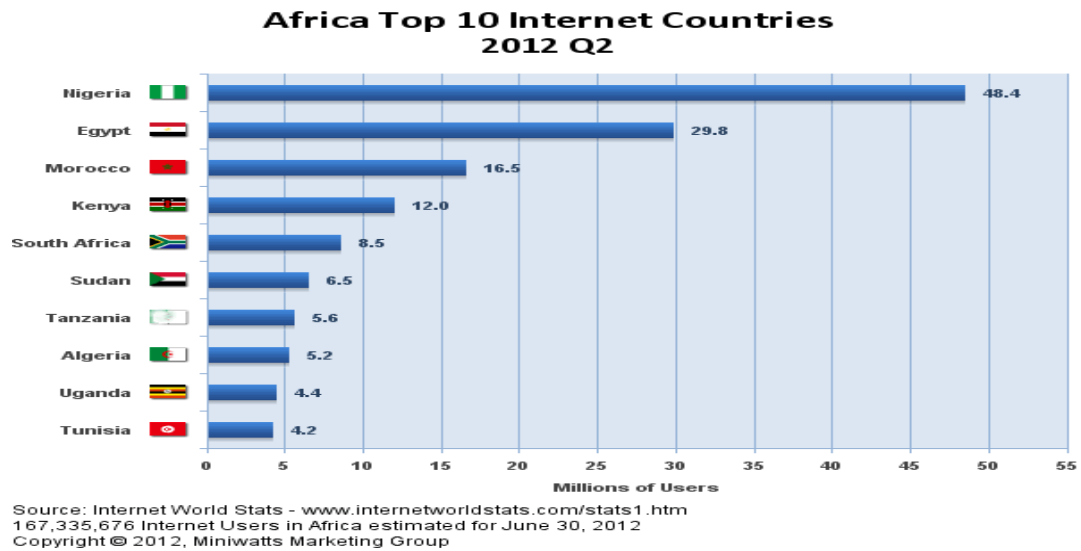
الجدول رقم ( 1 ): تطور عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر للفترة من 2000 إلى 2012

| السنة | عدد مستخدمي الانترنت | عدد السكان | نسبة استخدام الانترنت إلى عدد السكان |
|-------|----------------------|------------|--------------------------------------|
| 2000  | 50000                | 31795500   | 0.2%                                 |
| 2005  | 1920000              | 33033546   | 5.8%                                 |
| 2007  | 2460000              | 33506567   | 7.3%                                 |
| 2008  | 3500000              | 33769669   | 10.4%                                |
| 2009  | 4100000              | 34178188   | 12.0%                                |
| 2010  | 4700000              | 34586184   | 13.6%                                |
| 2012  | 5230000              | 37367226   | 14.0%                                |

Source: <http://www.internetworldstats.com/af/dz.htm> (08/11/2013.17h-30m).

أما على مستوى إفريقيا وفي سنة 2012 فقد كانت من ضمن الدول العشر الأولى حيث احتلت الجزائر المرتبة الثامنة إفريقيا بنسبة 3.1% والثالثة مغاريا بعد كل من مصر والمغرب. وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

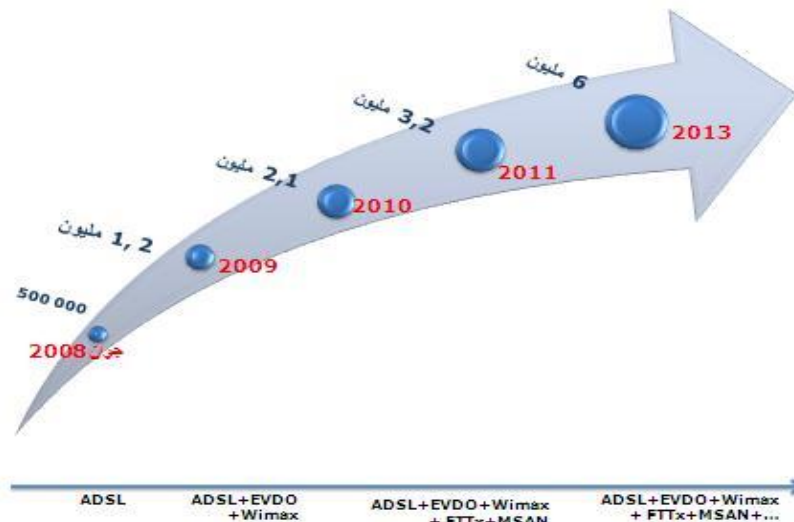
الشكل رقم (01): مستخدمي الانترنت في الدول العشر الأولى الإفريقية خلال سنة 2012.



Source: <http://www.internetworldstats.com/af/dz.htm> (08/11/2013.17h-30m)

ولكي تحقق الجزائر خطوات متقدمة في التغطية الشاملة لكامل ترابها، ومن أجل الاستجابة لمختلف احتياجات الزبائن (أفراد، مؤسسات، إدارات عمومية)، تسعى اتصالات الجزائر لاقتناء تكنولوجيا جديدة و إعادة تنظيم شبكات موجودة لمواكبة التطور التكنولوجي العالمي والتحديث الدائم للشبكات المستخدمة، والشكل الموالي يظهر ذلك<sup>12</sup>:

الشكل رقم (02): تطور تكنولوجيا تدفق البيانات في الفترة (2008 - 2013) في الجزائر .



المصدر: بوحدة رشيدة، البنية التحتية للتدفق السريع في الجزائر - الوضعية والأفاق - اليوم البرلماني حول التدفق السريع و الاقتصاد الرقمي و دورها في التنمية 2010/06/03. <http://www.mptic.dz/fr/docs/hautdebit/BOUHADDARachida.ppt> (10/11/2013)

يظهر من خلال الشكل السابق أنه خلال سنة 2008 كانت الاستفادة من خدمات الانترنت وفق تقنية خط اشتراك رقمي غير متماثل ADSL<sup>13</sup>، وهي تقنية تبادل البيانات تقوم بنقل البيانات من خلال خطوط الهاتف النحاسية، وفي سنة 2009 تم إضافة تقنية WiMAX وهي كلمة قصيرة تعني التشغيل البيني في جميع أنحاء العالم من أجل الوصول إلى الميكروويف، و هو معيار للاتصالات اللاسلكية. يستعمل اليوم في غالب الأحيان كوسيلة إرسال و وصول إلى الإنترنت ذات التدفق السريع،

كما يغطي مساحة جغرافية واسعة، أما في سنة 2010 وإلى غاية 2013 فإن تقنية الإنترنت ذات التدفق العالي المتوفرة عبر تقنيات الألياف البصرية MSAN، وتقنية FTTx يعتبر المشروع الذي بادرت به مؤسسة اتصالات الجزائر كضمان لعصرنة قطاع الاتصالات في الجزائر، ويعني توصيل شبكة الألياف البصرية إلى المنازل، حيث بات بإمكان المشتركين اللذين تتوفر لهم هذه التقنية الاستفادة من خدمات الاتصال المختلفة، غير أن التقنيات التي تتوفر عبر الألياف البصرية لم تر النور إلا في أواخر 2013 التي شهدت انطلاق الجيل الثالث وفي عدد محدود جدا من ولايات الوطن.

### المبحث الثاني: أثر بيئة الأعمال الالكترونية على استراتيجيات التسعير

أتاحت الانترنت للمؤسسات فرصة ممارسة استراتيجيات مختلفة للتسعير، وفي هذا المطلب سيتم تعريف إستراتيجية التسعير بالانترنت، كما سنتناول مختلف استراتيجيات التسعير الالكتروني.

#### المطلب الأول: تعريف إستراتيجية التسعير بالانترنت وفوائدها

في هذا المطلب سنتناول تعريف إستراتيجية التسعير بالانترنت والفوائد التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة بالاعتماد على الانترنت في تسعير منتجاتها.

#### الفرع الأول: تعريف إستراتيجية التسعير بالانترنت

" تشير إستراتيجية التسعير بالانترنت Internet pricing strategy إلى تلك الإستراتيجية الهادفة إلى تسعير منتجات المؤسسة من خلال شبكة الانترنت<sup>14</sup>."

فوائد التسعير بالانترنت: تسهم إستراتيجيات التسعير بالانترنت في تحقيق عدد من الفوائد المختلفة سواء للبائع أو المشتري كما هو موضح في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (02): فوائد التسعير بالانترنت للبائع والمشتري

| بالنسبة للبائع (أو الصانع)                                                                                            | بالنسبة للمشتري                                                                                                          |   |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---|
| توفر تيار لحظي من المعلومات يدعم قرار السعر                                                                           | توفر معلومات فورية حول أسعار عدد كبير من المؤسسات وبمختلف أنحاء العالم                                                   | 1 |
| سهولة تعرف البائع على أسعار المنافسين                                                                                 | سرعة ومرونة البحث عن المنتج المرغوب من المشتري                                                                           | 2 |
| وصول أسعار البائعين أو المنتجين إلى أكبر عدد ممكن من المشتريين الحاليين والمحتملين بمختلف أنحاء العالم، وبصورة فورية. | تحد من رغبة البائع أو الصانع في رفع السعر، نتيجة قدرة المشتري على إجراء المقارنات بين أسعار المنتجات المختلفة عبر الشبكة | 3 |
| تسهم في زيادة حجم المبيعات، نتيجة سهولة التعامل الفوري عبر الشبكة                                                     | تحسن من نمط تفاعل المشتري مع البائعين                                                                                    | 4 |
| تحسن من قدرة المؤسسة المنتجة أو البائعة على استخدام التقنيات الفنية الحديثة في عملية التسعير                          |                                                                                                                          | 5 |
| تتيح فرص تسويقية جديدة للبائع، وانفتاح أكبر على الأسواق العالمية                                                      |                                                                                                                          | 6 |

المصدر: طارق طه، التسويق والتجارة الالكترونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط2، 2005، ص432.

#### الفرع الثاني: استراتيجيات التسعير الالكتروني

توجد آليات متعددة للتسعير الالكتروني من أهمها:

أولا/ التسعير الثابت (تسعير القائمة): يحصل التسعير الثابت عند قيام البائعين بوضع سعر ويكون على المشتري قبوله أو تركه، الكل يدفع نفس السعر، وهذا النموذج الذي يستعمله معظم تجار التجزئة، حتى عندما يقدم تجار الجملة والمصنعون خصومات على الكميات، تنطبق مستويات السعر على كافة الأعمال التي تشتري الكمية المطلوبة.

مبادئ التسعير الأساسية التي يستخدمها السوق خارج الانترنت تنطبق أيضا على الانترنت، إستراتيجيتي التسعير الثابت الشائعتين والمستخدمتين على الانترنت هما قيادة السعر والتسعير الترويجي.<sup>15</sup>

ففي أغلب قطاعات النشاط نجد مؤسسة معروفة كقائد في السوق، عادة ما يأخذ القائد المبادرة في تعديل الأسعار وإطلاق منتجات جديدة، ويمتلك نظام التوزيع الأكثر اتساعا والميزانية الترويجية الأكثر ارتفاعا، فهو يشكل قطبا مرجعيا، يحاول المنافسون مهاجمته أو تقليده أو اجتنابه.<sup>16</sup>

### ثانيا/ التسعير الديناميكي:

قدرة الانترنت على توفير معلومات عن الأسعار للمشتريين والبائعين في أي مكان وزمان ستؤدي إلى ما يسمى بسوق التسعير الديناميكية **Dynamic pricing market** وينطوي التسعير الديناميكي على حقيقة مفادها أن المنتجات سوف تباع بأسعار غير أسعارها المعلنة، فالأسعار تتحدد ديناميكيا بالاستناد إلى طلب السوق على ذلك المنتج، وهذا قد يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الأسعار اعتمادا على الأسلوب الذي تتم فيه المزايدة على المنتج في السوق.<sup>17</sup>

من الممكن أن يبدأ البائع أو المشتري التسعير الديناميكي (مقارنة بالتسعير الثابت الذي يبدأه البائع دائما) وهناك نوعان من التسعير الديناميكي:

**1- التسعير المجزأ:** تقدم الانترنت طريقة ليس فقط لاختبار تكتيكات تسعير مختلفة، ولكن لاكتشاف تجزئة أسواق جديدة. إن زيادة عدد المؤسسات العاملة على الانترنت قد حقق فوائد هذه التجزئة كما تبني أساليب بحث لتصنيف المستهلكين بناء على مظاهر المنتج المرغوبة للمستهلكين والسلوك الشرائي السابق، ومدى السعر المقبول.

إن فهم كل قطاع من المستهلكين يساعد على وضع أسعار محددة للقطاع. على سبيل المثال إن قسم التجارة الإلكترونية في شركة الخطوط المتحدة حقق فوائد عديدة للمؤسسة، فنظام الحجز المتميز قد ألغى ما يعادل بليون من تكلفة المعاملات في الخطوط المتحدة كذلك ساهم في تزويد المستهلكين بخدمات فعالة وفي الوقت المحدد.

إن القدرة على تجزئة المستهلكين من خلال تكنولوجيا الانترنت أدى إلى زيادة استخدام تطبيقات السعر الديناميكي؛ وتعتبر الانترنت مكونا مهما في النموذج المتغير الذي سوف يغير من طريقة تسويق وبيع السلع، فهي تزود رجال التسويق بالقدرة على تقديم صفقات خاصة مصممة للمستهلكين .

إن إحدى أهم فوائد الانترنت أنها توفر طريقا للمؤسسات للتحرك من الأسعار الثابتة إلى الأسعار المتحركة؛ فالمؤسسات كانت في السابق تغير قائمة الأسعار بشكل غير منتظم عندما تتغير تكلفة تنفيذ السعر من خلال نظام التوزيع حيث أن المؤسسات ذات الإنتاج الكبير يمكن أن تأخذ شهرا لتغيير السعر.

كما يجب أن يكون واضحا أن الشفافية والكفاءة تسييران في كلتا الطريقتين، فإذا كان من السهل للمشتريين أن يقارنوا بين الأسعار على الانترنت لذلك فهو من السهل نسبيا للمؤسسات متابعة سلوك المشتريين والتكيف مع السعر. كما أنه من السهل للمشتريين المهتمين بالسعر أن يجدوا سعرا منخفضا من خلال الانترنت.<sup>18</sup>

يكون التسعير المجزأ فعالا عندما يكون السوق مجزأ، والفرق هو أن الأسعار تعكس فروقات حقيقية في إدراك كل شريحة لقيمة المنتج، وتوضح الشرائح درجات مختلفة من الطلب، ومن المناسب أيضا أن لا تتجاوز تكاليف التجزئة والتسعير المجزأ الإيراد الإضافي المتحصل من فرق السعر، بالإضافة إلى ذلك على المؤسسة التأكد من توافق وتماشي التسعير المجزأ مع التعليمات القانونية

والتنظيمية، كما يجب على المؤسسة الاهتمام بعدم إزعاج وإغضاب الزبائن ممن يعرفون أنهم يحصلون على أسعار تختلف عن الأسعار التي يحصل عليها غيرهم<sup>19</sup>.

**2- مفاوضات التسعير:** بينما يقوم البائعون بالعادة بوضع مستويات تسعير عند استخدام تسعير التجزئة يقوم المشترون عادة باستغلال التسعير عند الرهان على مواد على الانترنت، ويتم من خلال المفاوضات وضع السعر أكثر من مرة في نقاش - ذهابا وإيابا - وهذا اختلاف رئيسي عن كافة استراتيجيات التسعير الأخرى، المساومة على الأسعار أمر شائع في عدة بلدان على أي حال، مع القليل من الاستثناءات، المستهلكون في الولايات المتحدة تجنبوا مثل هذه المساومات. والانترنت يغير من هذا كما يدل على ذلك النمو المذهل في المزادات العلنية على الانترنت، فالعديد من المستهلكين يستمتعون برياضة ومجتمع المزاد العلني بينما يبحث آخرون عن صفقة جيدة فقط. المزادات العلنية في سوق مؤسسة لمؤسسة طريقة فعالة جدا لتنزيل مخزون فائض بسعر يضعه السوق<sup>20</sup>.

### المبحث الثالث: دراسة الحالة

سيتم في هذا المبحث التعرف على إحدى الوكالات السياحية الجزائرية التي تملك موقعا الكترونيا وتسعى إلى ممارسة أنشطتها التسويقية من خلاله، مما يتيح لنا دراسة أهم استراتيجياتها التسعيرية التي تنفذها عبر هذا الموقع.

#### المطلب الأول: التعريف بالوكالة ومنتجاتها السياحية

في هذا المطلب سنتطرق إلى التعريف بالوكالة وأهم المنتجات السياحية التي تقدمها.

#### الفرع الأول: لمحة تاريخية عن وكالة تيمقاد للسفر

يعود تأسيس الوكالة إلى سنة 1981 بتمقاد من طرف أحد الخواص، وهي معتمدة من طرف الشركة الفرنسية للنقل الجوي ATAF<sup>21</sup> و الاتحاد الدولي للنقل الجوي IATA<sup>22</sup> وعضو في الرابطة المتحدة لرابطات وكالات السفر UFTAA<sup>23</sup> وفي الفدراليات المتحدة لرابطات وكالات السفر FUA<sup>24</sup>.

انطلاقا من أوت 2008، تم اعتمادها كشركة ذات مسؤولية محدودة، ويشغل بها 30 عاملا من ضمنهم 18 عاملا يتواجدون بالمقر الاجتماعي بباتنة.

أما العنوان الالكتروني للوكالة فهو: [www.timgad-voyages.com](http://www.timgad-voyages.com) وهو مصمم باللغتين الفرنسية و الإنجليزية، كون منتجات الوكالة تستهدف الأجانب بالدرجة الأولى أما رسالتها فتتمثل في: الطريقة المثلى لاكتشاف وحب الجزائر.

#### الفرع الثاني: المنتجات السياحية لوكالة تيمقاد للسفر

تقوم الوكالة بعرض العديد من الخدمات السياحية تتمثل فيما يلي: خدمات التذاكر، معالم ومواقع تاريخية، السياحة العلاجية، المؤتمرات والملتقيات، رحلات وأسفار خارج وداخل الوطن، الصيد السياحي، مكاتب تصريف العملة، الصحراء، طاسيلي الهقار، الغطس في الأعماق، تنظيم جولات بواسطة دراجات نارية، وهوائية،...

#### المطلب الثاني استراتيجيات التسعير عبر الانترنت بوكالة تيمقاد للسفر

قبل التطرق إلى استراتيجيات تسعير منتجات الوكالة عبر الانترنت لابد أن نشير إلى الطرق المتبعة لتحديد أسعار منتجاتها.

#### الفرع الأول: طرق التسعير بالوكالة

إن الغالب على إدارة الوكالة هو الانطلاق من تحديد كل التكاليف المتعلقة بالخدمة ثم إضافة هامش معين لهذه التكاليف للحصول على السعر.

فالوكالة تعتمد أسلوب التسعير بناء على التكلفة، إلا أن الهامش الذي يضاف إليها هو الذي يتحكم في حقيقة الأمر في الطريقة المتبعة لتحديد السعر، لأنه أي الهامش يخضع لطبيعة السوق المستهدف ونمط الخدمة المقدمة.

فعندما يتعلق الأمر بتقديم خدمات تنفرد بها الوكالة عن الوكالات السياحية الأخرى كالصيد السياحي فإن السياح الأجانب المستهدفين يكونون غير حساسين تجاه قضية الأسعار فيمكن استثمار عدم الحساسية عن طريق إستراتيجية كشط السوق لتعظيم هامش الربح قدر ما أمكن، وهنا تكون الوكالة السياحية بحاجة إلى تفهم وإدراك السائح للمنافع والقيمة التي يحصل عليها لقاء السعر الذي يدفعه مما يجعل الوكالة تهتم بمستوى الخدمات وشكلها للوصول إلى تحديد القيمة التي يطلبها السواح ثم تتخذ قرارها التسعيري الموافق.

نستنتج من هذا أن الزبون أصبح يشارك في تصميم المنتج السياحي ومن الطبيعي أن يشارك في تسعيره، فالتطورات التقنية والوسائل التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات أدت إلى اعتماد أسلوب التسعير الموجه بالعمل خاصة في قطاع الخدمات السياحية. وفي الحالات التي تبلغ المنتجات السياحية الذروة التي يرتفع فيها الطلب، فإن الأسعار تتجه نحو الارتفاع على عكس أوقات الكساد التي تشهد تراجعاً في حجم الطلب حيث تتراجع الأسعار، مما يبين أن الوكالة تلجأ إلى اتباع أسلوب التسعير حسب الطلب.

#### الفرع الثاني: دراسة لبعض استراتيجيات التسعير بالوكالة على الانترنت

تبنى الوكالة استراتيجيات تسعيرية تختلف باختلاف الخدمات التي تقدمها والقطاعات السوقية التي تستهدفها، مما جعلها تستخدم العديد من الاستراتيجيات، فمن ضمن تلك الاستراتيجيات نذكر الأمثلة التالية:

##### أولاً: الغطس والصيد في الأعماق

بالشراكة مع نادي الغطس في الأعماق HIPPONE-SUB بعنابة ونادي الغطس في الأعماق بجيجل. سعر الفوج (8 أفراد) : 1334 أورو ، الإقامة تكون بغرفة ثنائية، غرفة منفردة ب 208 أورو.

##### السعر يتضمن:

- كل مصاريف الغطس.
- السكن بنزل ريم الجميل (عنابة)، ونزل الساحل الجيجلي (جيجل)، يشرفان على البحر.
- سعر التذكرة
- قارب يحمل من 4 إلى 5 أشخاص مدة 5 أيام.
- دليل مرافق وفريق غطس محترف.
- حافلة نقل أثناء الإقامة.



الجدول رقم(03): أسعار خدمات الغطس والصيد في الأعماق

| التعيين                 | الفترة            | السعر    |
|-------------------------|-------------------|----------|
| ترخيص فدرالي            | كامل السنة        | 12 أورو  |
| دروس أولية في الغطس     | 2/1 يوم           | 08 أورو  |
| تعليم الغطس             |                   | 13 أورو  |
| تربص عملي( تقني )       |                   |          |
| مستوى أول               | من 5 إلى 7 أيام   | 152 أورو |
| مستوى ثاني              | من 12 إلى 15 يوما | 284 أورو |
| مستوى ثالث              | من 12 إلى 15 يوما | 284 أورو |
| عمليات الغطس الاستكشافي |                   |          |
| غطسة واحدة              | 2/1 يوم           | 24 أورو  |
| انطلاقا من 10 غطسات     | 2/1 يوم           | 22 أورو  |
| انطلاقا من 20 غطسة      | 2/1 يوم           | 18 أورو  |
| انطلاقا من 30 غطسة      | 2/1 يوم           | 17 أورو  |

Source: [http://www.timgadvoyages.com/tourisme\\_receptif/plongee\\_detail.php?articleReference=11](http://www.timgadvoyages.com/tourisme_receptif/plongee_detail.php?articleReference=11)  
19/12/2013

#### هذا العرض يتضمن:

- تعبئة الهواء .
- التجهيز الكامل ( اللباس، مخفض ضغط الغاز، الصدرية، قارورة من 12 إلى 15 لترا، الحزام).
- التأطير على يد ممرنين محترفين ذوي كفاءة عالية.

#### الشروط:

يتطلب الغطس الاستكشافي عل الأقل في المستوى الأول بالإضافة إلى ترخيص فدرالي يتم تقديمه من طرف النادي.

#### بالنسبة للمستوى الأول:

- بلوغ السن 14 كاملة يوم التسجيل في التربص.
- الحصول على ترخيص فدرالي ساري المفعول.

#### بالنسبة للمستوى الثاني:

- بلوغ السن 16 كاملة يوم التسجيل في التربص.
- أن يكون الشخص قد أدى 20 غطسة استكشافية.
- الحصول على ترخيص فدرالي ساري المفعول.

#### بالنسبة للمستوى الثالث:

- بلوغ السن 18 كاملة يوم التسجيل في التربص.
- أن يكون الشخص قد أدى 30 غطسة استكشافية.

• الحصول على ترخيص فدرالي ساري المفعول.

نلاحظ بأن الوكالة تعرض سعرا للمجموعة المتكونة من ثمانية أفراد في الغرفة المزدوجة بسعر 1334 أورو، أي بمعدل 166,75 أورو للفرد، في حين تحدد السعر للفرد في الغرفة المفردة بمقدار 208 أورو، فالزبون الذي يفضل الغرفة المزدوجة يستفيد من خصم مبلغ قيمته 41,25 أورو.

قامت تيمقاد للسفر بتجزئة السعر حسب الفئات والفترة التي يقتضيها التبرص، حيث تم تحديد السعر 152 أورو للفترة (5 - 7) أيام بالنسبة للمستوى الأول الذي يتعلق بالذين بلغوا السن 14 سنة يوم التسجيل و 284 أورو للفترة (12 - 15) يوما للمستوى الثاني المتعلق بالذين بلغوا السن 16 سنة يوم التسجيل وكذلك المستوى الثالث للذين بلغوا السن 18 سنة يوم التسجيل، فللمستويين الثاني والثالث نفس السعر إلا أن الفرق يكمن في السن وأن يكون الزبون في المستوى الثاني قد أدى 20 غطسة بينما في المستوى الثالث فيشترط تأدية 30 غطسة.

نستنتج أن الوكالة تعتمد إستراتيجية حزمة المنتج بتقديمها مجموعة من الخدمات التي تشمل النقل والإقامة، وإستراتيجية السعر الجزأ حسب الزبائن وحسب الوقت. فالوكالة تحاول تطبيق مبدأ إدارة العائد الذي يعتبر من أبرز تطبيقات منحى الطلب على أرض الواقع حيث يتم عرض الخدمة المناسبة إلى الفئة المناسبة وبالسعر الملائم، فهي تتفادى انتهاج سياسة السعر الواحد لجميع الزبائن بغرض تعظيم الإيرادات عليهم.

### ثانيا: الحجوزات في الفنادق

توفر وكالة تيمقاد للسفر خدمة الحجز في الفنادق داخل الجزائر، حيث تعرض على موقعها الالكتروني أحسن الفنادق بأحسن الأسعار، فمن الصفحة الرئيسية وبنقرة واحدة يستطيع الزبون أن يصل إلى صفحة الحجز في الفندق ليجد أمامه بيانات مطلوبة وخيارات متعددة.

تنقسم البيانات إلى مجموعتين، تتضمن المجموعة الأولى بيانات متعلقة بالزبون وهي (الحالة المدنية، الاسم واللقب، البلد، الهاتف، البريد الالكتروني)، أما المجموعة الثانية فتتضمن البلد المصدر والجهة المطلوبة، درجة الفندق من 2 نجوم إلى 5 نجوم، ونوع الوجبة نصفها أو كاملة أو بدون وجبة، ونوع الغرفة فردية أو ثنائية أو غيرها وعدد الغرف، فترة الإقامة وتاريخ الوصول، عدد البالغين وعدد الأطفال، مرشد أو بدون مرشد، سيارة أو بدون سيارة. مع وجود مكان مخصص للاستفسارات والملاحظات والاقتراحات<sup>25</sup>.

فالوكالة تطبق إستراتيجية الحزمة السعرية من خلال طرح خدمات مختلفة وبأسعار ملائمة تشمل خدمات الإقامة في الغرف ووجبة طعام و الإرشاد السياحي والسيارات... الخ. وهذا بالطبع يحتاج إلى استخدام برمجيات حاسوبية معقدة لدعم هذه التطبيقات بما يحقق أهدافها المنشودة ولذلك نلاحظ أن هذه الإستراتيجية السعرية تساعد في عملية ترويج الخدمات المطروحة في السوق وبالتالي زيادة حجم المبيعات عن طريق إقناع الزبائن بالمنافع المتحققة من هذه الحزمة.

كما أن تصنيف الزبائن حسب العمر والحالة العائلية ودرجة الفندق المفضلة يؤثر بدوره على تحديد السعر إذ أن الفندق الأعلى درجة يكون بسعر مرتفع نسبيا، بحيث تتاح الفرصة لأكثر عدد ممكن منهم للانتفاع من هذه الخدمات كل حسب رغباته وحاجاته وإمكانياته المتاحة، فالوكالة هنا أيضا تستعمل إستراتيجية التسعير الجزأ، ووجود مساحة مخصصة لملاحظات واقتراحات الزبائن يبين بأن الوكالة مستعدة للتفاوض مع زبائنها كاستراتيجية أخرى من بين استراتيجيات التسعير الديناميكي.

### ثالثا: البساط التقليدي المحلي

تدعم الوكالة خدماتها بتقديم منتج تقليدي يتمثل في البساط التقليدي المحلي وفق خطين منه كما يلي:

النوع الأول: بساط تقليدي 1 : 100% صوف أغنام، الأبعاد: 3.80 m \* 2.00 m، سعر الوحدة: 250 أورو+مصاريف النقل+(RDF)

النوع الثاني: بساط تقليدي 2 : 100% صوف أغنام، الأبعاد: 3.50 m \* 2.00 m، سعر الوحدة: 680 أورو+مصاريف النقل+(RDF)

تمارس الوكالة إستراتيجية التسعير الثابت عند تقديمها منتجات ملموسة تتمثل في بيع البساط التقليدي والمصنوع محليا وبمادة الصوف، حيث تضع سعرا ثابتا لكل نوع ولجميع الزبائن<sup>26</sup>.

### خاتمة:

لقد قمنا من خلال هذه الدراسة بالبحث عن دور الانترنت في تطوير استراتيجيات التسعير، فبعد التطرق إلى ماهية الانترنت وأهم استخداماتها وواقعها وآفاق تطورها في الجرائر، تناولنا أهم الاستراتيجيات التسعيرية التي يمكن للمؤسسات أن تمارسها في البيئة الالكترونية، ثم قمنا بدراسة أهم الاستراتيجيات المتعلقة بالسعر في وكالة تيمقاد للسفر التي كانت محل الدراسة الميدانية وكان الغرض من ذلك هو الإجابة على إشكالية بحثنا بطريقة تجعلنا نتعرف بنوع من الدقة على إمكانية تنفيذ استراتيجيات تسعيرية عبر موقعها الالكتروني، مما أتاح لنا الخروج بالنتائج التالية:

1. إن ظروف سوق الانترنت المتغيرة بسرعة كبيرة والهدف من وجود المنتجات عبر المواقع الالكترونية وأسعار المنافسين الأكثر شفافية في بيئة الأعمال الالكترونية انعكست على الأسعار لتصبح أكثر قربا وارتباطا بالقيمة السوقية الحقيقية لها.
2. أدت الانترنت إلى ظهور أسلوب جديد في التسعير وهو التسعير الموجه بالعمل، فقد أصبح المستهلك يشارك في تصميم المنتج ومن الطبيعي أن يشارك في تسعيره، لأن المفهوم التسويقي الحديث يعتبر الزبون شريكا استراتيجيا وليس كيانا صامتا.
3. الانترنت كقناة توزيع وترويج جديدة يؤدي استخدامها إلى تخفيض مجموعة كبيرة من التكاليف كتكاليف التوزيع والترويج، وهذا سيؤدي إلى تخفيض السعر بالمقارنة مع السعر في حالة التسويق التقليدي.
4. الانترنت تعد أداة فاعلة لحجز تذاكر السفر وإجراء الحجوزات في الفنادق والأماكن السياحية في كثير من دول العالم، وبما أن وكالة تيمقاد للسفر تنشط في القطاع السياحي فإنها تعتمد على الانترنت في العديد من عملياتها خاصة وأن موقعها الالكتروني موجه بالدرجة الأولى للأجانب الذين تعودوا على استعمال الانترنت في العديد من نشاطاتهم.
5. وكالة تيمقاد للسفر تهدف إلى زيادة حصتها السوقية من خلال انتهاجها لإستراتيجية تنمية السوق، كما تهدف إلى المحافظة على مستوى عال من الجودة وزيادة مبيعاتها من خلال تقديمها لتشكيلة واسعة من الخدمات، مما جعلها تسلك استراتيجيات تسعيرية مختلفة؛ حيث تسلك إستراتيجية التسعير الثابت على موقعها عندما تعرض منتجات تقليدية محلية وبأسعار ثابتة.
6. إن القدرة على تجزئة الزبائن من خلال تكنولوجيا الانترنت أدت إلى زيادة استخدام تطبيقات إستراتيجية التسعير الديناميكي، فبالنسبة لوكالة تيمقاد للسفر نجدها تتبع إستراتيجية التسعير المجزأ حيث تقوم بتجزئة الزبائن حسب الأعمار وحسب المدة التي تمثل زمن الحصول على الخدمة ثم تطرح أسعارا مختلفة لنفس الخدمة.

## الاقتراحات:

بناء على ما تقدم ذكره في النتائج توصلنا إلى وضع الاقتراحات التالية:

### اقتراحات ذات طابع كلي:

- توفير المعلومات اللازمة للوكالات السياحية عن طريق إنشاء نظام معلومات وطني.
- العمل على تنظيم أيام دراسية وملتقيات وطنية ودولية من طرف الوزارة الوصية والتنسيق مع الهيئات ذات الصلة
- كوزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتشجيع ممارسة التجارة الالكترونية وتوفير متطلبات تطبيقها كنظم الدفع الالكتروني وضمان أمن المدفوعات المالية الالكترونية.
- حث الوكالات السياحية على إنشاء عناوين بريد الكتروني لضمان سرعة وتدقيق المعلومات وتشجيعها على إنشاء مواقع الكترونية.

### اقتراحات ذات طابع جزئي:

- تدعيم الموقع الالكتروني للوكالة باللغة العربية.
- التحديث المستمر للمعلومات المتاحة على موقع الوكالة لأن غياب عنصر التحديث يقلص من هدف التواجد على الشبكة.
- الاستعانة ببرامجيات متطورة تساعد الزبون على إدراك السعر الإجمالي للخدمة التي يرغب في الحصول عليها بعد اختياره للمواصفات والخدمات المرافقة.
- تعميم عرض الأسعار على جميع الخدمات المعروضة في موقع الوكالة وعدم الاقتصار على الجانب الترويجي لها.
- تعبئة وتمكين الأفراد العاملين بالوكالة باستخدامات تكنولوجيا المعلومات بما يتلاءم مع وظائفهم للاستفادة أكثر من فوائدها.
- الاسترشاد بالبرمجيات المتوفرة عبر الانترنت والتي توفر إمكانية مقارنة الأسعار.

## الهوامش والإحالات:

- 1: جعفر الجاسم، تكنولوجيا المعلومات، دار أسامة، عمان، الأردن، 2005، ص 105.
- 2: سلسلة الكمبيوتر المثلى، الاتصال بالانترنت، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، بيروت، 2002، ص 6.
- 3: سيد صابر تعلب، نظم المعلومات الإدارية، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011، ص 237.
- 4: طارق طه، نظم المعلومات والحاسبات الآلية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص 462.
- 5: خالد مجد الدين محمد، صناعة الأخبار في عصر المعلوماتية، دار الأمين، القاهرة، مصر، 2005، ص 255.
- 6: كرم بدوي، تصميم مواقع الانترنت، دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر، 2005، ص 17.
- 7: خالد مجد الدين محمد، صناعة الأخبار في عصر المعلوماتية، دار الأمين، القاهرة، مصر، ص (255-256). بتصرف.
- 8: كرم بدوي، مرجع سابق، ص 18.
- 9: عبد الرزاق السلمي، رياض حامد الدباغ، تقنيات المعلومات الإدارية، دار وائل، عمان، الأردن، 2000، ص 200.

- 10: شكيب أنوار شريف، طارق سعيدي، تكنولوجيا الانترنت والمؤسسات الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني حول تأثير الانكسار الرقمي شمال جنوب على تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بسكرة، 29/28 أفريل، 2007، ص 6. بتصرف.
- 11: يوسف مسعداوي الإدارة الالكترونية: الأبعاد النظرية وآليات التطبيق - دراسة تحليلية لتجربة الإدارة لالكترونية في مجال الخدمة العمومية في الجزائر مع التركيز على قطاع البريد والاتصالات، المؤتمر العلمي الدولي حول: عولمة الإدارة في عصر المعرفة أيام 15-17 ديسمبر 2012 جامعة الجنان- لبنان، 2012.
- 12: بوحدة رشيدة، البنية التحتية للتدفق السريع في الجزائر -الوضعية والأفاق- اليوم البرلماني حول التدفق السريع و الاقتصاد الرقمي و دورهما في التنمية 2010/06/03.
- <http://www.mptic.dz/fr/docs/hautdebit/BOUHADDARachida.ppt>(10/11/2013)
- 13: اختصار للعبارة: Asymmetric Digital Subscriber Line
- 14: طارق طه، التسويق والتجارة الالكترونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط 2، 2005، ص 430.
- 15: محمد طاهر نصير، التسويق الالكتروني، دار الحامد، عمان، الأردن، 2005، ص 308.
- 16: Stephane ETIENNE, MARKETING STRATEGIQUE, Edition C.L.E, Tunis, 2000, P171.
- 17: بشير عباس العلاق، الخدمات الالكترونية بين النظرية والتطبيق، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004، ص 57.
- 18: محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2004، ص ص (182-183).
- 19: محمد طاهر نصير، مرجع سابق، ص ص (311-312)، بتصرف.
- 20: المرجع نفسه، ص 314.
- 21: Association des Transporteurs Aériens Francophones.
- 22: الاياتا: "IATA" اختصار للعبارة الإنجليزية (International Air Transport Association) التي تعني الاتحاد الدولي للنقل الجوي، وهي منظمة للخطوط الجوية الدولية المنتظمة في العالم، تأسست الاياتا عام 1945م. ومقرها في مونتريال بكندا.
- 23: United Federation of Travel Agent s' Association.
- 24: Union des Fédérations d' Associations d' Agences de Voyages.
- 25: [http://www.timgad-voyages.com/tourisme\\_affaires/hotels.php](http://www.timgad-voyages.com/tourisme_affaires/hotels.php) 19/12/2013
- 26: <http://www.timgad-voyages.com/artisanat/accueil.php> 19/12/2013

## محدودية مهام هيئة الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية في ظل النظام المصرفي التقليدي البحث - دراسة حالة بنك البركة الجزائري -

زرقط رشيد

طالب دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة البليدة 2

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

### ملخص:

تتناول هذه الدراسة مسألة استقلالية هيئات الرقابة الشرعية وإلزامية قراراتها على المصارف الإسلامية في ظل النظام المصرفي التقليدي البحث، وترصد العلاقة بين المصارف وهيئاتها الشرعية في ظل غياب نصوص تنظيمية من قبل هيئات الرقابة المصرفية العليا وأثر هذا الغياب على هذه العلاقة، وعلى أساس هذا السياق توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أثر غياب نصوص تنظيمية لهذه العلاقة تضبطها وتحدد حقوق كل من الطرفين وما في هذا من المخاطرة باستقلالية هيئة الرقابة الشرعية وارتهاان إلزامية قراراتها وأثر ذلك السلبي على سمعة الصيرفة الإسلامية عند العملاء المسلمين أولى التورع من الوقوع في الربا وبالتالي فقد حصتها من السوق المصرفية.

الكلمات الدالة : المصرف الإسلامي ، هيئة الرقابة الشرعية ، الاستقلالية وإلزامية القرارات .

### Abstract :

This paper is interested with the relationship between the Islamic banks and its Islamic control commission to check the independence of the Islamic control commission and its obligatory decisions on the Islamic bank under the non- Islamic banking system , where the researcher finds that the absence of laws from the central bank leads to limit the independence and the commission's obligatory decisions, that can lead to passive impact on the Islamic banking and its place in the banking market .

**Keywords :** Islamic Bank , Islamic Control Commission , The independence and the obligatory decision .

#### مقدمة:

عاما بعد عام تزداد دراسة المواضيع المتعلقة بالهيئات الشرعية أهمية لدى الكتاب من الاقتصاديين الإسلاميين وعلماء الشريعة كونها تنجم عن أهمية ومكانة الصيرفة الإسلامية التي تتزايد مع مرور الوقت وهذا ما تدل عليه الزيادة في عدد المصارف الإسلامية وكذا النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية والنمو المتواصل لأحجام رؤوس أموالها ، وإضافة إلى أهمية الهيئات الشرعية الناجمة عن مكانة المصارف الإسلامية فإن مكانة المصرف الإسلامي ناجمة عن أهمية هيئته الشرعية التي تعد أحد أهم إداراته وهي في ذات الوقت أهم ما يميزه عن المصرف التقليدي وما يعطيه الصبغة الإسلامية الحسنة والمرغوب فيها لاسيما إذا كانت هذه الهيئة ذات استقلالية وقراراتها ملزمة للمصرف ، وعلى هذا تمت دراسات عدة تصب في هذا الموضوع بغية تحديد مدى استقلالية الهيئة الشرعية وإلزامية قراراتها إذ أن لهاتين الخاصيتين أثرا كبيرا على سمعة المصرف وبالتالي على اجتذاب العملاء واستقطاب رؤوس أموالهم واستثماره بالمشاريع الأكثر نجاعة.

وفي نفس السياق تأتي هذه الدراسة لتتناول مسألة استقلالية الهيئات الشرعية وإلزامية قراراتها في الدول ذات التشريع المصرفي التقليدي البحث ( حالة بنك البركة الجزائري).

#### مشكلة الدراسة:

تناولت أغلب الدراسات موضوع البحث باستفاضة من الجانب النظري دون الجانب التطبيقي وهذا هو حال جميع الدراسات التي وقفنا عليها باستثناء دراسة الأستاذ عماد الزيات التي تناولت الموضوع باستفاضة مع دراسة حالة نماذج تطبيقية تشريعية وعملية في المملكة الأردنية الهاشمية ، وبما أن الجزائر ذات تشريع مصرفي تقليدي بحت فإن البنك المركزي الجزائري لا ينظر إلى عمل الهيئات الشرعية إلا كمراجع خارجي لأعمال البنك دونما اعتبار لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي ولا لخصوصية عمل الهيئة الشرعية وبذلك لم ينص على أي نص تنظيمي يضبط علاقة البنك الإسلامي بهيئته الشرعية وهو ما قد يخل بضوابط هذه العلاقة ، مما يفرض دراسة الجانب التطبيقي على مثل هذه الحالات ويعدم في نفس الوقت دراسة الموضوع من جانبه التشريعي على مستواه الحكومي لينحصر على المستوى التشريعي بالبنك ( بنك البركة الجزائري نموذجا ) ، فما أثر عدم ضبط البنك المركزي للعلاقة بين المصرف وهيئته الشرعية على استقلالية هذه الأخيرة وإلزامية قراراتها ؟.

#### أهداف الدراسة:

- بيان سبل تحقيق استقلالية هيئات الرقابة الشرعية .
- بيان العوامل التي تعمل على تعزيز إلزامية قرارات الهيئة الشرعية بالمصرف الإسلامي .
- التأكيد على أهمية النص التشريعي الحكومي على ضبط العلاقة بين المصرف وهيئته الشرعية .

#### منهجية الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على المنهج التحليلي حيث يقوم الباحث باستقراء المادة العلمية وجمعها وتبويبها حسب تقسيم البحث ومن ثم تحليلها وصياغتها للوصول إلى النتائج .

#### الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع البحث بالتفصيل لشقه النظري حيث غلب على أغلبها سمة التأصيل لمصطلحات الموضوع والتعريف اللغوي والاصطلاحي مع تناول بعضها لشقها الفقهي والقانوني ومن أهم هذه الدراسات:

- دراسة الدكتور محمد أنس الزرقا بعنوان: نظرة إلى منهج عمل الهيئات الشرعية وبنيتها في المؤسسات المالية الإسلامية.

- دراسة الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود بعنوان: نحو نموذج نمطي للائحة عمل الهيئات الشرعية، ورقة مقدمة للمؤتمر السادس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، 24-25 ذي الحجة 1427هـ، 14-15 يناير 2007 م بمملكة البحرين.
- دراسة الدكتور محمد العلي القرني بعنوان: استقلالية الهيئات الشرعية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.
- دراسة الأستاذة هيام محمد عبد القادر الزيدانيين بعنوان: الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية بين التأصيل والتطبيق.
- دراسة الدكتور عبد المنعم محمد الطيب بعنوان: "تقييم الرقابة الشرعية في ظل النظام المصرفي الإسلامي الشامل (التجربة السودانية)"، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 مايو - 03 يونيو 2009 م.

**المحتوى العام للبحث:** جاء هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

1. الإطار النظري لهيئة الرقابة الشرعية .
2. استقلالية هيئات الرقابة الشرعية وإلزامية قراراتها .
3. استقلالية هيئة الرقابة الشرعية ببنك البركة الجزائري وإلزامية قراراتها.

#### المحور الأول: الإطار النظري لهيئة الرقابة الشرعية

قبل التعريف بهيئة الرقابة الشرعية يستحسن بيان مفهوم موضوع عملها وهو الرقابة الشرعية، إذ يعرفها عبد المجيد الصالحين بأنها: مراجعة النشاطات المصرفية التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية ومتابعة العمليات المصرفية وبيان المخالفات إن وجدت واقتراح الحلول المناسبة لتصويبها ومراجعة العقود التي تبرمها هذه المؤسسات مع عملائها وصياغة العقود المناسبة التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>. كما يعرفها يوسف الشبيلي بأنها: وضع ضوابط شرعية مستمدة من الأدلة الشرعية ثم متابعة تنفيذها للتأكد من صحة التنفيذ<sup>2</sup>.

#### أولاً: التعريف بهيئة الرقابة الشرعية واختصاصاتها :

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هيئة الرقابة الشرعية بأنها جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات، ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة<sup>3</sup>.

فوجود هيئة للرقابة الشرعية من أهم سمات المؤسسة المالية الإسلامية وأركانها إذ بدونها تهتز الثقة في كونها مؤسسة مالية إسلامية، وبشكل مفصل فإن وظائفها واختصاصاتها تتمثل فيما يلي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - تعريف عبد المجيد الصالحين ، هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ، ودورها في المصارف الإسلامية ، ص 248 ، أنظر عماد الزيات ، استقلالية هيئات الرقابة الشرعية وإلزامية قراراتها وفتاؤها في المؤسسات المالية الإسلامية ( مع نماذج تطبيقية تشريعية وعملية في المملكة الأردنية الهاشمية ) ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ( العلوم الإنسانية ) ، مجلد 25 (7) ، سنة 2001 ، ص 06 .

<sup>2</sup> - يوسف الشبيلي ، الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني ، ص 02 ، أنظر عماد الزيات ، نفس المرجع ، ص 06 .

<sup>3</sup> - أحمد محي الدين أحمد ، حدود الهيئات الشرعية وإدارات المؤسسات المالية الإسلامية في التأكد من الالتزام بالأحكام الشرعية ، المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ( هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ) ، 09 ، 10 شعبان 1424 ، الموافق ل 5 ، 6 أكتوبر 2003 ، فندق كراون بلازا ، مملكة البحرين ، ص 05 ، 06 .



- مراجعة وفحص قانون المؤسسة المالية ونظامها الأساسي وسائر النظم والتعليمات واللوائح والإجراءات الداخلية للمؤسسة للتثبت من صحتها من الناحية الشرعية .
- دراسة الصيغ والعقود والاتفاقات والتطبيقات الموجودة لدى المؤسسة وإبداء الرأي الشرعي فيها مع تصحيح ما يمكن تعديله وتصويبه منها ورفض وإلغاء ما لا سبيل إلى قبوله شرعا .
- معونة الإدارة التنفيذية للمؤسسة في إعداد ما يلزم من العقود النمطية والنماذج العملية وتنقيح وتطوير ما يحتاج لذلك من الجانب الشرعي ، وكذا العقود والاتفاقيات التي ترغب المؤسسة في إبرامها مما ليس له نماذج موضوعة من قبل .
- تقديم البدائل الشرعية للمنتجات التقليدية المخالفة لأحكام الشريعة ووضع المبادئ الأساسية لصياغة تعاقداتها ومستنداتها والإسهام في تطويرها لإثراء تجربة المؤسسة المالية في هذا المجال .
- دراسة جميع ما يحيله مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي ونحوهم إلى الهيئة من اتفاقيات وعقود وأفكار ووجهات نظر تتعلق بنشاطات وأعمال المؤسسة وإبداء الرأي الشرعي فيها .
- الإجابة على الأسئلة والاستفسارات والاستيضاحات الواردة للهيئة من إدارة المؤسسة أو من مختلف الإدارات الفنية الأخرى ، وكذلك الواردة من المتعاملين أو ممن لهم علاقة مع المؤسسة .
- المراجعة الدورية لأعمال ونشاطات المؤسسة بغية التثبت من صحة التطبيق والتنفيذ والتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة واتساقها مع الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة بشأنها وذلك بفحص ملفات ومستندات العمليات والعقود والاتفاقيات المبرمة ، ولها في سبيل تحقيق ذلك الاتفاق مع إدارة المؤسسة على وضع نظام مناسب للمراقبة والتدقيق الشرعي والاطلاع على البيانات والمستندات المتوفرة في جميع مراحل العمل .
- تقديم تقرير سنوي للجمعية العمومية للمساهمين تبين فيه مدى التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية في ضوء ما صدر عنها من آراء وفتاوى وتوجيهات ومن خلال ما تم مراجعته من معاملات وصيغ ومستندات .
- واستنادا إلى مهام المراجع الخارجي والمتمثلة في تدقيق البيانات المالية وإبداء الرأي حولها من جميع النواحي الجوهرية وأن البيانات المالية للمؤسسة المالية الإسلامية قد تم إعدادها وفقا للمعايير المحاسبية الإسلامية ، فإن من المهام الموكلة إليه فيما يخص الجانب الشرعي<sup>1</sup>:

• اعتبار هيئة الرقابة الشرعية الجهة المسؤولة عن وضع نظام رقابي سليم.

• تقييم النظام الرقابي المعمول به .

• إجراء لقاءات مع هيئة الرقابة الشرعية بشكل مباشر ومستقل.

والخلاصة أن وظيفة الفتوى للهيئات الشرعية هي مصدر الرقابة الشرعية الخارجية، أما المراجعة الشرعية الخارجية فهي وظيفة أخرى للهيئات الشرعية خلاف الفتوى هي وظيفة المراجعة الشرعية الخارجية ، وهي وظيفة مستقلة عن وظيفة المراجعة الشرعية الداخلية، فبينما تهدف وظيفة المراجعة الشرعية الداخلية إلى مساعدة الإدارة في القيام بمسؤوليتها تجاه الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية فإن وظيفة المراجعة الشرعية الخارجية تهدف إلى تكوين رأي مستقل لهيئة الرقابة الشرعية بشأن التزام إدارة المؤسسة

<sup>1</sup> - يوسف نقي ، العلاقة بين الهيئات الشرعية والمراجعين الخارجيين ، المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ، 22 ، 23 رجب 1422 ، 09 ، 10 أكتوبر 2001 ص 05 .

بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتقديم تقريراً بذلك للجمعية العامة للمساهمين ، ويقوم بهذه الوظيفة مراجعون شرعيون خارجيون يرتبطون مباشرة بهيئة الرقابة الشرعية من حيث التعيين والعزل وتحديد المكافأة والمساءلة وتقديم التقرير<sup>1</sup>. ويرى الأستاذ عبد الباري محمد علي مشعل أن الوضع المنشود لوظيفة التدقيق والمراجعة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية هو على النحو التالي<sup>2</sup>:

• **مراجعة شرعية داخلية:** ومن أهم معالمها ما يأتي :

1. أنها وظيفة يؤديها مراجعون شرعيون يتبعون إدارة المؤسسة من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير.
2. أنها من وسائل وأدوات نظام الرقابة الشرعية الداخلية ومقوماتها، وهدفها مساعدة الإدارة في تحمل مسؤوليتها بشأن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والتأكد من تطبيقها .
3. أنها قد تكون وحدة إدارية مستقلة (قسماً أو إدارة) وقد تكون قسماً في إدارة المراجعة الداخلية وقد تكون مدمجة في إدارة المراجعة الداخلية طبقاً لتطور نظام الرقابة الشرعية الداخلية في المؤسسة.
4. أنها قد تتبع المدير العام وهو الغالب أو مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة حسب القوة التي تريدها لها المؤسسة، وفي كل الأحوال يجب ألا يقل مستواها التنظيمي عن إدارة المراجعة الداخلية في المؤسسة كما نص في معيار الضبط رقم 3 .

• **مراجعة شرعية خارجية:** ومن أهم معالمها ما يأتي :

1. أنها وظيفة أيضاً يؤديها مراجعون خارجيون ، أي لا يتبعون إدارة المؤسسة وإنما يتبعون الجمعية العمومية وهي جهة تفوق إدارة المؤسسة في المستوى التنظيمي من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير\*.
2. أنها من وظيفة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة ، وهدفها مساعدة الهيئة في تكوين رأي معقول بشأن التزام المؤسسة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومن ثم إعداد تقريرها للجمعية العمومية.
3. أنها تتم من خلال أعضاء الهيئة الشرعية ، سواء أقاموا بالمراجعة بأنفسهم أم من خلال مراجعين شرعيين يرتبطون بهم من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير أم من خلال مكتب خارجي متخصص\* .

**ثانياً : أهمية تكوين هيئات الرقابة الشرعية :**

بالنظر لأهمية العمل المصرفي الإسلامي فإن للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية أهمية بالغة لعدة أسباب لعل من أهمها<sup>5</sup> :

- أنها الجهة التي ترصد سير أعمال المصارف الإسلامية والتزامها بالأحكام الشرعية في تنفيذ معاملاتها .
- افتقار معظم العاملين في المصارف الإسلامية إلى الإحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية مما يضيف أهمية على وجود مثل هذه الهيئة.
- إن وجود الهيئة يعطي للمصرف الصبغة الشرعية بنظر زبائنه وجمهور المواطنين الذين لا يتعاملون مع المصارف الربوية .

<sup>1</sup> - عبد الباري بن محمد علي مشعل ، استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي : المفاهيم وآلية العمل ، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بملكية البحرين في الفترة 03 ، 04 أكتوبر 2004 ، ص 13 ، 14 .

<sup>2</sup> - عبد الباري بن محمد علي مشعل ، استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي : المفاهيم وآلية العمل ، نفس المرجع ، ص 14 .

\* - وخرجت من هذا المفهوم مراقبة هيئات الرقابة الشرعية التابعة للبنك المركزي والهيئات العليا للرقابة الشرعية والتي عادة ما يصطلح عليها بالتفتيش .

\* - من الأولى أن يقوم بعمليات المراجعة الخارجية مراجعون متخصصون في المحاسبة والتدقيق أو المكتب المختص وإلا فعلى الهيئة الشرعية أن تضم أعضاء لديهم الكفاءة في عمليات التدقيق والمراجعة، لأن ذا ليس ميدان الفقهاء الشرعيين وإن استند على موجهات الفتاوى الشرعية في بعض المبادئ.

<sup>5</sup> - عبد المنعم محمد الطيب ، مسيرة هيئات الرقابة الشرعية في المصارف السودانية ( الواقع والتحديات ) ، الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ، 14 و 15 مايو 2008 ، ص 08 .

### ثالثاً: شروط أعضاء هيئات الرقابة الشرعية وصلاحياتهم

من أجل أن تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمهامها الجسيمة لابد أن يتوافر فيها ولها العديد من الشروط والصلاحيات التي من أهمها<sup>1</sup>:

- يشترط في أعضاء هيئة الرقابة الشرعية التخصص في فقه المعاملات المالية والإمام الكافي بطبيعة عمل المصارف والإحاطة بالواقع والبنية الاقتصادية والقانونية .
- استقلالية هيئة الرقابة الشرعية وتعرف بأنها ترتيب العلاقة الإدارية بين أفراد الهيئة الشرعية والمؤسسة المالية بطريقة تولد الحوافز الكافية لتحقيق الحياد والموضوعية فيما يصدر عن تلك الهيئة ، ومن مظاهر تلك الاستقلالية تعيين الهيئة وتحديد مكافأة أعضائها من قبل الجمعية العمومية .
- الالتزام الكامل من قبل المؤسسة وفق مختلف مستوياتها الإدارية ابتداء من مجلس الإدارة بتوفير كل المعلومات والتمكين من الاطلاع على كل المستندات المطلوبة نظاماً أو وفق اللوائح والأنظمة أو المطلوبة بشكل خاص من أعضاء الهيئة الشرعية دون تأخير أو إبطاء .
- إلزامية قرارات هيئة الرقابة الشرعية ومتابعة تطبيقها على نحو شامل وكامل .

### المحور الثاني: استقلالية هيئات الرقابة الشرعية وإلزامية قراراتها

إن الهيئة الشرعية تمثل مبدأ سامياً وتمارس عملاً شريفاً مقدساً نابعا من المسؤولية أمام الله تعالى ورقابته في السر والعلن، وقائماً على أساس الأمانة في التزام الأحكام الشرعية وإتقان المهمة، فتحتاج الهيئة إلى استقلال تام في الرقابة لتصحيح مسيرة المؤسسة المالية وتقويم ما اعوج منها دون مجاملة وكذا تكون لقراراتها كامل الإلزام والنفاد ، وعلى أساس ذلك فإن لجهة تعيين هيئة الرقابة الشرعية أثراً على استقلالية هيئة الرقابة الشرعية وإلزامية قراراتها حيث تتأثر الاستقلالية وإلزامية القرارات بعدة عوامل تمثل عوائقاً تنال منها .

### أولاً: جهة تعيين هيئة الرقابة الشرعية

لقد نصت الضوابط التي وضعتها هيئة المحاسبة على أنه : " يجب أن يكون لكل مؤسسة هيئة رقابة شرعية يعينها المساهمون في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية وذلك بناء على توصية من مجلس الإدارة مع مراعاة القوانين والأنظمة المحلية ، ويحق للمساهمين تفويض مجلس الإدارة بتحديد المكافأة لهيئة الرقابة الشرعية ، يجب أن يتم الاتفاق بين هيئة الرقابة الشرعية والمؤسسة على شروط الارتباط كما يتعين أن تكون الشروط المتفق عليها مثبتة في خطاب التعيين ، كما يجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تتأكد من قيام المؤسسة بتوثيق وتأكيد قبول هيئة الرقابة الشرعية للتعين ، ويجب أن يشتمل خطاب تعيين هيئة الرقابة الشرعية على إشارة تدل على التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، كذلك تعيين الهيئة الشرعية من بين أعضائها أو غيرهم مراقباً أو أكثر للمساعدة في أداء مهامها"<sup>2</sup>.

ولكن الواقع مختلف فإن الكثير من المصارف الإسلامية لم تحدد في نظمها الأساسية طريقة تعيين أعضاء الرقابة الشرعية لديها، وفي الغالب فطرق تعيين أعضاء الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية لا يخرج عما يلي:

<sup>1</sup> - أحمد محي الدين أحمد ، مرجع سابق ، ص 06 .

<sup>2</sup> - معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية ، إعداد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، 2000 ، ص 04 .

- من قبل الجمعية العمومية للمساهمين : وفي هذا نصت المادة 09 من القانون اللبناني على ما يلي : "تعين الجمعية التأسيسية ومن بعدها الجمعيات العمومية العادية هيئة استشارية مؤلفة من ثلاثة مستشارين أحصائيين في أحكام الشريعة والفقه والعمليات المصرفية والمالية ويكون تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد"<sup>1</sup>.
  - **بالتعيين من مجلس الإدارة :** ففي دليل دار المال الإسلامي ما يلي : " تخضع جميع عمليات دار المال الإسلامي لرقابة هيئة الرقابة الشرعية التي تتكون من خمسة أعضاء على الأقل من بين كبار علماء الفقه الإسلامي المعروفين بخبرتهم وعمق فهمهم لأحكام الشريعة الغراء ويعينون من قبل مجلس المشرفين "<sup>2</sup>.
  - **بالموافقة من قبل جهة خارجية عادة ما تكون هيئة عليا :** ففي الإمارات العربية المتحدة أوجبت المادة السادسة من القانون الاتحادي رقم 06 لسنة 1985 ضرورة النص في عقد التأسيس والنظام الأساسي لكل مصرف أو مؤسسة مالية إسلامية أو شركة استثمارية إسلامية على تشكيل هيئة للرقابة الشرعية داخل كل منها على أن نعرض أسماء هيئة الرقابة الشرعية على الهيئة العليا للرقابة الشرعية بالبلاد<sup>3</sup>.
- ويقترح البعض بأن يشارك المدعون أو من يمثلهم في اختيار أعضاء الرقابة الشرعية لأن المدوع في المصارف الإسلامية إنما هو شريك بشكل أو بآخر ، كما يجب التنبيه على أن انتخاب أعضاء الرقابة الشرعية من قبل الجمعية العمومية فيه الأثر الإيجابي الكبير على استقلالية الأعضاء وشعورهم بالحرية في التعبير عن آرائهم وانتقاداتهم فيما لو كانوا مختارين من قبل مجلس الإدارة ويكون هذا فور أول تشكيل للجمعية العمومية ، وإلى أن يتم ذلك فمن المقترح أن يتقدم مجلس الإدارة باقتراح أعضاء مؤقتين<sup>4</sup>.
- ثانيا : إلزامية فتاوى هيئات الرقابة الشرعية وقراراتها :**

يقصد بالإلزام إكساب هيئة الرقابة الشرعية سلطة حمل المؤسسة المالية على تنفيذ ما يصدر عنها من فتاوى وقرارات ، ويعد مبدأ الإلزامية في الرقابة الشرعية من أهم العوامل في تحقيق الهدف الرئيسي من وجود الرقابة الشرعية وهو التزام أحكام الشريعة الإسلامية ، يقول وليد عوجان : " لا توجد أي قيمة للرقابة الشرعية إذا لم تكن قراراتها ملزمة للمصرف بكل مؤسساته كبيرها وصغيرها لأنها تمثل الشرع وكلمته العليا "<sup>5</sup>.

وإذا كانت قرارات الهيئة ملزمة فهذا يختلف عن القرارات ذات الطابع الاستشاري ومن خلال مراجعة بعض النظم الأساسية ولوائح الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية تبين أن هناك نظما أساسية نصت صراحة على إلزامية قرارات هيئة الرقابة الشرعية وهناك حالات لم يتم التنصيص صراحة على ذلك<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الستار خويلدي ، دراسة مقارنة للقوانين المصرفية المنظمة للمؤسسات المالية الإسلامية ، مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ، البحرين في 24 ، 25 ذي الحجة 1427 الموافق ل 14 ، 15 يناير 2007 ، ص 13 .

<sup>2</sup> - محمد داود بكر ، معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية ، المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ، 22 ، 23 رجب 1422 هـ الموافق ل 09 ، 10 أكتوبر 2001 ، ص 07 .

<sup>3</sup> - محمد داود بكر ، معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية ، نفس المرجع ، ص 07 .

<sup>4</sup> - محمد أمين علي القطان ، هيئات الرقابة الشرعية اختيار أعضائها وضوابطها ، المؤتمر السابع للهيئات الشرعية للمؤسسات العالمية الإسلامية ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مملكة البحرين في 22 ، 23 جمادى الأولى 1429 الموافق ل 27 ، 28 مايو 2008 ، ص 11 .

<sup>5</sup> - عماد الزيات ، مرجع سابق ، ص 25 .

<sup>6</sup> - عبد الستار خويلدي ، الاختصاص القانوني والحماية الجنائية للهيئات الشرعية ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ، البحرين 09 ، 10 شعبان 1424 هـ ، الموافق ل 5 ، 6 أكتوبر 2003 ، ص 06 .

هذا وتنص هيئة المحاسبة والمراجعة في ضوابطها على أن قرارات هيئة الرقابة الشرعية يجب أن تكون ملزمة ، إلا أن الواقع واعتمادا على إحدى الدراسات يظهر أن قرارات الهيئة ملزمة في حدود 56,6% من مجتمع الدراسة واستشارية في نحو 20% وغير معلومة بنسبة 22,4% من مجتمع الدراسة في البنوك الإسلامية قيد الدراسة<sup>1</sup>.

وهذه الأرقام تعتبر سلبية لأن قيمة قرارات الهيئة في التزاماتها أو الالتزام بها أما كونها غير إلزامية فهذا لا يفرق بينها وبين أي جهة استشارية خارجية ، كما أن وجود نسبة 22,4% من البنوك قيد الدراسة لا يعلم من وثائقها السنوية التزامها بقرارات الهيئة من عدمه مسألة سلبية لأن إعلان الالتزام بقرارات الهيئة والتأكيد عليه مسألة مهمة لأنها أساس العمل المصرفي الإسلامي فضلا عما توفره من ثقة لدى المتعاملين<sup>2</sup>.

وتستمد الهيئة إلزامية قراراتها من التزام المؤسسة نفسها حكم الشرع بوصف إسلامية المؤسسة والفارق بينها وبين المؤسسات الربوية الذي يجعل المودعين والعملاء يجنحون إليها ويفضلون معاملاتها سعيا للربح الحلال، ولذا ينبغي أن ينص في النظام الأساسي للمؤسسة على هيئة الرقابة الشرعية ، فتدخل بذلك الهيئة بحكم النظام والقانون جهة إلزام في هيكل المؤسسة وباعتماد ذلك من الجمعية العمومية تصبح الهيئة وكيلة عن المساهمين تستمد منهم مباشرة قوة قانونية بأن تضطلع بمهمة ومسؤولية مراقبة جميع أعمال المؤسسة والحكم عليها من الناحية الشرعية وتكون قراراتها حينئذ نافذة وملزمة للكافة سواء مجلس الإدارة أو إدارات المؤسسة أو الجمعية العمومية ذاتها.

### ثالثا: استقلالية هيئة الرقابة الشرعية

إن قوة وسلطة هيئة الرقابة الشرعية في استقلالها عن أية جهة ذات قرار داخل المؤسسة المالية سواء في ذلك مجلس الإدارة أو إدارات المؤسسة على اختلاف درجتها وصلاحياتها القانونية ، ولذا فإن انبثاق أو تكوين أو تحديد صلاحيتها من مجلس الإدارة أو إدارة المؤسسة يجعل لها نوع سلطة قد تؤثر في قرارها مباشرة أو غير مباشرة وربما قويت شبهة أن تكون الهيئة إدارة من إدارات المؤسسة وهذا يتنافى واستقلاليتها وإلزامية قراراتها فهي بمثابة الحكم أو المحكم ولهذا فإن استمداد سلطتها ينبغي أن يكون من المساهمين مباشرة تختارهم في اجتماع الجمعية العمومية ، وهذا يجعل اختيار الهيئة بعيدا عن أي تأثيرات أو شبهات ، وهذا ما نص عليه قانون الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية عام 1982 حيث قرر : " أن كل بنك إسلامي يجب عليه تشكيل لجنة رقابة شرعية وسلطتها يجب أن تعطى لها مباشرة من المساهمين في الجمعية العمومية وليس من قبل مجلس الإدارة أو إدارة البنك " <sup>3</sup>.

ويستند مبدأ الاستقلالية في مثل هذه الوظيفة إلى طبيعة مهمتها التي تمت بصلة شديدة إلى الشهادة والحسبة والتحكيم فضلا عن الإفتاء وهي مهام لا تتم إلا بتجرد القائمين بها وانتفاء أي ضغط أو تأثير عليهم وإخلاصهم في الإبانة عن الحقائق التي تظهر لهم ومع هذا لا بد في كل الأحوال من الاحتفاظ بوجود علاقة تنسيق مع الإدارة<sup>4</sup>

وعلى هذا فإن الاستقلالية من الناحية العملية إنما تستمد وجودها وقوتها من مجموعة الوسائل والإجراءات والاعتبارات التي تؤدي مجموعها إلى تفرد الهيئة الشرعية في أداء واجباتها ومهامها الموكولة إليها من إفتاء وتوجيه ورقابة على نحو لا تتأثر فيه بأي

<sup>1</sup> - محمد داود بكر ، معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية ، مرجع سابق ، ص 16 .

<sup>2</sup> - محمد داود بكر ، معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية ، نفس المرجع ، ص 16 .

<sup>3</sup> - عجيل النشيمي ص 08 ، عن بحث أثر الرقابة الشرعية واستقلاليتها للدكتور فارس معمر ص 08 ، وكذلك نص على هذا معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية .

<sup>4</sup> - عبد الستار أبو غدة ، الهيئات الشرعية : تأسيسها ، أهدافها ، واقعها ، المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ، 22 ، 23 رجب 1422 ، الموافق ل 09 ، 10 أكتوبر 2001 ، ص 08 .

نوع من الضغوط التي قد تؤثر بشكل سلبي على ما يصدر منها سواء كان مصدر الضغوط السلبية ممثلاً في إدارة المؤسسة أو مجلس إدارتها أو الجمعية العمومية أو أي جهة أخرى داخلية أو خارجية<sup>1</sup>

هذا وإن هذه الوسيلة التقنية - أعني جعل التبعية للجمعية العمومية - وإن كانت تعزز من استقلالية الهيئة الشرعية إلا أنها ليست هي الوسيلة المثلى لضمان تحقق الاستقلالية ، ذلك أن واقع الجمعيات العمومية قد يغلب عليه التكتلات التي تستحوذ على توجيهات مجلس الإدارة ومن ثم يعود مبدأ الاستقلالية أدراجها بحسب ذلك ، مما يعزز الاتجاه بجعل التبعية القانونية للرقابة الشرعية إلى جهة شرعية رسمية عليا<sup>2</sup> .

#### رابعاً: العوائق التي تحد من استقلالية هيئات الرقابة الشرعية وإلزامية قراراتها

- تواجه هيئات الرقابة الشرعية عدداً من الصعوبات تعيق عملها وتحد من استقلاليته وإلزامية قراراتها من أهمها:
- عدم تفرغ أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وبعضهم غير مقيم في البلد مقر المؤسسة الذي يراقب أعمالها وبعضهم في أكثر من هيئة للرقابة في مؤسسات عديدة وكل ذلك يجعل من الصعوبة عليهم فحص ومتابعة أعمال المؤسسة باستمرار<sup>3</sup> .
- تعدد الهيئات الشرعية في البلد الواحد يجعل مجلس إدارة المصرف ينجح إلى الفتاوى التي يفضلها ولو من هيئات أخرى متجاهلاً فتاوى هيئة رقابته فتقل هيئتها ويمارس نوعاً من الضغط عليها .
- الضغوط التي تتعرض لها الهيئة من قبل مجلس إدارة المصرف الذي يحاول التأثير عليها<sup>4</sup> .
- الاعتماد على سؤال إدارة (موظفي) المصرف فقط يؤدي إلى ظهور عدة مشاكل خلال حصولهم على المعلومات وهذه المشاكل تتعلق بسرية المعلومات وقلة المهارات الإدارية ونظم المعلومات المتبعة، كما أن هذه المشاكل قد تنشأ من مجلس الإدارة وإدارة المصرف أو المشرفين أو الموظفين بنسب متفاوتة وهذه المشاكل قد تعكس أن بعض العاملين في المصرف وبعض المديرين لا يعرفون دور الرقابة الشرعية ولا وظيفتها أو حتى سلطتها<sup>5</sup> .
- على القناة الشرعية، فلا بد إذاً حين دعوة الهيئة الشرعية للاجتماع من وضع جدول عمل في القضايا المعروضة عليها، بل وتمكينها من الإشراف على أنشطة المؤسسة فيما لم يعرض عليها ، أما في نطاق العقود النموذجية وهي عقود نمطية إطارها العام ثابت فتحيزها الرقابة الشرعية، ومن ثم تصبح عقوداً نموذجية لا حاجة لعرضها مرة أخرى وإنما هي عقود صالحة للتنفيذ، أما العقود التي تلي حاجات خاصة فيفترض عرضها على الهيئة لإجازتها ومراجعة الصياغة وتكييف أساسها الفقهي حتى تنفذ، والواقع أن العقود النموذجية لا تعني أنها موافقة للشرعية إلا شكلاً وقد يختلف أمر تنفيذها<sup>6</sup> .

<sup>1</sup> - رياض منصور الخليلي، النظرية العامة للهيئات الشرعية ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد بالكويت في 09 ، 10 شعبان 1424 هـ ، الموافق ل 05 ، 06 أكتوبر 2003 م ، ص 26 .

<sup>2</sup> - رياض منصور الخليلي، النظرية العامة للهيئات الشرعية ، مرجع سابق ، ص 29 .

<sup>3</sup> - محمد عبد الحليم عمر ، الرقابة الشرعية الداخلية في المؤسسات الإسلامية ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، 18 ، 19 شعبان 1423 / 29 ، 30 أكتوبر 2002 ، مملكة البحرين ، ص 03 .

<sup>4</sup> - عبد المنعم محمد الطيب ، مسيرة هيئات الرقابة الشرعية في المصارف السودانية ( الواقع والتحديات ) ، مرجع سابق ، ص 13 .

<sup>5</sup> - عبد الستار أبو غدة ، الهيئات الشرعية : تأسيسها ، أهدافها ، واقعها ، مرجع سابق ، ص 17 .

<sup>6</sup> - عبد المنعم محمد الطيب ، مرجع سابق ، ص 26 .

### المحور الثالث: استقلالية هيئة الرقابة الشرعية ببنك البركة الجزائري وإلزامية قراراتها

سيقتصر تناول الحالة التطبيقية لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية وإلزامية قراراتها في الجزائر على حالة بنك البركة الجزائري كمثال عن تجربة الصيرفة الإسلامية بالجزائر طالما أن بنك البركة يمثل أحد قطبي هذا المجال في الجزائر وهذا في ظل عدم وجود نص تنظيمي يخص أعمال هيئة الرقابة الشرعية في تشريعات البنك المركزي الجزائري ، وعليه فإن هذه الدراسة ستنصرف تطبيقيا إلى دراسة اتفاقية الارتباط بين بنك البركة الجزائري وعضو هيئة الرقابة الشرعية لتبرز مدى استقلالية هيئة الرقابة الشرعية وإلزامية قراراتها من خلال ثلاثة نقاط هي:

#### أولا/ الاستقلالية الإدارية لهيئة الرقابة الشرعية :

جاء في نص اتفاقية الارتباط أن عضو هيئة الرقابة الشرعية يعين وفقا لقرار الجمعية العامة العادية ، كما تم النص على أن العضو يتبع من حيث المسؤولية مباشرة إلى الجمعية العامة، وهذا ما يمثل التبعية لأعلى المستويات الإدارية بالبنك ويمنح العضو الهيئة استقلالية أكبر في اتخاذ القرار ، ويعضد هذا النص بالعبرة المدرجة تحت بند العلاقة بين الطرفين والتي صرحت بأن العلاقة بين عضو هيئة الرقابة الشرعية والبنك هي علاقة مستقلة.

جاء النص على استئثار الجمعية العامة بحق إنهاء خدمات أي عضو من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية فورا ودون أي تعويض أو جبر أضرار ورغم أن هذا الحق مشروط بإخطاره بصفة رسمية عن طريق رسالة مضمنة في مدة شهرين قبل ذلك ، إلا أن ذلك يمثل تعسفا في حق عضو الهيئة طالما لم يشترط تعليل قرار العزل حيث أن واقع التكتلات بين المساهمين وانتهاز المصالح الشخصية في المصارف وإدارات المؤسسات عموما يولد الريبة في نزاهة قرار العزل أو حتى كونه ناجما ابتداء وانتهاء من قناعة الجمعية العامة ولا دخل لمجلس إدارة البنك في ذلك .

#### ثانيا/ الاستقلالية المالية لهيئة الرقابة الشرعية:

توزع المكافأة المالية التي ينالها عضو هيئة الرقابة الشرعية إلى شطرين: أحدهما ثابت "50%" والآخر بدل حضور الاجتماعات السنوية الأربعة حيث يخصم من منحة بدل الحضور كل غياب غير مبرر ، ولم يحدد في اتفاقية الارتباط الجهة القائمة على تحديد المكافأة المالية إلا أن المدقق الشرعي بالبنك صرح في مقابلة أجراها الباحث معه بأن الجمعية العامة للمساهمين هي من تحدد ذلك.

#### ثالثا/ إلزامية قرارات هيئة الرقابة الشرعية:

لم يأتي التصريح بإلزامية قرارات هيئة الرقابة الشرعية تحت أي بند من بنود اتفاقية الارتباط ، وفي المقابل تضمنت هذه الأخيرة العبارات الآتية:

- يعين عضو هيئة الرقابة الشرعية وفقا لقرار الجمعية العامة العادية ، ويوافق على تقديم مشورات وخدمات للبنك وفقاً للوصف الوظيفي.
  - يقوم عضو الهيئة الشرعية بتزويد البنك بالتوجيه والمشورة والرأي والمصادقات وفقاً لأعلى المعايير المهنية .
- وعليه لا يمكن حمل قرارات هيئة الرقابة الشرعية إلا على محمل التوجيه والمصادقات وتوجيه المشورة إلى البنك ، وبذلك تنتفي سلطة هيئة الرقابة الشرعية على مجلس إدارة البنك وإلزامية قراراتها ، ولعل مما ساعد هذا عدم النص على إلزامية نفاذ قرارات هيئة الرقابة الشرعية من قبل البنك المركزي نظرا لعدم وجود نص تنظيمي يخص أعمال هيئة الرقابة الشرعية في تشريعاته .

#### خاتمة:

لقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النقاط تمثل أهم نتائج البحث وهي كالآتي:

- أن كلا من وظيفة الفتوى والمراجعة الشرعية الخارجية من مهام هيئة الرقابة الشرعية والتي تتبع من حيث مستواها الإداري للجمعية العامة للمساهمين ومن حيث رفع التقارير السنوية .
- تعدد الهيئات الشرعية في البلد الواحد قد يجعل مجلس إدارة المصرف يجنح إلى الفتاوى التي يفضلها ولو من هيئات أخرى متجاهلا فتاوى هيئة رقابته فتقل هيبتها ويمارس نوعا من الضغط عليها .
- من الأمور التي تحد من فاعلية الرقابة الشرعية عرض المسألة بشكل مبتور فلا تستكمل عناصر المسألة بيانها فتفتي الهيئة بخلاف الواقع ، وكذا اقتصار الهيئة على مراقبة ما يعرض عليها من عقود أو معاملات مما يعني عمليا أن إدارة المصرف هي من تحدد نطاق أعمال الهيئة ورغم أن هذه الأخيرة قد تتدخل إذا ما تسامعت أو وقفت على ما يستدعي التدخل من شكاوى أو التماسات إلا أن هذه الوسائل تفتقر إلى الفعالية الإدارية ومثال ذلك اعتبار العقود النموذجية نمطية لا يعاد عرضها على الهيئة فلا تصبح موافقة الهيئة عليها إلا صورية مخالفة لما يفرزه الواقع من تحديثات عليها .
- إن اتباع هيئة الرقابة الشرعية للجمعية العامة للمساهمين من حيث التعيين والعزل والمكافأة يمنحها استقلالية أكبر مما لو كانت تابعة لمجلس إدارة المصرف ، وهذا ما يخول لقراراتها أن تكون أعظم إلزاما ونفاذا ، فلا توجد قيمة للرقابة الشرعية ما لم تكن كلمة الهيئة نافذة لأنها هي من توقع عن الله .
- يرى البعض أن للمودعين أو من يمثلهم الحق في أن يشاركوا في تعيين أعضاء الهيئة لكونهم شركاء في أرباح المصرف .
- يقترح البعض لضمان استقلالية أكبر للرقابة الشرعية أن يتم تحديد مستحقات الهيئة عن طريق الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية أو عن طريق البنك الإسلامي للتنمية بجدة .
- إن تبعية هيئة الرقابة الشرعية للجمعية العامة للمساهمين وإن كانت تعزز من استقلالية الهيئة الشرعية إلا أنها ليست الوسيلة المثلى لضمان تحقق الاستقلالية، ذلك أن واقع الجمعيات العمومية قد يغلب عليه التكتلات التي تستحوذ على توجيهات مجلس الإدارة ومن ثم يعود مبدأ الاستقلالية أدراجة بحسب ذلك مما يعزز الاتجاه يجعل التبعية القانونية للرقابة الشرعية إلى جهة رسمية عليا .
- إن عدم وجود نص تشريعي من قبل البنك المركزي يضبط علاقة المصرف الإسلامي بهيئته الشرعية قد يهدد هذه العلاقة أو يسمح لطرف أن يتعسف على الآخر وهذا يتجلى في العبارة الآتية "يحق للجمعية العامة إنهاء خدمات أي عضو من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية فورا ودون أي تعويض أو جبر أضرار" ، هذا وكما أسلفنا أنه قد تغلب على الجمعية العامة تكتلات فينتهز مجلس الإدارة علاقته المريبة ببعضها .
- إن عدم إلزام المصرف الإسلامي بقرارات هيئة الرقابة الشرعية إنما هو أحد آثار التشريع المصرفي التقليدي البحث والذي يرى أن عمل الهيئة وإن مثلت دور مراجع خارجي فإن دورها يقتصر على الإرشاد والتوجيه بخلاف المراجع الخارجي الواجب اتباع توصياته المحاسبية .
- إن من أبرز سلبيات عدم التنصيص على علاقة المصرف الإسلامي بهيئته الشرعية هو المساس باستقلالية الهيئة والإزامية قراراتها ، وفي هذا مخاطرة بسمعة المصرف والتزامه بأحكام الشريعة مما قد يصرف عنه عددا معتبرا من العملاء من المجتمع



المسلم في ظل المنافسة الشرسة التي تعاني منها المصارف الإسلامية من طرف نظيرتها التقليدية والتي قد تستأثر بإعانات الدولة وصيانة وضعها المالي كما في حالة الجزائر.

- إن عدم وجود نص من قبل الهيئات الرقابية العليا فيما يخص إلزامية قرارات هيئة الرقابة الشرعية يحد من إمكانية التنسيق بين هيئات الرقابة الشرعية وكذا يحد من وعي المجتمع بالصيرفة الإسلامية.
- إن عدم وجود نص من قبل الهيئات الرقابية العليا فيما يخص ضبط العلاقة لا يرجع على المصرف الإسلامي إلا سلبا وبذلك يمثل تحديا يضاف إلى مجمل التحديات التي يعاني منها المصرف الإسلامي في ظل التشريع المصرفي التقليدي البحث.

- ينادي بعض الاقتصاديين بضرورة إيجاد هيئة رقابة شرعية عليا تعمل على المراقبة الشرعية لأعمال المصرف الإسلامي وعقوده وصيغ تمويله وتطبيقها ونظام تأسيسه وتكون كهيئة رقابة مركزية ترصد تجاوزات هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف ، إلا أن إسقاطها على حالة الجزائر يحتم إضافة مهمة وضع ضوابط العلاقة بين المصرف وهيئته وكذا متابعة مدى ملائمة الضوابط الشرعية المقررة من قبل الهيئة الشرعية للأدلة الشرعية ثم الوقوف على مدى التزام المصرف بها والتأكد من صحة تنفيذها لمعرفة مدى التجاوزات الحاصلة إفراطا أو تفريطا من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف .

#### المراجع المعتمدة:

1. أحمد محي الدين أحمد ، حدود الهيئات الشرعية وإدارات المؤسسات المالية الإسلامية في التأكد من الالتزام بالأحكام الشرعية ، المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ( هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ) ، 09 ، 10 شعبان 1424 ، الموافق ل 5 ، 6 أكتوبر 2003 ، فندق كراون بلازا ، مملكة البحرين.
2. أحمد عبد العفو مصطفى العليات ، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية ، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الفقه والتشريع ، جامعة النجاح الوطنية بنابلس ، سنة 1427 هـ / 2006 م .
3. يوسف تقي ، العلاقة بين الهيئات الشرعية والمراجعين الخارجيين ، المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ، 22 ، 23 رجب 1422 ، 09 ، 10 أكتوبر 2001 .
4. محمد أمين علي القطان ، هيئات الرقابة الشرعية اختيار أعضائها وضوابطها ، المؤتمر السابع للهيئات الشرعية للمؤسسات العالمية الإسلامية ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مملكة البحرين في 22 ، 23 جمادى الأولى 1429 الموافق ل 27 ، 28 مايو 2008 .
5. محمد داود بكر ، معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية ، المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ، 22 ، 23 رجب 1422 هـ الموافق ل 09 ، 10 أكتوبر 2001 .
6. محمد عبد الحليم عمر ، الرقابة الشرعية الداخلية في المؤسسات الإسلامية ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، 18 ، 19 شعبان 1423 / 29 ، 30 أكتوبر 2002 ، مملكة البحرين .
7. محمود عبد الكريم أحمد رشيد ، الرقابة الشرعية وواقعها في المصارف الإسلامية الفلسطينية ، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية بتاريخ 13 / 02 / 2012 ، بكتاب رقم 253 / ف ، ق / 2011 / 101 .

8. معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية ، إعداد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، 2000 .
9. عبد الباري بن محمد علي مشعل ، استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي : المفاهيم وآلية العمل ، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بملكة البحرين في الفترة 03 ، 04 أكتوبر 2004 .
10. عبد المنعم محمد الطيب ، مسيرة هيئات الرقابة الشرعية في المصارف السودانية ( الواقع والتحديات ) ، الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ، 14 و 15 مايو 2008.
11. عبد الستار أبو غدة ، الهيئات الشرعية : تأسيسها ، أهدافها ، واقعها ، المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ، 22 ، 23 رجب 1422 ، الموافق ل 09 ، 10 أكتوبر 2001.
12. عبد الستار خويلدي ، دراسة مقارنة للقوانين المصرفية المنظمة للمؤسسات المالية الإسلامية ، مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ، البحرين في 24 ، 25 ذي الحجة 1427 الموافق ل 14 ، 15 يناير 2007 .
13. عبد الستار خويلدي ، الاختصاص القانوني والحماية الجنائية للهيئات الشرعية ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية البحرين 09 ، 10 شعبان 1424 هـ ، الموافق ل 5 ، 6 أكتوبر 2003.
14. عماد الزيات ، استقلالية هيئات الرقابة الشرعية وإلزامية قراراتها وفتاويها في المؤسسات المالية الإسلامية ( مع نماذج تطبيقية تشريعية وعملية في المملكة الأردنية الهاشمية ) ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ( العلوم الإنسانية ) ، مجلد 25 (7) ، سنة 2001
15. رياض منصور الخلفي ، النظرية العامة للهيئات الشرعية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد بالكويت في 09 ، 10 شعبان 1424 هـ الموافق ل 05 ، 06 أكتوبر 2003 م.

## تأثير خصائص المنتج على حماية المستهلك من وجهة نظر المستهلك

- دراسة ميدانية لعينة من سكان ولاية الجلفة -

يونس مصطفي

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

### ملخص:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حماية المستهلك في الجزائر من وجهة نظر المستهلك لعينة من سكان ولاية الجلفة، إذ يعد موضوع حماية المستهلك من المواضيع الهامة في المجالات التسويقية كون المستهلك يعد جوهر العملية التسويقية من جهة، والحدود الأساسي لمختلف العمليات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة من جهة أخرى. من هنا تم معالجة إشكالية حماية المستهلك من خلال دراسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل في المنتج والمتغير التابع والمتمثل في حماية المستهلك، بغية إبراز دور خصائص المنتج في تحقيق الحماية للمستهلك. الكلمات المفتاحية: خصائص المنتج ، حماية المستهلك.

### Abstract

Through this study The scholar endeavor to identify consumer protection actuality in Algeria from a consumer point of view of a sample Djelfa province inhabitants. The consumer protection is of the most important subjects in marketing fields of study, since the consumer is the cornerstone of the marketing strategy, as well pivotal to any process or activity of a company.

Thence, the consumer protection issue have been analyzed through studying its relationship with the product as an independent variable. Looking for highlighting the product properties role to achieve consumer protection.

**Keywords** product properties, consumer protection

## مقدمة:

يقوم المفهوم التسويقي الحديث التسويق على ما يعرف بالمزيج التسويقي والذي يمثل مجموعة من المتغيرات الداخلية المطبقة في المؤسسة والتي لها تأثير مباشر على المستهلك، وما يميز هذا المزيج هو إمكانية التحكم به من قبل المؤسسة بالشكل الذي يتوافق مع طبيعة، حاجات ورغبات المستهلك.

ويمثل المنتج أحد العناصر الأساسية المكونة للمزيج التسويقي بل يمكن القول أن المنتج هو الأهم من عناصر المزيج التسويقي لكون باقي عناصر المزيج المتمثلة في التسعير، الترويج و التوزيع تتركز حول المنتج، حيث يتم تحديد السعر للمنتج وطريقة الترويج المناسبة له وطرق توزيعه ومنافذها، و عليه فعدم وجود المنتج يؤدي بالضرورة إلى عدم وجود باقي عناصر المزيج التسويقي. إن جميع المنتجات الموجودة في الأسواق بمختلف أنواعها موجهة أساسا لتلبية حاجات ورغبات المستهلك، فالمستهلك يمثل جوهر العملية التسويقية في الفكر التسويقي الحديث، غير أن بعض المنتجات تتعرض لمجموعة من الأخطار مما يؤدي إلى التأثير على خصائصها الجوهرية الملموسة وغير ملموسة مما ينجر عنه الإضرار بالمستهلك مما يستوجب حمايته.

إن موضوع حماية المستهلك يعد المواضيع المهمة والتي لها دور كبير في الوعي الكبير الاستهلاكي لدى المستهلك وحمايته من الأضرار التي تقع عليه من خلال المنتجات والتأثير على خصائصها.

انطلاقا مما سبق سيحاول الباحث الإجابة على إشكالية البحث والمتمثلة أساسا في:

### إلى أي مدى تساهم خصائص المنتج في تحقيق الحماية للمستهلك ؟

وهذا من وجهة نظر المستهلكين في ولاية الجلفة ، و في المنتجات الميسرة (سهولة المنال) \*

وقصد الإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية :

- المحور الأول : يتعلق بالإطار النظري والفكري للمنتج .
- المحور الثاني : يتعلق بالمفاهيم الخاصة بحماية المستهلك .
- المحور الثالث : دراسة ميدانية لعينة من المستهلكين في ولاية الجلفة .

### 1. الإطار النظري والفكري للمنتج :

تحتل المنتجات في أي مؤسسة مكانة جوهرية في أي عملية تسويقية، ولكي تكون هذه العملية أكثر فاعلية، لابد من وجود منتج يتصف بثقة المستهلكين ويلبي احتياجاتهم ورغباتهم المتزايدة.

#### 1. مفهوم المنتج:

ارتبط مفهوم المنتج بتطور المفهوم التسويقي، حيث تغيرت وجهات نظر الكتاب لتعريف المنتج وفقا للتغير الذي رافق تطور المفهوم التسويقي، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين مفهومين أساسيين للمنتج هما :

- **المفهوم الضيق:** من هذا المنطلق يمكن تعريف المنتج على أنه :

- المنتج عبارة عن "أي شيء أو كيان ملموس" <sup>1</sup>.
- كما يعرف على أنه "أي شيء مادي يتم تقديمه للمستهلك" <sup>2</sup>.

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن مفهوم المنتج في مفهومه الضيق ينحصر في الشكل المادي ، من خلال السلع المقدمة للمستهلك ، وهو ما يتوافق مع المفهوم الإنتاجي للتسويق من خلال التركيز على العناصر المادية فقط .

- **المفهوم الواسع:** يمكن تعريف المنتج في مفهومه الواسع على أنه:
- يعرف المنتج بمفهومه الواسع على أنه " كل ما يمكن عرضه في السوق بقصد الانتباه، الامتلاك أو الاستهلاك، بغية تلبية حاجات ورغبات المستهلكين " <sup>3</sup>.
- كما يعرف على "مجموعة الخصائص الملموسة وغير الملموسة والتي تهدف إلى إشباع حاجات ورغبات المستهلكين" <sup>4</sup>.
- من خلال التعاريف السابقة نستخلص أنه يشترط في المنتج أن يكون قادرا على إشباع حاجات ورغبات معينة لدى المستهلك، فالمستهلك عندما يقتني المنتجات فإنه في الحقيقة يشتري مجموعة من المنافع، المتمثلة في المنفعة الشكلية والحيازة، فالمنفعة الشكلية تظهر من خلال المظهر الخارجي للمنتج أما منفعة الحيازة يقصد بها المنفعة التي يحققها للمستهلك من خلال القيمة التي يراها للمستهلك للمنتج وتظهر من خلال دفع المستهلك لثمنها مختارا .

## 2. أبعاد المنتج:

يقصد بأبعاد المنتج المستويات الخاصة به، ويمكن التمييز بين خمسة مستويات تخص المنتج، يمكن تلخيصها في النقاط التالية: <sup>5</sup>

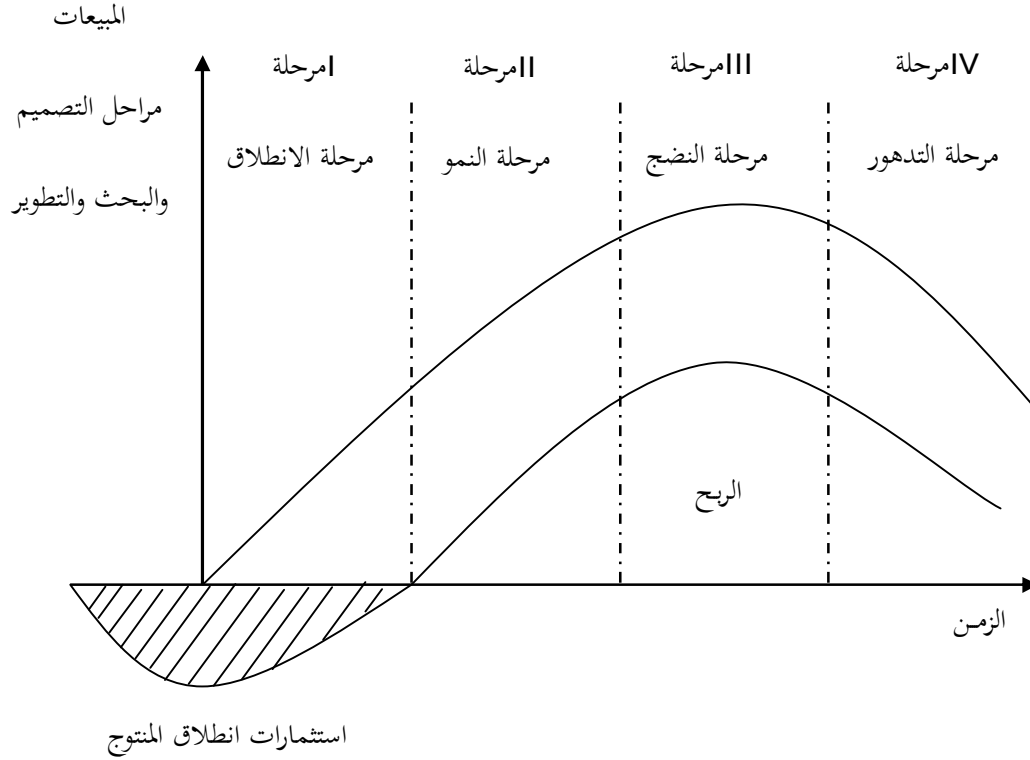
- 1.2. **جوهر المنتج:** يقصد بجوهر المنتج المنفعة الجوهرية الناتجة من استخدام المنتج ، فالمستهلك الذي يشتري السيارة في الحقيقة يشتري التنقل .
  - 2.2. **المنتج النوعي:** يعبر هذا المستوى عن جوهر المنتج مضافا إليه كل الخصائص التي تدل على المنتج .
  - 3.2. **المنتج المنتظر:** يعبر عن جميع الخصائص التي ينتظر المستهلك وجودها في المنتج .
  - 4.2. **المنتج الكلي:** يعبر هذا المستوى عن مجمل ما يقدمه المنتج بقصد تمييزه عن المنتجات الأخرى ، وذلك بفضل خصائصه وشكله وعناصر الجودة فيه ، من اسم وعبوة وغلاف .
  - 5.2. **المنتج المحتمل:** يمثل المنتج الذي يتضمن كل التعديلات مضافا إليه مجموع الخدمات المصاحبة له مثل التركيب ، الصيانة وغيرها.
- إن المستهلك في الحقيقة لا يشتري الخصائص الطبيعية والكيميائية التي يتضمنها المنتج ولكن يشتري المنتج لإشباع حاجات معينة في نفسه ، والتي تتضمنها الخصائص الملموسة وغير الملموسة .
- ## 3. دورة حياة المنتج:

يعد مفهوم دورة حياة المنتج من أكثر المفاهيم استعمالا في التسويق ويعود الفضل في استخدامه إلى ليفيت (Levitt) وذلك في سنة 1950 م، و تشبه دورة حياة المنتج أية ظاهرة طبيعية من حيث خضوعها لمراحل تطور مختلفة فهي تعبر عن مجموعة مراحل التي يمر بها المنتج بدأ من الابتكار وطرحه في السوق إلى غاية نهاية حياته وخروجه من السوق <sup>6</sup> ، لذلك يمكن اعتبار دورة حياة المنتج على أنها الإطار الزمني الذي يتبين فيه اتجاه الطلب على المنتج منذ تقديمه إلى حين استبعاده ، ونظرا لأن المنتجات تمر بمراحل مختلفة وغير ثابتة فإنه ينتج على ذلك بعض المفاهيم المتعارف عليها تتمثل فيما يلي: <sup>7</sup>

- إن للمنتجات حياة محدودة تبدأ بالتقدم وتنتهي بالاستبعاد .
- تختلف المبيعات من مرحلة إلى أخرى حيث أن كل مرحلة من مراحل دورة الحياة تمثل تحديات وفرص ومشاكل للمنتج والمبيعات على حد سواء .

- تختلف طريقة عمل المؤسسة من مرحلة إلى أخرى ، وفي هذا الإطار اختلف الباحثين في عدد المراحل التي يمر بها المنتج ولكن هناك شبه اتفاق على تقسيمها إلى أربعة مراحل تتمثل فيما يلي :

### الشكل رقم (01): دورة حياة المنتج



المصدر: محمود جاسم محمد الصميدعي، إستراتيجيات التسويق (مدخل كمي وتحليلي)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص184.

**1.3. المرحلة الأولى (مرحلة التقديم):** تعتبر مرحلة التقديم أولى المراحل التي يطرح فيها المنتج للسوق لأول مرة، وأهم ما يميز هذه المرحلة هو الأرباح السلبية والمبيعات الضئيلة مما يدفع المؤسسة لتقديم المنتجات وبأسعار مرتفعة حتى تسترجع تكاليف ما قبل مرحلة الانطلاق ، كذلك الحملات الترويجية بقصد التعريف بمنتجات المؤسسة .<sup>8</sup>

**2.3. المرحلة الثانية (النمو):** في هذه المرحلة تزداد المنافسة وترتفع المبيعات نظرا لأن المنتج يلقي القبول من قبل المستهلكين ومن العناصر التي تظهر في هذه المرحلة :<sup>9</sup>

- توسيع مناطق بيع المنتج .
- تبقى الأسعار مرتفعة .
- تركيز على الحملات الترويجية تركز على الخصائص المميزة للمنتج قصد تثبيت صورة المنتج في أذهان المستهلكين .
- تنويع أشكال المنتج قصد إتاحة حرية أكبر للمستهلكين .

**3.3. المرحلة الثالثة (النضج):** في هذه المرحلة يكون المنتج قد أخذ مكانته في السوق وأصبح معروفا لدى المستهلكين ويعطي أرباحا ثابتة ومنتظمة ، لكن التخوف من هذه المرحلة هو زيادة حدة المنافسة بسبب دخول منافسي جدد، وهو ما يظهر جليا من خلال انخفاض المبيعات في نهاية هذه المرحلة ، وأهم ما يميز هذه المرحلة ما يلي :<sup>10</sup>

- تتميز هذه المرحلة بطول فترتها الزمنية مقارنة بالمراحل الأخرى من مراحل دورة حياة المنتج .

- تميل الأسعار نحو الانخفاض التدريجي .

- استمرار انخفاض المبيعات مما ينجر عنه انخفاض في الأرباح .

- تميل الحملات الترويجية إلى وسيلة تنشيط المبيعات .

**4.3. مرحلة التدهور:** يتصف المنتج الذي يصل إلى هذه المرحلة بدرجة عالية من التعثر والحقيقة أن المنتج لا ينبغي أن يصل إلى هذه المرحلة إلا بوجود بديل مناسب جديد يحل مكانه أو بتطوير المنتج الحالي ، وما يميز هذه المرحلة هو استمرار انخفاض المبيعات والأسعار وتقليص قنوات التوزيع .<sup>11</sup>

## II. حماية المستهلك :

يعد موضوع حماية المستهلك من المواضيع الهامة كونها تمس المستهلك بصفة مباشرة والتي لها علاقة بحمايته من الأضرار التي يمكن أن تقع عليه من خلال استخدام المنتجات، وقد ارتبط هذا المفهوم بالتعامل البشري منذ القدم من بيع وشراء وتبادل السلع.

### **1. مفهوم حماية المستهلك:**

يقصد بمفهوم حماية المستهلك بأن الجهود المنظمة في المجتمع والتي تهدف حماية المستهلك في مراحل الإنتاج والتسويق والاستهلاك ويضطلع فيها المستهلك دورا أساسيا.<sup>12</sup>

وعلى الرغم من أن التعريف يركز على المستهلك لأنه المعني أساسا من هذه العملية، إلا أن حماية المستهلك في حقيقتها جهد جماعي وليس فردي، حيث لا يقتصر هدفها على حماية المستهلكين في مرحلة معينة من مراحل العملية الإنتاجية، وإنما تمتد بدءا من عملية الإنتاج و انتهاءا بوصول المنتج إلى المستهلكين واستخدامه.

إن مفهوم حماية المستهلك يهدف إلى توفير المعلومات بما يساعده على اتخاذ قرار الشراء السليم للمنتجات من خلال التوجه لشراء المنتجات الجيدة والتحذير من المنتجات الرديئة أو الضارة، وذلك بما يساعده في ترشيد الاستهلاك والاستغلال الأمثل لموارده. كما أنه يعني تشجيع الإنتاج الجيد وتطويره ومنع إنتاج الرديء، أي أنه يعمل على توجيه الموارد المتاحة للمجتمع نحو الاستثمار الأفضل.

من هنا فإن هذا المفهوم يعني تقديم منتجات لا تلحق أضرارا صحية أو اقتصادية أو اجتماعية بالمستهلك سواء كان مدركا لوقوع هذا الضرر أم غير مدرك.<sup>13</sup>

### **2. الإطار التاريخي لمفهوم حماية المستهلك:**

إن فكرة حماية المستهلك وتوسع حركتها المتزايد في المجتمعات المتقدمة جاء بفعل الضغط الذي مارسه المستهلكون على حكوماتهم من أجل التدخل وفرض قوانين لحمايتهم من رجال الصناعة ورجال الأعمال والتجار، وقد تبلورت هذه الجهود فعلا من خلال إصدار الكثير من القوانين التي تدعم هذا التوجه، وكذلك ظهور جمعيات ومراكز بحثية تعمل على حماية المستهلك، وتقوم في الوقت نفسه بإعداد الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالسوق وحماية المستهلك.

من الناحية التاريخية صدر أول قانون في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1873 م، ليتم بعده إصدار قانون تنظيم الأغذية المعلبة والمشروبات وإيجاد المواصفات التي تحمي صحة المستهلك من فساد المحتوى جراء التعليب والتخزين مع الالتزام ببيان تاريخ الإنتاج ومدة الصلاحية.

ومع تزايد ضغط الرأي العام في الولايات المتحدة اضطرت الحكومة الأمريكية إلى إصدار قانون خاص بحماية المستهلك من الإعلان الخادع وكان ذلك في سنة 1956 م.<sup>14</sup>

وفي سنة 1962م أعلن الرئيس الأمريكي جون كينيدي في خطابه الشهير الحقوق الأساسية للمستهلك والمتمثلة في حق الأمان وحق المعرفة ، حق الاختيار وأخيراً حق السماع للرأي .

كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء في سنة 1965م المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك بالقرار 348/39، وتوفر هذه المبادئ للدول لاسيما النامية منها إطار عام لوضع سياسات بشأن حماية المستهلك ، وقد استفادت الجزائر من هذه المبادئ لتصدر أول قانون لحماية المستهلك والمتمثل في قانون 02/89 المؤرخ في 02 فيفري 1989 م ، وقد أقرت المبادئ الآتية:<sup>15</sup>

- الحق في الإعلام والمعرفة .
- الحق في الاختيار .
- الحق والتثقيف.
- الحق في الاستماع لرأي المستهلك.
- الحق في الحصول على المنتجات والخدمات الضرورية.
- الحق في الأمان .
- الحق في التعويض .
- الحق في العيش في بيئة صحية .

### 3. أنواع الحماية المقدمة للمستهلك:

إن حماية المستهلك هي مسؤولية تشترك فيها عدة أطراف ، فالقانون الصادر من قبل الجهات الممثلة للدولة عن طريق الهيئات التشريعية ، ليس كاف لتحقيق الحماية للمستهلك ، بل هي مسؤولية مشتركة بين المؤسسات والتنظيمات غير الرسمية مثل جمعيات حماية المستهلك و مختلف التنظيمات والهيئات الممثلة للمجتمع المدني ، إضافة للمؤسسات المنتجة ، وعموماً يمكن تقسيم هذه الحماية إلى نوعين من الحماية هما:<sup>16</sup>

**1.3. النوع الأول:** حماية المستهلك من نفسه نتيجة استخدام مادة معينة مع إدراكه التام بالضرر الناجم عن ذلك مثل التدخين ، فضلاً عن خبرته المحدودة في استخدام السلع أو عدم معرفته كيفية استخدامها ، أو لأنها تعرض لأول مرة في السوق ، وكذلك تتمثل حماية المستهلك من نفسه عند استخدامه لبعض السلع غير مطابقة للمواصفات مع معرفة ذلك سواء كان ذلك بسبب انخفاض السعر أو بيعها بالتقسيط .

**2.3. النوع الثاني:** حماية المستهلك من غيره ويتعلق بحماية المستهلك من الغش والخداع من قبل البائع أو المنتج سواء كان المنتج غير مطابق للمواصفات أو عن طريق إقناعه عن طريق الترويج غير الصادق لتلك المنتجات .

### 4. حقوق المستهلك من وجهة نظر تسويقية:

لا تختلف حقوق المستهلك من وجهة نظر تسويقية عنها من الناحية القانونية، فرجل التسويق ينظر للمستهلك على أنه الركن الأساسي لنجاح كافة الأنشطة التسويقية، وعموماً تتجلى حقوق المستهلك من وجهة نظر تسويقية فيما يلي:<sup>17</sup>

- حق الأمان عن طريق الحماية من المنتجات وعمليات الإنتاج والخدمات التي تشكل أضراراً على صحته وسلامته .



- حق المعرفة عن طريق تزويده بالبيانات والمعلومات عن المنتجات بشكل يمكنه من الاختيار الواعي وفقا لاحتياجات ورغباته، وأن يزود بالحقائق التي تساعد على اتخاذ قرار الشراء والاستهلاك السليم.
- حق الاختيار وذلك بين العديد من المنتجات وبأسعار تنافسية مع ضمان الجودة عن طريق الحصول على شهادة الإيزو.
- حق الاستماع إلى آرائه من قبل الجهات الرسمية وكذلك يجب أن يؤخذ برأيه في تطوير المنتجات.
- حق التعويض وذلك نتيجة للتضليل الممارس عليه ، أو أية ممارسات قد تضر به ماديا أو معنويا.
- حق التثقيف واكتساب المعارف والمهارات المطلوبة لممارسة الاختيارات الصحيحة بين المنتجات وأن يكون مدركا لحقوقه ومسؤولياته وكيفية استخدامها من خلال برامج التوعية المسمرة .

### III. الإطار التطبيقي للدراسة :

في الجزء التطبيقي سيعتمد الباحث بإجراء دراسة ميدانية لعينة من سكان ولاية الجلفة بمختلف بلدياتها، وذلك قصد إظهار طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث (خصائص المنتج) من جهة و حماية المستهلك من جهة أخرى.

#### 1. منهجية الدراسة الميدانية:

تمت الدراسة الميدانية وفق الأسس المتعارف عليها في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وفق مراحل نلخصها في العناصر التالية:

1.1. مجتمع البحث وعينته: يتمثل مجتمع البحث في جميع الأشخاص المقيمين في ولاية الجلفة ، أما عينة البحث فقد تم اختيار عينة سهلة المنال والتي تعرف بأنها " من العينات غير احتمالية وتتميز بالبساطة في تحديد عناصرها حيث يتم اختيار أفرادها جميع المفردات الذين يمكن الاتصال بهم بأقل تكلفة وأقل جهد "18 وقد قام الباحث بتوزيع 150 إستبانة في مختلف بلديات الجلفة (الجلفة، الإدريسية، عين وسارة ، الزعفران، المجبارة، دار الشيوخ ) استرجع منها 120 منها 100 صالحة أي بنسبة 66% .

#### 2.1. وسائل جمع البيانات: استخدمت أداة الإستبانة تتضمن بعدين:

أ- البعد الأول : يتمثل في الخصائص الملموسة في المنتجات .

ب- البعد الثاني : يتمثل في الخصائص غير الملموسة في المنتجات .

#### 3.1. المعالجة الإحصائية: تمت معالجة نتائج الاستبيان باستخدام أسلوب الاستدلال الإحصائي وباستخدام برنامج SPSS إصدار 17 . باستخدام الطرق الإحصائية :

##### 1.3.1- الوسط الحسابي: لتحديد مستوى إجابة أفراد العينة، وذلك كما يلي :

الدرجة = (الحد الأعلى للمقياس - الحد الأدنى) / عدد الفئات المطلوبة.

أي الدرجة =  $5 / (1 - 5) = 0.8$  . حيث يتم إضافتها لكل فئة.

- من 1 إلى 1.79: غير موافق بشدة.

- من 1.8 إلى 2.59: غير موافق.

- من 2.6 إلى 3.39: محايد.

- من 3.4 إلى 4.19: موافق.

- من 4.2 إلى 5: موافق بشدة

2.3.1- الانحراف المعياري: لقياس مستوى تشتت قيم الاستجابة عن أوساطها الحسابية.

4.1. الصدق الداخلي للنموذج: تم قياس أداة هذه الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وذلك عن طريق استخراج معامل الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ) ، للتأكد من عدم وجود أي خطأ في البيانات إذا أعيد توزيعها في نفس الظروف .

وبعد حساب ألفا كرونباخ وجدناه  $0.87$  وهي مناسبة للدراسة لأنها أكبر من  $0.7$  .

2. الدراسة الوصفية لأفراد العينة:

في هذا الجزء سيتم استخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية كما يلي :

1.2. حسب الجنس:

الجدول رقم (01) : توزيع أفراد العينة حسب الجنس

| الجنس   | التكرارات | النسب المئوية |
|---------|-----------|---------------|
| ذكر     | 72        | 70.58%        |
| أنثى    | 30        | 29.42%        |
| المجموع | 102       | 100%          |

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات (SPSS)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب أفراد العينة المستجوبين هم رجال حيث بلغت نسبتهم 70.58% ، أما فئة الإناث فكانت فئة القليلة بنسبة 29.42% .

2.2. حسب المستوى الدراسي:

الجدول رقم (02) : توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

| المستوى الدراسي | التكرارات | النسب المئوية |
|-----------------|-----------|---------------|
| متوسط فأقل      | 10        | 09.80%        |
| ثانوي           | 23        | 22.54%        |
| جامعي           | 69        | 67.66%        |
| المجموع         | 102       | 100%          |

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات (SPSS)

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن نسبة الأفراد من ذوي التعليم المتوسط وأقل بلغت 09.80% ، أما الذين لديهم مستوى ثانوي فبلغت نسبتهم 22.54% ، وبلغت نسبة الذين لديهم مستوى جامعي 67.66% . من هنا نستنتج أن أغلب أفراد العينة المختارة من حملة الشهادات الجامعية والمستوى الدراسي العالي.

### 3.2. حسب الدخل:

الجدول رقم (03) : توزيع أفراد العينة حسب الدخل

| الدخل            | التكرارات | النسب المئوية |
|------------------|-----------|---------------|
| أقل من 20000 دج  | 25        | 24.50 %       |
| 20000-40000 دج   | 44        | 43.13 %       |
| 40000-60000 دج   | 30        | 29.41 %       |
| أكثر من 60000 دج | 03        | 2.94 %        |
| المجموع          | 102       | 100 %         |

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات (SPSS)

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن أفراد العينة الذين دخلهم يقل عن 20000 دج بلغت نسبتهم 24.50% ، أما الأفراد الذين دخلهم ما بين 20000 و 40000 دج فبلغت نسبتهم 43.13 % ، أما الأفراد الذين دخلهم ما بين 40000 و 60000 دج فبلغت نسبتهم 29.41 % ، وأخيرا الأفراد الذين دخلهم يزيد عن 60000 دج بلغت نسبتهم 2.94 % وهي النسبة الأقل .

ومنه نستنتج أن معظم أفراد العينة من بين الفئة المتوسطة والتي يتراوح معدل دخولها ما بين 20000 دج و 40000 دج .

### 3. تأثير خصائص المنتجات في حماية المستهلك:

في هذا الجزء سيحاول الباحث إبراز دور خصائص المنتجات (السلع الميسرة) في تحقيق الحماية للمستهلك ، وذلك عن طريق حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات .

#### 1.3. المنتج الفعلي: المنتج الفعلي كما ذكرنا في الجزء النظري يعبر عن الخصائص الفيزيائية والكيميائية للمنتج

الجدول رقم (04) : اتجاهات المستهلكين تجاه المنتج الفعلي

| الرقم         | المنتج الفعلي                              | المتوسطات الحسابية | الانحرافات المعيارية | درجة الموافقة |
|---------------|--------------------------------------------|--------------------|----------------------|---------------|
| 01            | المنتجات المعروضة تتميز بمظهر خارجي جذاب . | 4.05               | 0.81                 | موافق         |
| 02            | تتوفر المنتجات على مقاييس السلامة .        | 3.60               | 0.85                 | محايد         |
| 03            | تتميز المنتجات المعروضة بالمثانة.          | 3.79               | 0.75                 | موافق         |
| 04            | طريقة تغليف المنتجات مناسبة لك .           | 4.52               | 1.00                 | موافق بشدة    |
| 05            | هناك تنوع كبير في المنتجات المعروضة        | 4.57               | 0.85                 | موافق بشدة    |
| 06            | معظم المنتجات المعروضة تتميز بجودة عالية . | 2.16               | 0.55                 | غير موافق     |
| المتوسط الكلي |                                            | 3.78               | 0.80                 | موافق         |

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات (SPSS)

من خلال نتائج تحليل الجدول رقم (03) نلاحظ أن معظم نتائج المستجوبين جاءت موافقة بشدة وتنوع المنتجات ، وكذلك طريقة تغليف المنتجات (الميسرة) في السوق وذلك بمتوسطات حسابية 4.52 و 4.57 على التوالي وانحرافات معيارية 0.85 و 1 على التوالي والتي يستخلص منها أن إجابات أفراد العينة متوافقة وليست متباعدة، وفيما يخص المظهر الخارجي

للمنتجات الميسرة و المتانة إجابات المستجوبين جاءت موافقة بمعنى أن هذه الخصائص متوفرة في المنتجات وبانحرافات ضعيفة 0.81 و 0.75 على التوالي، وأخيرا فإن مقاييس السلامة فقد امتنع المستجوبين عن الإجابة عنها وجاءت إجابة الأغلبية للحياد . أما الجودة فيرى أغلب الأفراد المستجوبين أنها ضعيفة في معظم المنتجات المعروضة باستثناء بعض المنتجات . ما يمكن استنتاجه أن حماية المستهلك في اعتقاد المستهلكين محققة في العناصر المتانة والتغليف إضافة لوجود تنوع في المنتجات مما يتيح حرية الاختيار للمستهلك.

2.3. جوهر المنتج: كما ذكرنا في الجزء النظري يعبر جوهر المنتج عن المنفعة التي يراها المستهلك نتيجة لاقتنائه المنتج .

#### الجدول رقم (05) : اتجاهات المستهلكين تجاه جوهر المنتج

| الرقم         | جوهر المنتج                                                         | المتوسطات الحسابية | الانحرافات المعيارية | درجة الموافقة |
|---------------|---------------------------------------------------------------------|--------------------|----------------------|---------------|
| 01            | معظم المنتجات تحقق لك المنفعة التي تريدها .                         | 3.96               | 1.05                 | موافق         |
| 02            | أسعار المنتجات المعروضة مناسبة لك.                                  | 4.23               | 0.62                 | موافق بشدة    |
| 03            | تشتري المنتجات المعروضة والقرية من مقر سكنك                         | 4.05               | 0.78                 | موافق         |
| 04            | نسبة الخطر في المنتجات المعروضة في السوق ضئيلة                      | 3.26               | 1.03                 | محايد         |
| 05            | هناك خداع في بعض المنتجات المعروضة .                                | 3.98               | 0.77                 | موافق         |
| 06            | هناك العديد من المنتجات لا تتوفر على البيانات و المعلومات المناسبة. | 3.25               | 1.03                 | محايد         |
| المتوسط الكلي |                                                                     | 3.78               | 0.88                 | موافق         |

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات (SPSS)

من خلال نتائج الجدول رقم (05) نلاحظ أن أسعار معظم المنتجات الميسرة جاءت مناسبة لأفراد العينة حيث كانت أغلب إجاباتهم لدرجة موافق بشدة(4.23) ، وجاءت كذلك درجة موافق(3.96) للمنافع التي تحققها المنتجات حيث يرى أغلب المستجوبين أن المنتجات الميسرة تؤدي وظيفتها وهم راضين عن أدائها ، أما المنفعة المكانية فهي محققة للمستهلك حيث أن معظم المستجوبين يشترون المنتجات الميسرة من أقرب نقطة بيع(4.05)، في حين امتنع المستجوبين عن إبداء رأيهم عن الخداع الممارس من قبل بعض المؤسسات في منتجاتهم إضافة لنقص المعلومات في بعض المنتجات وقد جاءت بصفة الحياد . ما يمكن استنتاجه أن حماية المستهلك محققة في المنفعة الجوهرية للمنتجات ، كما أن صفة الخداع في بعض المنتجات مازالت مجهولة عند الكثير من المستهلكين .

3.3. الخدمات الإضافية: يقصد بالخدمات الإضافية كل الخدمات والعناصر المضافة للمنتج.

#### الجدول رقم (06) : اتجاهات المستهلكين تجاه الخدمات الإضافية

| الرقم         | الخدمات الإضافية                                   | المتوسطات الحسابية | الانحرافات المعيارية | درجة الموافقة  |
|---------------|----------------------------------------------------|--------------------|----------------------|----------------|
| 01            | معظم المنتجات تتوفر على خدمات ما بعد البيع .       | 1.6                | 0.66                 | غير موافق بشدة |
| 02            | معظم المسابقات المعلن عنها من قبل المؤسسات وهمية . | 4.52               | 1.05                 | موافق بشدة     |
| 03            | مدة صلاحية المنتجات كافية بالنسبة لك .             | 2.38               | 0.98                 | غير موافق      |
| 04            | يتم تقديم هدايا لك عند شرائك لبعض المنتجات .       | 1.8                | 0.52                 | غير موافق      |
| المتوسط الكلي |                                                    | 2.57               | 0.80                 | غير موافق      |

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات (SPSS)

من خلال نتائج الجدول رقم (06) نلاحظ إجابات المستجوبين جاءت بصيغة عدم الموافقة والنظرة السلبية للخدمات الإضافية لمعظم المنتجات الميسرة ، حيث يرى الأفراد المستجوبين أن معظم المنتجات لا تتوفر معها خدمات ما بعد البيع وذلك بدرجة غير موافق بشدة (1.6)، وكذلك مدة صلاحية المنتجات وكفايتها لهم حيث جاءت بدرجة غير موافق (2.38) وبانحرافات ضئيلة مما يدل على توافق إجابات الأفراد المستجوبين .

أما فيما يخص المسابقات المعلنة من قبل بعض المؤسسات وتقدم الهدايا عند شراء بعض المنتجات فيرى الأفراد المستجوبين أنها وهمية ومعظم المؤسسات لا تولي له أهمية كبيرة.

ما يمكن استخلاصه فيما يخص عنصر الخدمات الإضافية فهي غير متوفرة في معظم المنتجات و لا تلقى رضا المستهلكين. وعموما ما يمكن استخلاصه من نتائج الدراسة التطبيقية أن الخصائص الفعلية (الفيزيائية والكيميائية ) والشكلية للمنتجات، إضافة للمنافع الجوهرية هي التي تحقق الحماية للمستهلك، ويمكن ترتيب هذه الخصائص في الجدول الموالي

الجدول رقم (07) : تأثير خصائص المنتج في تحقيق الحماية للمستهلك

| الخصائص        | تحقيقها الحماية للمستهلك | الأهمية |
|----------------|--------------------------|---------|
| السعر          | بدرجة عالية جدا          | 01      |
| التغليف        | بدرجة عالية جدا          | 02      |
| المظهر الخارجي | بدرجة عالية              | 03      |
| متانة المنتجات | بدرجة عالية              | 04      |
| الأداء         | بدرجة عالية              | 05      |

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الجداول (04)،(05)،(06) .

#### خاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى وجود علاقة بين المنتج وحماية المستهلك ، فسلامة المنتج من العيوب تعني بالضرورة سلامة المستهلك وبالتالي تحقيق الحماية له، وفي هذا الإطار تقتضي الضرورة توفر بعض الخصائص في المنتجات لتوفير الحماية للمستهلك من جهة ومن جهة أخرى الاستجابة لتطلعات وتوقعات المستهلك و من ثم تحقيق رغباته كونه جوهر العملية التسويقية، وما يمكن استخلاصه من نتائج الدراسة الميدانية ما يلي:

- أن المستهلكين أفراد العينة أولويتهم هو القيمة التي سيدفعونها، وهو ما يعني أن الخداع والضرر الأكبر الذي يراه المستهلكين هو الخداع في أسعار المنتجات ودفعهم لأثمان منتجات أكبر من قيمتها.
- من بين الأولويات التي يراها المستهلكين هو طريقة تغليف المنتجات كون الغلاف وسيلة ترويجية من جهة ، ومن جهة أخرى عنصر هام لسلامة المنتجات لاسيما الغذائية منها.
- كذلك من بين العناصر الهامة في خصائص المنتج هو متانة وصلابة المنتجات وهو ما يعني جودتها العالية فمن بين تعاريف الجودة أنها درجة صلابة الأشياء، وهو العنصر الذي يراه أغلب أفراد العينة مفقودا في معظم المنتجات الميسرة (سهلة المنال).
- معظم أفراد العينة يرون أن المنتجات المشتراة من قبلهم أدت وظيفتها وبالتالي الأداء الجيد لها مما يعني أن سلامة المنتجات عنصر متوفر حسب اعتقادهم.

### الهوامش والمراجع:

- 1: ثامر البكري وأحمد نزار النوري ، التسويق الأخضر ، دار اليازوري العلمية، عمان ،الأردن ، 2007 ، ص 174 .
- 2: عصام الدين أمين أبو علفة ، التسويق (المفاهيم والإستراتيجيات) ، ج 1، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 131 .
- 3 : حميد الطائي وآخرون ، الأسس العلمية للتسويق الحديث (مدخل شامل)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص151.
- 4 Kotler Philip et autres , *Marketing Management* , 11<sup>eme</sup> édition , Pearson éducation , paris ,France , 2004, p430 .
- 5 *ibid.*, p438 .
- 6: هبة طوال ، تأثير الجوانب المكونة للسلعة على تحديد المركز التنافسي لها (دراسة ميدانية لاتجاهات المستهلكين نحو منتجات ترافل لمشتقات الحليب البليدة)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة ) ، كلية الاقتصاد ، جامعة الأغواط، 2013، ص40.
- 7 : محمود جاسم محمد الصميدعي ، إستراتيجيات التسويق (مدخل كمي وتحليلي)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007 ، ص ص 184 ، 185.
- 8 : أيمن علي، دراسات متقدمة في التسويق ،دار الجامعية الإبراهيمية ، القاهرة ، مصر ، 2007 ، ص 37 .
- 9 : نفس المرجع السابق، ص ص 37 ، 38 .
- 10 Jean Pierre Helfer et Jacques Orsoni ,*Marketing* , 6<sup>eme</sup> édition librairie Vuibert , paris ,France , 2000, p 143 .
- 11 *ibid.* , p 144
- 12: ستار جبار خليل البياني ، المتغيرات في السوق وأثرها على حماية المستهلك مستقبلا ،المجلة العراقية في العلوم الاقتصادية ، العدد 13 ، 2007 ، جامعة بغداد ، العراق ، ص 223 .
- 13 : نفس المرجع السابق ، ص 223 .
- 14 : نجلة يونس محمد ، حركة حماية المستهلك ودورها في نشر الوعي الاستهلاكي (دراسة استطلاعية لعينة من المستهلكين في مدينة الموصل) ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 34 ، العدد 109 ، 2012 ، جامعة بغداد ، العراق ، ص 100 .
- 15 : نفس المرجع السابق ، ص ص 102، 103 .
- 16 : نفس المرجع السابق ، ص 106 .
- 17 : نفس المرجع السابق ، ص 107 .
- 18 : ثابت عبد الرحمان إدريس ، بحوث التسويق (أساليب القياس والتحليل واختبار الفروض) ، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003، ص474 .

## واقع وآفاق تنمية القطاع السياحي في ماليزيا

- دراسة مقارنة مع الجزائر -

حاجي فطيمة

أستاذة مُحاضرة بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة برج بوعريش



### ملخص:

توضح هذه الدراسة الأهمية الكبيرة للقطاع السياحي في دعم الاقتصاد الماليزي والاقتصاد الجزائري، وتحقيق الكثير من الأهداف التنموية المتعلقة بزيادة فرص العمل، وتنمية الريف والمناطق الأقل نمواً ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن توفير النقد الأجنبي لتلبية حاجة الاقتصاد القومي من المستوردات اللازمة للإنتاج، كما تتناول مدى استفادة الجزائر من تجربة ماليزيا بخصوص سياسات تنمية السياحة في هذا البلد.

**الكلمات الدالة:** السياحة، السائحون، الموارد الثقافية، العمالة، الفنادق، الخدمات.

### Abstract:

This study demonstrates the great importance of the tourism sector in support of the Malaysian economy and Algeria economy, and bring a lot of development goals related to increasing employment opportunities, and the development of rural and less developed regions and to support small and medium enterprises, as well as providing foreign exchange to meet the needs of the national economy of imports needed for production, also addresses the extent to which Algeria from the experience of Malaysia regarding the policies of the development of tourism in this country.

**Key words:** Tourism, tourists, cultural resources, employment, hotels, services.

## مقدمة:

تلعب السياحة دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ماليزيا، فهي بلد جاذب للسياحة لما فيها من طبيعة ساحرة وخدمات ميسرة فضلا عن تمتعها بالأمن والاستقرار، وتبذل الحكومة جهودا متصلة لترويج السياحة على المستوى المحلي والخارجي للمحافظة على هذا المورد الهام للنقد الأجنبي.

يساهم هذا القطاع في عائدات البلاد من النقد الأجنبي، وما يحقق النمو الاقتصادي المالي، ويزيد من معدلات الاستثمار وفرص العمل، كما يعزز وضعية حساب الخدمات في ميزان المدفوعات وتؤدي السياحة إلى خلق المزيد من المضاعفات الإيجابية في القطاعات الأخرى، وبالتالي فإن إنفاق المزيد من الموارد لإنشاء وتأهيل البنية الأساسية والتسهيلات الخدمية والمنتجات الجديدة يؤدي إلى إدامة النمو ليس في هذا القطاع فحسب، بل في كامل الاقتصاد القومي.

والجزائر هي الأخرى بلد سياحي باعتبارها تقع في منطقة شمال إفريقيا، ولديها العديد من المعالم السياحية، غير أن هذه الأخيرة لم تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من هذا المنطلق سوف نقوم بدراسة واقع وآفاق تنمية القطاع السياحي في ماليزيا مقارنة بواقع وآفاق تنمية القطاع السياحي في الجزائر لنستخلص أهم الدروس المستفادة من تجربة هذا البلد، من خلال تناولنا لبعض النقاط التالية:

1. المفاهيم الخاصة بالسياحة.
  2. واقع وآفاق تنمية القطاع السياحي في ماليزيا.
  3. واقع وآفاق تنمية القطاع السياحي في الجزائر.
- وفي الأخير سنتناول مدى استفادة الجزائر من هذه التجربة.

## أولا: مفاهيم خاصة بالسياحة:

1. مفهوم السياحة: كانت النظرة إلى السياحة تقتصر على السفر إلى أماكن معينة من أجل الراحة والاستجمام أو أداء الفرائض الدينية في البلد نفسه أو خارجه. إلا أن التطورات السريعة والمتلاحقة في المجتمع الدولي المعاصر أدت إلى إحداث تغيرات جذرية في تصور السياحة ومن ثم في مفهومها. ومن هذا المنطلق لم تعد الشعوب المتحضرة تنفق أموالها في أماكن أخرى من أجل اللهو وضياع الوقت، وإنما تفعل ذلك لتحقيق غايات أخرى تتمثل في الوقوف على حقائق هذا الكون والتأمل فيما أبدعه الخالق من لوحات فنية يقف أمامها المخلوق عاجزا عن فك ألغازها، كما تتمثل هذه الغايات في التعرف على الكنوز الثقافية التي تراكت عبر السنين، ومحاولة إدراك أكبر قدر من الجوانب المتعلقة بحياة المجتمعات البشرية من حيث الفن والسلوك والتفكير والمعتقدات. من هنا يمكن تعريف السياحة بأنها ذلك النشاط الاقتصادي والحضاري والتنظيمي بانتقال الأفراد إلى بلد غير بلدهم، وإقامتهم فيه لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض ما عدا ممارسة العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار (حمدي عبد العظيم، ص 15).

كما يمكن تعريفها على أنها تعبير يطلق على حالات الترفيه وعلى هذا الأساس فهي مجموعة من الأنشطة لتحقيق هذا النوع من الترفيه، وهي صناعة تتعاون على سد حاجة السائح (خالد الراوي وآخرون، ص 12).

## 2. مكونات السياحة (L.Moutinho, P 5):

- السائحون: وهي الطاقة البشرية التي تستوعبها الدولة المضييفة صاحبة المعالم السياحية وفقاً لمتطلبات كل سائح.



- **المعرضون:** وهى الدول التي تقدم خدمة السياحة لسائحيها بعرض كل ما لديهم من إمكانيات في هذا المجال، تتناسب مع طلبات السائحين من أجل خلق بيئة سياحية ناجحة .

- **الموارد الثقافية (المعالم السياحية):** باختلاف أنواعها والتي تتمثل في أنواع السياحة وتقدم التعريفات المختلفة لها فنجد منها: السياحة البيئية، السياحة العلاجية، السياحة الرياضية، السياحة الاجتماعية، سياحة التسوق، سياحة المغامرات، سياحة الشواطئ، السياحة الفضائية، سياحة الآثار . . الخ.

### ثانيا: واقع وآفاق تنمية القطاع السياحي في ماليزيا

**1. أهمية القطاع السياحي الماليزي:** تلعب السياحة دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ماليزيا، فهي بلد جاذب للسياحة في منطقة جنوب شرق آسيا، لما فيها من طبيعة ساحرة، وخدمات ميسرة فضلا عن تمتعها بالأمن والاستقرار، وتبذل الحكومة جهودا متصلة لترويج السياحة على المستويات المحلية والخارجية للمحافظة على هذا المورد الهام للنقد الأجنبي، خاصة في ظروف التباطؤ العالمي وأثاره السلبية على الاقتصاد الماليزي.

يساهم هذا القطاع في عائدات البلاد من النقد الأجنبي، وما يحقق النمو الاقتصادي ويزيد من معدلات الاستثمار وفرص العمل، كما يعزز وضعية حساب الخدمات في ميزان المدفوعات، وتؤدي السياحة لخلق المزيد من المضاعفات الايجابية في القطاعات الأخرى، والعديد من الروابط داخل كل قطاع إنتاجي، وما بين هذه القطاعات الإنتاجية، وبالتالي فان إنفاق المزيد من الموارد لإنشاء وتأهيل البنية الأساسية، والتسهيلات الخدمية والمنتجات الجديدة يؤدي إلى إدامة النمو ليس في هذا القطاع فحسب، بل في كامل الاقتصاد القومي.

ومن خلال إحصاءات السياحة يتضح زيادة عدد السياح الوافدين لماليزيا وزيادة العائدات النقدية من إنفاقهم الاستهلاكي، وهذا ما أدى إلى زيادة العائدات من السياحة من 58.3 مليار رنجيت عام 2011 إلى 60.6 مليار رنجيت عام 2012 (Ministry of Finance Malaysia)، وساهم نمو قطاع السياحة في زيادة أنشطة القطاعات الفرعية، وبالأخص الفنادق والمطاعم وخدمات السفر والرحلات والمواصلات.

كما تشير أحدث الإحصائيات إلى زيادة عدد السياح من 17.5 مليون عام 2006 إلى 25.4 مليون عام 2012، ويستوعب القطاع السياحي حوالي 1.8 مليون من العمالة عام 2011 وهو ما يعادل 5.5 % من قوى العمل بالبلاد (Ministry of Arts, Culture and tourism. Malaysia). وقد ساهمت سوق الآسيان في أكبر وفود السياح بنسبة 75.1 % بفضل العديد من المزايدة التنافسية من شركات الطيران المنخفضة التكلفة مثل أير آسيا، ومندالا إيرلاينز، وتايجار أيروايز، فضلا عن منتجات سياحية جديدة من ضمنها جوهور بريميوم أوتلات، وحديقة الملاهي ليغولاند، والنمو هذا يتماشى مع خطة السياحة الماليزية 2020 لتحقيق وفود 36 مليون سائحا وتوليد المبيعات بقيمة 168 مليار رنجيت ماليزي بحلول عام 2020، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 1 : إحصاءات عن السياحة في ماليزيا للفترة من 2000-2012

| السنة | عدد السياح بالمليون نسمة | إيرادات السياحة "مليار دولار أمريكي" |
|-------|--------------------------|--------------------------------------|
| 2000  | 10                       | 4.2                                  |
| 2001  | 11                       | 3.8                                  |
| 2005  | 16.4                     | 8.6                                  |
| 2007  | 21                       | 13.2                                 |
| 2011  | 24                       | 16.1                                 |
| 2012  | 25.8                     | 20.1                                 |

المصدر: وزارة السياحة والثقافة والفنون، كوالالمبور، 2013.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا ارتفاع عدد السياح من سنة لأخرى، بالإضافة إلى ارتفاع العائدات من هذا القطاع من سنة لأخرى، وهو ما يشير إلى الدور الكبير الذي يقوم به القطاع الخاص، إلى جانب ما تقوم به الحكومة من تزويد الخاص للتسهيلات المالية، والمادية كالأراضي بأسعار زهيدة، بالإضافة إلى منح قروض طويلة الأجل. ويتوقع أن يرتفع عدد السياح في كل سنة عن السنة السابقة لها بمعدل يزيد عن 20 %، ويشكل القادمون من سنغافورة وتايوان، اليابان وبريطانيا، ألمانيا واندونيسيا النسبة الأكبر منهم. وينعكس انتعاش السياحة إلى انتعاش قطاعات فرعية أخرى مثل الفنادق، المواصلات، أماكن الترفيه، وبشكل عام تمثل ماليزيا مكانا مناسباً للتسوق.

## 2. المقومات السياحية المتوفرة بماليزيا:

تتمثل أهم المقومات التي تتمتع بها ماليزيا وجعلها بلدا سياحيا في التالي (Idem) :

### أ. الطبيعة الخلابة التي تتمتع بها البلاد وما فيها من متعة للسياح:

إن محبي الطبيعة يمكنهم أن يجدوا سعادتهم في الشواطئ الرملية الدافئة، والغابات المطرية التي بقيت كما هي منذ ملايين السنين، وباعتبارها مأوى للطيور والأحياء البرية، والنباتات الغنية، بالإضافة إلى الغابات الكثيفة العالية التي يغطيها الضباب، وهناك الكثير من حدائق الزهور في البلاد التي تضم أكثر من 500 نوعا من النباتات، والزهور الاستوائية الفريدة.

### ب. الآثار القديمة والمناطق التي تبرز النهضة الحديثة في البلاد:

رغم أن الآثار والمناطق التاريخية في ماليزيا لا تبدو أكثر عراقة، أو ضاربة في جذور التاريخ مثل الآثار في بلدان الرافدين والشام والأهرامات، إلا أن حكومة ماليزيا بذلت جهودا مضيئة أبرزت خلالها الآثار التاريخية في صورة تثير الفضول وإعجاب السياح الأجانب، ومن أبرز المشاهد السياحية داخل العاصمة كوالالمبور: محطة القطار، المتحف الوطني، البرجين التوأمين: برج بتروناس أعلى برجين في العالم بارتفاع 452م، وبرج كوالالمبور رابع أعلى أبراج العالم، والمسجد الوطني، والنصب التذكاري، وحديقة البحيرة.

ومن أبرز المناطق الأثرية في كوالالمبور بناء السلطان عبد الصمد، والذي أقيم في عام 1897 باعتباره المقر الرسمي للدوائر الحكومية خلال فترة الاحتلال البريطاني، ويستخدم هذا البناء اليوم في جزء منه كمحكمة، والآخر كمuseum يحكي تاريخ العمارة في هذه المدينة والمنطقة بأسرها (Poon Waiching.PP 95-96).

## ج. توفر المرافق السياحية:

تعد خدمات الفنادق في ماليزيا من أبرز العناصر التي تجذب السياح لإقامة أطول فترة ممكنة، حيث تتوفر في هذه الفنادق خاصة على مستويات خمسة وأربعة نجوم جميع المتطلبات من ناحية المعايير الدولية، هذا إلى جانب فنادق الشقق المفروشة من الدرجة الأولى، وبأسعار معقولة (Oppermann .M, P 500):

**3. الجهود الحكومية المبذولة لدعم قطاع السياحة:** تتمثل أهم السياسات والخطط التي اتبعتها ماليزيا لترويج السياحة وجذب السياحة من مختلف أنحاء العالم فيما يلي:

**أ. توفير بنية تحتية وخدمات متطورة:** استطاعت الحكومة خلال العشرين سنة الماضية أن توجد بنية أساسية، كان لها الأثر الكبير في ازدهار القطاع السياحي، شملت الطرق البرية السريعة، والمطارات وخطوط السكك الحديدية، والاتصالات وخدمات الفنادق، والسفر والطيران والمصرف وهيئة المنتجعات السياحية على الشواطئ بما يلي حاجات السياح من الترفيه، والاستحمام. وقد خصصت الحكومة من اجل ذلك أكثر من 98.4 مليار رينجت ماليزي لعام 2012 و 2013 لدعم مشاريع التنمية ذات تأثير كبير بما في ذلك مشاريع البنية التحتية الكبرى (هيئة تنمية الاستثمارات الماليزية).

**ب. قيام الحكومة بدور المنظم لترقية السياحة:** قامت هيئة ترويج السياحة التابعة لوزارة الثقافة والفنون والسياحة بدور بارز في هذا المجال. وقد تأسست هذه الهيئة في عام 1992 بهدف ترويج السياحة، وجذب السياح الأجانب، وتقديم المعلومات السياحية، إلى جانب تشجيع الأنشطة المتصلة بالسياحة، وتضم الهيئة اليوم أقساما عديدة منها: قسم التسويق الدولي الآسيوي، وقسم التسويق الدولي لأوروبا وأمريكا، وقسم التسويق الإفريقي، إضافة إلى البعثات الترويجية الدورية وتقديم حوافر للسائح (Malaysian investment development Authority):

**ج. وضوح أهداف السياسة الحكومية في قطاع السياحة:** كان لوضوح أهداف السياسة الحكومية بالغ الأثر في تحقيق الأهداف المطلوبة من قطاع السياحة، باعتباره احد أهم القطاعات في الاقتصاد القومي، والمتمثلة بإيجاز فيما يلي (Idem):

- توظيف السياحة كمصدر للنقد الأجنبي؛
- خلق وظائف عمل جديدة للسكان المحليين؛
- ترويج المنتجات المحلية بما فيها الثقافة المحلية الماليزية؛
- تشجيع نمو الأعمال التجارية، والمشروعات الصغيرة؛
- تسريع التنمية الريفية، وتعزيز التكامل بين الريف والحضر؛
- تشجيع المشاركة الاقتصادية من كافة المواطنين الماليزيين.
- إعطاء صورة مشرقة عن ماليزيا خارجيا.

**د. دعم القطاع الخاص من خلال تقديم حوافر لصناعة الفنادق والسياحة تتمثل في الآتي (Idem):**

**- الإعفاء الضريبي المؤقت :** بحيث تتمتع الشركة التي تقوم باستثمارات في الفنادق من الإعفاء الضريبي المؤقت بإعفاء جزئي لمدة خمس سنوات من سداد ضريبة الدخل. يجب عليها أن تسدد ضريبة على 30% من دخلها القانوني تبدأ من يوم الإنتاج الذي تحدده وزارة التجارة والصناعة الدولية.

الطلبات التي تم استلامها من الشركات الكائنة في المناطق المروجة أو ولايات بيرلس وسابا وسرواك وإقليم لبوان الفيدرالي و"الممر الشرقي" المخصص لشبه الجزيرة الماليزية، مؤهلة لإعفاء ضريبي بنسبة 100% من دخلها القانوني خلال فترة الإعفاء لمدة خمس سنوات.

كما يمكن ترحيل مخصصات رأس المال غير المستوعبة بالإضافة إلى الخسائر المتراكمة التي يتم تحملها خلال فترة وخصمها من الدخل المحقق بعد الإعفاء الضريبي المؤقت للشركة.

- أما الحوافز المحسنة للقيام باستثمارات جديدة تتمثل كالتالي: الشركات التي تقوم بعمل استثمارات جديدة في فنادق 4 و 5 نجوم في سابا وسرواك مؤهلة للحوافز التالية:

- إعفاء ضريبي مؤقت: مع إعفاء من ضريبة الدخل بنسبة 100% من الدخل القانوني لمدة خمس سنوات. يمكن ترحيل مخصصات رأس المال غير المستوعبة بالإضافة إلى الخسائر المتراكمة التي يتم تحملها خلال مدة الإعفاء الضريبي المؤقت وخصمها من الدخل المحقق بعد الإعفاء الضريبي المؤقت للشركة.
- أو مخصص ضريبة الاستثمار بنسبة 100% على النفقة الرأسمالية المؤهلة التي يتم تحملها خلال مدة خمس سنوات. يمكن إجراء مقاصة لهذا المخصص مقابل 100% من الدخل القانوني عن كل سنة ربط. يمكن ترحيل أي مخصصات غير مستخدمة إلى السنوات اللاحقة لحين الاستفادة منها بالكامل.

- الخصم المضاعف للترويج بالخارج (Ministry of Finance malaysia, PP 30-31) : تؤهل الفنادق والمشغلين السياحيين لخصم مضاعف على النفقة التي يتم تحملها للأنشطة الترويجية بالخارج، والنفقات المؤهلة هي:

- النفقات على النشر والإعلانات في أي وسيلة إعلام خارج ماليزيا؛
- النفقات على نشر المنشورات وكتيبات الإرشاد وتشمل تكاليف التسليم التي لا يتم تحصيلها من العملاء بالخارج؛
- النفقات على أبحاث السوق في أسواق جديدة بالخارج طبقاً للموافقة المسبقة من وزير السياحة؛
- النفقات التي تشمل الأسعار لأي بلد خارج ماليزيا للتفاوض أو لتأمين عقد للإعلان أو المشاركة في المعارض التجارية أو المؤتمرات أو المنتديات التي يعتمدها وزير السياحة. تخضع هذه النفقات لحد أدنى 300 رينجيت ماليزي يومياً للإقامة و 150 رينجيت ماليزي يومياً للطعام لمدة الإقامة بالخارج؛
- النفقات الخاصة بتنظيم المعارض التجارية أو المؤتمرات أو المنتديات التي يعتمدها وزير السياحة؛

- الإعفاء الضريبي للمشغلين السياحيين (Idem):

- السائحون الأجانب: سيتم إعفاء المشغلين السياحيين من يجلبون 500 سائح أجنبي على الأقل في مجموعات في سنة، شاملة الجولات السياحية التي تدخل وتخرج البلد عن طريق النقل الجوي أو البحري أو البري، من الضريبة فيما يخص الدخل المحقق من أعمال تشغيل هذه الجولات السياحية. هذا الحافز ينطبق على المشغلين السياحيين المرخصين من وزارة السياحة فقط.

- السائحون المحليون: الشركات التي تنظم عروض سياحية داخلية لعدد 1200 سائح محلي على الأقل سنوياً مؤهلة للإعفاء الضريبي على الدخل المحقق. تعني الجولة السياحية الداخلية أي عرض سياحي داخل ماليزيا يشارك به سائحون محليون (باستثناء السائحين الوافدين) عبر النقل الجوي أو البري أو البحري وتتضمن إقامة لمدة ليلة واحدة على الأقل.

- الإعفاء الضريبي لترويج المؤتمرات الدولية والمعارض التجارية:

- الشركات المحلية التي تروج المؤتمرات الدولية في ماليزيا مؤهلة للإعفاء الضريبي على الدخل المحقق من جلب 500 مشارك أجنبي على الأقل إلى البلد.
- الدخل المحقق من تنظيم المعارض التجارية الدولية في ماليزيا مؤهل للإعفاء الضريبي طالما أن هذه المعارض معتمدة من مؤسسة تنمية التجارة الخارجية الماليزية وأن يجلب المنظمون 500 زائر أجنبي على الأقل يوميًا.

4. سياسات تطوير السياحة ضمن خطط التنمية:

أ. خطة إنعاش السياحة في ظل الركود الاقتصادي:

- قامت الحكومة الماليزية بوضع خطة للحفاظ على دور السياحة في دعم الاقتصاد الوطني منذ الأزمة المالية في -1998 1997، وهدفت الخطة إلى أن تصبح ماليزيا مركزا عالميا للتجارة، والمعارض الدولية حيث تضيف منطقة لانكاوى السياحية سنويا العديد من الاجتماعات والمعارض الدولية كالمعرض الدولي لصناعة الطيران، والصناعات البحرية، ويمكن تلخيص أهم السياسات القومية لدعم قطاع السياحة في النقاط التالية (Adalid.R.and C.Detken, P46):
- إعطاء المزيد من الاهتمام من البلاد التي يأتي منها السياح، واعتبارها أسواقا إستراتيجية مثل استراليا، اليابان، أوروبا، أمريكا.
  - بذل المزيد من الجهود لمكافحة تلوث الجو، وذلك من خلال التعاون مع دول الجوار والعمل معها لمنع إحراق الغابات .
  - تقديم المزيد من الحوافز للوكالات العاملة في مجال السياحة.
  - تشجيع السياحة المحلية، وترويجها بين المواطنين.
  - ترويج التسوق في ربوع ماليزيا وتخفيف أسعار السلع الرفاهية، وتشجيع الرحلات السياحية.
  - تنفيذ برنامج لتطوير الفنادق وأماكن الضيافة والمنتجعات السياحية .
  - تيسير إجراءات دخول السياح وسهولة الحصول على التأشيرات السياحية، وتوفير المعلومات الضرورية بمجرد الوصول إلى المطارات والموانئ الماليزية.

ب. الخطة المالية الثامنة: 2001-2005

- زاد حجم الدور الذي يضطلع به قطاع السياحة في تحفيز النمو الاقتصادي خلال فترة خطة ماليزيا الثامنة، وارتفع عدد السائحين الوافدين إلى ماليزيا بمعدل % 6.9 سنويا ليصل إلى 14 مليون شخص في عام 2005، مع نمو عائدات السياحة بمعدل %9.5 سنويا لتصل قيمتها إلى 29.5 بليون رنجيت ماليزي عام 2005، وتقوم استراتيجيات تطوير قطاع السياحة في ظل هذه الخطة على (Government of Malaysia):

- التأكيد على دعم تطوير قطاع السياحة.
- التركيز على المنهج المتكامل لتطوير قطاع السياحة.
- ماليزيا وجهة سياحية للمهرجانات السنوية.
- تطوير منتجات المستهلكين.
- ضمان راحة وامن السائحين.

كما ترى الخطة الثامنة للتنمية في ماليزيا أن النجاح الطويل الأجل لقطاع السياحة يتوقف على النجاح في تنفيذ التنمية السياحية المدعومة، ويتجلى ذلك في التراث الثقافي الذي يعد العامل الأساسي للجذب السياحي، بحيث سيزيد التأكيد على أهمية استغلال خصائص المجتمع المحلي في التنمية السياحية، ولتحقيق ذلك الغرض ستكون التنمية السياحية المدعومة بمثابة الاستراتيجية الأساسية التي تقدم التوازن الضروري بين الاحتياجات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والبيئية في تنفيذ كافة خطط التنمية السياحية، على أن يتم الاهتمام بتطوير الحقائق الطبيعية والأنهار والبحيرات والكهوف بما يتوافق مع دعم التنمية السياحية، إضافة إلى أن تطوير التلال والمرتفعات خلال خطة ماليزيا الثامنة سوف تكون إرشادات لسياسة خطة العمل لتنفيذ التنمية، ويتطلب ذلك منهج متكامل يقوم على المساهمات الإبداعية للقطاع الخاص، وعلى الضيافة ونشر الوعي الحضاري بين عامة الشعب، من أجل الارتقاء بصناعة السياحة إلى أعلى مستوى من الإنجازات.

وفي هذا الصدد فإن اللجنة الوطنية للتنسيق والدعاية للسياحة سوف تستمر في دعم التعاون بين القطاع العام والخاص، وسوف يتم تشكيل هيئات السياحة والثقافة في كل ولاية للمزيد من دعم تنسيق الجهود الضرورية، لنجاح تنفيذ البرامج والأحداث السياحية على كافة المستويات، بما يوفر الآلية اللازمة لكل ولاية من أجل التنسيق والتنظيم الفعال لبرامجها السياحية، إضافة إلى تشجيع غرس توعية عامة الشعب من جانب وسائل الإعلام لإيجاد المزيد من الوعي عن أهمية السياحة، وللحصول على تأييد عامة الشعب لعملية التنمية السياحية المدعومة، وسوف يؤدي تأسيس النوادي السياحية في المدارس إلى إيجاد وسائل فعالة في نشر معلومات التوعية السياحية، وغرس القيم التي تدعم جهود الترويج والدعاية لصناعة السياحة.

ويعد توفير المعلومات للتنسيق الاستراتيجي الفعال من أهم عناصر نجاح التنمية السياحية المدعومة، وفي هذا الصدد سوف يتم القيام بمزيد من الجهود الرامية لتحسين الحصول على البيانات والمعطيات السياحية من خلال القيام بالدراسات ذات الصلة، ومن أهم المبادرات ما يلي (Idem):

- تأسيس القمر الصناعي السياحي الذي سوف يدعم البيانات والمعطيات السياحية، بحيث ينظم المعلومات عن تأثير الأنشطة السياحية على الإنتاج السياحي والدخل السياحي، والثروة وتوفير فرص العمل في مجال السياحة،
- تطوير بيانات ومعطيات السياحة مما يؤدي إلى تسهيل ودعم الجهود تجاه تنمية منتجات المستهلك السياحية.
- من أجل إطالة المدة التي يقضيها السائحون في ماليزيا وزيادة إنفاقهم، وتشجيعهم على معاودة الزيارة يتم تكثيف الجهود الرامية لتصوير ماليزيا بأنها مقصد سياحي ينعم بمناخ المهرجانات والكرنفالات، من خلال تخطيط جيد للتعقيم السياحي على مدار العام، بحيث يتم طبعه وتوزيعه مسبقاً ومن بين ذلك المهرجانات والكرنفالات والأحداث الشهرية التي سيتم تنظيمها مثل احتفالات الاستقلال ومهرجانات الألوان الماليزي ومهرجان ماليزيا الزراعي والعرض الثقافي السياحي.

**ج. خطة 2020 (Government of Malaysia):** تعمل ماليزيا على تسويق حملة ضخمة لاستقطاب سوق السفر العربي، وتحت شعار "زوروا ماليزيا 2014"، كما أرفدته بإطلاق تطبيق ترويجي لأول مرة عبر أجهزة "آي باد" باللغتين العربية والإنجليزية ليسمح هذا التطبيق المعلوماتي التفاعلي للمسافرين ورجال الأعمال العثور على المعلومات عن الوجهات السياحية في ماليزيا، وحجز الرحلات والفنادق بأفضل العروض وأسهلها. وأخيراً تستهدف جذب 28.8 مليون زائر أجنبي خلال عام 2014، ومسار الهدف الاستمرار في تنفيذ الكثير من المشاريع التنموية لاستقطاب 36 مليون زائر لتحقيق ما يعادل 60 مليار دولار من دخل السياحة بحلول عام 2020.

## 5. التطورات المستقبلية للقطاع السياحي الماليزي:

تركز ماليزيا منذ أشهر على اجتذاب السياح العرب خاصة الخليجيين منهم، وأرسلت العديد من الوفود الرسمية ومن القطاع الخاص لترويج السياحي في ماليزيا، في العديد من الدول العربية كالإمارات والسعودية على وجه الخصوص، مركزة على أن ماليزيا توفر أجواء عائلية للسياح العرب، وبتكاليف مغرية للغاية.

في سياق التجاوب مع جهود ترويج السياحة الماليزية فان ماليزيا ترتبط بشبكة خطوط جوية واسعة جدا مع دول شرق آسيا والدول الأوروبية، ساهمت في تيسير انتقال السياح.

تحرك القطاع الخاص الماليزي والذي يعمل في مجالات السياحة، والذي منى بخسائر فادحة نتيجة التراجع الشديد في عدد السياح بعد أحداث عام 2001 من أجل تعويض خسائرهم، وذلك من خلال زيادة حملاته الترويجية، التي شملت عروض مغرية لتنظيم الرحلات الجماعية خاصة للسياح العرب، وتهيئة أماكن الإقامة العائلية وتوفير خدمات الإرشاد السياحي باللغة العربية، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 2: مؤشرات حول الفنادق الماليزية 2000-2010

| المؤشرات              | 2000  | 2010   |
|-----------------------|-------|--------|
| عدد الفنادق           | 1220  | 3949   |
| عدد الغرف             | 80000 | 320000 |
| متوسط أشغال الفنادق   | 66    | 77     |
| متوسط الإقامة "ليلة"  | 5     | 10     |
| عدد العاملين بالفنادق | 70000 | 28000  |

المصدر: وحدة التخطيط الاقتصادي، 2011

من خلال الجدول السابق يتضح لنا زيادة في عدد الفنادق والعاملين فيها، بالإضافة إلى زيادة عدد الغرف وتحسين الخدمة، وذلك راجع لرغبة الحكومة في زيادة عدد السياح مستقبلا وتحقيق هدف 2020.

كما تهتم الحكومة بترويج السياحة الصحية، والتعليمية، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة والتعليم العالي، وقد خصصت الحكومة في الميزانية السنوية حوالي 5% من النفقات الاجتماعية على القطاع الصحي، لدعم التجهيزات في القطاع الصحي (وزارة السياحة ووحدة التخطيط الاقتصادي الماليزية) لتمكين من تلبية طلبات السياح الصحية والعلاجية.

بينما على صعيد السياحة التعليمية فقد شجعت ماليزيا مؤسسات التعليم العامة على زيادة حصتها من الطلاب الأجانب خاصة من الدول العربية والإسلامية، وتوسيع قاعدة البرامج الدراسية التي تقدمها دون الإخلال بالجودة والمعايير العلمية.

## ثالثا: واقع وآفاق تنمية القطاع السياحي في الجزائر:

1. أهمية القطاع السياحي الجزائري: تكمن أهمية السياحة من حيث الإنفاق السياحي ويشمل شراء السلع والخدمات المتعلقة بالسفر والإقامة والمواصلات وغيرها، وهذا الإنفاق هو بمثابة تحويل للأموال من طرف السائحين إلى المستقبلين للسواح، كما تساهم هذه المداخل في عملية ترميم والتحديث للمرافق السياحية، كالمناطق الأثرية والمركبات السياحية.

كما أن الحركة السياحية لها تأثير فعال على جميع القطاعات الأخرى من خلال ما يلي:

- **قطاع النقل:** يساهم قطاع السياحة في تفعيل الحركة البرية والجوية والبحرية هذا ما سيؤدي إلى زيادة مداخل هذه الأخيرة، كما أنه يجب أن تركز الاستثمارات للتوسيع وتحسين الطرقات وتسهيل الوصول إلى المناطق البعيدة التي من شأنها، تشجيع السياحة في البلد.
- **قطاع الصحة:** يوظف قطاع السياحة في مراكز الحمامات والأماكن العائلية، وأماكن الراحة مسيرين وأطباء، كما تعمل الوزارة الوصية على احترام المعايير الضرورية لفتح الحمامات بهدف تحسين الخدمات.
- **قطاع التجارة:** وهذا من خلال العملة الصعبة التي تجلبها السياحة للبلد المضيف، وعليه فإن قطاع السياحة غير متجانس ويشمل العديد من قطاعات الأنشطة السياحية الاقتصادية والمعتمدة على السياحة بشكل أساسي أو غير مباشر أو جزئي، ونعني بالنشاطات الأساسية هي مجمل المناصب الناتجة من الوحدات السياحية، كالمطاعم والنقل والوكالات السياحية، أما النشاطات الغير المباشرة فهي تلك المرتبطة بالنشاط السياحي، كالبناى والمعدات والأثاث، النشاطات الجزئية هي المناصب المرتبطة بجانب الطلب من السياحة وهي السلع والخدمات المستهلكة من طرف السائح كالمواد الغذائية.

ويتضمن ميزان المدفوعات النفقات والإيرادات السياحية، والتي هي بدورها عنصرا من عناصر ميزان المدفوعات تحت اسم السياحة، أو في المجموع الجزئي لميزان السلع والخدمات وفي كثير من الدول التي تولي أهمية كبيرة لقطاع السياحة، يعد ميزان المدفوعات فرعي ويمثل الميزان السياحي الذي يبين رصيده الصافي مدى تأثير السياحة فيه، ويمكن أن يكون هذا الرصيد إما موجبا ويوحي بوجود فائض في الميزان السياحي كتونس وإيطاليا، وإما سالبا ويوحي بوجود عجز في المجال السياحي، ومن خلال إحصاءات السياحة يتضح زيادة عدد السياح الوافدين للجزائر إلى 2 394 887 سنة 2011 مقارنة بـ 1 743 084 سنة 2007 وزيادة العائدات النقدية من إنفاقهم الاستهلاكي، وهذا ما أدى إلى زيادة العائدات من السياحة من 2 837,7 مليون دولار عام 2007 إلى 3 909,8 مليون دولار عام 2011 (ONS.dz. 2014)، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم 3: إحصاءات عن السياحة في الجزائر للفترة من 2000 - 2012**

| السنة | عدد السياح | إيرادات السياحة "مليون دولار أمريكي" |
|-------|------------|--------------------------------------|
| 2007  | 1 743 084  | 2 837,7                              |
| 2008  | 1 771 749  | 3 487,1                              |
| 2009  | 1 911 506  | 2 986,6                              |
| 2010  | 2 070 496  | 3 613,0                              |
| 2011  | 2 394 887  | 3 909,8                              |

Source: ons.dz, 2014. <http://www.ons.dz/-Tourisme-.html>

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا ارتفاع عدد السياح من سنة لأخرى، بالإضافة إلى ارتفاع العائدات من هذا القطاع من سنة لأخرى، وهو ما يشير إلى الدور الكبير الذي تقوم به الحكومة من تزويد القطاع الخاص للتسهيلات المالية، والمادية كالأراضي بأسعار زهيدة، بالإضافة إلى منح قروض طويلة الأجل.



## 2. المقومات السياحية المتوفرة بالجزائر:

أ. الخصائص الطبيعية والجغرافية : تقع الجزائر في الشمال الإفريقي، وتعد الجزائر ثاني أكبر البلدان في القارة الإفريقية من حيث المساحة بعد السودان، إذ تتربع على مساحة 2.381.471 كلم وعدد سكانها يفوق 37 مليون نسمة، ويمكن أن نميز في الجزائر منطقتين متميزتين عن بعضهما البعض وهما: (عبد الله رأيي ، ص113 )

- منطقة الشمال : تظم المناطق التلية والمناطق السهلية، ويتصف المناخ بها بالمتوسطي أساسا، وآخر قاري، هذا ما يجعل الشتاء باردا وقارص، والصيف حار وجاف.

- منطقة الجنوب الصحراوي : وتشمل كل من الهضاب الأرضية وتسمى بالحماة والدروع، و العروق وتتمثل في العرق الغربي الكبير والعرق الشرقي الكبير وعرق شاش، و الهقار والتي توجد بها أعلى قمة بالجزائر وهي قمة " طهارة " ب 3003 م. ويمتاز مناخ المنطقة الصحراوية عموما بقلّة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 1500 ملم في السنة وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل.

ب. الخصائص التاريخية والثقافية : إن المعالم التاريخية والحضارية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر جعلتها مهدا للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائها للفضاء الإسلامي، المتوسطي والإفريقي، فمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة، من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية، التي فرضت نفسها على التاريخ، وقد صنفت منظمة اليونسكو سبعة مناطق أثرية ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي، وهي منطقة الطاسيلي، وتيبازة، وحيلة وتيمقاد، ووادي ميزاب، وحي القصبة(المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2008).

### ج. خصائص أخرى:

- المواصلات : تعد المواصلات من بين أهم العوامل الأساسية لتطوير السياحة في المستقبل وتحتوي الجزائر على:

\* النقل الجوي: عرف النقل الجوي في الجزائر تطورا ملحوظا، إذ نجد 31 مطارا موزعا عبر كامل التراب الوطني، أغلبها مطارات دولية، وتغطي شركة الخطوط الجوية الجزائرية 35 محطة عبر أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط كما تغطي هذه الشركة أهم المدن الداخلية والمناطق الساحلية.

\* النقل البري : يبلغ طول الشبكة الطرقات في الجزائر أكثر من 90000 كلم .

- الاتصالات: عرف قطاع الاتصالات في الجزائر تفتحا على سوق الاتصالات السلكية وفيها ما " ADSL " اللاسلكية، إذ أصبح الهاتف وشبكة الانترنت سهلة المنال.

## 3. الجهود الحكومية الجزائرية المبذولة لدعم قطاع السياحة:

• دعم كل الإجراءات للنهوض بقطاع التكوين السياحي من خلال (الجريدة الرسمية) : تحويل الطبيعة القانونية للمركز الوطني للتكوين في السياحة، والمتكون من ثلاثة معاهد بكل من تيزي وزو، وبوسعادة والعاصمة ، من مؤسسة ذات

طابع تجاري وصناعي إلى مؤسسة عمومية ذات طابع إداري بثلاث مستويات هي:

- المدرسة الوطنية العليا للسياحة ، المستوى العالي الجزائر العاصمة؛

- المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية ، تقني سامي تيزي وزو؛
- مركز الفنادق والسياحة ، المستوى الثالث ؛
- إلحاق المدرسة الوطنية العليا للسياحة بالمنظومة الجامعية ، وإضفاء الوصاية البيداغوجية عليها؛
- إلحاق المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية بتيزي وزو، بقطاع التكوين المهني . مع إيفاد وتلقي بعثات من وإلى الجزائر للتكوين السياحي للاستفادة من الخبرات الدولية.
- في ظل التغيرات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، ولإعطاء مكانة حقيقية للقطاع السياحي نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من موارد هامة في هذا المجال ،حيث اتبعت سياسة جديدة متمثلة في فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وكذا الشروع في حوصصة قطاع السياحة وفي هذا الإطار وضعت الجزائر عدة قوانين لتشجع الاستثمار كالتسهيلات المالية، الإعفاءات الجمركية وجبائية، ويمكن ذكر أهم هذه الامتيازات كما يلي(وزارة السياحة، ص 12):

#### أ . النظام العام : تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات؛

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنشاء الاستثمارات؛

- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، لمدة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات، بعد معاينة الشروع في النشاط من قبل المصالح الجبائية، بناء على طلب المستثمر، ويمكن تمديد هذه الفترة من 3 إلى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تسمح باستحداث أزيد من 100 منصب شغل.

**ب . النظام الاستثنائي :** تخص هذه المزايا الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتقضي إلى تنمية مستدامة، وتقسم المزايا في ظل هذا النظام إلى قسمين:

عند إنجاز الاستثمار، يستفيد الاستثمار من المزايا الآتية:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل حقوق الملكية للمقتنيات العقارية التي في إطار الاستثمار؛

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من طرف الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء مستوردة أو محلية.

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل في الاستثمار.

#### 4. الآفاق المستقبلية لهذا القطاع ضمن خطط التنمية:

فمن الاستراتيجية السياحية لآفاق 2013، قد بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، في إعداد استراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان: "مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعًا جديد في آفاق 2013. ومن أهداف هذا البرنامج (وزارة السياحة، ص 18): تجميع الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية. هذا، بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل وكذا زيادة التدفقات السياحية، فالتدفقات السياحية خلال الفترة 2008 و 2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية 10%، أعيد تعديلها سنويًا بنصف نقطة 0.5 % ابتداءً من سنة 2008، وبناءً على التقديرات السابقة والاستقرار المرحلي لدخول السياح الأجانب، فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب 3.100.000 سائح، منهم 1900.000 سائح أجنبي.

وقد اهتم هذا المخطط برفع طاقات الإيواء عبر المرحلة الممتدة ما بين 2004 و 2007، والمرحلة ما بين 2008 و 2013 كما يلي (الجريدة الرسمية):

أ. المرحلة ما بين 2004-2007: أنجز فيها حوالي 55000 سرير، بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وتم تسجيل 387 مشروع في طور الإنجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز بحوالي 75 %، وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير .

ب. المرحلة ما بين 2008-2013: تم تسجيل بطاقة إيواء ستكون أكثر من 60000 سرير، المتوسط سنوي قدره 10000 سرير، ومنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاءها في نهاية 2002، والطاقات التي تم توقعها للمرحلة 2004-2017 هي 55000 سرير، والمرحلة الممتدة بين 2008 و 2013 هي 60000 سرير، أي بمجموع كلي قدره 187000 سرير في آفاق 2013.

وفيما يخص الاستثمار السياحي في المرحلة ما بين 2004 و 2013 سيصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري، وأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي آفاق 2013 تتمثل فيما يلي:

أ. التهيئة والتحكم في القطاع السياحي: يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم إنجازها خلال الفترة 2002 و 2003، والتي تمثلت في الإنجازات التالية:

- استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 فيفري 2003 (مرجع سابق) ؛
- المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.

ب. قانون متعلق باستغلال الشواطئ: ويهدف إلى تهيئة وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسليية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

ج. قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية: جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19، والمتعلق باستغلال الشواطئ بما يلي:

- مناطق التوسع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط السياحة وجعلها ذات مردودية أكثر؛
- الموقع السياحي، فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية، أو بنايات مشيدة عليه؛
- منطقة محمية، وهي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي.

وفي آفاق 2025، تخطط الوزارة الوصية إلى استقبال 11 مليون سائح، وهذا ما يتطلب استراتيجية حكيمة من أجل جعل الجزائر مقصد سياحي من الدرجة الأولى، إن اختيار هذه الفترة الزمنية لم تحدد عفويًا بل لا بد من أخذ الوقت الكافي، من أجل تشجيع الشراكة مع ذوي الخبرات الواسعة في الجزائر وعبر العالم، والذين يريدون الاستثمار في الجزائر في ميدان السياحة، بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات والجدول التالي يبين لنا ذلك .

الجدول رقم 4 : مؤشرات حول الفنادق الجزائرية 2000-2011

| المؤشرات              | 2000   | 2011   |
|-----------------------|--------|--------|
| عدد الفنادق           | 827    | 1 184  |
| عدد الغرف             | 77 000 | 92 737 |
| متوسط أشغال الفنادق   | 56.6   | 82,2   |
| عدد العاملين بالفنادق | 70000  | 28000  |

Source: ons.dz,2014. <http://www.ons.dz/-Tourisme-.html>

#### رابعاً: الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في المجال السياحي:

قبل الخوض في النقاط التي يجب أن تهتم بها الجزائر انطلاقاً من نجاح التجربة الماليزية، نقوم أولاً بتشخيص المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي الجزائري.

#### 1. أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي الجزائري:

- غياب رؤية شاملة في التخطيط والتنظيم جعلت من السياسات المتعددة تتغير في كل مرة، دون أن تحقق الهدف المنشود منها.
- ضعف التكوين والتسيير داخل المؤسسة السياحية هذا ما انعكس سلباً على تسيير هذه المنشآت، وهذا بدوره أدى إلى ضعف الخدمات الموجهة لهم.
- ضعف الاعلام على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي للتعريف بالسياحة في الجزائر، واقتصره عادة على الموسم الصيفي.
- غياب الثقافة السياحية في الجزائر ويرجع هذا إلى ضعف توعية الأفراد، بأهمية دور السياحة في ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- ضعف مشروعات البنية التحتية وهياكل الاستقبال، بحيث أنه رغم الزيادة الملحوظة في السنوات الأخيرة ، إلا أنها تظل غير كافية، ولا تلبي احتياجات السياح الأجانب أو المحليين.
- من هذا التحليل تمدنا التجربة الماليزية بمجموعة من الدروس، تتمثل في التالي:
- ضرورة أن تقوم الحكومة بدور المنظم لترقية السياحة من خلال إنشاء هيئات ترويج السياحة التابعة لوزارة السياحة لتقوم بدور بارز في هذا المجال.
- يجب وضوح أهداف السياسة الحكومية في قطاع السياحة: حيث أن لوضوح أهداف السياسة الحكومية دور بالغ الأثر في تحقيق الأهداف المطلوبة من قطاع السياحة، باعتباره احد أهم القطاعات في الاقتصاد القومي، وخاصة في مجال توظيف السياحة كمصدر للنقد الأجنبي، وخلق وظائف عمل جديدة للسكان المحليين.
- دعم القطاع الخاص من خلال تقديم حوافز لصناعة الفنادق والسياحة من خلال الإعفاء الضريبي المؤقت، وتأهيل الفنادق والمشغلين السياحيين لخصم مضاعف على النفقة التي يتم تحملها للأنشطة الترويجية بالخارج.
- إعطاء المزيد من الاهتمام من البلاد التي يأتي منها السياح، واعتبارها أسواقا استراتيجية مثل أوروبا.
- تطوير بيانات ومعطيات السياحة مما يؤدي إلى تسهيل ودعم الجهود تجاه تنمية منتجات المستهلك السياحية.
- اهتمام الحكومة بترويج السياحة الصحية، والتعليمية، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة والتعليم العالي. من خلال إنشاء معاهد متخصصة في السياحة تعمل على إرساء ثقافة سياحية لدى القائمين على المرافق السياحية المختلفة، كل في موقعه ولدى المواطنين بواسطة الإشهار للتمكن من استمرارية الجهود وتجسيد الأهداف بتكلفة أقل وربح أكبر، والعمل على ضرورة إتقان اللغات الأجنبية الأكثر رواجاً في العالم كاللغة الإنجليزية من طرف المرشدين، لإمكانية التفاوض والتفاهم وتجنب الحرج الذي قد ينجر عن استعمال لغة لا يفهمها السائح.

#### خاتمة:

نجد أن السياحة في ماليزيا تحتل مكانة مرموقة من بين القطاعات الأخرى في الاقتصاد، انطلاقاً مما تدره من النقد الأجنبي، وما توفره من مناصب شغل، ولكي تكون للسياحة مكانتها اللائقة بها في الجزائر، فإن الطريق المؤدية إليها لا تزال في بدايتها، ومع ذلك فالوصول إلى الهدف ليس مستحيلاً إذا تكاثفت الجهود واستمرت. ومن هذا المنطلق نرى أن هناك إمكانية كبيرة لاستفادة الجزائر من التجربة الماليزية في هذا المجال.

## الهوامش والمراجع:

- 1- حمدي عيد العظيم، اقتصاديات السياحة، دار الزهرة للشروق، القاهرة-مصر ، 1996، ص 15
- 2- خالد الراوي وآخرون، نظرية التمويل الدولي، دار المناهج، عمان-الأردن، 2000، ص 12
- 3- L.Moutinho.Strategic Management in Tourism, CABA.Publishing.Oxon, UK, 2005 ,P5.
- 4- Ministry of Finance Malaysia, 2012.Economic Report 2011-2012.kuala lumpur .
- 5- وزارة السياحة ووحدة التخطيط الاقتصادي الماليزية، 2013.
- 6- Ministry of Arts,Culture and Tourism 2001,Rural tourism master plan, Ministry of culture ,arts and tourism.kuala lumpur.
- 7- Idem.
- 8- Poon Waiching, Malaysian economy, kuala lumpur, 2008, PP 95-96.
- 9- Oppermann .M, International tourist flows in Malaysia, annals of tourism research, 2002.P 500.
- 10- هيئة تنمية الاستثمارات الماليزية: على الموقع التالي: 2012-2: <http://www.mida.gov.my/arabic2/index.php?page=2012-2>
- 11- Malaysian investment development Authority, MIDA Sentral , kuala lumpur, Malaysia.2012.
- 12- Idem.
- 13- Ministry of Finance malaysia. Economic report 2007-2008.kuala lumpur .National printing Malaysia, 2008, PP 30-31.
- 14- Adalid.R.and C.Detken . liquidity shocks and asset price boom /bust cycles .ECD, Working paper N 732, Malaysia, 2010, P46,
- 15- Government of Malaysia, Eights Malaysia plan, kuala lumpur, 2001, Malaysia.
- 16- Idem.
- 17- Government of Malaysia, Tenth Malaysia plan, kuala lumpur, 2010, Malaysia.
- 18- وزارة السياحة ووحدة التخطيط الاقتصادي الماليزية، 2010.
- 19- ONS.dz, 2014. <http://www.ons.dz/-Tourisme-.html>
- 20- عبد الله رأيي ، الجزائر في عين الرحالة الانجليز الجزء الأول دار الحكمة ، الجزائر، 1999 ، ص 113
- 21- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 16، نوفمبر 2000.
- 22- ONS.dz,2014. <http://www.ons.dz/-Tourisme-.html>
- 23- الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 2003/02/19.
- 24- وزارة السياحة، تطور قطاع السياسة لل عشرية 2004-2013، ص 12.
- 25- نفس المرجع السابق، ص 18.

## التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المؤسسات والفقر

زاوي أحمد صادق

أستاذ مُساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة معسكر

بوجرفة بناصر

أستاذ مُحاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة معسكر



### ملخص:

نعالج في هذه الورقة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر و المؤسسات والفقر، وذلك بالإشارة إلى أهم التفاعلات بين هاته المتغيرات التي لها علاقة بالتنمية الاقتصادية. الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة للعملة الاقتصادية متمثلة بالشركات متعددة الجنسيات، المؤسسات التي تمثل في هذا الجانب مناخ الاستثمار، والفقر كمؤشر اقتصادي يشمل كل من توزيع الدخل واللامساواة. نذكر أهم الدراسات النظرية مع الإشارة إلى أهم الدراسات التجريبية التي تؤكد أو تنفي صحة هذه التفاعلات. **الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤسسات، مناخ الاستثمار، الفقر، اللامساواة، التنمية الاقتصادية.

### Résumé :

Dans cet article, nous tentent à traiter le sujet de l'investissement direct étranger, les institutions et la pauvreté, et en référence aux interactions les plus importantes entre ces variables qui ont à voir avec le développement économique. L'investissement direct étranger comme un phénomène de la mondialisation économique, représenté par des sociétés multinationales, des institutions représentatives dans cet aspect du climat d'investissement, et la pauvreté comme un indicateur de l'économie comprend tous de la distribution du revenu et de l'inégalité. Mentionné les études théoriques les plus importants en se référant à des études expérimentales les plus importantes qui confirment ou nient la validité de ces interaction.

**Mots clés :** IDE, Institutions, Climat d'investissement, Pauvreté, Inégalité, Croissance économiques

## مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مظاهر العولمة الاقتصادية الذي يدفع بالشركات ولأسباب تتعلق بالأرباح أو لأسباب استراتيجية تقسم سلاسلها الانتاجية عبر مختلف البلدان. في هذا الإطار، البلدان النامية شاهدت وصول نسبة مهمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ سنوات التسعينات مع التفكير بأنها محرك للنمو والتنمية، الأمر الذي دفعها إلى تعزيز استراتيجياتها لجذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية.

حاولت العديد من الدراسات البحث في كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والتنمية، ولكن دراسات قليلة فيما يخص تأثيره على الفقر وأبعاده. كما يبدو أن الروابط معقدة، وتبين تحليلات الأدبيات الاقتصادية أن هناك آيتين رئيسيتين للانتقال بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر: الآليات المؤسسية والآليات الاقتصادية.

وسنعالج في ورقتنا هذه أهم التفاعلات بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر واللامساواة، بالإشارة إلى علاقة المؤسسات بهذه المتغيرات. نتطرق إلى أهم النظريات التي تفسر التفاعلات، بالإضافة إلى التأكيدات التجريبية المهمة التي قام بها مجموعة من الباحثين الاقتصاديين.

## 1. الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر: الآليات المؤسسية:

الاقتصاد المؤسسي الجديد يؤكد على دور الحكم الراشد ومناخ الاستثمار في تحسين جاذبية البلد وعملية الحد من الفقر. فبالتالي، يتم تقسيم الآليات المؤسسية إلى قسمين: أولاً، قسم لتحليل الطرق والأساليب التي من خلالها تؤثر المؤسسات ومناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر. ثانياً، قسم لمناقشة العلاقة بين المؤسسات والحد من الفقر.<sup>1</sup>

### 1.1. المؤسسات: كعوامل جاذبية للاستثمار المباشر:

تنقسم الدراسات حول العلاقة بين المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أجزاء، كل دراسة تحتوي على عرض نظري يليه استعراض للتحقيق التجريبي. أولاً، دراسة دور المؤسسات ومحركها الرئيسي الذي يتمثل في مناخ الاستثمار في جاذبية البلد. ثانياً، التمييز بين الاستراتيجيات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك أساساً بين استراتيجية التصنيع والاستغلال الموجهة للموارد الطبيعية. وأخيراً، العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات.<sup>2</sup>

### 2.1. مناخ الاستثمار:

وفقاً للأدبيات الاقتصادية الأخيرة، المؤسسات في بلد ما تؤثر على الاستثمار بشكل رئيسي من خلال نوعية مناخ الاستثمار، الذي يعتمد بدوره على السياسات الاقتصادية، والبنية التحتية المادية، الموارد البشرية، العوامل الجغرافية التي تؤثر على كفاءة الإنتاج (Eifert et Gelb, 2005).<sup>3</sup>

على مستوى الشركات، مناخ الأعمال يؤثر على هيكل التكاليف، أما على مستوى الصناعة، فهو يؤثر على هيكل السوق والمنافسة. وبالتالي، فإن مناخ الاستثمار هو عامل الإنتاج الذي قد يشكل ميزة نسبية للبلاد. في هذا المعنى، فإن المزايا الضريبية، التسهيلات الإدارية التي وضعتها البلدان النامية في المناطق الحرة تشجع إنشاء شركات أجنبية. على العكس، يمكن لبيئة الاستثمار أن يكون لها تأثير سلبي على الميزة النسبية المتعلقة بالبلد. وعلى هذا النحو، التأخير الإداري والفساد وضعف البنية التحتية تكون عوائق غير صالحة أو غير مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>4</sup>



تجريبيا، دراسة حللت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد النامية، واختبرت العلاقة بين (1): عدم الاستقرار السياسي الاجتماعي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مؤشر المخاطر السياسية)، (2): نوعية بيئة الأعمال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مؤشر مخاطر الأعمال)، (3): التوجه التصديري للبلاد وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر. نتائج هذه الدراسة بشأن العلاقة بين عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاستثمار الأجنبي المباشر هي هشة ولا تظهر تأثير معنوي. ومع ذلك، وجد الباحثون علاقة ايجابية بين تصنيع الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، واستنتجوا أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس حساس للخصائص الاجتماعية والسياسية لعينة محددة من الاستثمار. (Singh et Jun, 1995)<sup>5</sup>

والقليل من الدراسات فحصت حالة بلدان أفريقيا. لهذا الغرض، فكان من الضروري فصل مؤشر "وفرة الموارد الطبيعية" من عوامل الجاذبية. ونتيجة لذلك، قام (Morrisset, 2001)

بعزل المكون المؤسسي للجاذبية الذي يسمح بإلقاء خصائص البلاد الخارجية.<sup>6</sup> في السياق نفسه، (Asiedu, 2002) تؤكد قياسا من آثار الموارد الطبيعية وحجم السوق. ومع ذلك، على الرغم من تشابه الأساليب، سواء دراسات تؤدي إلى نتائج مختلفة أم لا.<sup>7</sup> بينما (Morrisset, 2001)، وجد أن السياسات الاقتصادية ومناخ الاستثمار تمثل عوامل جاذبية بالنسبة للبلدان الأفريقية. وبالنسبة ل (Asiedu, 2002)، أظهر أن السياسة المطبقة عموما في البلدان النامية خاصة في أمريكا اللاتينية وآسيا ليست كافية للبلدان الأفريقية وليس من المرجح أن تحقق نفس النجاح الاقتصادي.

الدراسات التي تخص جاذبية البلدان الأفريقية تظهر نتائج مختلفة، وهذا يمكن أن يفسر ليس فقط بمدى المشاكل المؤسسية ولكن أيضا من تنوعها. وهكذا، وباستخدام أسلوب المركبات الأساسية (ACP)، (Bastos et Nasir 2004) يبينوا أن مناخ الاستثمار ينقسم في ثلاثة مجالات هي: (1): الإرادة الربعي بما في ذلك التكاليف الغير مباشرة التي تنشأ عن طريق الفساد والبيروقراطية والراقية الإدارية، (2): نوعية البنية التحتية، (3): البيئة التنافسية. إن مناخ الاستثمار يكون تأثير إيجابي على الانتاجية مما يتيح ويسمح بإعادة تخصيص حصة السوق من أقل إنتاجية إلى الأكبر إنتاجية. وفي دراسات قم بها كل من (Dollar et al, 2006) و (Bastos et Nasir, 2004) أظهرت أن الضغط التنافسي هو أهم عامل لتحسين إجمالي إنتاجية عوامل الانتاج. وعلاوة على ذلك، أظهروا أن وجود البنية التحتية ذات نوعية جيدة وبيئة تنظيمية مناسبة ضرورية للشركات لكنها غير كافية لشرح الاختلافات في الانتاجية بين البلدان.<sup>8</sup>

دراسات عديدة ركزت بالقوة على آثار الفساد على جاذبية البلاد. فبالنسبة ل (Gyimah-Brempong, 2002; Wei, 2000 et Egger et Winner, 2006) هناك نوعين من الآثار المتضاربة للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر. أولا، التكاليف الإضافية، ثانيا، الفساد الذي يخفض عجلة قيادة التجارة ويسهل العمليات الخاصة عندما تكون الحكومة غير فعالة. نتائج هذه الدراسة تشير إلى أن التأثير السلبي للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر يتجاوز التأثير الإيجابي. كما أظهر الباحثون أن تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر يتراجع مع مرور الوقت، ويستنتجون أيضا أن جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية تعتمد بشكل هامشي على الفساد، ولكن يتعلق بالأوقات العملية.<sup>9</sup>

### 3.1. استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار:

مناخ الاستثمار هو عامل ينتج ميزة نسبية جذابة للمستثمرين الأجانب. ومع ذلك، ملاحظات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفقة في البلدان النامية تبين أن البلدان التي تتلقى أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر ليست بالضرورة هي البلدان التي

لديها أفضل مؤسسات وأحسن مناخ استثمار. على العكس من ذلك، فإن هذه البلدان لديها مؤسسات سيئة كما يتجلى ذلك من خلال عدم الاستقرار الاقتصادي، وعدم الكفاءة الإدارية السياسية، الاجتماعية والفساد. وقد حاولت بعض النماذج الاقتصادية فهم عوامل الجاذبية من البلدان الأفريقية. وقد قام كل من (Wood et Berge, 1997) ببناء نموذج نظري من متغيرين وهما رأس المال البشري (المهارة)، والارض، أظهروا أن الرأسمال البشري ضعيف في البلدان الأفريقية بسبب ميزته النسبية، وبالتالي أصبحت تعتمد تماما على الموارد الطبيعية. ولذلك، فإن جودة مناخ الاستثمار لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من دول الجوار.<sup>10</sup> وعلى عكس الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية، وتلك استراتيجية التصنيع، لديها علاقة قوية مع نوعية المؤسسات ومناخ الاستثمار. في الواقع، ووفقا ل (Elbadawi 1999) هذا الانتاج على الرغم من كثافة العمالة الغير ماهرة، فإنه يتطلب المزيد من المعرفة من العمل في مجال التعدين. وبالمثل، فإن وجود عتبة واسعة من البنية التحتية المادية لازمة لتطوير الاستثمار الصناعي. وعلاوة على ذلك، القيود الإدارية والتنظيمية هي التكاليف الغير مباشرة العالية لتصنيع الاستثمار وهو لا ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو استغلال الموارد الطبيعية. وبالتالي، يمكن لرداءة مناخ الاستثمار تقيد الدول الأفريقية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الأساسي. كذلك، كل من (Eifert et Gelb 2005-2008) أشاروا إلى أن هذا يمكن أن يحقق للاقتصادات الأفريقية توازن سياسي واقتصادي منخفض أين النخب السياسية تسعى إلى البحث عن أدوات مؤسسية لتحقيق مكاسب شخصية.<sup>11</sup>

#### 4.1. الجوانب الداخلية للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمؤسسات:

الاختلافات في الدراسات حول حجم المؤسسات ومناخ الاستثمار هي نتيجة لنسبة هذه المفاهيم. في الواقع، تعريف المؤسسات الجيدة (bonne institutions) ومناخ الاستثمار يعتمد على الفائدة التي تحصل عليها الجهات الفاعلة الاقتصادية. هذا يثير مسألة الجوانب الداخلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات. على سبيل المثال، كل من Robertson et Watson, 2004 بينوا أن السياسة يمكن أن تؤدي بالشركات متعددة الجنسيات إلى الفساد بدلا من العكس. كذلك، وجدوا أن النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر يسبب زيادة في الفساد بسبب ظهور السلوك الإداري الريعي (Rentiers).<sup>12</sup> فالمؤسسات ومناخ الاستثمار يؤثران على الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى نط زرع الشركات الأجنبية وهيكل التكاليف غير مباشرة، والطريقة التي تتفاعل مع القوى العاملة المحلية.

#### 2. الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو والفق: الآليات الاقتصادية

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ظاهرة اقتصادية، محدداتها وآثارها هي نتيجة لقرارات واستراتيجيات الفاعلين الاقتصاديين الذين يتصرفون وفقا لأهدافهم على المدى القصير والمدى الطويل. أولا، هذه القرارات تعتمد على درجة عالمية الشركة، خصائص الاقتصاد المضيف وتغيرات كل من القطاع العام والاقتصاد العالمي. إنها تعتمد أيضا على توقعات رجال الأعمال، ولا يمكن إنكار الفاعلين الرئيسيين للشركات متعددة الجنسيات. كذلك، إذا ضمت شركة اقتصاد ما، يجب أن تتفاعل بطرق مختلفة مع خصائص هذا الاقتصاد، وقد تكون جزء من الدائرة الاقتصادية، وقد تتفاعل لتؤثر بشكل غير مباشر (وبدون قصد) في الظروف السائدة في الأسواق المختلفة. وبالتالي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنصرف لمصالحهم، ولكن في ذلك، يمكن لها أن تساهم في تغييرات في الهياكل الاقتصادية المحلية (سواء بالإيجاب او بالسلب).

النظريات النيوكلاسيكية تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل غير مباشر لزيادة الاقتراض من الخارج. وغالبا ما تميزت به البلدان النامية من خلال ارتفاع معدلات البطالة ونقص رأس المال (المدخرات المحلية). الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون

وسيلة للحد من هذه المشاكل بما في ذلك زيادة انتاج البلدان المضيفة وجلب رؤوس الأموال الأجنبية. هذه الفكرة هي الأولى التي تنظر في الاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك للنمو. وعموما، نموذج (Harrod - Domar) المتأثر بالفكر الكينزي، والنظرة الموسعة لنظرية Chenery et Strout الذين تكيفا مع النموذج الأصلي لحالات البلدان النامية. في هذه الرؤية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحفز النمو من خلال تراكم رأس المال الذي يمكن أن يسد الفجوة المزدوجة للبلدان الفقيرة، مع ظهور نظريات النمو الداخلي. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لنقل التكنولوجيا. كذلك، فرص لتعزيز التقدم التكنولوجي في البلدان المضيفة يعتمد ايجابيا بآثار التكتل والفجوة التكنولوجية. ومع ذلك، هذه الفرص يمكن أن تثبط عندما يكون الرأسمال البشري في البلد المضيف ضعيف وغير كاف. وهذا ينطبق على آثار العتبة.<sup>13</sup>

نقل المعرفة يمكن أن يأخذ عدة أشكال. أولا، الشركات متعددة الجنسيات تلعب دور "المتظاهر المتحدي" للشركات المحلية. وبالتالي، فإنها تشكل قناة جديدة للتصدير حيث يحدث التعلم والتدريب من خلال الملاحظة. ثانيا، بعض الباحثين بما في ذلك (Jenkins et Thomas, 2002) الذين يركزان على نقل التكنولوجيا من خلال حركة العمال بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية. كما أن نقل المعرفة يمكن أن يتم من خلال التقليد ونسخ التقنيات وأساليب الإدارة والتنظيم الذي يمكن أن يحسن من كفاءة الإنتاج. حسب (Rodrik, 1999 ; Gorg et Greenaway, 2003)، الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي يشجع هذا النوع من التحويلات. ومع ذلك، فإن درجة ونوعية التقليد تعتمدان على درجة التعقيد الأصلية. ففي الواقع، فإنه يقلل من فرص الشركات المحلية لتقليد الشركات الأجنبية. وبالتأكيد، يمكن للشركات متعددة الجنسيات تحفيز النمو من خلال التقدم التكنولوجي، ولكن هذا يتطلب وجود شروط معينة. ووفقا ل (Blomstrom et Kokko, 1996): التحويل يعتمد على القدرة الاستيعابية للشركات المحلية التي تتربع ضمن المستوى الأوسع لتنمية البلد المضيف وتأهيل القوى العاملة المحلية ووجود عتبة الرأسمال البشري.<sup>14</sup> وتستند معظم الأعمال التجريبية على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستعانة بمعادلة واحدة باستخدام سلسلة زمنية أو بيانات مستعرضة. عموما، هذا النموذج هو معادلة حيث يفترض المتغير التابع يتأثر بالاستثمار الاجنبي المباشر، ويضاف إلى ذلك متغيرات الحكامة التي قد تؤثر على المتغير الداخلي في كثير من الأحيان.

(Borensztein et al, 1998) اختبروا تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في البلدان الصناعية، ووجدوا ذلك ايجابيا، ولكن هذا يتوقف على نوعية وانتاجية مخزون الرأسمال البشري في البلد المضيف. على وجه التحديد، الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر ايجابيا على النمو عندما يكون هناك القدرة على الاستيعاب التكنولوجي والبشري الكافي. وقد أظهرت نفس النتيجة باستخدام أساليب تحليلية مماثلة. والتي وجدت في دراسات (Rama, 2001, Kolstad et Tondel, 2002). وقد انتقدت الدراسات التي أجريت على عينات غير متجانسة التي أدت إلى تشويه النتائج والتوصيات السياسية. وباستخدام أسلوب البانل، وجد أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو هي غير متجانسة إلى حد كبير. كما أن فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث النمو هي أعلى في الاقتصاديات الأكثر انفتاحا. من جهة أخرى، لا يوجد أي تأثير معنوي للرأسمال البشري على النمو الاقتصادي (Carkovic et Levine, 2002).

هذه النقطة الأخيرة ليست هامة جدا في حد ذاتها، لأن العلاقة بين النمو الاقتصادي والرأسمال البشري معقدة، بحيث من المستحيل الشرح من خلال نموذج خطي. وعلاوة على ذلك، فإن هذه النتائج غير متجانسة جدا بين البلدان. ففي الواقع، طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي-الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن تحديدها دون الأخذ بعين الاعتبار خصائص البلد المضيف. وبالمثل، فإن نتائج (Carkovic et Levine, 2002) أظهرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له آثار مستقرة على النمو.

فالدراسات فقدت الدلالات الإحصائية عند ادخال مؤشرات الانفتاح التجاري، سعر الصرف وتطورات مؤشر السوق الغير رسمي إلى عمليات الانحدار من طرف الباحثين، وفضلا عن مؤشرات النمو المالي. ويرجع ذلك إلى وجود الجوانب الداخلية القوية بين هذه المتغيرات والاستثمار الأجنبي المباشر. كما أظهروا كذلك أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في البلدان الفقيرة مستقل عن نوعية رأسمال البشري بسبب وجود آثار العتبة.<sup>15</sup>

أخيرا، تظهر بعض الدراسات أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو يعاني من ارتفاع في درجة ذاتية المؤشرات (Bende-Nabende et al. 2003). في الواقع، من جهة الاستثمار الأجنبي المباشر يحرك النمو. وثانيا، النمو المستقر والسريع يمكن أن يكون علامة ايجابية على جاذبية الشركات متعددة الجنسيات. لتصحيح هذا التحيز، (Li et Liu, 2005) درسوا العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو باستخدام نموذج البانل والمعادلات في وقت واحد على لوحة بيانات من 84 بلد (21 متقدمة و 63 نامية). أظهرت نتائجها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز النمو من خلال تفاعلها مع الرأسمال البشري. وعلاوة على ذلك، (Li et Liu, 2005) وجدوا أن الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة من المرجح أن تحد من الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>16</sup>

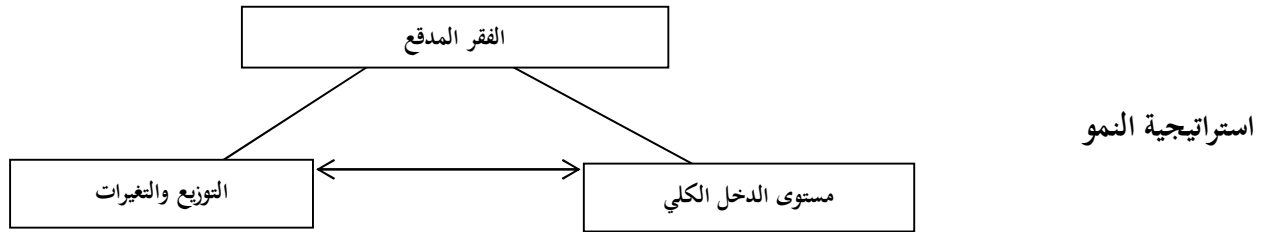
### 3. النمو والفقير:

(Dollar et Kraay, 2002) اختبروا تأثير النمو والانفتاح التجاري على الفقر بالتمييز بين البلدان المنفتحة على العولمة مقارنة بالآخرين. وجدوا أن الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر يعززان نمو محايد فيما يخص التوزيع. وبالتالي، هذا النمو ضروريا وهو جيد بالنسبة للفقراء. وبالمثل، (Beck et al, 2004) درسوا تأثير التطور المالي على النمو وعلى عدم المساواة والفقر. وجدوا أن الوساطة المالية تعزز نمو دخل الفقراء أكثر من الأغنياء. وبالتالي، فإنه يمكن الحد من عدم المساواة. وفي المقابل، (Nissank et Thorbeche, 2006) وجدوا أن العولمة تؤثر على الفقر. في هذه الحالة، آثار العتبة تلعب دورا هاما. ووفقا لهؤلاء الباحثين، التنمية الزراعية في البلدان الفقيرة هي أكثر أهمية من التجارة والانفتاح التجاري والمالي لتعزيز النمو، بموجب هذه الفرضية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي يمكن أن يلعب دورا هاما. فبعض الدراسات تركز على تأثير النمو على الفقر الغير نقدي (الذي لا يتعلق بالدخل). وبالتالي، (Moser et Ichida, 2001) حللوا العوامل المفسرة للعمر المتوقع في جنوب الصحراء الأفريقية باستخدام ثلاثة طرق للتقدير، وهي طريقة المربعات الصغرى، طريقة المربعات الصغرى المعممة وطريقة مضاعف المربعات الصغرى. وأظهروا الباحثين أن الزيادة في نمو الدخل الفردي بمعدل 10% سيتبعه زيادة في العمر المتوقع ب 1%، وانخفاض في معدل وفيات الرضع ب 3% وزيادة بنسبة 3-4% في معدل التعليم الابتدائي.<sup>17</sup>

#### 1.3. استراتيجية الحد من الفقر:

حاليا، الحد من الفقر لا يتوقف على النمو الاقتصادي فقط. حسب (Bourguignon, 2003) فإنه يعتمد في نفس الوقت على تغيرات في معدل نمو متوسط الدخل ودالة التوزيع. وبالتالي، هناك عدة فرضيات للحد من الفقر. أولا، النمو الاقتصادي له آثار محايدة من المرجح أن يزيد من دخل الفقراء وكذلك دخل بقية السكان. ثم إن إعادة التوزيع تخفض من عدم المساواة، حتى في متوسط دخل ثابت، من المرجح أن يتم رفع جزء من السكان فوق خط الفقر المطلق. وأخيرا، في الحالات القصوى، الزيادة في عدم المساواة يمكن أن يحيد من آثار النمو على الحد من الفقر، وذلك يعتمد على مرونة دخل الفقراء مقارنة بالنمو وعدم المساواة.

الشكل رقم 1: مثلث العلاقة بين الفقر - التنمية - اللامساواة



Source : François Bourguignon, Le Triangle Pauvreté - Croissance – Inégalités, Afrique Contemporaine, La revue de l'Afrique et du Développement, 2004/3 (N° 211).

في هذا المعنى، الخصائص الهيكلية والمؤسسية للدولة تلعب دوراً رئيسياً. وهكذا، فإن الشكل (1) يعرض نوعين من الآثار على الفقر: تأثير النمو وتأثير عدم المساواة. ومع ذلك، هذين التأثيرين تتفاعل فيما بينها وفقاً لاستراتيجية النمو المعتمدة في البلد. وتعتمد هذه الأخيرة على الأهداف والايديولوجيات والتوجهات السياسية للحكومات. وقد أدت الخلافات المتعلقة بهذه الاستراتيجيات إلى ظهور مفهوم النمو المحابي للفقراء « croissance pro-pauvre ».

### 2.3. النمو واللامساواة:

الحالة التعقيدية لمثلث النمو-الفقر-عدم المساواة لا تكمن فقط في استراتيجيات الحد من الفقر، ولكن خصوصاً في التفاعلات بين النمو الاقتصادي والتوزيع. في سياق هذه الأخيرة، التفاعلات تؤثر على بعضها البعض وفقاً لآليات مختلفة. وبالتالي، نظريات كينز الاقتصادية تبين أن عدم المساواة هي صالحة للنمو لأنها تسمح برفع طبقة رجال الأعمال والرأسماليين القادرين على توليد وفرة جوهرية من أجل التنمية.

في المقابل، أظهرت الدراسات الحديثة الاقتصادية أن عدم المساواة لها تأثير سلبي على النمو. في نماذج الاقتصاد السياسي، حيث التفاوتات عالية جداً، الناخب المتوسط يمارس ضغوطات لصالح السياسات التدخلية على أساس إعادة التوزيع (Alesina et Rodrik, 1994). للإجابة على هذا الطلب، فإن الحكومة ترفع الضرائب التي من المرجح أن تقوض الاستثمار والنمو. هذا يعني وجود نماذج من المشاركة الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإن نموذج من الصراع الاجتماعي يظهر أن التفاوت يعزز التوترات العرقية، الاجتماعية والثقافية بين الفقراء والفئات الأخرى (Rodrik, 1999). في حالة عدم قدرة المؤسسات على إدارة هذه التوترات، يمكن للصراعات الاجتماعية الكامنة أن تتحول إلى عنف وجرائم وحروب. هذه التشوهات تصلح لإنشاء آليات لعرقلة الإصلاحات اللازمة للنمو.

بالإضافة إلى ذلك، العلاقة السببية يمكن أيضاً أن تنتقل من النمو إلى عدم المساواة. نظرياً، هذه العلاقة يمكن أن تأخذ الشكل (U) المقلوبة كما تنبأ بها (Kuznets, 1955). في هذا النموذج، النمو الاقتصادي يتألف من ثلاثة مراحل تتحدد بمستوى النمو وعدم المساواة. في البداية، البلدان الفقيرة لديها بنية اقتصادية بدائية، انخفاض اللامساواة في الدخل. عملية تصنيع هذه الاقتصاديات يبدأ تدريجياً وبالتعايش مع القطاعات الزراعية والغير الرسمية. هذه الخطوة تساعد على زيادة الانتاجية والدخول في الصناعات التحويلية المستقرة في المناطق الحضرية، وهذا ما يجلب هجرة اليد العاملة للقطاعات التقليدية، وبالتالي، تقلّ المداخيل بالنسبة للعمال. وهكذا، فإن المرحلة الأولى من نموذج (Kuznets, 1955) يعزز الزيادة في اللامساواة. وتستمر هذه العملية حتى مستوى معين حيث تصل التفاوتات إلى ذروتها، ويسمى هذا المستوى بنقطة التحول. وفي أعقاب ذلك، التخلص

التدريجي من القطاعات الغير انتاجية وتحسين توزيع الثروة يعملان على نمو المداخل في المرحلة الثالثة والذي يرافقها انخفاض في عدم المساواة.

تجريبيا، (Perotti, 1994 et Rodrik, 1999) اقترحوا آثار عدم المساواة الأولية على النمو، وجدوا ذلك سلبا خصوصا عندما تكون مرفوقة بعيوب في سوق الائتمان. كما أن (Perotti, 1994) اختبر الفرضيات النظرية للعيوب على مستوى الائتمان، "الناخب المتوسط والصراع الاجتماعي". عيوب سوق الائتمان يشار إليها من خلال نسبة القروض الاستهلاكية إلى الناتج المحلي الاجمالي مضروبا باللامساواة. وبالمثل، يشار إلى وضعية الناخب المتوسط من خلال حصة الخمس الثالث من السكان من الدخل الوطني. النتائج أظهرت أن وضعية الناخب المتوسط لا يؤثر على مستوى النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن تأثير عيوب السوق وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي هي سلبية إلى حد كبير.

(Rodrik, 1999) ركّز بقوة على العلاقة بين الصراع الاجتماعي الكامن والنمو الاقتصادي، وطبق طريقة المربعات الصغرى لمقطع عرضي للبلدان النامية. مؤشرات الصراعات المستخدمة هي: معامل GINI، التنوع العرقي واللغوي، نوعية سيادة القانون، ومؤشر عن النظام السياسي. نتائج (Rodrik, 1999) أظهرت أن هناك صراعات اجتماعية كامنة أكثر على الاصلاحات الضرورية للتكيف الاقتصادي يصعب تنفيذها. وبالتالي، البلدان التي لديها عدم مساواة عالية هي ذو طبيعة هشّة للصدمات الخارجية.

(Addison et Corina, 2001) استخدموا أسلوب المربعات الصغرى على لوحة بيانات مختلطة للبلدان. وجدوا أن النمو هو دالة مقعرة من اللامساواة. ومع ذلك، فإن هذه النتائج هي هشّة جدا بسبب المواصفات المنخفضة على وظيفة النمو، عندما يتم أخذ هذه المتطلبات بعين الاعتبار، طبيعة النتائج تتغير. من جهة أخرى، (Mbabazi et al, 2002) وباستخدام أسلوب البانل، وجدوا أن آثار اللامساواة على النمو تتعلق بالأفق الزمني. وبالتالي، فهي على المدى القصير ايجابية وعلى المدى البعيد سلبية. كما وجدوا أن الفقر هو أقل في البلدان التي تحسن توزيع الدخل.

فيما يخص افتراض (Kuznets, 1955)، المنحنى المقلوب « U » ليس مؤكد بشكل عام في المقطع العرضي. وبالتالي، (Deininger et Squire, 1998) بالعمل على بيانات من نوعية جيدة، وجدوا أن اللامساواة تقلل من نمو دخول الفقراء وليس الاغنياء. واستخلصوا أن افتراض (Kuzne, 1955ts) هو هش جدا، هو صالح فقط عندما يتم تجاهل الاختلافات الهيكلية بين البلدان.<sup>18</sup>

#### 4. الاستثمار الأجنبي المباشر واللامساواة:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في مثلث النمو-اللامساواة-الفقر هو هدف إسمي. لأن الأثر النهائي للاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر لا يتوقف فقط بآثاره على النمو، ولكن أيضا على عوامل التوزيع. إن نموذج (Heckscher-Ohlin) Samuelson يظهر أن الاستثمار الأجنبي المباشر مثل الانفتاح التجاري، من المحتمل أن يزيد التفاوت بين القطاعات ذات الميزة النسبية وغيرها. إذا كانت هذه الفوارق مرتفعة جدا، فمن المرجح أن يبقى معدل الفقر غير حساس بالنمو الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر. بنية السكان الفقراء قد تتأثر في مثل هذه الطريقة لاحتواء المزيد من اليد العاملة بدون أي ميزة نسبية مقارنة. وأن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على عدم المساواة يمكن أن تحلل تحت افتراضات نظريات التبعية التي وضعها (Amin et Prebisch). في هذه الحالة، يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تهميش المحيط مع تعزيز تشكيل فئة النخبة التي تستفيد من مجالات النمو. ومع ذلك، وخلافا لنموذج Kuznets، نظريات التسعينات تظهر أن النخب السياسية

والاقتصادية لديها مصلحة في الحفاظ على مستوى عالي من عدم المساواة من أجل حماية مكاسبها. في هذه الحالة، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى الزيادة المستمرة في عدم المساواة داخل البلدان.

تجريبياً، (Tsai, 1995) تؤكد من اختلاف معامل GINI بوصفه وظيفة من النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات أخرى مفيدة سياسية وجغرافية. وجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتأكيد يزيد من عدم المساواة في الدخل (خاصة في البلدان الآسيوية). ولكن هذا التأثير هامشي ويعتمد على الاعتبارات الجغرافية. ومع ذلك، فإن النتائج تدعم نظريات التبعية. وعلاوة على ذلك، أظهرت دراسة (Tsai, 1995) أن مستوى التنمية الاقتصادية، الاستهلاكات العمومية وتحسين القطاع الزراعي هي حاسمة لفهم مستوى عدم المساواة. وبالمثل، يستخدم (Choi, 2006) بيانات حديثة من البنك الدولي على عدم المساواة لاختبار آثار أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج على معامل GINI. الباحث وجد أن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في كلا الاتجاهين يزيد من عدم المساواة.<sup>19</sup>

#### خاتمة:

إن دراسة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من الفقر يشمل أدبيات واسعة وشاملة. فهو يشمل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مفاهيم الفقر وآليات الانتقال.

نظريات الاقتصاد الصناعي والتجارة الدولية تصف سلوك الشركات متعددة الجنسيات بناء على استراتيجيات وخصائص البلد المضيف. عندما تدخل شركة إلى الاقتصاد، فإنها تتفاعل مع البيئة الحالية، وتعرف هذه البيئة من خلال نوعية هذه المؤسسات. وهكذا، فإن النظام السياسي والخصائص الثقافية والاعتبارات التنظيمية تحدد كيفية تصرف الشركات متعددة الجنسيات، ومناخ الاستثمار يمكن أن يكون محور بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية.

كما أن عملية الانتاج والتسويق برمتها، والشركات متعددة الجنسيات تتفاعل مع الشركات المحلية. في هذا السياق، فإنها قد تكون مزاحمة للشركات المحلية أو على العكس من ذلك محفزة لها. للقيام بذلك، فإنها تؤثر على الطلب على العمالة من حيث الجودة والكمية والأجور، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على الحد من الفقر.

من جانب الاقتصاد الكلي، مجموع آثار الشركات متعددة الجنسيات على الشركات المحلية من المرجح أن تعزز نمو الناتج والدخل. ومع ذلك، حتى لو كان الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز النمو، هذا لا يعني أن لديه نفس النوع من التأثير على الفقر.

الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر على الفقر من خلال آليات أخرى. نحدد ثلاثة رئيسية: أولاً، عرض بعض الشركات الأجنبية عندما تكون موجهة نحو توفير الموارد الضرورية للسكان وذو طبيعة الحد من الاقتصاد والحرمان. في هذا المعنى، يمكن توفير البنى التحتية للوصول إلى المياه، الطاقة، الرعاية الصحية والنقل وتحسين القدرات للفقراء. ثانياً، توفير الخدمات المالية مثل التأمين والقروض الصغيرة التي تقلل من تعرض الفقراء ويعزز اندماجهم في بيئة الأعمال. ثالثاً، الاتجاهات الجديدة للشركات لصالح الاستثمار الذي يتميز بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة الذي سيكون له الآثار على سكان البلد المضيف.

هذا الاستعراض الأدبي هو نظرة أساسية لمعالجة الاشكالية حول هذا العمل. وعلى الرغم من توفر الأدب النظري حول تفاعل المؤسسات مع الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمارات المحلية والنمو، فهذا يتعلق مباشرة بالفقر أو "الفقراء". وبالإضافة إلى كل ذلك، إذا كانت المنطقة العربية والأفريقية ناذراً ما تعالج، هذا بالتأكيد بسبب تعقد البيئة الاقتصادية لهذه البلدان التي تتميز بخاصية مزدوجة كونها أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين يوجد بها نسبة كبيرة من الفقر.

الهوامش والمراجع:

- <sup>1</sup> - North, D. C. (1990). *Institutions, Institutional Change & Economic Performance*. New York, Cambridge University Press.
- <sup>2</sup> - Acemoglu, D., S. Johnson, et al. (2005a). "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth." NBER Working Paper 10481.
- <sup>3</sup> - Eifert, B., A. Gelb, et al. (2005). *Business Environment & Comparative Advantage in Africa: Evidence from the Investment Climate Data*. Annual Bank Conference in Development Economics. Dakar, Senegal, Center for Global Development. WP N° 56.
- <sup>4</sup> - Eifert, B., A. Gelb, et al. (2008). "The Cost of Doing Business in Africa: Evidence from Enterprise Survey Data." *World Development*(doi:10.1016/j.worlddev.2007.09.007).
- <sup>5</sup> - Singh, H. & K. W. Jun (1995). "Some New Evidence on Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries." *World Bank Policy Research* WP 1531.
- <sup>6</sup> - Morisset, J. P. (1999). "Foreign Direct Investment in Africa: Policies Also Matter." *World Bank Policy Research Working Paper*(N° 2481).
- <sup>7</sup> - Asiedu, E. (2002). "On the determinants of Foreign Direct Investment to Developing Countries: Is Africa Different?"
- <sup>8</sup> - Bastos, F. & J. Nasir (2004). "Productivity & the Investment Climate: What Matters Most?" *World Bank Policy Research* WP N° 3335.
- <sup>9</sup> - Gyimah-Brempong, K. (2002). "Corruption, economic growth, and income inequality in Africa." *Economic of Governance* 3(3): 183-209.
- <sup>10</sup> - Wood, A. et K. Berge (1997). "Exporting Manufactures: Human Resources, Natural Resources & Trade Policy." *The Journal of Development Studies* 34(1): 35-59.
- <sup>11</sup> - Eifert, B., A. Gelb, et al. (2008). "The Cost of Doing Business in Africa: Evidence from Enterprise Survey Data." *World Development*(doi:10.1016/j.worlddev.2007.09.007).
- <sup>12</sup> - Robertson, C. J. & A. Watson (2004). "Corruption & Change: The Impact of Foreign Direct Investment." *Strategic Management Journal* 25: 385-396.
- <sup>13</sup> - Chenery, H. et A. Strout (1966). "Foreign assistance and economic development." *The American Economic Review* 56(4): 679-733.
- <sup>14</sup> - Blomstrom, M. & A. Kokko (1996). "The Impact of Foreign Direct Investment on Host Countries: A Review of The Empirical Evidence." *National Bureau of Economic Research*.
- <sup>15</sup> - Carkovic, M. V. et R. Levine (2002). "Does FDI accelerate economic growth?" *U. of Minnesota Department of Finance Working Paper*.
- <sup>16</sup> - Bende-Nabende, A., J. L. Ford, et al. (2003). "The interaction between FDI, output and the spillover variables: co-integration and VAR analyses for APEC, 1965-1999." *Applied Economics Letters* 10(3): 165-172.
- <sup>17</sup> - Nissanke, M. et E. Thorbecke (2006). "Channels and Policy debate in the globalization inequality- poverty nexus." *World Development* 34(8): 1338-1360.
- <sup>18</sup> - Mbabazi, J., O. Morrissey, et al. (2002). "Inequality, Trade Liberalisation and Growth." *CREDIT and School of Economics, University of Nottingham, Working Paper*(102/2).
- <sup>19</sup> - Choi, C. (2006). "Does foreign direct affect domestic income inequality?" *Applied Economic Letters* 13(12): 811-814.



## التأطير القانوني للعمل المصرفي في الجزائر

- دراسة استبائية تحليلية للأمر 10-04 -

رابحي مختار

أستاذ مُحاضر كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة



### ملخص:

البحث الحالي عبارة عن دراسة اقتصادية لتطور القانون المؤطر للعمل المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1986-2010، حيث تم تقديم القوانين الصادرة من خلال ظروف استصدارها وأهم نتائجها. فقانون القرض والبنك لسنة 1986 كان نتيجة رئيسية لأزمة البترول التي عرفت الجزائر خلال تلك الفترة. كما أن القانون التوجيهي للمؤسسات الصادر سنة 1988 كان له الدور الأهم في تعديل هذا القانون. قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 وتعديله سنوات 2001، 2003 و 2010 اعتبر من وجهة الاقتصاديين تحيين للقانون البنكي وتكييف له وطبيعة التحولات الاقتصادية الى عرفت الجزائر. الكلمات الدالة: القانون البنكي، النظام المصرفي الجزائري، الأمر 10-04.

### Abstract:

This empirical study aims to analyze the point of view of researchers and banking staff to the new measures created by banking law of 2010. I attempted to based my theoretical part on the previews laws from the period of 1986 till 2003. on practical side, I have been chosen was a sample of 53 specialized who have already consulted the main information created by the banking law number 10-04 published in August, 26<sup>th</sup> 2010.

**Keywords:** banking law, the Algerian banking system. Law number of 10-04.

## مقدمة

مثل القانون البنكي في الجزائر المرآة العاكسة لواقع النظام المالي والمصرفي الجزائري، فخلال الفترة: 1986-2010، كانت جميع القوانين الصادرة انعكاسا حقيقيا للسياسات الاقتصادية، فالأزمة المالية لسنة 1986 عجلت باستصدار قانون القرض والبنك. كما كان لصدور القانون التوجيهي للمؤسسات الدور الرئيس في استصدار قانون استقلالية البنوك لسنة 1988. كما مثلت التوجهات الاقتصادية الكلية في الجزائر بعد تلك السنة اللبنة الأولى في اعتماد أهم القوانين المنظمة للعمل المصرفي في الجزائر سنة 1990. تقدم الورقة البحثية قراءة استبائية استقصائية للتعديلات الصادرة سنة 2010، وذلك بموجب الأمر 04/10 الصادر بتاريخ 2010/08/26 من وجهة نظر المهتمين بهذا المجال.

## 1. قانون القرض والبنك لسنة 1986:

تحت ضغط أزمة النفط الخانقة، فإن أول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة من الإجراءات التي كانت تهدف الى التحول بالنظام الاقتصادي مبادئه و مؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق ، هو إصدارها لقانون بنكي جديد، هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة المصرفية ، محمدا بوضوح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد و مبادئ النظام المصرفي ذو المستويين ،مع إعادة الاعتبار لدور و أهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة<sup>1</sup>، ومراقبتها تماشيا و تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. ويمكن إيجاز أهم المبادئ و القواعد الأساسية التي تضمنها القانون في النقاط التالية<sup>2</sup>:

- ✓ تقليص دور الخزينة المتنامي في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك<sup>3</sup>؛
- ✓ أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية و دوره كبنك البنوك، وإن كانت هذه المهام تعوزها الآليات و الأدوات التنفيذية، ومن ثم تبدو في أحيان كثيرة مقيدة<sup>4</sup>؛
- ✓ بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين<sup>5</sup>.
- ✓ أعاد القانون للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح للبنوك إمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانها القيام بإحداث الائتمان دون تحديد مدته أو للأشكال التي يأخذها، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه ، و الحد من مخاطره ،خاصة عدم السداد<sup>6</sup> ؛
- ✓ نص القانون على إنشاء هيئات رقابة وهيئات استشارية على النظام المصرفي<sup>7</sup>.

## 2. قانون استقلالية البنوك لسنة 1988:

جسد هذا الأخير مجموعة من التعديلات على سابقه خصوصا بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات لسنة 1988 وكان يهدف الى:

- ✓ إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات<sup>8</sup>؛
- ✓ دعم دور البنك المركزي في ضبط و تسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن في الاقتصادي الكلي؛

- ✓ يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي. وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية، ولكي يحقق ذلك، يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه؛
- ✓ يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه<sup>9</sup>؛
- ✓ يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية<sup>10</sup>.

### 3. قانون النقد والقرض لسنة 1990:

سمح قانون النقد والقرض بتحويل السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد، ويرأسه محافظ البنك الجزائري، قام بإصدار عدد من القوانين المتعلقة بالنقد وشروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية، وذلك تدعيماً للنظام النقدي والمالي لمسايرة اقتصاد السوق. ويعتبر القانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض، نصاً تشريعياً يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فيعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل والمتمم لسنة 1988. كما حمل هذا القانون أفكاراً جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمد عليها تعكس إلى حد كبير الصورة التي سيكون عليها هذا النظام في المستقبل.

ومن أهم مبادئ قانون القرض و النقد هو الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان فقد كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث تُهْمَش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، وخلق مثل هذا الأمر غموضاً كبيراً على مستوى نظام التمويل، فجاء قانون النقد والقرض ليضع حداً لذلك، فأبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة<sup>11</sup>.

وعليه أصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية، ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية<sup>12</sup>:

- ✓ استعادة البنوك والمؤسسات المالية، لوظائفها التقليدية و المتمثلة في منح القروض؛
- ✓ تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- ✓ أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إداريه وإنما يركز أساساً على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع؛
- ✓ وضع قانون 10-90 النظام المصرفي على مستويين، فميز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، ونشاط البنوك التجارية كموزع للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلاً بنك البنوك يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسة الائتمانية للبنوك وفقاً لما يقتضيه الوضع النقدي. فيمكنه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي وتحديد معايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية؛

- ✓ نص القانون صراحة بمنح رخص إنشاء البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية و الأجنبية، أو الاكتتاب في رأسمال البنوك الوطنية القائمة، بغية إحداث منافسة حقيقية بين البنوك لتحسين خدمات القطاع المصرفي؛
- ✓ إدخال وظائف وأنشطة على البنوك والتي تدخل في إطار الوساطة البنكية والأسواق المباشرة، وبذلك تطورت الأنشطة البنكية ووجدت البنوك أنفسها أمام عدة نشاطات مالية جديدة تمثلت في تقديم سلفيات، مساهمات في رأس مال المؤسسات وإصدار السندات؛

✓ استرجاع قيمة الدينار ووضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي مع تقليص دور الخزينة وإرجاع الديون.

#### 4. تعديلات سنتي 2001، 2003:

مثل الأمر 01-01 الصادر بتاريخ 27 فيفري سنة 2001 أول تعديلات قانون النقد والقرض، ومثلت أهم محاوره<sup>13</sup>:

- ✓ تسيير البنك المركزي وإدارته تتم ومراقبته من خلال محافظ بمساعدة 3 نواب ومجلس إدارة ومراقبان؛
- ✓ عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه الى قواعد الوظيفة العمومية، مع إلغاء مدة تعيين المحافظ المحددة سابقا بستة سنوات وخمسة بالنسبة للنواب؛
- ✓ الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، حيث أصبح الأخير بموجب هذا التعديل غير معني بإدارة وتنظيم البنك المركزي، أما من حيث تركيبة الأعضاء فيتكون مجلس النقد والقرض حسب نص المادة العاشرة من هذا الأمر من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر مضافا إليه ثلاث شخصيات يختارون بحسب خبرتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية<sup>14</sup>.

كما مثلت سنة 2003 مرحلة مهمة في تاريخ القانون المصرفي الجزائري، حيث تم اصدار الأمر 03-11 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 الذي كان يهدف الى<sup>15</sup>:

- ✓ تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين الادارة ومجلس النقد والقرض؛
- ✓ توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف؛
- ✓ تعزيز التشاور بين الحكومة وبنك الجزائر في المجالات المالية والنقدية؛
- ✓ توفير حماية أفضل للمصارف ومدخرات الجمهور من خلال تعزيز شروط اعتماد البنوك وكذا مسيرتها وزيادة الجانب الجزائي والعقوبات على مخالفتي القانون البنكي وتقوية حقوق جمعية المصارف والمؤسسات المالية؛
- ✓ تقوية شروط عمل مركزية المخاطر، مع إمكانية رهن الودائع بالذهب مقابل تسبيق يهدف الى تنشيط المديونية الخارجية وذلك بحسب المادة 39 من الأمر؛
- ✓ إلغاء دور بنك الجزائر في الرقابة على أموال المحروقات الناتجة عن الصادرات اليومية للنفط.

#### 5. تعديلات سنة 2010:

جسد الأمر 04-10 المؤرخ في 2010/08/26 مجموعة من التغييرات الكلية والجزئية، منها ما تعلق بالبنك المركزي ومنها ما ارتبط بالنظام المصرفي الجزائري ككل. من أجل دراسة أثر تلك التعديلات قمنا بدراسة توجهات عينة مقصودة من الباحثين والمتخصصين في المجال البنكي والمطالعين لمحتوى هذا الأمر من خلال محاولة اختبار الفرضية التالية:

✓ لا توجد فروق بين متوسطات الاجابة على استبيان الدراسة لأفراد العينة تبعا للوظيفة عند مستوى دلالة  $0.05 \leq \alpha$

يتمثل مجتمع الدراسة في الباحثين والمختصين القانونيين والبنكيين، ونظرا لصعوبة المسح الشامل لجميع عناصر الدراسة، فقد تم اعتماد أسلوب العينة باعتبارها جزء من المجتمع الأصلي يختارها الباحث بأساليب مختلفة وبطريقة تمثل المجتمع الأصلي وتحقق أغراض البحث وتغني الباحث من مشقات دراسة المجتمع الأصلي<sup>16</sup>.

### 1.5. الخصائص العامة لنتائج الدراسة:

نقدم في هذا الجزء الجداول الاحصائية لتشخيص المتغيرات الديمغرافية واختبار الثبات لأسئلة الاستبيان المستخدمة.

#### الجدول رقم 1: توزيع افراد العينة حسب الوظيفة، الجنس، والمؤهل العلمي

| الوظيفة           | العدد | النسبة المئوية |
|-------------------|-------|----------------|
| أستاذ جامعي متخصص | 39    | 73.58          |
| إطار بنكي         | 14    | 26.42          |
| الجنس             | العدد | النسبة المئوية |
| ذكر               | 40    | 75.47          |
| أنثى              | 13    | 24.53          |
| المؤهل العلمي     | العدد | النسبة المئوية |
| ليسانس            | 10    | 18.86          |
| ماستر             | 4     | 7.54           |
| ماجستير           | 20    | 37.73          |
| دكتوراه           | 19    | 35.87          |

### 2.5. اختبار الثبات لأسئلة الاستبيان المستخدمة من جمع البيانات:

يقصد بمفهوم ثبات درجات الاختبارات، مدى خلوها من الأخطاء غير المنتظمة التي تشوب القياس أي مدى قياس الاختبار للمقدار الحقيقي للسمة التي يهدف لقياسها<sup>17</sup>، ومن أجل ذلك نستخدم معامل ألفا كرونباخ، حيث أن زيادة قيمته واقتربها من الواحد الصحيح تعني مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة، كما يمكن حساب معامل الصدق عن طريق حساب جذر معامل الثبات، وهو يعرف بصدق المحك.

إن الثبات يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساو لقيمة المعامل اذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، أما الصدق فيعني أن المقياس يحقق الهدف أي يقيس ما وضع لقياسه.

من خلال البرنامج الإحصائي تم الحصول على معامل ألفا كرونباخ يساوي 0.911 أي نخلص من خلاله لثبات أداة الدراسة، نفس الشيء بالنسبة لمعامل صدق المحك الذي يساوي 0.954.

| Reliability Statistics |            |
|------------------------|------------|
| Cronbach's Alpha       | N of Items |
| 0.911,                 | 17         |

### 3.5. وصف وتحليل إجابات العينة:

من خلال دراسة وحساب المتوسط المرجح لعبارات الاستبيان وذلك بهدف معرفة توجهات المستجيبين، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات المشكلة لهذا المحور، وباستخدام برنامج ( spss20 ) لاستخراج النتائج الإحصائية وفق مقياس ليكرت الثلاثي والجدول التالي يوضح ذلك:

مقياس ليكرت الثلاثي الخاص بالدراسة .

| مقياس ليكرت | موافق | محايد | غير موافق |
|-------------|-------|-------|-----------|
| الرقم/الرمز | 3     | 2     | 1         |

وبالاستعانة بجدول المتوسط المرجح:

| المستوى        | موافق         | محايد            | غير موافق     |
|----------------|---------------|------------------|---------------|
| المتوسط المرجح | من 2.34 الى 3 | من 1.67 الى 2.33 | من 1 الى 1.66 |

نحصل على الجدول الملخص التالي: الجدول رقم 2: متوسط إجابات الأفراد على استبيان الدراسة

| رقم العبارة | العبارة                                                                                                                                           | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاتجاه |
|-------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|---------|
| 01          | إعفاء البنك المركزي من التزامات السجل التجاري وتوسيع مجال إعفائه من كل الضرائب والرسوم مهما تكن طبيعتها                                           | 2.916           | 0.336             | موافق   |
| 02          | تأكيد الأمر 04-10 على دور البنك المركزي المهم في السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي ، النقدي والمالي.                                           | 2.808           | 0.477             | موافق   |
| 03          | تأكيد الأمر 04-10 على دور البنك المركزي في إعداد ميزان المدفوعات وعرض الوضعية المالية للجزائر.                                                    | 2.610           | 0.751             | موافق   |
| 04          | إنشاء حسابات دائنة لدى البنك المركزي من قبل البنوك التجارية لتلبية حاجيات نظم الدفع.                                                              | 2,724           | 0.617             | موافق   |
| 05          | تولي البنك المركزي مسؤولية الضمان الحسن لسير نظم الدفع عن طريق نظام يصدره مجلس النقد والقرض.                                                      | 2.928           | 0.281             | موافق   |
| 06          | توجيه البنوك التجارية نحو تقديم خدمات مصرفية والقيام بمهام بنوك الأعمال.                                                                          | 2.952           | 0.286             | موافق   |
| 07          | الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية يتم عن طريق شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة فيها نسبة 51% على الأقل.                  | 2.053           | 0.808             | محايد   |
| 8           | تملك الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة بخول لها بموجبه الحق في أن تمثل في أجهزة الشركة دون حق التصويت. | 2.718           | 0.489             | موافق   |
| 9           | التنازل عن الأسهم والسندات الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية لا بد أن يتم على مستوى التراب الوطني.                                                 | 2.844           | 0.379             | موافق   |
| 10          | تمتلك الدولة حق الشفعة على كل تنازل عن أسهم أو سندات البنوك والمؤسسات المالية.                                                                    | 2.790           | 0.422             | موافق   |
| 11          | مسؤولية مجلس النقد والقرض في وضع جهاز رقابة داخلي يهدف الى التحكم في نشاط البنوك والمؤسسات المالية والاستعمال الفعال لمواردها.                    | 2.874           | 0.350             | موافق   |
| 12          | ضمان شفافية العمليات المصرفية ومصادرها مع الاحاطة بمجمل المخاطر.                                                                                  | 2.652           | 0.648             | موافق   |
| 13          | إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة المطابقة تاجع يهدف الى مطابقة القوانين والتنظيمات واحترام الاجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر.    | 2.826           | 0.502             | موافق   |
| 14          | تقسيم مركزية المخاطر إلى مركزية مخاطر المؤسسات، العائلات والمستحقات غير المدفوعة.                                                                 | 2.820           | 0.518             | موافق   |
| 15          | أهمية رأي اللجنة المصرفية بخصوص تعيين محافظي الحسابات مع اشتراط تسجيلهم في نقابة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات.                              | 2.479           | 0.629             | موافق   |
| 16          | تعديل تكوين اللجنة المصرفية عن طريق إضافة عضوين أحدهما ممثل لمجلس المحاسبة والثاني للوزير المكلف بالمالية مع تعديل طريقة انتداب القاضيين.         | 2.706           | 0.623             | موافق   |
| 17          | مسؤولية اللجنة المصرفية عن إعداد تقرير سنوي حول رقابتها للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.                                              | 2.515           | 0.568             | موافق   |

من خلال القراءة التحليلية للأمر 04-10 الخاص بتعديل وتتميم الأمر 04-10 المؤرخ في 2003/08/26 نلاحظ أن التعديلات مست جانبين مهمين: الجانب الكلي وهو كل ما تعلق بالنظام المصرفي الجزائري ككل وجانب ثاني جزئي متعلق بمؤسسة بنك الجزائر. فعلى المستوى الجزئي ركز التعديل الأخير للقانون البنكي على عدم خضوع بنك الجزائر الى التزامات التسجيل في السجل التجاري رغم أن المادة 09 من الأمر 11/03 تعتبر أن بنك الجزائر يعد تاجرا في علاقاته مع الغير. توسيع مجال إعفاء بنك الجزائر من كل الضرائب والرسوم والحقوق والأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها من الطباعة الى كل العمليات المرتبطة بنشاطاته. في نفس المجال أولى التعديل الأخير للقانون البنكي أهمية البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي المتعلق بمكافحة التضخم وكذا الاستقرار المالي المتعلق بملاءة المؤسسات المالية والأسواق المالية. كما ركز التعديل الأخير للقانون البنكي الجزائري عن مسؤولية بنك الجزائر عن إعداد ميزان المدفوعات وعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر وهي مهمة تقليدية للبنوك المركزية في العالم.

على المستوى الكلي، قدم القانون الأخير مجموعة تعديلات ذات صلة بسير النظام المصرفي ككل، حيث أن اعتماد نظامي دفع جديدين سنة 2006 تم أخذها بعين الاعتبار بموجب التعديل الأخير حيث أنه يتوجب على البنوك العاملة في الجزائر أن يكون لها حساب دائن مع بنك الجزائر لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع بدل المقاصة المعمول بها سابقا. وتأتي أهمية نظم الدفع من خلال دورها المهم في تطوير القطاع المالي، تقليص المخاطر وفعالية التحويل مع سهولة في إدارة الأموال وتعتبر توجه جديد نحو تقديم خدمات مصرفية حديثة تساهم في عصنة النظام المصرفي الجزائري. كما ركز القانون الجديد على أهمية توجيه البنوك التجارية نحو تقديم خدمات مصرفية حديثة والقيام بدور بنوك الأعمال في ظل حدود يضعها مجلس النقد والقرض.

حدد التعديل البنكي الأخير على أن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري لا بد أن يتم في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة فيها نسبة 51% على الأقل من رأس المال<sup>18</sup>، ويمكن أن يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء وزيادة على ذلك تملك الدولة سهما نوعيا في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة يخول لها بموجبه الحق في أن تمثل في أجهزة الشركة دون الحق في التصويت. إن تطبيق هذه المادة من وجهة نظر مؤيدة لهذا الطرح يسمح بسيطرة المؤسسات الوطنية على القطاع البنكي في الجزائر، مع إحكام الدولة سيطرتها ورقابتها على المجال البنكي وخلق رقابة فعالة للدولة من خلال السهم النوعي. في حين يرى مؤيدو الخصخصة المصرفية أن هذا الطرح كايح للاستثمار الاجنبي في المجال المالي والبنكي، كما أنه يلغي فكرة سابقة لخصخصة أحد البنوك العامة التي كانت تهدف من خلالها الدولة الى تحديث النظام المالي والبنكي الجزائري وخلق منافسة بين القطاع العام والخاص. وهو ما تؤكدته نتائج الاجابة عن هذه الفقرة.

القانون البنكي الأخير ركز على تبني بنك الجزائر وذلك عن طريق نظام يصدره مجلس النقد والقرض الى وضع جهاز رقابة داخلي ناجع يهدف الى التحكم في نشاطات البنوك والمؤسسات المالية والاستعمال الفعال لموارد هذه المؤسسات مع ضمان شفافية العمليات المصرفية ومصادرها والإحاطة بمحمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية والتأكد من صحة المعلومات المالية، وكذا الزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة ناجع يهدف الى مطابقة القوانين والتنظيمات واحترام الاجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر.

مصلحة مركزية المخاطر بدورها ومن خلال الأمر 10-04 تم تقسيمها الى ثلاثة مصالح: مركزية مخاطر المؤسسات، مركزية المخاطر للعائلات ومركزية المستحقات غير المدفوعة. وبحسب القانون البنكي الجزائري ، تعد مركزية المخاطر مصلحة لمركزية المخاطر تهدف الى:

- ✓ جمع أسماء المستفيدين من القروض وتحديد طبيعة القروض الممنوحة؛
  - ✓ سقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة مع تحديد الضمانات المقدمة؛
  - ✓ ربط مركزية المخاطر مع أنظمة الدفع التي يشرف عليها بنك الجزائر؛
  - ✓ إجبارية انخراط البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر على الانخراط في هذه المصلحة.
- مركزية مخاطر العائلات، نظام مراقبة تم اعتماده سنة 2011 من قبل البنوك بناء على اقتراح من جمعية البنوك كبديل للتصريح الشرطي المتعامل به سابقا مع الأشخاص الراغبين في الحصول على قروض لدى البنوك والمؤسسات المالية، وتتكون هذه المركزية من قائمة بأسماء كل المقترضين على مستوى جميع البنوك والمؤسسات المالية وذلك بهدف تحقيق ما يلي:
- ✓ تكوين بطاقة وطنية للمقترضين، أي تحديد وضبط قائمة بأسماء المستفيدين من قروض البنوك والمؤسسات المالية؛
  - ✓ تحديد حجم القروض الممنوحة لكل زبون؛
  - ✓ الحد من سلبات التصريح الشرطي المتعامل به سابقا على مستوى البنوك والمؤسسات المالية؛
  - ✓ الحد من حالات الاقتراض المفرط الذي تنجم عنه مشاكل في التسديد؛
  - ✓ أداة لحماية العائلات والمقترضين حتى لا يقعوا في مشاكل مالية.
- اللجنة المصرفية بدورها كانت محل موضوع التعديل الأخير، حيث أنه تم تعديل المادة 102 من الأمر 03-11 وأصبح رأي اللجنة المصرفية مهما في تعيين محافظي الحسابات مع اشتراط تسجيلهم في قائمة نقابة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات. كما أن التعديل الأخير مس المادة 106 من الأمر 11/03 حيث أن تتكون اللجنة المصرفية:
- ✓ المحافظ رئيسا ؛
  - ✓ ثلاثة أعضاء يختارون بحسب كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي؛
  - ✓ قاضين، ينتدب الأول من المحكمة العليا ويختاره رئيسها الأول، والثاني من مجلس الدولة ويختارها رئيس المجلس؛
  - ✓ ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأوليين؛
  - ✓ ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

#### 4.5. تحليل فروقات الاجابة بالنسبة لاستبيان الدراسة:

- من أجل الاجابة على الفرضية الرئيسية: لا توجد فروق بين متوسطات الاجابة على استبيان الدراسة لأفراد العينة تبعا الوظيفة المشغولة عند مستوى دلالة  $0.05 \leq \alpha$ .

نعمند طريقة تحليل التباين الاحادي ONE-WAY ANOVA من أجل الاجابة على الفرضية السابقة، والجدول

التالي يبين نتائج التحليل:



## الجدول رقم 3: نتائج تحليل التباين الاحادي لأثر الوظيفة على إجابات الأفراد

| الوظيفة المشغولة  | العدد | قيمة f | مستوى الدلالة |
|-------------------|-------|--------|---------------|
| أستاذ جامعي متخصص | 39    | 1.241  | 0.281         |
| إطار بنكي         | 14    |        |               |

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة f تساوي 1.241 بمستوى دلالة 0.281 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، أي لا توجد فروق بين متوسطات الاجابة لأفراد العينة تبعا للوظيفة المشغولة.

## نتائج الدراسة البحثية:

القانون البنكي في الجزائر مر بعدة تعديلات خلال الفترة 1986-2010 جسدت نتيجة عملية لجملة المتغيرات الكلية للسياسة الاقتصادية يمكن ترتيبها على النحو التالي:

- ✓ صدر القانون البنكي لسنة 1986 كنتيجة لأزمة البترول وانخفاض حجم الإيرادات البترولية، ويهدف تقديم اصلاح حقيقي للمنظومة المصرفية وتحديد أهداف واضحة للبنك المركزي والبنوك التجارية مع إعادة الاعتبار لدور وأهمية البنك المركزي في ضبط الكتلة النقدية المتداولة، مع التأكيد على الدور المحدود للخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- ✓ قانون البنوك لسنة 1988 صدر مع جملة من القوانين، أهمها القانون التوجيهي للمؤسسات وبأهداف أهمها دعم البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية ومنحه صفة التاجر مع إمكانية قيام البنوك والمؤسسات المالية بشراء الأسهم والسندات الوطنية؛
- ✓ قانون النقد والقرض تزامن والتحولت الاقتصادية الكبيرة التي عرفت الجزائر ويهدف الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان مع التأكيد على أهمية البنوك التجارية والمؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد وتقليص دور الخزينة التمويلي ومراجعة توزيع القروض وخضوعها للجدوى الاقتصادية؛
- ✓ تعديلات سنة 2001 جسدت الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض من حيث التركيبة والمهام، في حين ركز تعديل سنة 2003 على الجانب الجزائري في حال تسجيل أي قصور في مجال التسيير البنكي مع ترقية التشاور المالي بين الحكومة وبنك الجزائر وإلغاء رقابة بنك الجزائر على صادرات المحروقات؛
- ✓ التعديل الأخير لسنة 2010 تم تحليله بناء على دراسة استبائية تحليلية لعينة مقصودة من الخبراء والمطالعين للتعديل الأخير ودراسة توجهاتهم تجاه هذا التعديل الذي مس بنك الجزائر، النظام المصرفي ككل واللجنة المصرفية.
- ✓ التعديل الأخير ركز على أن الاستثمار الأجنبي في المجال البنكي لا بد أن يمثل بنسبة مساهمة وطنية تساوي 51% على الأقل وهو المقترح الذي كان توجه المستجيبين فيه محايدا نظرا لتعدد وجهات النظر من مؤيد ومعارض لهذا الطرح.

## الهوامش والمراجع:

- <sup>1</sup> باشوندة رفيق، سليمان زناقي، عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية \*واقع وتحديات\*، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية بجامعة حسيبة بن بوعلي، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، ص68.
- <sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية.قانون. القانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض.الجريدة الرسمية.رقم 20،34 أوت 1986.
- <sup>3</sup> نفس المرجع، المادة 14.
- <sup>4</sup> الجمهورية الجزائرية.قانون. القانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض.الجريدة الرسمية.رقم 20،34 أوت 1986. المادة 19.
- <sup>5</sup> الفصل الرابع من القانون المتعلق بنظام القرض.
- <sup>6</sup> الفصل الثالث المتعلق بالمخطط الوطني للقرض.
- <sup>7</sup> الجمهورية الجزائرية.قانون. القانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض.الجريدة الرسمية.رقم 20،34 أوت 1986. المادة 29.
- <sup>8</sup> الجمهورية الجزائرية.قانون. القانون 88-06 المتعلق بنظام البنوك والقرض.الجريدة الرسمية.رقم 2،13 جانفي 1988، المادة 3.
- <sup>9</sup> نفس المرجع، المادة 6.
- <sup>10</sup> نفس المرجع، المادة 7،
- <sup>11</sup> بلعوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية \*واقع و تحديات\*، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية بجامعة حسيبة بن بوعلي، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، ص496.
- <sup>12</sup> غزالي سامية. تأهيل البنوك للخصوصية -حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة البليدة، 2004، ص157.
- <sup>13</sup> الجمهورية الجزائرية.قانون. القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.الجريدة الرسمية.رقم 28،14 فيفري 2001.
- <sup>14</sup> الجمهورية الجزائرية.أمر. الأمر 01-01 المتعلق بالنقد والقرض.الجريدة الرسمية.رقم 28،14 فيفري 2001. المواد 6،7،8،9،10،11.
- <sup>15</sup> على بوعمامة.اندماج وخصخصة البنوك. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة البليدة، 2006، ص167.
- <sup>16</sup> جودت عزت عطوي. أساليب البحث العلمي: مفاهيمه-أدواته-طرقه الاحصائية. الطبعة الأولى. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص86.
- <sup>17</sup> رضا عبد الله أبو سريع. تحليل البيانات باستخدام برنامج spss. الطبعة الأولى. عمان: دار الفكر، 2004، ص186.
- <sup>18</sup> الجمهورية الجزائرية.أمر. الأمر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض.الجريدة الرسمية.رقم 50،01 سبتمبر 2010.

## دور الاستثمارات العمومية في التنمية الاقتصادية

### - حالة الجزائر -

باشوش حميد

أستاذ مُساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة مستغانم



#### ملخص:

للاستثمارات العمومية دور هام في التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال، حيث مثلت ركيزة سياسة التخطيط المركزي لاستكمال متطلبات الاستقلال الوطني، كما تواصل الاعتماد عليها بشكل كبير في الثمانينات والتسعينات غير أنّ انهيار أسعار النفط لم يسمح ببلوغ النتائج المسطرة.

وابتداء من سنة 2000 وبعد ارتفاع العائدات النفطية بشكل كبير، أطلقت السلطات العمومية سلسلة من الاستثمارات العمومية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والبرنامج التنموي الخماسي 2010-2014، ساهمت هذه الاستثمارات في إعطاء ديناميكية جديدة للاقتصاد الوطني ودعم التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات، لكن رغم الحجم الكبير لهذه الاستثمارات مازال الاقتصاد الوطني رهينة العائدات النفطية.

#### Résumé :

Les investissements publics ont joué un rôle clé dans le développement économique en Algérie depuis l'indépendance, ils ont représenté le pilier central pour la réalisation des exigences de l'indépendance nationale, ils ont continué ce rôle de manière significative dans les années 80 et les années 90, cependant, l'effondrement des prix du pétrole n'a pas aidé à atteindre les résultats escomptés.

À compter de l'an 2000 et après hausse des recettes pétrolières de façon spectaculaire, les pouvoirs publics ont lancé une série de programmes d'investissements publics, ces investissements ont contribué à donner une nouvelle dynamique de l'économie nationale et soutenir le développement économique dans divers secteurs, mais malgré ces investissements massifs, l'économie algérienne est toujours aussi dépendante au pétrole.

## تمهيد:

تشكل التنمية الاقتصادية هدفاً رئيساً للسياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول مهما اختلفت مكانتها، وهذا من أجل الاستجابة لحاجات الأفراد المتعددة كالتعليم والسكن والخدمات الصحية وكذلك من أجل توفير المتطلبات اللازمة للأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات.

ومن هذا المنطلق فإن توفير البيئة اللازمة سواء لحياة الأفراد أو لنمو وازدهار النشاط الاقتصادي يعتبر ضرورة لا مناص منها، ولذلك وجب أن تكون هناك استثمارات تستهدف تلبية هذه الحاجات بشكل فعال ودائم، وفي هذا الإطار يلعب الاستثمار العمومي دوراً هاماً، وهو النوع من الاستثمار الذي تعود ملكيته للدولة، وتهدف من خلاله تحقيق المنفعة العامة عن طريق توفير السلع والخدمات العامة كالاستثمار في التعليم والصحة وشبكات الطرق والكهرباء.

## أولاً: مفهوم ومجالات الاستثمار

تعددت المفاهيم المتعلقة بالاستثمار، وذلك حسب الجانب الذي يتم التركيز عليه وأيضاً حسب المعيار الذي يتم أخذه بعين الاعتبار كنوع الاستثمار وطبيعة النشاط الاستثماري أو ملكيته، لذلك وجب توضيح بعض هذه المفاهيم.

**تعريف الاستثمار:** هناك من الاقتصاديين من عرّف الاستثمار على أنه كل إنفاق يتم توجيهه لغرض زيادة أو الإبقاء على رصيد رأس المال، ويتمثل في جميع السلع والخدمات التي تستخدم في خطوات الإنتاج من أجل إنتاج سلع وخدمات أخرى مستقبلاً<sup>1</sup>. كما يمكن تعريف الاستثمار بأنه تخصيص قدر معين من رأس المال لاستخدامه بغرض الحصول إما على وسائل جديدة للإنتاج، أو بغرض تطوير وتحديد الوسائل المتاحة، بغية الرفع والتحسين من الطاقة الإنتاجية من جهة، ومن جهة أخرى بغرض الحصول على السلع والخدمات<sup>2</sup>.

وهناك أيضاً من ركّز على الغاية من الاستثمار فعرّفه بأنه توظيف المال بمهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموماً<sup>3</sup>. وعموماً يمكن تعريف الاستثمار من الناحية الاقتصادية بأنه يمثل التضحية بالموارد التي يتم استخدامها في الحاضر لغرض الحصول في المستقبل على إيرادات أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار، ويتمحور الاستثمار حول مدة حياة الاستثمار، المردودية وفعالية العملية الاستثمارية، والخطر المتعلق بمستقبل الاستثمار<sup>4</sup>.

ورغم الاختلاف من ناحية المنظور في هذه التعاريف إلا أنها تشترك في كون الاستثمار ينطلق من التضحية بالمنفعة المتأخرة من الاستهلاك الحالي من أجل الوصول إلى زيادة الطاقة الإنتاجية والحصول على منفعة أكبر مستقبلاً.

**مجالات الاستثمار:** مجال الاستثمار هو نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله قصد الحصول على عائد، وعموماً يمكن تصنيف مجالات الاستثمار جغرافياً أو نوعياً أو حسب الجهة المنفذة له، وذلك كما يلي<sup>5</sup>:

أ/ **التصنيف الجغرافي:** تُصنف الاستثمارات من الناحية الجغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات أجنبية.

- **الاستثمار المحلي:** وهو توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن نوع أدوات الاستثمار المستخدمة مثل العقارات، الأوراق المالية.... الخ.

- **الاستثمار الأجنبي:** وهو توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة.

ب/ **التصنيف حسب النوع:** تُصنف الاستثمارات حسب نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمار حقيقي واستثمار مالي.

- **الاستثمار الحقيقي:** الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار الذي يسمح للمستثمر بحيازة أصول حقيقية مثل العقارات والمعادن النفيسة ومختلف السلع.

- **الاستثمار المالي:** وهو الاستثمار في أصل من الأصول المالية مثل الأسهم، والسندات، وشهادات الإيداع، والاستثمار المالي يمكن أن يكون قصير الأجل مثل أذونات الخزينة وشهادات الإيداع، كما يمكن أن يكون استثماراً طويلاً مثل الأسهم والسندات والتعهدات المكفولة.

**ج/ التصنيف من حيث الجهة المنفذة للاستثمار:** ينقسم الاستثمار في مجال الجهة المنفذة له إلى نوعين اثنين، الاستثمار الخاص الذي ينفذه القطاع الخاص، والاستثمار العمومي الذي يقوم به القطاع العام.

- **الاستثمار العمومي:** وهو الاستثمار الذي تملكه الدولة ممثلة في السلطات العمومية المركزية أو المحلية.

- **الاستثمار الخاص:** أما الاستثمار الخاص فهو الاستثمار الذي يملكه القطاع الخاص، ويهدف الخواص من خلال استثماراتهم تحقيق أكبر أرباح ممكنة.

وتجدر الإشارة هنا إلى نوع ثالث يهتم به الكثير من الباحثين يتمثل في الاستثمار المشترك وهو استثمار ملكية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص، حيث يملك الأفراد حصصاً في المشاريع العامة، وتكون إدارة هذا النوع من المشاريع في الغالب من حق الدولة.

#### الفرق بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة:

الفرق الجوهرى بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة يكمن في أنّ الاستثمارات الخاصة يقوم بها أفراد دافعهم الرئيسى لذلك هو الربح، بينما الاستثمارات العامة فتقوم بها السلطات العمومية عن طريق الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية وغيرها لتلبية الحاجات الاجتماعية في هذه المجالات.

كما أنّ متطلبات التنمية تنطوي على قرارات استثمارية على درجة من الضخامة والمخاطرة لا يقوى على تحملها القطاع الخاص الذي يعمل من منظور الربحية الخاصة ويتعجل الأرباح واسترداد رأس المال ولا يهتم بالاعتبارات غير الاقتصادية<sup>6</sup>. وفي هذا الإطار تضطلع الدولة بدور هام في توفير السلع العامة والتي لا تضمن توفيرها آليات السوق المعتادة، حيث تتميز السلع العامة بجملة من الخصائص أهمها<sup>7</sup>:

- عدم المنافسة في الاستهلاك، حيث أنّ استهلاك فرد لسلعة عامة لا يقلل مما هو متاح للآخرين، مثل بناء سدّ لمنع الفيضانات.
- عدم القابلية للاستبعاد، فالأفراد الذين لا يدفعون مقابلًا لهذا النوع من السلع أو الخدمات لا يمكن استبعادهم عن الاستفادة.
- التكلفة الحدية لتقديم الخدمة العامة لشخص إضافي تساوي الصفر، حيث أنّ استفادة أفراد آخرين لا تحمل أيّ تكاليف إضافية.

**تعريف الاستثمار العمومي:** وهو النوع من الاستثمار الذي تعود ملكيته للدولة، وتهدف الدولة من خلال هذا النوع من الاستثمارات تحقيق المنفعة لصالح جميع أفراد المجتمع عن طريق توفير السلع والخدمات العامة كالأستثمار في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية.

يُعرّف الاستثمار العمومي أيضا بأنه إنفاق الدولة على شراء السلع الاستثمارية التي تتطلبها إقامة المشاريع العامة بهدف زيادة التكوين الرأسمالي، كما يختصر البعض تعريفه في كونه يتمثل في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين<sup>8</sup>.

#### أهداف الاستثمارات العمومية:

- تختلف أهداف الاستثمارات العمومية من دولة إلى أخرى حسب إمكانيات كل دولة ومكانة القطاع العام في اقتصادها وحسب السياسة الاقتصادية المنتهجة، لكن عموما يمكن إجمال أهم الأهداف في النقاط الآتية:
- تحقيق الأهداف المسطرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة.
- توفير وتطوير الخدمات العامة.
- الاستثمار في المشاريع التي لا يستطيع الاستثمار الخاص تنفيذها.
- تشجيع التنمية في قطاعات معينة.
- المساهمة في التشغيل وخلق الثروة.
- مراعاة التوازن الجهوي في الجانب التنموي من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية في مختلف الولايات والبلديات بهدف تطوير هذه المناطق وتحسين معيشة السكان بغض النظر عن ربحية هذه المشاريع.

#### الاستثمارات العمومية في الجزائر:

تحتل الاستثمارات العمومية مكانة كبيرة في حجم وعدد الاستثمارات الإجمالية في الجزائر منذ مطلع الستينات بسبب عدّة عوامل، حيث ساهمت الرؤية السياسية بعد الاستقلال في جعل الاقتصاد الوطني خاضعاً لمركزية القرار، وبالتالي كانت السياسة التنموية المنتهجة تعتمد على الخطط التنموية التي تسطرها وتنفذها السلطات العمومية، كما حافظت الاستثمارات العمومية على ريادتها في الثمانينات والتسعينات بسبب مواصلة الاعتماد الكبير على العائدات النفطية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب ضعف القطاع الخاص وعدم وجود النصوص القانونية التي تحفزها على الاستثمار، وإذا ما تتبعنا الاستثمارات العمومية في الجزائر نجدها قد مرّت بعدة فترات ترتبط في غالبيتها بتوجهات السلطة السياسية الحاكمة في كلّ فترة، لكن بالإمكان تقسيم هذه الفترات على الشكل التالي:

#### الفترة من الاستقلال إلى 1980:

نظراً للمخلفات السلبية الكبيرة التي تركها الاستعمار فقد كانت الوضعية الاقتصادية غداة الاستقلال صعبة للغاية بسبب تركيز الصناعات الأساسية والأنشطة التحويلية عند المعمرين وهيمتهم على أغلب المؤسسات القائمة، ممّا أفرز شبكات مصالح اقتصادية قائمة على نهب الثروات الوطنية.

هذه الوضعية جعلت السلطة السياسية القائمة آنذاك تتبني النهج الاشتراكي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة الأفراد، حيث قرر مجلس الثورة سنة 1966 مبدأ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المبنية على التخطيط المركزي ومبدأ التدخل المباشر للدولة في الاستثمارات الإنتاجية، وقد أقرت الحكومة خطة تنموية طموحة تمتد للفترة 1966-1980 تخلّصها كل من المخطط الثلاثي 1967-1969 والمخطط الرباعي الأول 1970-1973 والمخطط الرباعي الثاني 1974-1977، وهذا بهدف استكمال الاستقلال الوطني، ورغم أنّ مخططات التنمية خلال هذه الفترة أدّت إلى إحداث تحولات عميقة في الاقتصاد الجزائري، إلّا أنّ النتائج لم تكن في مستوى الاستثمارات الكبيرة كما تم تسجيل زيادة في تكاليف المشاريع وتأخر في الانجاز<sup>9</sup>.

## الفترة 1980-1989:

في بداية الثمانينات قامت الجزائر بتغيير الإستراتيجية التنموية عن طريق إدخال جملة من الإصلاحات بالاعتماد على مخططين خماسيين يرتكزان على مجموعة من المشاريع الاستثمارية، المخطط الخماسي الأول 1980-1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985-1989، غير أن طموحات الإصلاح الاقتصادي اصطدمت في نهاية الفترة بالانخفاض الحاد في أسعار المحروقات. حيث عرفت فترة المخطط الأول 1980-1984 ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار المحروقات وصل إلى أكثر من 35 دولار للبرميل سنة 1981 بعد أن كان أقل من 18 دولار سنة 1979، هذا ما شجع السلطات العمومية على رفع حجم الاستثمارات إلى أكثر من 156 مليار دينار سمحت بخلق حوالي 140 ألف منصب عمل سنوياً، بينما تأثر المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 سلباً بالأزمة النفطية لسنة 1986 حيث انخفضت أسعار البترول إلى أقل من 13 دولار للبرميل سنة 1986 بعد أن تجاوزت 27 دولار سنة 1985، وهذا ما تسبب في توقف سلسلة الاستثمارات العمومية وتأزم وضع الاقتصاد الوطني، حيث انخفض معدلات التشغيل إلى حوالي 75 ألف منصب عمل سنوياً كما عرف معدل البطالة ارتفاعاً كبيراً وصل إلى 17.89% بعد أن كان 13.68% خلال المخطط الخماسي الأول<sup>10</sup>.

## الفترة 1990-1999:

دفع تداعيات أزمة 1986 الجزائر إلى الانطلاق في مجموعة من الإصلاحات وإعادة النظر في السياسة المالية المتبعة بهدف تقليص حجم الإنفاق الحكومي وخفض عجز الميزانية، وعموماً فقد شهدت السنوات التي أعقبت الأزمة انخفاضاً ملحوظاً في حجم وعدد الاستثمارات العمومية.

كانت نتائج تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المسجلة سنة 1991 مشجعة حيث تم تحقيق فائض في الميزانية تجاوز 36 مليار دج، لكن سرعان ما تهاوت أسعار المحروقات مجدداً خلال الفترة 1991-1993 حيث انخفضت من حوالي 29 دولار للبرميل إلى أقل من 19 دولار للبرميل لتعود حالة العجز للميزانية في سنة 1992 بأكثر من 108 مليار دج وحوالي 163 مليار دج سنة 1993، أما معدلات البطالة فارتفعت إلى أكثر من 23% سنة 1993، ورغم هذه المؤشرات السلبية فقد واصلت السلطات العمومية في الجزائر تطبيق الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف المؤسسات الدولية لتعيد التوازن للميزانية سنتي 1996 و 1997، كما تمكنت من مواصلة بعض المشاريع الاستثمارية في إطار سياسة ترشيد الاستثمارات العمومية<sup>11</sup>.

أما خلال سنتي 1999 و 2000 فقد أدى التغير في السلطة السياسية (الانتخابات الرئاسية أفريل 1999) إلى انتهاج سياسة اقتصادية ذات صبغة اجتماعية تركز على التوسع في الإنفاق الحكومي بهدف مساعدة السكان ومعالجة مخلفات الأزمة الأمنية، غير أنّ قلّة الإمكانيات المالية خلال هاتين السنتين جعل الاستثمارات العمومية ضعيفة نسبياً إذا تم مقارنتها مع عدد وحجم الاستثمارات العمومية التي تم مباشرتها ابتداء من سنة 2001.

## الفترة 2001-2014: البرامج التنموية والرهان على الاستثمارات العمومية

بعد أن عرفت مؤشرات الاقتصاد الكلي نوعاً من الاستقرار انطلقت الجزائر سنة 2000 في سلسلة من الاستثمارات العمومية<sup>12</sup>، وذلك عن طريق مجموعة كبيرة من المشاريع الاستثمارية شملت مختلف القطاعات كالعليم والصحة والطرق والسدود وشبكات الكهرباء والغاز، من أجل تحسين معيشة السكان في كل جهات الوطن وتوفير البنية التحتية الضرورية للأنشطة الاقتصادية بشكل يسمح بزيادة الناتج الوطني وتنمية جميع القطاعات.

هذه الاستثمارات العمومية جاءت على شكل مجموعة من البرامج التنموية المتواصلة، كل برنامج تنموي يحوي مجموعة من المحاور يتضمن كل محور بدوره مجموعة من المشاريع محدّدة الأهداف، شملت هذه الأهداف تطوير البنية التحتية من خلال تطوير شبكات الطرق والسكك الحديدية وتحديث المطارات والموانئ وإنشاء السدود وشبكات الري والغاز والربط بالكهرباء، وكذا تشجيع الأنشطة الإنتاجية الصناعية والفلاحية، إضافة إلى تنمية الموارد البشرية وتطوير التعليم والتكوين وقطاع الصحة.

وقد تمثلت هذه البرامج التنموية في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2004، ثم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة 2005-2009 الذي كان مواصلة للبرنامج الأول لكن بمخصصات مالية أكبر، وقد أرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا، وجاء بعد ذلك البرنامج التنموي الأضخم منذ الاستقلال وهو البرنامج الخماسي الخاص بالفترة 2010-2014.

#### أولاً/ الفترة 2001-2004:

تم خلال هذه الفترة إطلاق مجموعة من مشاريع الاستثمارات العمومية ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي أولي قدره 525 مليار دينار جزائري (حوالي 07 مليار دولار)، قصد تشجيع ومراقبة الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتحسين الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، البنية التحتية وتحسين حياة السكان<sup>13</sup>. يتضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أربعة قطاعات رئيسية هي الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، التنمية المحلية والبشرية، الفلاحة والصيد البحري، ودعم الإصلاحات.

ويلخص الجدول التالي تكلفة ونسبة كل قطاع من هذه القطاعات

الجدول رقم (01): قطاعات برنامج الإنعاش الاقتصادي

| النسبة المئوية (%) | المجموع (مليار دج) | 2004 | 2003  | 2002  | 2001  | السنوات                          |
|--------------------|--------------------|------|-------|-------|-------|----------------------------------|
| 40,1               | 210,5              | 2,0  | 37,6  | 70,2  | 100,7 | القطاع                           |
|                    |                    |      |       |       |       | الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية |
| 38,8               | 204,2              | 6,5  | 53,1  | 72,8  | 71,8  | التنمية المحلية والبشرية         |
| 12,4               | 65,4               | 12,0 | 22,5  | 20,3  | 10,6  | الفلاحة والصيد البحري            |
| 8,6                | 45,0               | 0    | 0     | 15,0  | 30,0  | دعم الإصلاحات                    |
| 100                | 525,0              | 20,5 | 113,9 | 185,9 | 205,4 | المجموع                          |

المصدر: تقرير "الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر - السداسي الثاني لسنة 2001"، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، ص 87.

#### ثانياً/ الفترة 2005-2009:

شجعت النتائج التي تحققت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وارتفاع العائدات النفطية السلطات العمومية على مواصلة سلسلة الاستثمارات العمومية بمخصصات مالية أكبر من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة (2005-2009)<sup>14</sup>، بلغت هذه المحصنات المالية 4203 مليار دج (حوالي 55 مليار دولار أمريكي)، تضمن البرنامج التكميلي خمسة أبواب هي<sup>15</sup>:

1. تحسين الظروف المعيشية للسكان: بلغت تكاليف هذا الباب 1.908,5 مليار دج ما يمثل نسبة 45,5% من

التكلفة الإجمالية.



2. تطوير المنشآت الأساسية: بلغت مخصصات باب تطوير المنشآت الأساسية 1703.1 مليار دج، أي ما يمثل نسبة 40,5 % من الغلاف الإجمالي.

3. دعم التنمية الاقتصادية: بلغت تكلفة مشاريع دعم التنمية الاقتصادية 337,2 مليار دينار، وقد تم التركيز على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 90% حيث بلغت مخصصاته حوالي 300 مليار دج.

4. تطوير الخدمة العمومية: بلغت تكاليف المشاريع المتعلقة بتطوير الخدمات العمومية في البرنامج التكميلي لدعم النمو 203,9 مليار دج.

5. تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال: خصص لهذا الباب 50 مليار دج من مجموع التكلفة الكلية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن مبلغ 55 مليار دولار مثل المخصصات الأولية عند إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى وصول تكلفته إلى حوالي 114 مليار دولار<sup>16</sup>، وبإضافة مبالغ البرنامجين التكميليين المرافقين له الخاصين بالجنوب والهضاب العليا للفترة 2006-2009 تجاوزت التكاليف 13809 مليار دج أي ما يعادل حوالي 180 مليار دولار<sup>17</sup>.

#### ثالثاً/ الفترة 2010-2014:

عرفت هذه الفترة الشروع في أكبر برنامج تنموي عرفته الجزائر منذ الاستقلال وهو البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014، وهذا نظراً للغلاف المالي الكبير الذي يتم رصده لبرنامج مختلف المشاريع التي تضمنها البرنامج، حيث قدر هذا الغلاف بمبلغ 21.214 مليار دج أي حوالي 286 مليار دولار<sup>18</sup>، وقد استهدف البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014 تحقيق هدفين رئيسيين هما:

1. مواصلة المشاريع الاستثمارية الخاصة بالبرنامج السابق والمتعلقة بمشاريع الطرق والسكك الحديدية والمياه، وقد خصص لهذا النوع من المشاريع مبلغ 9.700 مليار دج أي حوالي 130 مليار دولار.

2. إطلاق مشاريع جديدة في مختلف القطاعات بمبلغ 11534 مليار دج حوالي 156 مليار دولار. وقد تضمن البرنامج الخماسي التنموي خلال الفترة 2010-2014 المحاور الرئيسية التالية:

- أ- تحسين التنمية البشرية: خصص البرنامج الخماسي التنموي حوالي 40 % من تكلفته الإجمالية لتحسين التنمية البشرية.
- ب- تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية: خصص البرنامج الخماسي التنموي 2010-2014 حوالي 40 % من لتطوير الهياكل الأساسية وتحسين الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين.
- ج- برامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني: أما المشاريع المتعلقة بدعم تنمية الاقتصاد فقد خصص البرنامج الخماسي لها أكثر من 1.500 مليار دج.

د- تطوير اقتصاد المعرفة: كما خصصت السلطات العمومية في البرنامج الخماسي التنموي حوالي 250 مليار دج لدعم المشاريع المتعلقة بالبحث العلمي وعصرنة مؤسسات التعليم والتكوين.

#### دور الاستثمارات العمومية في النمو الاقتصادي:

تعتبر الاستثمارات في النماذج الكينزية للنمو المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، والعامل الرئيسي في رفع معدل النمو في الأجل الطويل<sup>19</sup>.

كما تؤدي الاستثمارات العامة دورا محوريا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة، حيث تؤدي الى زيادة الطلب الفعال الذي يساهم في تحريك العرض الكلي وإحداث تغييرات جوهرية في الجهاز الإنتاجي والاندماج القطاعي الداخلي وتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد<sup>20</sup>.

وهناك الكثير من الدراسات الحديثة التي تبرز دور الاستثمار العمومي في دعم التنمية الاقتصادية، كما اهتمت بعض الدراسات القياسية بدراسة العلاقة بين الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي وأثبتت أنّ للاستثمارات العمومية أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي.

فقد بينت نتائج بعض الدراسات القياسية<sup>21</sup> التي قام بها باحثون جزائريون علاقة الاستثمارات العمومية بمعدل النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية خلال فترات تنفيذ البرامج التنموية، حيث أظهرت العلاقة الطردية لمشاريع الإسكان والمنشآت الاجتماعية والثقافية ومعدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة التشغيل وتوليد دخول جديدة للأفراد تسمح بزيادة الطلب الكلي، وأظهرت كذلك العلاقة الطردية بين معدلات نمو القطاع الصناعي وزيادة النفقات العمومية الاستثمارية للقطاع ابتداء من سنة 2001.

أما بخصوص القطاع الفلاحي فقد تبين أنّه رغم الدعم الكبير والمخصصات الضخمة للقطاع في مختلف البرامج التنموية ورغم تحسن الانتاج الفلاحي في بعض سنوات تنفيذ البرامج التنموية إلا أنّ التأثير كان غير معنوي، وهذا بسبب التأثير الكبير للقطاع بالظروف المناخية.

كما أظهرت هذه الدراسات تسجيل علاقة عكسية بين المنشآت الأساسية وكذا مشاريع التربية والتكوين والمخططات البلدية للتنمية من جهة ومعدل النمو الاقتصادي من جهة ثانية، وقد كان ذلك بسبب الحجم الكبير للمخصصات المالية والطبيعة غير المنتجة لهذه القطاعات، كما أن أثر دعم هذه القطاعات يكون بشكل غير مباشر وعلى المدى البعيد، خاصة وأنّ الهدف الرئيسي من هذا الدعم هو تنمية الموارد البشرية وإصلاح المؤسسات والإدارات وتطوير مناخ الاستثمارات. وفي نفس الإطار هناك بعض الدراسات التي ترى بأنّ معدلات النمو المحققة متواضعة جداً ولا تعكس حجم الأموال الكبيرة التي تمّ ضخها من خلال الاستثمارات العمومية، وتوصلت إلى أنّ أثر مضاعف الإنفاق الاستثماري خرج عن إطاره النظري في الاقتصاد، واشتغل عكس ذلك، فعوض أن يكون محفزا للنمو أصبح مخفضا له، حيث أنّ الإنفاق اتخذ طابعاً توسعياً في حين صار النمو هامشياً<sup>22</sup>.

### دور الاستثمارات العمومية في التشغيل:

أثبتت بعض الأبحاث أنّ هناك علاقة عكسية بين معدلات الاستثمارات العمومية ومعدلات البطالة، حيث أنّه كلّما ارتفعت النسب المتعلقة بالإنفاق الاستثماري العمومي انخفضت نسب البطالة، كما توصلت بعض الدراسات القياسية إلى إثبات وجود علاقة عكسية بين الاستثمار العمومي ومعدلات البطالة في الجزائر<sup>23</sup>.

حيث أنه انطلاقاً من سنة 2001 قامت الدولة بإطلاق سلسلة الاستثمارات العمومية، وكان التشغيل أحد الأهداف الرئيسية لهذه الاستثمارات، وهو ما أدى إلى توفير عدد معتبر من مناصب الشغل بفضل مجموعة المشاريع الاستثمارية التي شملت كل القطاعات خاصة قطاعات البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة في مختلف الولايات والبلديات، وهذا ما سمح باستيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل في هذه المشاريع وذلك ما يفسر الاتجاه التنازلي لمعدلات البطالة.

ويوضح الجدول التالي تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2014

الجدول رقم (02): معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2014

| السنوات          | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  | 2005  | 2006  | 2007 | 2008  | 2009  | 2010  | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------|-------|-------|-------|------|------|------|------|
| معدل البطالة (%) | 28.40 | 25.70 | 23.70 | 17.70 | 15.30 | 12.30 | 13.8 | 11.30 | 10.20 | 10.00 | 10   | 11   | 9.8  | 10   |

المصدر: موقع البنك الدولي

يلاحظ أنّ نسب البطالة قد عرفت على العموم انخفاضاً متواصلاً طوال فترة تنفيذ البرامج التنموية، حيث انتقل معدل البطالة من أكثر من 28% سنة 2001 إلى متوسط 10% خلال الفترة 2009-2014، كما يلاحظ توقف المنحى التنازلي ابتداء من 2010 حيث تم تسجيل ارتفاع لمعدل البطالة سنتي 2012 و 2014.

يعود هذا الانخفاض الكبير في معدل البطالة إلى سلسلة الاستثمارات العمومية التي تم مباشرتها، حيث سمحت مشاريع الطرقات والسكن وسياسات دعم الأنشطة المنتجة باستيعاب أعداد معتبرة من اليد العاملة، كما يعبر التذبذب بعد سنة 2011 عن المخاوف التي أبدتها بعض الاقتصاديين من أنّ الانفاق العمومي قد أخذ طابعاً توسعياً بعيداً عن الأهداف الاقتصادية المرجوة.

#### خلاصة:

لقد بينت الكثير من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالاستثمارات العمومية في الجزائر أهمية هذه الأخيرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات، وفي إنجاز المشاريع الاستثمارية الهادفة إلى تطوير البنية التحتية وتحسين معيشة السكان في مختلف جهات الوطن.

وقد ساهمت الاستثمارات العمومية من خلال البرامج التنموية في المحافظة على وتيرة نمو للاقتصاد الوطني، وفي تحفيز التشغيل وتخفيض معدلات البطالة بشكل ملحوظ.

لكن تجدر الإشارة إلى المخاوف التي أبدتها الكثير من الاقتصاديين من الآثار العكسية للطابع التوسعي للاستثمارات العمومية دون الأخذ بعين الاعتبار للطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، هذه المخاوف التي زادت مع الانخفاض الكبير للعائدات النفطية مع نهاية سنة 2014 وخلال سنة 2015، لذلك وجب الاهتمام أكثر وبشكل فعال بترشيد هذه الاستثمارات العمومية والبحث عن آليات جديدة تسمح بتمويلها وتحقيق النتائج الاقتصادية المنتظرة منها.

#### الهوامش والمراجع:

<sup>1</sup> البشير عبد الكريم، تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر وعلاقته بالمردودية، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، 22 و 23 أفريل 2003.

<sup>2</sup> فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر مصر و المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003/2004، ص4.

<sup>3</sup> طاهر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص13.

- <sup>4</sup> عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص35.
- <sup>5</sup> محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص61-ص64.
- <sup>6</sup> ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، 2001، ص81.
- <sup>7</sup> اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص333.
- <sup>8</sup> غدير بنت سعد الحمود، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، ص14.
- <sup>9</sup> بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف1، 11 و 12 مارس 2013، ص2.
- <sup>10</sup> عويسي وردة، البطالة و اتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط - حالة الجزائر، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 39، سبتمبر 2014، ص19.
- <sup>11</sup> عويسي وردة، البطالة و اتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص20.
- <sup>12</sup> Rapport 2003 « Evolution Economique et Monetaire en Algerie », La Banque d'Algerie, p2.
- <sup>13</sup> Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement « Algérie », le Gouvernement Algérien, juillet 2005, p11.
- <sup>14</sup> عرض وزير المالية السيد "مراد مدلسي" لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005، ص7.
- <sup>15</sup> ملف "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي"، مصالح رئاسة الحكومة، أبريل 2005، ص6 و ص7.
- <sup>16</sup> Rapport N°36270-DZ, volume1(texte principal), « République Algérienne à la recherche d'un investissement public de qualité », La Banque mondiale, 15 aout 2007, p13.
- <sup>17</sup> Note de présentation du projet d'ordonnance portant Loi de finances complémentaire, Ministre des Finances, 15/07/2008, p4.
- <sup>18</sup> ملف "البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014"، مصالح رئاسة الحكومة، أوت 2010.
- <sup>19</sup> عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سبق ذكره، ص20.
- <sup>20</sup> صالح صالح، تأثير البرامج التنموية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف1، 11 و 12 مارس 2013، ص1.
- <sup>21</sup> عثمانى أنيسة وبوخصان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص21-ص23.
- <sup>22</sup> مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، 11 و 12 مارس 2013، جامعة سطيف1، ص25.
- <sup>23</sup> عويسي وردة، البطالة و اتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص22 والملحق رقم2.

## أعمال التوافق المحاسبي الدولي من اللجنة إلى المجلس

### - دراسة مقارنة -

عبيرات مقدم

أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة الأغواط

عزوز مخلوفي

طالب دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة الأغواط



### ملخص:

تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) عام 1973. ودامت إلى غاية عام 2001 ليحل محلها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والذي أوكلت مهام جديدة، وتعد إعادة الهيكلة هذه استجابة للمتطلبات التي يملها المحيط الدولي وخاصة تلك المتعلقة بالمحاسبة كأداة لقياس وضبط المعاملات الاقتصادية في مختلف الدول والتي شهدت تطورات عديدة من خلال زيادة الإهتمام بشكل ومحتوى التقارير المالية وأولويات مستعملها ودورها في ترشيد القرارات الاقتصادية لمختلف مستخدمي البيانات المحاسبية والمالية في العالم. بإعتبار أن المعايير المحاسبية الدولية (IAS) تضمنت ضبط الممارسة المحاسبية بدرجة أولى وبدأ إصدار المعايير المحاسبية الدولية ابتداء من جانفي عام 1975 وكان أول معيار صدر حينها (IAS 1) والذي تناول الإفصاح عن السياسات المحاسبية، بخلاف معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) التي تعد أشمل وأعم من سابقتها نظرا للأهداف الجديدة التي تضمنتها هذا الإصلاح.

**الكلمات المفتاحية:** التوافق المحاسبي، المعايير المحاسبية الدولية، اللجنة، المجلس، معايير التقارير المالية الدولية.

### Summary:

The International Accounting Standards Committee (IASC) was founded in 1973, and lasted until the year 2001 to be replaced by International Accounting Standards Board (IASB), which has been assigned new tasks. This restructuring was in response to the requirements dictated by the International environment, particularly those who are related to accounting as a tool to measure and adjust the economic transactions in various countries over the world, which has seen many evolutions by the increase of attention and content of financial reporting. Besides the attention of priorities of reports' users was increased to the role of rationalizing the economic decisions of several accounting and financial data users.

At first, the International Accounting Standards (IAS) set in the adjustment of accounting practice, and began issuing international accounting standards in January 1975. The first standard which has been issued was (IAS 1), in which it dealt with disclosure of accounting policies, in divergence of the International Financial Reporting Standards (IFRS), which is broader and more general than the previous one regarding the new objectives that were embedded in this reform.

**Keywords:** Accounting compatibility, international accounting standards (IAS), committee, board, International Financial Reporting Standards (IFRS).

تمهيد:

نظرا للتطورات الاقتصادية وإفرازاتها على دول العالم، والتي أدت إلى تلاشي الحدود الجغرافية والاقتصادية واتساع وتنوع المعاملات التجارية الدولية وزيادة حجم تدفقات رؤوس الأموال، أصبحت المعلومات المالية المقدمة من الأنظمة المحاسبية المحلية (الوطنية) غير كافية لتلبي احتياجات مستعمليها من مستثمرين، مساهمين، مقرضين، زبائن، إلخ. ما دفع بمختلف دول العالم إلى السعي لكسب المزيد من مزايا هذا الانفتاح وتقديم تسهيلات أكثر لجذب رؤوس الأموال، وزيادة الحاجة لإيجاد توافق محاسبي بين المعايير المعمول بها محليا (بالسعي لتوحيدها) والمعايير الدولية.

وتهدف هذه المعايير إلى تحقيق التوافق والتجانس بين مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية، كما تسمح بإقصاء الحواجز البينية. وبهذا فهي تجبر المؤسسات على تعديل الكشوفات المالية بما يتلاءم ومتطلبات المحيط الدولي (الشفافية، المصدقية وقابلية المقارنة للمعلومات زمنيا ومكانيا)، بإعطاء المصدقية للأسواق المالية خصوصا في ظل الفضائح المالية المتوالية والتي من دون شك لها علاقة وطيدة بالوسط المحاسبي.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي أسباب وأهمية عملية إعادة الهيكلة والانتقال من لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى مجلس معايير

المحاسبة الدولية في ظل أعمال التوافق المحاسبي الدولي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم اقتراح المحاور الرئيسية التالية:

- المحور الأول: أعمال التوافق المحاسبي الدولي الأهداف والمبررات؛
- المحور الثاني: لجنة معايير المحاسبة الدولية: (IASC)؛
- المحور الثالث: مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)؛
- المحور الرابع: الانتقال من اللجنة إلى المجلس الأسباب، المبررات ومواطن الاختلاف.
- المحور الأول: أعمال التوافق المحاسبي الدولي الأهداف والمبررات.

إن اختلاف القواعد والإجراءات المحاسبية بين الدول ليس وليد الصدفة وإنما نتاج اختلاف البيئة والمحيط الاقتصادي السائد، وهذا ما أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية على المستوى الدولي كنتيجة لاختلاف الممارسة المحاسبية، سنحاول الوقوف في هذا العنصر إلى مفهوم التوافق المحاسبي وأهم المصطلحات ذات العلاقة به.

## 1. مفهوم التوافق المحاسبي الدولي.

يقصد بمصطلح التوافق المحاسبي: "محاولة جمع الأنظمة المحاسبية مع بعضها من خلال عملية مزج وتوحيد وتنسيق الممارسة

المحاسبية المختلفة الناتجة عن اختلاف البيئة وهذا في إطار منهجي يؤدي إلى تناسق النتائج".<sup>1</sup>

وتعرفه جمعية المحاسبين الأمريكيين: "بأنه الثبات في التبويب والمصطلحات وكذلك الثبات في القياس".<sup>2</sup>

كما يعرف التوافق المحاسبي الدولي على أنه عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية. وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وهذا بهدف زيادة عالمية أسواق رأس المال.<sup>3</sup>

وعرفه Nobes et Parker على أنه: "عملية رفع درجة الانسجام في التطبيقات المحاسبية من خلال وضع حدود لدرجة

التباين لتلك التطبيقات".<sup>4</sup>

من خلال الطرح السابق يمكن تعريف التوافق المحاسبي على أنه عملية لمحاولة الحد من الفروق والاختلافات في الأنظمة المحاسبية، بتكثيف الممارسة المحاسبية الوطنية ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية بهدف إعداد وتوصيل معلومات مالية يمكن مقارنتها وفهمها على المستوى الدولي.

كما أن التوافق أو التجانس المحاسبي يهدف لإصدار معايير محاسبة محلية (وطنية) بالطريقة التي تمكن من إعداد تقارير مالية يمكن مقارنتها مع التقارير المالية التي يتم إعدادها باستخدام المعايير الدولية، ويعتمد تحقيق التوافق على وجود علاقات بين لجان معايير المحاسبة المحلية ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

## 2. أهداف التوافق المحاسبي الدولي

تكمن الأهداف المرتبطة بالتوافق المحاسبي في العناصر التالية:

- محاولة إيجاد لغة علمية توافقية تؤدي إلى قابلية المقارنة للمعلومات المالية على المستوى الدولي، وزيادة مستوى الشفافية، المصدقية والموثوقية؛
- تسهيل عملية تسعير المؤسسات الوطنية في البورصات العالمية والاندماج في سوق رأس المال بهدف تلبية احتياجاتها التمويلية؛
- يساهم التوافق المحاسبي بالارتقاء بمهنة المحاسبة في كل دول العالم خاصة تلك التي تتوفر على أنظمة ضعيفة وغير قادرة على مسايرة التطورات في البيئة الدولية<sup>5</sup>؛
- يساهم التوافق المحاسبي في تحسين جودة معايير المحاسبة الوطنية من خلال اللجوء للمعايير المحاسبية الدولية كمرجع في وضع وتطوير المعايير المحاسبية الوطنية؛
- يساهم التوافق المحاسبي في تخفيض تكلفة ترجمة القوائم المالية بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات؛
- يساهم التوافق المحاسبي في تسهيل مهمة مكاتب المراجعة عند مراجعة حسابات الشركات المتعددة الجنسيات؛
- تسهيل عملية الاتصال المالي وتدني درجة الغموض في محتوى القوائم المالية بين مختلف الدول.

## 3. صعوبات التوافق المحاسبي الدولي:

- مازالت الولايات المتحدة الأمريكية لا تطبق المعايير المحاسبية الدولية، وقد يكون ذلك عقبة في حد ذاته باعتبارها تضم أشهر سواق المال العالمية ولها صوت في مجلس معايير المحاسبة الدولية، وقد تعمل على تعطيل إصدار بعض المعايير التي لا تتوافق مع مصالحها؛
- في غالب الأحيان تحتكم الممارسة المحاسبية إلى نظم قانونية محلية (وطنية)، والتوافق المحاسبي يملّي ضرورة تعديل تلك التشريعات أو النظم القانونية وهذه الأخير تقف عائقاً أما التوافق المحاسبي؛
- مشاكل ترجمة المصطلحات المحاسبية بين الدول، فكثيراً ما انحرفت عن معناها ومضمونها الحقيقي وبالتالي عدم الإتفاف على مفاهيم محددة؛
- عادة ما يُكيف النظام المحاسبي ومتطلبات البيئة الاقتصادية السائد في دولة معينة، مما يؤدي إلى تباين النظم المحاسبية كعائق أمام التوافق المحاسبي الدولي نتيجةً لتباين البيئة الاقتصادية الدولية<sup>6</sup>؛
- تختلف الهيئات المشرفة على وضع المعايير المحاسبية من دولية مستقلة إلى وطنية (حكومية) خاصة كانت أو عامة، وينجر على هذا الاختلاف تباين وجهات النظر حول مجموعة من النقاط وكذا أهداف وإجراءات كلاً منها مما يؤدي بالضرورة إلى صعوبة التوافق المحاسبي<sup>7</sup>؛

- يعد دور مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة دولية مستقلة تُعنى بوضع المعايير المحاسبية الدولية، هذا الأخير يقوم بجهود من خلال الأعضاء المنخرطين إلى دعوة الدول لتبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والتعريف بها دون إلزام، ويتوقف ذلك على عدم وجود قانون دولي يدعم عملية التنفيذ كآلية لنجاح التوافق المحاسبي؛
- إصدار المعايير المحاسبية الدولية في شكل نصوص عامة وترك التفاصيل لكل دولة، وبالتالي فهذه الأخير لا تتعاطى إلا الأحداث ذات الصبغة الدولية، دون النظر لمعيار معين يلائم ظروف دولة أو مجموعة من الدول.<sup>8</sup>
- لذلك يعتبر تحقيق التوافق المحاسبي ليس بالأمر الهين ويحتاج إلى جملة من الإجراءات سواء على المستوى الدولي أو الوطني للوصول إلى نظام محاسبي دولي يساهم في تقليل الفروقات وتسهيل المقارنات وتوحيد لغة قراءة البيانات والمعلومات المالية، ومنه كان لازماً تشجيع محاولات التعاون الدولي والإقليمي وتعزيزها.

#### 4. مزايا التوافق المحاسبي الدولي:

- قابلية مقارنة القوائم المالية على المستوى الدولي من خلال اللغة الموحدة والمفهومة من طرف مختلف مستخدمي البيانات والمعلومات المالية؛
- تسهيل تجميع القوائم المالية للفروع في مختلف الدول بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات؛
- وجود معايير دولية موحدة تعمل على إزالة الغموض واللبس في فهم محتوى القوائم المالية من طرف مستخدميها؛
- يساهم التوافق المحاسبي في تسهيل تدفق الاستثمارات فيما بين الدول نظراً لمحدودية الاختلافات المحاسبية بينها؛
- يساهم التوافق المحاسبي في زيادة الأنشطة الاقتصادية بين الدول ونمو معدلات التجارة الدولية واتساع أسواق المال العالمية؛
- وقد أظهرت دراسة قام بها المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة (IFAD) عام 2001 أن 25 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي لديها خطة رسمية صادرة عن جهة حكومية وذلك للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية إدراكاً منها للمزايا الكثيرة التي يوفرها التوافق المحاسبي والتي نذكر منها:<sup>9</sup>
- تحسين عملية اتخاذ القرار من طرف المستثمر الخارجي؛
- تسهيل عملية تقييم أداء الشركات المتعددة الجنسيات؛
- اقتصاد مبالغ معتبرة من التكاليف تعود بالفائدة على شركات التدقيق والخدمات الاستشارية المالية؛
- زيادة درجة انتظام وصدق حسابات المؤسسات مما يرفع من قيمتها وأهميتها عند القيام بعملية المقارنة؛
- تسهيل عملية الاتصال المالي بتوفير معلومات مالية تم إعدادها وفق معايير ومبادئ متناسقة مما يرفع من فعالية تشغيل الأسواق المالية.

#### - المحور الثاني: لجنة معايير المحاسبة الدولية: (IASB)

- تم إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1973 من خلال المؤتمر العالمي العاشر للمحاسبة الذي عقد في سبتمبر 1972 في سيدني بأستراليا، اقترح حينها لورد بنسون بإنشاء هيئة دولية للمحاسبة تكون مسؤولة عن تكوين وصياغة معايير المحاسبة الدولية.<sup>10</sup> أوكلت لها مهام إعداد وتطوير معايير المحاسبة الدولية والعمل على تحقيق توحيد المبادئ المحاسبية وسياسات الإفصاح وغيرها، التي تطبقها الشركات في مختلف أنحاء العالم، وضمت حينها تسع دول\*.
- تميزت المرحلة من 1973 إلى غاية 1989 بعدم وجود لجنة لتفسير المعايير المحاسبية الدولية مما أثر على عدم مراقبة مدى الالتزام بها وتطبيقها.



وفي سنة 1981 أسست لجنة معايير المحاسبة الدولية مجموعة استشارية دولية ضمت ممثلين للمنظمات الدولية لمعدي ومستخدمي القوائم المالية والبورصات والجهات المنظمة للأوراق المالية، بحيث تجتمع هذه المجموعة دورياً لمناقشة القضايا الفنية في مشروعات اللجنة وبرنامجه عملها. كما شملت لجنة معايير المحاسبة الدولية كل الهيئات المهنية التي كانت أعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) مطلع عام 1983.

وتميزت المرحلة الممتدة من عام 1989 إلى غاية عام 1995، بتطور عمل اللجنة من خلال إنجاز مشروع تطوير المعايير المحاسبية الدولية والأخذ بعين الاعتبار قابلية المقارنة للتقارير المالية، من خلال تعديل عشر معايير محاسبية بهدف قبولها من طرف الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية، وحصر هذا التعديل البدائل المتاحة عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. كما تم إنشاء مجلس استشاري يتكون من أفراد في مراكز وظيفية عليا في مهنة المحاسبة ومستخدمي القوائم المالية، وكان دور هذا الأخير تعزيز مقبولة معايير المحاسبة الدولية بشكل أكبر على المستوى الدولي.

وإبتداءً من عام 1999 ضمت اللجنة 143 عضو من 104 بلد يمثلون مليوني محاسب،<sup>11</sup> وزاد صيت استخدام المعايير المحاسبية الدولية حتى من تلك المنظمات أو الدول التي لم تنظم بعد إلى عضوية اللجنة. وفي عام 2001 تم حل مجلس إدارة (IASB) وبلغ عدد أعضائها حينها 153 عضو من 112 دولة وفي شهر أبريل من نفس تم إنشاء (IASB) المجلس الدولي للمعايير المحاسبية الدولية.

## 1. أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية

يمكن حصر أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية في النقاط التالية:<sup>12</sup>

- صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها عند عرض القوائم المالية وتعزيز قبولها في كل أنحاء العالم؛
- العمل على تحسين وتناغم المعايير والإجراءات والأنظمة المحاسبية وخاصة تلك المتعلقة بعرض القوائم المالية؛
- العمل بوجه عام على تحسين الأنظمة والمبادئ المحاسبية لعرض البيانات المالية؛
- مناقشة القضايا المحاسبية فيما بين الدول المشاركة على نطاق دولي؛
- العمل على تحقيق قدر من التوافق بين الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول يسمح باعتبار أن التوافق بالقابلية المقارنة؛
- التأكد من مطابقة البيانات المالية المنشورة للمعايير المحاسبية الدولية عند اعتماد هذه الأخيرة كأساس للإعدادات المالية؛
- تشجيع قبول ومراعاة معايير المحاسبة الدولية على الصعيد الدولي؛
- تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية تمتاز بالتنوع الجيدة والقبالية للفهم والتطبيق؛
- طرح أفكار محاسبية يمكن تبنيها وإصدارها كمعايير دولية.

كما حدد الدستور الذي تم المصادقة عليه في ماي عام 2000 الأهداف الرئيسية للجنة المعايير المحاسبية الدولية والذي تم مراجعته وإعادة النظر فيه في مارس 2002 ليشمل الأهداف التالية:<sup>13</sup>

- صياغة ونشر المعايير المحاسبية الدولية لذوي المصالح العامة التي يجب مراعاتها عند عرض القوائم المالية والترويج لقبولها عالمياً؛
- العمل بشكل عام على تحسين وتوفيق النظم والمعايير والإجراءات المحاسبية المتعلقة بعرض القوائم المالية.

## 2. هيئات لجنة معايير المحاسبة الدولية

تتكون لجنة معايير المحاسبة الدولية من عدة هيئات يمكن التطرق لها من خلال الجدول الموالي الذي يبين كلاً منها، أهدافها ومسؤوليتها وكذا أعضائها.

| الجدول رقم (01)                                                                                                                         |                                                                                                                                                                           |                                                         |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------|
| هيئات لجنة معايير المحاسبة الدولية ومسؤولياتها وعضويتها                                                                                 |                                                                                                                                                                           |                                                         |
| الأعضاء                                                                                                                                 | الأهداف والمسؤوليات                                                                                                                                                       | هيئات                                                   |
| يتكون من ممثلي <sup>14</sup> .<br>- ممثلي هيئات المحاسبة في 13 دولة يتم تعيينهم من طرف (IFAC)؛<br>- 4 منظمات أخرى مهمة بالتقرير المالي. | يضطلع المجلس بالمهام التالية:<br>- تحديد برنامج اللجنة وتوجيهه؛<br>- وضع وتحسين المعايير واعتماد مقترحات المشروعات؛                                                       | مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية<br>IASB board         |
| - تتكون من 15 منظمة محاسبية يتم اختيارها من طرف مجلس إدارة اللجنة.                                                                      | - تجتمع دوريا لمناقشة القضايا الفنية في مشروعات (IASB) وبرنامج عملها وإستراتيجيتها؛                                                                                       | المجموعة الاستشارية <sup>15</sup><br>Consultative Group |
| يضم مجموعة من الأفراد البارزين في وظائف عليا مهمة في المحاسبة والمالية.                                                                 | - مراجعة خطط وإستراتيجية مجلس اللجنة للتأكد من وفائه بالتزاماته بهدف تعزيز قبول أعمال اللجنة لدى مختلف الأطراف المهمة.                                                    | المجلس الإستشاري <sup>16*</sup><br>Advisory Council     |
| تتكون من 12 عضوا بالإضافة إلى مراقبين يمثلون اللجنة الأوروبية و (IOCSO)                                                                 | - بحث القضايا التي يمكن أن تثير تعارضا في المفاهيم أو التطبيقات،<br>- نشر التفسيرات في شكل مسودة للتعليق وفي حالة موافقة أكثر من ثلاثة أعضاء من (SIC) بالقبول يقوم (IASB) | اللجنة الدائمة لتفسيرات المعايير <sup>17</sup><br>(SIC) |
|                                                                                                                                         | تراجع هذه الجماعة إستراتيجية اللجنة للفترة التي تلي الانتهاء من العمل الجاري، كما تقوم بمراجعة هيكل اللجنة وإجراءات عملها وتتنول عمليات التدريب والتعليم وشؤون التمويل.   | جماعة العمل الإستراتيجي<br>Strategy Working Party       |

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

وقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار أول معيار سنة 1975 ، وظلت الإصدارات تتوالى طبقا للضرورة أو الحاجة دون وقت محدد، كما أن تطور علم المحاسبة وزيادة العوامل المؤثرة فيها من بيئة لأخرى أدى بالضرورة إلى إعادة مراجعة بعض المعايير المحاسبية أو إلغاء بعضها الآخر من سنة لأخرى، وقد أصدرت اللجنة إلى غاية عام 2001، 41 معيار محاسبي دولي (IAS). إلى أن تم حلها في نفس العام، ليحل محلها مجلس معايير المحاسبة الدولية.

#### - المحور الثالث: مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

هو هيئة خاصة ومستقلة لوضع المعايير المحاسبية الدولية خاضع لإشراف هيئات متنوعة جغرافيا ومهنية، تأسس في 06 فيفري عام 2001 بمدينة لندن ويبلغ عدد أعضائه 14 عضوا حاليا<sup>18</sup>. ويتمثل دور المجلس في تحضير، إصدار، تعديل وتطوير المعايير المحاسبية الدولية، نشر مسودات العرض حول المشاريع الجارية، تطبيق إجراءات تسمح بتقديم التعليقات حول مسودات العرض في فترات مناسبة، استشارة المجالس الاستشارية فيما يخص المشاريع المهمة وتحضير أجندة العمل، إقامة دراسات في الدول المتقدمة والنامية من أجل ضمان قابلية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.<sup>19</sup> كما أصدر المجلس إلى غاية 2014/10/01، 15 معيار بما يسمى بـ (IFRS) وأصدرت لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية (IFRIC) 21 تفسيراً إلى غاية نفس التاريخ.

## 1. أهداف المجلس

سعى المجلس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إنجازها فيما يلي:<sup>20</sup>

- الالتزام بتطوير معايير ذات غرض عام؛
- يهدف إلى وضع نظام واحد لإصدار معايير محاسبية ذات جودة عالية مفهومة وقابلة للتطبيق؛
- العمل على توحيد القواعد والمبادئ المحاسبية وتوحيد عرض قوائم المالية تمتاز بقدر من الشفافية وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي؛
- التعاون مع واضعي معايير المحاسبة الوطنية بهدف تقريب هذه الأخيرة مع التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي تكييف الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي.

## 2. إستراتيجية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية: (IASB)

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بوضع إستراتيجية عمل يمكن الوقوف عند أهمها من خلال النقاط التالية:<sup>21</sup>

- دعوة الدول التي لديها معايير محاسبية وطنية، إلى تبني واعتماد المعايير المحاسبية الدولية كمعايير تحكم مهنة المحاسبة فيها؛
- البحث عن الفروق الجوهرية وإلغائها عند المقارنة بين المعايير المحاسبية الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية؛
- تكثيف الجهود مع مجتمع إعداد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي؛
- مشاركة المنظمين، رجال الأعمال، مستخدمي المعلومات المالية وأعضاء مهنة المحاسبة في العالم في كل مرحلة من مراحل إعداد معايير المحاسبة الدولية.

كما يهدف إلى:<sup>22</sup>

- تشجيع الدول الأعضاء لدعوة مجلس (IASB) للمشاركة عندما تقترح دولتان أو أكثر لا يربطهما تشريع عام لإجراء مناقشات حول معايير التقارير المالية الدولية؛
- تشجيع الدول التي ليس لديها معايير محاسبية لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية؛
- السعي لعرض منافع التنسيق مع معايير التقارير المالية الدولية للدول التي يكون إطار الممارسات المحاسبية ضمن قوانينها.

## 3. هيئات مجلس معايير المحاسبة الدولية: (IASB)

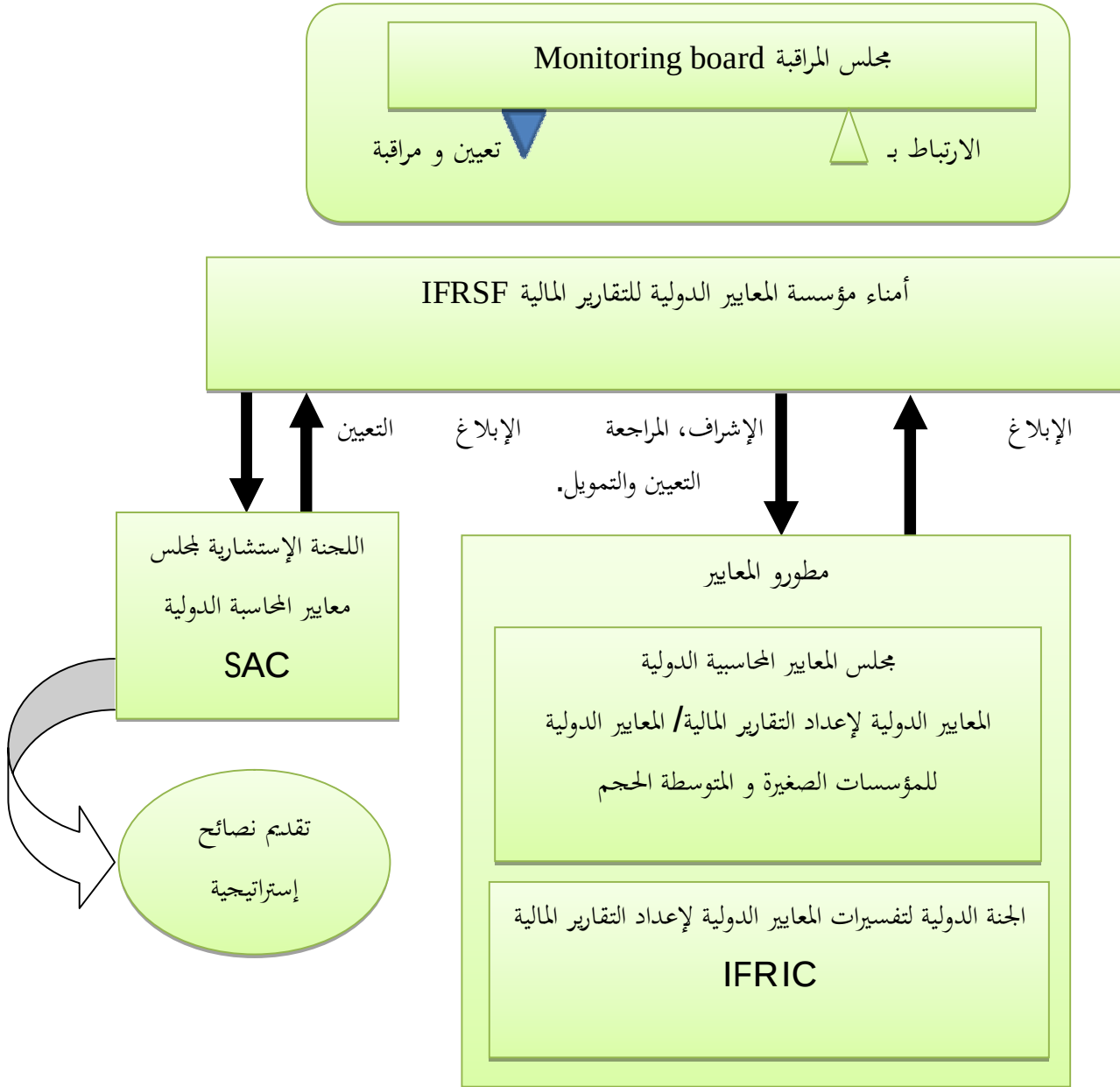
| الجدول رقم (02)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |                                                                                    |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------|
| هيئات مجلس معايير التقارير المالية الدولية ومسؤولياتها وعضويتها                                                                                                                                                                                                                                                                               |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |                                                                                    |
| الأعضاء                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | الأهداف والمسؤوليات                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | الهيئة                                                                             |
| <p>يتكون من ست أعضاء هم:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- عضو عن اللجنة الأوروبية؛</li> <li>- رئيس لجنة الخدمات المالية الياباني؛</li> <li>- لجنة الأوراق المالية الأمريكية؛</li> <li>- لجنة الأسواق الطارئة للمنظمة الدولية لمفوضية الأوراق المالية؛</li> <li>- لجنة بازل لمراقبة البنوك (عضو مراقب بدون حق التصويت)؛</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>- المشاركة في تعيين أعضاء مجلس الأمناء، والموافقة على تعيينهم استناداً إلى نظام (IFRSF) والإشراف عليهم؛</li> <li>- تقديم الاستشارات إلى مجلس الأمناء، واستلام التقرير السنوي منهم؛</li> <li>- إحالة المواضيع المقترحة عن الإبلاغ المالي إلى مجلس (IASB) من خلال (IFRSF)</li> </ul>                                                     | <p>مجلس المراقبة</p> <p>Monitoring board</p>                                       |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>- تتكون من 22 عضواً يعين أحدهم كرئيس واثنا عشر كنواب للرئيس؛</li> <li>- يتوزع الأعضاء جغرافياً كما يلي: 4 من آسيا، 4 من أوروبا، 4 من أمريكا الشمالية، واحد من إفريقيا، واحد من أمريكا الجنوبية، اثنان من أي منطقة في العالم لتحقيق التوازن الجغرافي العالمي.</li> </ul>                                | <ul style="list-style-type: none"> <li>- رفع تقرير سنوي إلى مجلس المراقبة؛</li> <li>- استلام المواضيع المقترحة من مجلس المراقبة وإحالتها إلى مجلس (IASB)؛</li> <li>- تعيين أعضاء لجنة التفسيرات وفرق تطبيق (SMEs) ومجلس (IFRS) الاستشاري ومجلس (IASB) والإشراف عليهم؛</li> <li>- مراجعة الفعالية لأداء المجالس واللجان؛</li> <li>- المسؤولية عن القضايا التمويلية.</li> </ul> | <p>مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) Foundation (IFRSF)</p>             |
| <p>تتكون من 14 عضو من مناطق مختلفة من العالم موزعون كما يلي: 8 من أوروبا، 3 من أمريكا الشمالية، 3 من آسيا (الصين، اليابان والهند).</p>                                                                                                                                                                                                        | <ul style="list-style-type: none"> <li>- تفسير معايير التقارير المالية الدولية ومعالجة المشاكل التطبيقية؛</li> <li>- إصدار التفسيرات (IFRIC)؛</li> <li>- رفع تقاريرها إلى مجلس (IASB).</li> </ul>                                                                                                                                                                             | <p>لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية (IFRIC)</p>                        |
| <p>يرأس الفريق عضواً من مجلس (IASB) ويتكون من 22 عضو موزعين كما يلي: 4 من إفريقيا، 2 من آسيا، 6 من أوروبا، 3 من أمريكا الشمالية، 6 من أمريكا الجنوبية، 1 من منطقة أخرى في العالم لتحقيق التوازن الجغرافي.</p>                                                                                                                                 | <ul style="list-style-type: none"> <li>- المسؤولية عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs) ومعالجة المشاكل التطبيقية؛</li> <li>- معالجة المواضيع التي تنتج عن تطبيق معيار (IFRS for SMEs)؛</li> <li>- رفع تقاريرها إلى مجلس (IASB).</li> </ul>                                                                                     | <p>فريق تطبيق معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SME)</p>                            |
| <p>يتكون من 47 عضو، الرئيس، مساعديه، وأعضاء من مجالس وجمعيات ومنظمات محاسبية، وشركات تدقيق كبرى والبنك الدولي وآخرون.</p>                                                                                                                                                                                                                     | <p>تقدم النصيحة والمشورة لمجلس (IASB) ومؤسسة (IFRS)</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | <p>مجلس معايير التقارير المالية الدولية الاستشاري</p> <p>IFRS Advisory council</p> |

المصدر: خالد جمال الجعارات، مختصر المعايير المحاسبة الدولية 2015، مطبوعة جامعية، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص 11

#### 4. هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية:

بين الشكل الموالي العلاقة بين مختلف الهيئات المكونة لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

الشكل رقم: (01) هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية



**Source:** Qui sommes-nous et que faisons-nous ?, IFRS Foundation, IASB, Dernière mise à jour: janvier 2014, P 03.  
[http://www.ifrs.org/Theorganisation/Documents/WhoWeAre%20French\\_Jan\\_2014.PDF](http://www.ifrs.org/Theorganisation/Documents/WhoWeAre%20French_Jan_2014.PDF).

#### 5. الهيئات الاستشارية لمجلس معايير المحاسبة الدولية: (IASB)

تعد الهيئات الاستشارية التابعة للمجلس قناة مهمة للحصول على المعلومات والنصح والإرشادات، بهدف تقييم عمله،

من خلال استشارة مجموعة من المهتمين بمجال عمله من عدة خلفيات ومناطق متنوعة بطريقة شفافة.

وهدف الهيئات الاستشارية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية متابعة أعمال هذا الأخير عادة بشكل دوري، وعادة بعقد اجتماعات ويتم نشر المحاور المتعلقة بهذه الاجتماعات على شبكة الإنترنت. كما أن المجلس يتعاطى مع عدد من الهيئات غير التابعة له رسمياً عند الحاجة والمتعلقة بمشاريع محددة.

يمكن سرد أهم الهيئات الاستشارية لمجلس معايير المحاسبة الدولية في النقاط الموالية:<sup>23</sup>

- **المنتدى الاستشاري حول معايير المحاسبة:** مجموعة استشارية تابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية مؤلفة من واضعي معايير المحاسبة الوطنيين وهيئات إقليمية تهتم بإعداد التقارير المالية، هدفها توفير النصائح التقنية ومتابعة المعلومات الواردة للمجلس؛
- **المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:** عبارة عن هيئة استشارية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مؤلف من مجموعة من معدي القوائم المالية، محللين ماليين، باحثين أكاديميين، مدقق حسابات،... إلخ؛
- **مجموعة الأنظمة الاقتصادية الناشئة:** تم إنشاء هذه الهيئة بهدف تحسين مشاركة الأنظمة الاقتصادية الناشئة في وضع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وبالنسبة للعضويات الحالية فهي تشمل البلدان الأعضاء في الأنظمة الاقتصادية الناشئة ضمن مجموعة العشرين وماليزيا.
- **منتدى معدي البيانات المالية:** عبارة عن مجموعة استشارية خارجية لمجلس معايير المحاسبة الدولية، مؤلفة من مؤسسات تعد البيانات المالية بما يتوافق والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- **مجموعة التنفيذ الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تقوم بدعم الاعتماد العالمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتراقب تنفيذها والإلتزام بها.
- **المجموعات الاستشارية:** المجموعات الاستشارية تمنح مجلس معايير المحاسبة الدولية إمكانية الحصول على مزيد من التجربة العملية والخبرة، وعادة يؤسس المجلس مثل هذا النوع من المجموعات الاستشارية للمشاريع المهمة.

#### المحور الرابع: الانتقال من اللجنة إلى المجلس الأسباب، المبررات ومواطن الاختلاف

سنحال من خلال هذا المحور التطرق إلى أهم معالم الاختلاف بين لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية إنطلاقاً من أسبابها ومبرراتها وصولاً إلى أهم الفروقات بينهما.

#### 1. أسباب إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية:

نظراً للتطورات الحاصلة في البيئة الدولية والتي كان لها الأثر على الأحداث الاقتصادية ومنها على وجه الخصوص المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية، في ظل هذه الظروف والمتغيرات واجهت معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية جملة من الصعوبات خاصة تلك المتعلقة بالشفافية والمصادقية وكذا مستوى القبول العالمي لها، هذا ما دفع إلى ضرورة التفكير في إعادة هيكلتها وصياغة أهدافها وإستراتيجيتها، وفيما يلي يمكن حصر أهم العوامل التي ساهمت في ظهور الحاجة إلى هيكلة جديدة للجنة معايير المحاسبة الدولية:<sup>24</sup>

- القضاء على العوائق التي تواجهها التجارة الدولية من خلال الجهود المبذولة من طرف البنك الدولي والمنظمة التجارة الدولية؛
- التوجه نحو تدويل تنظيم الأعمال؛
- زيادة تأثير معايير المحاسبة الدولية بالمعايير الأمريكية وزيادة الجهود المبذولة نحو التقريب بينهما؛
- تسارع ظهور الأحداث الاقتصادية الجديدة بفعل تطور وزيادة الأنشطة الاقتصادية على المستوى الدولي؛
- زيادة الحاجة إلى الحصول على معلومات ملائمة وموثوق بها خاصة تلك الموجهة نحو الأسواق المالية العالمية؛

- سرعة نمو وتوسع الأسواق الرأسمالية.
- كما أن زيادة الحاجة إلى معايير محاسبية ذات جودة عالية أدى إلى التفكير في إعادة النظر في هيكل لجنة معايير المحاسبة الدولية جاء بهدف الوصول إلى:
- توفير معايير محاسبية دولية تمتاز بالجودة العالية، الشفافية، ومساعدة مختلف مستخدمي المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرار؛
- تعزيز وتشجيع تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛
- تنسيق العمل مع مختلف الهيئات ذات العلاقة خاصة الوطنية منها من أجل تطوير المعايير الوطنية للدول والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- تطوير مجموعة من المعايير رفيعة المستوى، واضحة وقابلة للتطبيق وتحظى بقبول دولي بناء على مبادئ مفصلة بشكل واضح.

## 2. أهم معالم الانتقال من اللجنة إلى المجلس:

في عام 2000 تم إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية بعد اجتماع مجلس هذه الأخير في مارس من نفس العام، حين رأى أنه من الضروري إجراء تعديلات هيكلية من أجل أن تكيّف عمل اللجنة مع الواقع الجديد والتحديات الجديدة آنذاك، وتوصل المجلس إلى ضرورة التركيز على ما يلي:

- دخول (IASB) في شراكة مع واضعي المعايير في مختلف الدول؛
  - تحقيق مشاركة أكبر في مجلس اللجنة من قبل الدول، المنظمات والهيئات؛
  - ضمان كفاءة واستقلالية اللجنة ومختلف الهيئات الأساسية المكونة لها.
- ويمكن إيجاز أبرز معالم التحول التي شهدتها لجنة معايير المحاسبة الدولية مطلع عام 2000 في النقاط التالية:<sup>25</sup>
- تم تحويل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) كهيئة دولية مستقلة إلى إطار جديد وهو مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASCF)؛

- يتولى مسؤولية إعداد ونشر المعايير المحاسبية الدولية مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)؛
- تغيير اسم المعايير من اسم "معايير المحاسبة الدولية" (IAS) إلى اسم "المعايير الدولية للتقارير المالية" (IFRS)؛
- تحتفظ المعايير المحاسبية الصادرة قبل عام 2000 بتسميتها (IAS) ما لم تخضع لتعديلات أو حل محلها معيار جديد.

كما تمت الموافقة على النظام الأساسي لمؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASCF) بواسطة مجلس إدارة (IASB) السابق في مارس عام 2001، كهيئة لا تهدف للربح، مستقلة وذات اهتمام دولي مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية بولاية (Delaware)،<sup>26</sup> ويتمثل هدفها في تحقيق استقلالية بالنسبة للمنظمات المهنية للمحاسبة وكذا منظمي الأسواق المالية.

وبدايةً من أبريل 2001 باشر مجلس معايير المحاسبة الدولية نشاطه كمؤسسة مستقلة خلفاً للجنة معايير المحاسبة الدولية، والتغيير في اسم المعايير الصادرة سلفاً بـ (IAS) إلى إسم (IFRS) يدل على تحول الاهتمام من المعايير المحاسبية إلى المعايير المتعلقة بالمعلومة المالية.<sup>27</sup>

وفي جويلية 2001، ناقش المجلس الاستشاري للمعايير (SAC) مع المجلس بتعديل الإجراءات التشغيلية للجنة الدائمة لتفسيرات المعايير (SIC)، وتضمن اقتراح مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتغيير اسم اللجنة إلى لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) وتوسيع نطاق اختصاصها لتتمكن من التصدي لموضوعات تتجاوز تفسيرات المعايير القائمة.<sup>28</sup>

### 3. أهم الفروقات بين اللجنة والمجلس:

هناك تساؤلات عديدة أثيرة حول أسباب إعدادات الهيكلية والتسمية من لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى المجلس كما أن هذا الانتقال شمل تغيير العديد من المصطلحات التي كانت مستخدمة إما في تسمية الهيئات المكونة لهذه اللجنة أو تسمية المعايير نفسها وسنحاول الوقوف على أهم هذه الفروقات ودلالاتها.

#### - تغيير تسمية معايير المحاسبة الدولية (IAS) إلى المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS):

من خلال القراءة السطحية للتسمية يبدو جليا أن المعايير الدولية للتقارير المالية أوسع وأشمل من معايير المحاسبة الدولية باعتبار أن هذه الأخيرة تهتم بالمعالجة المحاسبية بدرجة أولى، بينما التسمية الجديدة تحمل في اسمها - **التقارير المالية** - ولهذا المصطلح دلالة وأهمية بالغة في ظل تعدد وتوسع الأزمات الاقتصادية والتي أصبح مركز انطلاقها الأسواق المالية العالمية، لذلك جاءت إعادة التسمية نظرا للاهتمام والحاجة المتزايدة للمعلومات المالية ودرجة إفصاح محتوى التقارير المالية التي يجب أن تلي احتياجات مختلف مستخدميها؛

إذا فمرجعية معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) مبنية على فكرة المحاسبة بأنها نظام للتقرير المالي يهدف لخدمة احتياجات المستثمرين بدرجة أولى لاتخاذ قراراتهم من خلال الأسواق المالية.

#### - تغيير تسمية لجنة تفسيرات المعايير (SIC) إلى لجنة تفسيرات معايير الإبلاغ المالي (IFRIC):

كان من الضروري تغيير تسمية لجنة التفسيرات التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية تبعا لتغير تسمية المعايير المحاسبية الدولية، وهذا نتيجة لتغيير وتوسيع دور هذه اللجنة باعتبار أنه أصبح دور المعايير الدولية ليس فقط ضبط الممارسة المحاسبية وإنما ضرورة تفسير وتوضيح محتوى المعايير لتسهيل تطبيقها وقبولها من قبل أكبر عدد من الدول، كما أن التفسيرات تتناول مسائل التقرير المالي المحددة حديثا بالإضافة إلى المسائل التي لديها تفسيرات غير كافية؛

- **الأعضاء:** يضم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أعضاء يتم تعيينهم على أساس المهارات الفنية والخبرة الميدانية أكثر من كونهم ممثلين لهيئات محاسبية محلية (وطنية) محددة أو منظمات أخرى تعني بنفس الإهتمامات خلافا لأعضاء مجلس إدارة (IASC)؛

- **الاجتماعات والدورات:** خلافا لمجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) يعقد مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مرة كل شهر، في حين أن مجلس (IASC) يجتمع أربع مرات فقط خلال السنة، وهذا بين النقلة النوعية التي شهدتها إصلاح هذه الهيئة لتتبع المشاكل الحاصلة في الميدان المحاسبي، وزيادة اهتماماتها في ظل التطورات الحاصلة في المحيط الاقتصادي الدولي خاصة، وما تعرض له من أزمات اقتصادية كانت المهنة المحاسبية طرفا فيها؛

- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) يسيره مجموعة من الأمناء تمثل مجموعة من المناطق الجغرافية هؤلاء الأمناء لهم خبرة مهنية وميدانية في مجال الممارسة المحاسبية في بلدانهم؛

- على عكس ما كان عليه مجلس (IASC) أصبحت هناك علاقة وطيدة وتنسيق بين المنظمات العالمية المشرفة على الأسواق المالية، ومجلس (IASB) بهدف إعداد معايير محاسبية تمتاز بجودة عالية.



## خلاصة:

ستكون المعايير المحاسبية الدولية للإعدادات التقارير (IFRS) موجهة لمستخدمي المعلومات المالية وعلى رأسهم المستثمرين من خلال الأسواق المالية العالمية، فهي نابعة من تحليل ديناميكي بين مصالح المستثمر ومعد هذه التقارير، ويعد اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المعايير سنة 2007 يجعل منها مرجع أكثر مصداقية باعتبار أنها من أكبر اقتصاديات العالم تطورا خاصة ما تعلق بالأسواق المالية. لذا على مختلف الدول السعي لتطبيق معايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية. والعمل على تكييف وتقريب أنظمة المحاسبة المحلية (الوطنية) ومتطلبات أعمال التوافق المحاسبي الدولي، بهدف تحقيق إمكانية المقارنة بين مختلف البيانات المالية وتسهيل عملية تجميع الحسابات في ظل ضمان حد أدنى للتباين في الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي.

## بناء على الطرح السابق يقدم الباحثان مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

1. الاهتمام بتطوير معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئات المحاسبية الوطنية، نتيجة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، حيث أن التطوير المستمر والدائم لبعض المعايير المحاسبية أمر طبيعي لتوفير المعلومات الملائمة لمتخذي القرارات الاقتصادية؛
2. الاهتمام باستكمال بناء معايير محاسبية محلية (وطنية) مشتقة من الواقع الاقتصادي وتعديلها بشكل مستمر لمواكبة كافة التغيرات والتطورات الحاصلة في المجال الدولي خدمة للتوافق المحاسبي الدولي؛
3. الاستفادة من تجارب الدول التي قامت بإجراءات جادة لتحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، مع ضرورة عدم الاستعجال في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للتطبيق في البيئة المحلية (وطنية) دون إجراء الدراسات اللازمة للتأكد من إمكانية التطبيق؛
4. التعاون بين الدول العربية مثلاً باعتبار أن أغلب اقتصادياتها ريعية، في إرساء معايير محاسبية محلية (وطنية) والتنسيق مع المنظمات المهنية العالمية للقضاء على أهم الفروقات بهدف توحيد مقروئية القوائم المالية؛
- 6- إجراء مزيد من الدراسات التي تتناول آثار التوافق المحاسبي الدولي وأهميته في تقريب وتكييف الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي.

## الهوامش والإحالات:

- <sup>1</sup> عبد الحق مرعي، محمد سمير الصبان، دراسات في تطور الفكر المحاسبي وبعض المشاكل المحاسبية المعاصرة، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 235.
- <sup>2</sup> محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية، إترك للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2005، ص 267.
- <sup>3</sup> ثناء قباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002، ص 170.
- <sup>4</sup> محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 268 - 269.
- <sup>5</sup> محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 270.
- <sup>6</sup> محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 273.
- <sup>7</sup> أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة - منظور التوافق الدولي -، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 383.

<sup>8</sup> نور الدين مزياي، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل التوافق المحاسبي الدولي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 04، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2009، ص 189.

<sup>9</sup> نفس المرجع السابق، ص 189.

<sup>10</sup> طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، الجزء الأول، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006، ص 64.

\* الدول التسعة هي: ألمانيا، إستراليا، كندا، الولايات. م.أ، فرنسا، اليابان، المكسيك، هولندا، إنجلترا.

<sup>11</sup> حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008، ص 107.

<sup>12</sup> نفس المرجع السابق، ص 107.

<sup>13</sup> خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS/ IFRS 2007، دار إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، الإمارات العربية، 2008، ص 32.

14

<sup>15</sup> طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

\* تم أنشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1995، يتكون من أعضاء في مراكز متقدمة في مهنة المحاسبة والأعمال ومستخدمي القوائم المالية.

<sup>16</sup> حسين القاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية، ط1، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن، 2000، ص 36.

<sup>17</sup> طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 22-23.

<sup>18</sup> <http://www.ifrs.org/About-us/IASB/Members/Pages/Members-of-the-IASB.aspx>. Consulté le 08/03/2015 à 12:38.

<sup>19</sup> طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 43-44.

<sup>20</sup> Stéphane BRUN, Guide d'application des normes IAS/IFRS, BERTI edition, Alger, 2011, P30.

<sup>21</sup> خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 33.

<sup>22</sup> خالد جمال الجعارات، مختصر المعايير المحاسبة الدولية 2015، مطبوعة جامعية، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص 07.

<sup>23</sup> [http://www.ifrs.org/The-organisation/Documents/WhoWeAre\\_ARABIC\\_JAN%202014.pdf](http://www.ifrs.org/The-organisation/Documents/WhoWeAre_ARABIC_JAN%202014.pdf), Consulté le 14/03/2015 à 23:15.

<sup>24</sup> Schroeder, R, G, Clark, M, W, Cathey, J, M, Financial accounting theory and analysis: text readings and cases, 8<sup>th</sup>, edition, John Wiley and Sons, USA, 2005, P 71

<sup>25</sup> Stephan BRUN, Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Op.cit, P 25.

<sup>26</sup> Muriel NAHMIAS, L'essentiel des Normes IAS/IFRS, Edition d'organisation, Paris, 2004, P28.

<sup>27</sup> Cathrine MAILLET, Anne LE MANH, Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, BERTI Edition, Alger, 2007, P 11.

<sup>28</sup> Stephan BRUN, Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Op.cit, P 23.

## استغلال الطاقات من خلال التنمية المستدامة في ظل البيئة الحالية

(جهود منظمة الأمم المتحدة مؤتمر ريو +20 من خلال تعزيز مشروع الاقتصاد الأخضر)

مولفوعة فاطمة الزهراء

أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة بشار

بحوصي مجدوب

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة بشار



### ملخص:

إن الجهود الدولية مستمرة في ميدان التنمية المستدامة فلا يوجد نهج متكامل لتحقيقها، بحيث على الحكومات أن تحدد الطريق الذي ستتبعه في ذلك، فمؤتمر ريو+20 يوفر الفرصة أمام الحكومات لإنشاء الآليات اللازمة للتنسيق والدعم الفعالين على المستوى العالمي. لكن واجب عليها وفي طليعتها الدول السائرة في طريق النمو على إعداد أرضية مهيأة لتبني المشروع وإنجاحه من خلال الانطلاق في سياسة إعادة تأهيل للبنى التحتية وتكثيف سياسات الوعي البيئي ومحاربة كل أشكال التلوث التي من شأنها تحديد الثروة البيئية عامة.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية، المستدامة، البيئة، الاقتصاد، الطاقة، ريو+20، الاقتصاد الأخضر.

### Abstract:

The ongoing international efforts in the field of sustainable development, there is no integrated approach to achieve, so that governments have to determine the path that will follow it, The Conference on Rio + 20 provides an opportunity for governments to create the necessary coordination and support of effective mechanisms at the global level.

But it is the duty at the top of the newly industrialized countries in the path of growth in the preparation of the floor was willing to adopt the project and make it through to embark on the rehabilitation of infrastructure and the intensification of environmental awareness policies. and the fight against all forms of pollution that would threaten public wealth environmental policy.

**Keywords:** development, sustainable, environment, economy, energy, Rio + 20, the green economy.

مقدمة:

إن مشاكل البيئة لا تعرف الحدود، وهذا العصر يشهد تحديات بيئية مختلفة أخذت تهدد الأجيال بسبب قيم ومثل وأعراف وأخلاقيات تؤصل في النفس أهمية التقدم الاقتصادي والإثراء المادي على حساب الاستغلال السليم لموارد الطبيعة، إن التحسين في مستويات المعيشة الذي تجلبه التنمية قد يضيع بسبب التكاليف التي قد يفرضها التزدي البيئي على الصحة ونوعية الحياة. فمن واجب كل فرد المحافظة على البيئة وتحسينها لمصلحة عامة الناس وفي إطار التنمية المستدامة حتى يتحقق له العيش في بيئة (يستخدم مصطلح البيئة في الكثير من العلوم و المجالات المختلفة و يتغير مفهوم هذا المصطلح تبعاً للموضوع الذي يستخدم فيه و الغاية منه و حسب تخصص الباحث الذي يتناوله) (حسونة عبد الغني، 2013) تتفق مع حقوقه وكرامته الإنسانية.

وقد حاولنا من خلال هذا الموضوع أن نتطرق إلى ماهية التنمية المستدامة، ثم إلى أبعادها الرئيسية وعلاقتها بالطاقة في ظل البيئة الحالية وعززت الدراسة من خلال استعراض جهود الأمم المتحدة من خلال مؤتمر ريو 20+ بالتطرق للاقتصاد الأخضر أحد أهم محاوره.

فطرحنا الإشكالية التالية: ما هي أهم تحيات التنمية المستدامة من خلال استغلال الطاقة في البيئة الراهنة؟

من خلال هذه الاشكالية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

✓ وجود علاقة بين التنمية المستدامة واستغلال الطاقة البيئية

✓ وجود جهود عالمية لتعزيز التنمية المستدامة من خلال الاستغلال الآمن والأمثل للطاقة البيئية.

1. ماهية التنمية المستدامة (تعريفها و مؤشراتها):

تنطوي الحياة العالمية المعاصرة على أكثر من دلالة حقوقية وسياسية واجتماعية، تشكل في وجه من وجوهها، فلسفة قوامها أمن الإنسان الذي يتعين تحريره من الظلم والاستبداد والخوف، وهدفها ضمان الحرية والمساواة والتضامن والتنمية المستدامة، وأدائها إرساء دولة الحق والقانون. وقد برز مفهوم أمن الإنسان في السنوات الأخيرة باعتباره جوهر مفهوم الأمن الوطني الذي يهتم بأمن الدول (عبدالله تركماني)، وارتبط في أحد أهم أبعاده ومستوياته بما أصبح يعرف بـ "التنمية المستدامة".

1- تعريف التنمية المستدامة:

مر مفهوم التنمية بأربع مراحل: في أولها، جرى التركيز على النمو الاقتصادي. وفي ثانيها، على التنمية البشرية. وفي ثالثها، على التنمية البشرية المستدامة. وفي رابعها، على التنمية الإنسانية بمعناها الشامل.

وقد عرّف إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرته الأمم المتحدة في العام 1986 عملية التنمية بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها أعمال حقوق الإنسان وحياته الأساسية".

جاء تعريفها في مؤتمر الأمم المتحدة عام 1987 بأنها "هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة عن تلبية احتياجاتها، أو هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل".

كذلك هي التنمية قابلة للاستمرار وهي عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي. والاستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة تركز على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات و التي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة والعوامل البيئية والاجتماعية في هيكل استدامي. فالاستدامة إذن تتميز بالشمول و المدى الأطول و الديناميكية " (خالد مصطفى قاسم، 2013).

النهوض الشامل للمجتمع بأسره بما في ذلك قدرات الإنسان العقلية والمادية، وفتح أكبر عدد ممكن من الخيارات أمامه بما يسمح بتحقيق طموحاته في شتى المجالات (جميل الطاهر، 1998)، مع الاستمرارية التي تراعي حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من نتائج هذه العملية التنموية المستمرة.

هدف الدولة منها الإقلال من الفقر وكفالة التعليم و توفير الخدمات الصحية و إشباع الحاجات الأساسية للأفراد بشكل مستمر و متواصل (كمال السيد، 2000) .

هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته. (مزريق عاشور، 2000) .

كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي. (نهي الخطيب، 2000)

تعرف التنمية المستدامة بأنها تحقق تأمين تنمية اقتصادية تفي باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم (صلاح محمود الحجار، 2003)، وبالتالي نستنتج ما يلي: (أسامة الخولي، 1999)

- أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في الأماكن قليلة لسنوات معدودات وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد.

- أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.

- أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئيا.

وهكذا فإن السعي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية (دوجلاس موسشيت، 2000).

## 2- نشأة التنمية المستدامة:

لقد ظل مفهوم التنمية المستدامة مقتصرًا على الندوات المغلقة، ولم يظهر إلى حيز الوجود إلا في بداية الثمانينات حين أخذ مفهوم التنمية المستدامة معان جديدة وراح يستأثر باهتمام علمي وفكري متجدد. وسنوجز باختصار السياق التاريخي للتنمية المستدامة:

- ✓ مؤتمر ستوكهولم بين 5-16 جويلية 1972: حيث تم التوصل إلى انه يجب أن تؤخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان.
- ✓ برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP: سنة 1982 وتتمثل وظائفه الأساسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية وجعل الأنظمة البيئية الوطنية والدولية في الدول المختلفة تحت المراجعة المستمرة فضلا عن تمويل تلك البرامج ورسم الخطط والسياسات اللازمة لذلك. (مؤتمر العمل العربي في دورته الثلاثين، 2003) .

✓ تقرير اللجنة المنبثقة عن مؤتمر نيروبي 27 أبريل 1987 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يحمل عنوان "المنظور البيئي في سنة 2000 و ما بعدها" (كربالي بغداد وآخرون، 2010) هذا التقرير يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة . (مؤتمر العمل العربي في دورته الثلاثين، مرجع سبق ذكره).

✓ قمتي الأرض بريودييجانيرو 1992 و جوهانسبرغ 2002: قمة الأرض بريودييجانيرو لقد اهتمت قمة ريو بالقضية البيئية لعموم الكوكب جاءت هذه القمة بعد مرور عشرين عاما على مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة و الإنسان. (زكريا محمد عبد الوهاب طاحون، 2005). أما قمة الأرض بجوهانسبرغ قد تميزت عما سبقها حيث وضعت معايير عملية لحماية الثروة السمكية في العالم و حددت خططها لخفض عدد سكان الأرض المحرومين من المياه الصالحة للشرب والاعتسالى إلى النصف. (عدنان السيد حسين، 2003) .

### 3- أبعاد التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة ظاهرة مركبة تشتمل على أبعاد متعددة، و قد أصدر تقرير عن معهد الموارد العالمية يتضمن 20 تعريفا للتنمية المستدامة، اشتمل على مختلف أبعادها، بحيث قسم هذه التعاريف إلى أربعة مجموعات: اقتصادية واجتماعية و بيئية و تكنولوجيا: (محمد صالح الشيخ، 2002)

#### - البعد الاقتصادي:

ويستند هذا البعد الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، و يندرج تحت هذا البعد (إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، تقليص تبعية البلدان النامية، مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته، المساواة في توزيع الموارد، الحد من التفاوت في مستوى الدخل، تقليص الإنفاق العسكري)

#### - البعد الاجتماعي والإنساني:

ويتناول هذا العنصر العلاقة بين الطبيعة و البشر و تحقيق الرفاهية و تحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية و التعليمية ووضع المعايير الأمنية و احترام حقوق الإنسان. وعناصره هي: (تثبيت النمو السكاني، أهمية توزيع السكان، الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، الاهتمام بدور المرأة، الصحة و التعليم، حرية الاختيار والديمقراطية أما على الصعيد البيئي: فهي تعني حماية الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية).

#### - البعد البيئي:

يتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، التنوع البيولوجي، المناخ في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي: المخرجات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا. والمدخلات والتي تمثل مصادر متعددة مثل التربة والمياه والهواء، مصادر غير متجددة مثل المحروقات. والبعد التقني والإداري الذي يهتم بالتحويل إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر كفاءة تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدرا من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها. بحيث يتم مراعاة عدة أمور أهمها: (استخدام تكنولوجيا أفضل، الحد من انبعاث الغازات، استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي، إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها، الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون)(محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره).

#### 4- مؤشرات التنمية المستدامة:

من خلال برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات (uneca، 2015) التنمية المستدامة في دورتها الثالثة عام 1995 ، وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمؤسسية للتنمية المستدامة. تم التوصل إلى قائمة بمؤشرات للتنمية المستدامة مكيفة ومرنة. تحتوي على 134 مؤشراً للتنمية المستدامة نُشرت في شهر أغسطس من عام 1966 في وثيقة تعرف باسم "الكتاب الأزرق". هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات كبيرة هي: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية.

#### 5- مؤشرات التنمية المستدامة: يمكننا تحديد العديد من المؤشرات أهمها: (عمراني كربوسة)

- ✓ **التمكين:** وذلك بتوسيع قدرات المواطنين وخياراتهم عن طريق تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها.
- ✓ **التعاون:** وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج والتضامنية كمصدر أساسي لإشباع الذاتي الفردي، حيث التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري.
- ✓ **العدالة في التوزيع:** وتشمل الإمكانيات والفرص وليس فقط الدخل كالحق في الحصول على التعليم.
- ✓ **الاستدامة:** وتتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلباً في حياة الأجيال اللاحقة، وحققها في العيش الكريم.
- ✓ **الأمان الشخصي:** ويتضمن الحق في الحياة بعيداً عن التهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير.

#### 6- معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة: (دوجلاس موسشيت، مرجع سبق ذكره)

- أن تعكس شيئاً أساسياً وجوهرياً لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد.
- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها وأن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها وأن تكون ذات قيم حدية متاحة.
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.
- النواحي الخاصة: ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة وأن تكون مقبولة اجتماعياً وعلمياً وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها .
- الحساسية للزمن: بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.
- والمنشأة الخاصة مؤسسة تهدف إلى تعظيم أرباحها في سوق تنافسية وأن كان في حدود ما تسمح به النظم والقوانين والتقاليد.

#### II. علاقة الطاقة بالتنمية المستدامة:

قد احتل موضوع الطاقة الواجهة وكان موضع التركيز في مؤتمر القمة العالمي حول التنمية المستدامة الذي عقد عام 2002 بجوهانسبرغ ، وفي دورة الطاقة 2007 لمفوضية الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، ويأتي هذا الاهتمام المتزايد للأعوام 2005 - 2007 استجابة للتحديات التي يواجهها العالم في مجال الطاقة والتي أبرزتها قمة جوهانسبرغ. ونبرز هذا البعد من خلال دور الطاقة في أبعاد التنمية المستدامة كما يلي:

#### 1- علاقة الطاقة بالبعد الاقتصادي:

يؤكد تاريخ البشرية الدور الرئيسي للطاقة في سعي الإنسان للحصول على مستوى معيشة أفضل، وقد ازدادت أهمية هذا الدور مع الثورة الصناعية وما صاحبها، حيث أصبحت العلاقة بين النمو والرفاهية الاقتصادية من جهة، وإنتاج واستهلاك الطاقة من جهة أخرى، إحدى الحقائق الأساسية المتعارف عليها اليوم. وقد تطورت هذه العلاقة عبر الزمن، وتأكدت قوة الارتباط بين استهلاك الطاقة، ونمو الاقتصاد خلال القرن العشرين وخاصة في النصف الثاني منه، فبينما ازداد حجم النشاط الاقتصادي عشرين ضعفاً، ازداد استخدام الوقود ثلاثين ضعفاً وزاد حجم الإنتاج الصناعي خمسين ضعفاً. وبينما بلغ متوسط نمو الاقتصاد العالمي % 5.1 سنوياً خلال الفترة 1955-1970 تزايد استهلاك الطاقة بمعدل % 5.3 سنوياً خلال نفس الفترة. (ماجد عبد الله المنيف، 2003).

وقد أدى النمو الاقتصادي والتقدم التقني وتدني أسعار بعض موارد الطاقة وعوامل أخرى إلى تغيير مزيج استهلاك الطاقة، فبينما كان الفحم يمثل % 85 من إجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة مع بداية القرن العشرين، انخفضت هذه الحصة إلى % 56 سنة 1950 لتصل إلى % 31 بحلول عام 1970، وازدادت حصة البترول من % 10 مع بداية القرن الماضي إلى % 29 سنة 1950 لترتفع 1970 كان استهلاك البترول ينمو بمعدلات تفوق - إلى % 45 سنة 1970. وخلال الفترة 1950 - 1970 كان الاستهلاك ينمو بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي حيث تجاوزت % 7 سنوياً خلال عقد الستينيات.

## 2- علاقة الطاقة بالبعد الاجتماعي:

هناك عدة مقاييس للتنمية البشرية أهمها مؤشر التنمية البشرية (HDI) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وهو عبارة عن مؤشر مركب من ثلاثة مقاييس هي: العمر المتوقع عند الولادة، مستوى التعليم ومستوى الدخل الفردي. وتتضح العلاقة بين التنمية البشرية والطاقة من خلال الارتباط القوي بين متوسط استهلاك الفرد من الطاقة ومؤشر التنمية البشرية في الدول النامية على وجه الخصوص، كما يلعب استهلاك الفرد من مصادر الطاقة التجارية دوراً هاماً في تحسن مؤشرات التنمية البشرية عن طريق تأثيرها في تحسين خدمات التعليم والصحة، وبالتالي مستوى المعيشة، وتعطي الكهرباء صورة واضحة حول ذلك، إذ تمثل مصدراً لا يمكن استبداله بمصدر آخر للطاقة في استخدامات كثيرة كالإنارة، التبريد والتكييف وغيرها. والجدول التالي يبين الدور الذي تلعبه حصة استهلاك الفرد من الطاقة التجارية في تحسن مؤشرات التنمية البشرية.

أجرت الوكالة الدولية للطاقة دراسة مفادها (International Energy Agency (IEA، 2004) أن هناك ارتباطاً قوياً بين المؤشرين في الدول النامية كما أنه كلما ارتفع مؤشر التنمية الطاقوي (EDI)، ارتفع مؤشر التنمية البشرية (HDI). ويعود ذلك الارتباط للاحتياجات الكبيرة من الطاقة لعملية التنمية، خاصة في الدول التي تعتمد على تنمية القطاع الصناعي، بينما ينخفض ذلك الارتباط في الدول المتقدمة التي تجاوزت مرحلة التنمية التي تمر بها الدول النامية حالياً، ويمكن أن نرد هذا الانخفاض إلى التحسن في كفاءة استخدام الطاقة والتحول للاقتصاد الخدمي.

كما تشكل إمدادات وخدمات الطاقة مدخلاً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة فيما يتعلق بمكافحة الفقر وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة من خلال: (فاتح بن نونة وآخرون، 2008)

## - تقليل الفقر:



من خلال تطوير حياة الأفراد وتوفير ظروف معيشية ملائمة لهم خاصة في المناطق الفقيرة، ويعتمد ذلك على كفاءة إدارة الموارد المتاحة مع توفير فرص العمل المناسبة والظروف الصحية والتعليمية الملائمة لتعزيز النمو الاقتصادي بهذه المناطق، وكل ذلك يستلزم توفر مصادر طاقة كافية ومنظمة ومأمونة مما يتطلب القيام بما يلي:

- ✓ إدارة مصادر الطاقة المتاحة والحفاظ عليها بما يسمح بالوفاء باحتياجات السكان الأساسية؛
- ✓ تطوير البنية الأساسية في مواقع التجمعات البشرية والفقيرة على الخصوص وتزويدها بنظم الطاقة؛
- ✓ المناسبة للتنمية والتقنيات الملائمة للاستخدام في هذه المناطق؛
- ✓ توفير نظم الطاقة والنقل المستدامة لمختلف مناطق التجمعات البشرية.

#### - تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة :

تتسبب أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة في كثير من المجالات في هدر كبير للموارد الطبيعية وتؤدي إلى مشاكل بيئية تهدد البيئة المحلية والعالمية، وبما أن قطاع الطاقة يعتبر من القطاعات التي تتنوع بها أنماط الإنتاج والاستهلاك، والتي تتميز في معظمها بمعدلات هدر مرتفعة، وفي ظل الزيادة المطردة في الاستهلاك نتيجة للنمو السكاني فإن الأمر يتطلب تشجيع كفاءة استخدام وقابلية استمرار موارد الطاقة من خلال وضع سياسات تسعير ملائمة من شأنها إتاحة حوافز زيادة كفاءة الاستهلاك والمساعدة على تطبيق الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي تؤكد على ضرورة الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وتنمية موارد الطاقة المتجددة إضافة إلى تسهيل الحصول على التجهيزات المتسمة بالكفاءة في استهلاك الطاقة والعمل على تطوير آليات التمويل الملائمة.

#### 3- علاقة الطاقة بالأبعاد البيئية:

تعتبر المحافظة على الموارد وإدارتها بكفاءة من أهم المعايير المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة المتصلة بقطاع الطاقة، وتعرض جدول أعمال القرن الواحد والعشرين إلى العلاقات بين الطاقة والأبعاد البيئية للتنمية المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بحماية الغلاف الجوي من التلوث الناجم عن استخدام الطاقة في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وفي قطاعي الصناعة والنقل على وجه الخصوص، حيث دعت الأجندة 21 إلى تجسيد مجموعة من الأهداف المرتبطة بحماية الغلاف الجوي والحد من التأثيرات السلبية لقطاع الطاقة مع مراعاة العدالة في توزيع مصادر الطاقة وظروف الدول التي يعتمد دخلها القومي على مصادر الطاقة الأولية أو تلك التي يصعب عليها تغيير نظم الطاقة القائمة بها، وذلك بتطوير سياسات وبرامج الطاقة المستدامة من خلال العمل على تطوير مزيج من مصادر الطاقة المتوفرة الأقل تلويثا للحد من التأثيرات البيئية غير المرغوبة لقطاع الطاقة.

#### III. الانعكاسات البيئية لاستخدام الطاقة:

انعكست أهمية الطاقة في عملية التنمية والارتباط الكبير للاقتصاد العالمي باستهلاك البيئة الشاملة من خلال العديد من الآثار المرتبطة باستهلاك الطاقة في العالم والتي ننبئها فيما يلي:

- ✓ **مكامن الاختلال وأسباب التدهور:** (استنزاف الموارد غير المتجددة؛ تزايد الانبعاثات الملوثة؛ التفاوت في توزيع المواد الطاقوية).
- ✓ **مظاهر الاختلال البيئي الناجم عن استهلاك الطاقة:** (التلوث البيئي للمياه العذبة ومياه البحار وتلوث الهواء وتلوث الأتربة؛ مشكلة الأوزون والضباب الدخاني الذي يتكون في الجو نتيجة لتفاعلات كيميائية ضوئية بين أكاسيد النتروجين والمركبات العضوية الطيارة؛ الإحتباس الحراري؛ الأمطار الحمضية الذي يتكون المطر الحمضي بشكل رئيسي من انبعاث

كل من غاز ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين إلى الجو والناجمة عن احتراق الوقود كالفحم والبتروول والغاز الطبيعي حيث تتحد هذه الغازات مع بخار الماء). (أحمد مدحت إسلام، 1994).

#### IV. جهود الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة (ريو+20 وتعزيز الاقتصاد الأخضر):

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب قرارها 236/64 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2009، أن تعقد لمدة ثلاثة أيام في حزيران/يونيه 2012 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي يُعرف أيضاً باسم "ريو+20" في إشارة إلى تنظيمه بعد مرور عشرين عاماً على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 1992. ويمثل ريو+20 فرصة جديدة للتفكير عالمياً للتمكن من العمل جميعاً على الصعيد المحلي لتأمين المستقبل المشترك من خلال محورين أساسيين هما:

<http://www.diplomatie.gouv.fr>

✓ الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة واستئصال الفقر.

✓ الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة .

فالمراد من هذا المؤتمر خلق عالماً يمكن العيش فيه لأولادنا وأحفادنا فمن اللازم معالجة تحديات الفقر الواسع الانتشار والتدمير البيئي بحيث أن: (<http://www.un.org/ar/sustainablefuture/about.shtml>)

- عدد سكان العالم يبلغ الآن 7 بلايين نسمة، وبحلول عام 2050 سيكون عدد سكان العالم 9 بلايين.
- يعيش واحد الآن من كل خمسة أشخاص - أي 1.4 بليون شخص - على دولار واحد و 25 سنتاً أو على أقل من ذلك يومياً.
- لا يحصل بليون ونصف بليون شخص من سكان العالم على كهرباء.
- بليونين ونصف بليون شخص يعانون من عدم توفر شبكات الصرف الصحي.
- يجوع ما يقرب من بليون شخص كل يوم.
- تتواصل زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وقد ينقرض أكثر من ثلث جميع الأنواع المعروفة إذا استمر تغير المناخ بلا كبح.

#### - أهداف المؤتمر: ([www.uncsd2012.org](http://www.uncsd2012.org))

- الانتقال إلى اقتصادات أكثر اخضراراً مع التركيز على القضاء على الفقر.
- حماية محيطاتنا من الصيد المفرط، ومن تدمير النظم الإيكولوجية البحرية والآثار السلبية لتغير المناخ.
- جعل مدننا أكثر ملاءمة للعيش وأكثر كفاءة.
- توسيع نطاق استخدام مصادر الطاقة التي يمكنها تخفيض انبعاثات الكربون تخفيضاً ملحوظاً، إضافة إلى تخفيض التلوث داخل المباني وخارجها، وفي الوقت ذاته تعزيز النمو الاقتصادي.
- تحسين إدارة الغابات لتوفير مجموعة واسعة من المنافع - إذ من شأن الحد من إزالة الغابات بمقدار النصف بحلول عام 2030.

- أن يتفادى حدوث أضرار تقدر بحوالي 3.7 تريليونات من دولارات الولايات المتحدة ناجمة عن انبعاثات غازات الدفيئة وذلك دون احتساب قيمة ما توفره الغابات من فرص عمل، ودخل، وتنوع بيولوجي، ومياه نظيفة وأدوية.

- تحسين طريقتنا في الحفاظ على مواردنا المائية وإدارتها، من أجل تعزيز التنمية واثقاء التصحر.

#### V. ماهية الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات البيئية الحالية:

ظهر مفهوم "الاقتصاد الأخضر" استجابة للأزمات العالمية المتعددة. وهو يسعى إلى تحويل المحركات الدافعة للنمو الاقتصادي، ويدعو إلى نقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات العامة والخاصة، والمحلية والدولية صوب القطاعات الخضراء الناشئة، وإلى خضرة القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة. ويُنتظر أن يؤكّد هذا التحول النمو الاقتصادي المستمر اللازم لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر، إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وإنتاجها. ومع سعي صانعي القرار في كل من القطاع العام والخاص إلى التماس مسارات للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، أخذ يدور على مدى الشهور الاثني عشر الماضية حوار مفتوح ودينامي حول هذه القضايا. نوفشت هذه الأمور في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في حزيران/يونيه 2012، حيث كان موضوع الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، أحد موضوعيه الرئيسيين.

#### 1- أهم مبادئ لتعزيز الاقتصاد الأخضر: (GreenEconomyReport، 2015)

- لابد من اتخاذ تدابير مناسبة على صعيد السياسات لإتاحة الانتقال العادل والناجح إلى الاقتصاد الأخضر. ويمكن أن تشمل تدابير السياسات هذه ما يلي:
- ✓ إنشاء أطر رقابية سليمة: من شأن توافر إطار رقابي جيد التصميم يجري إنفاذه بصورة فعالة أن يُوجد حوافز تشجع الأنشطة الاقتصادية الخضراء وتزيل الحواجز التي تعترض الاستثمار الأخضر؛
- ✓ تحديد أولويات الاستثمارات والنفقات الحكومية المكرسة لدعم الاقتصاد الأخضر: من شأن الإعانات الخضراء، والحوافز الضريبية للاستثمار الأخضر، وتدابير دعم الأسعار أن تؤدي، مثلاً، إلى تشجيع تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة في المجال العام وإلى تحويل الأسواق بمضي الزمن؛
- ✓ الحد من الإنفاق الحكومي في المجالات التي تستنفد رأس المال الطبيعي: يشجع التخفيض المصطنع لأسعار السلع على الإفراط في الاستهلاك والإنتاج، مما يؤدي إلى ندرة مبكرة للموارد المحدودة أو إلى تدهور الموارد المتجددة والنظم الإيكولوجية؛
- ✓ استخدام الضرائب والأدوات المستندة إلى الأسواق في تشجيع الاستثمار والابتكار في الأنشطة الخضراء: تعاني الأسعار في الوقت الحاضر من تشوهات كبيرة تثبط الاستثمار الأخضر أو تسهم في عدم زيادته. ويتمثل أحد الحلول لهذا الوضع في إدراج التكاليف البيئية والاجتماعية ضمن سعر السلعة أو الخدمة عن طريق ضريبة أو رسم أو غرامة، أو عن طريق مخططات لرخص قابلة للتداول؛
- ✓ الاستثمار في بناء القدرات والتدريب والتعليم: هناك حاجة إلى برامج للتدريب وتحسين المهارات من أجل إعداد القوة العاملة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛
- ✓ تعزيز الحوكمة الدولية: بمقدور الاتفاقات البيئية الدولية أن تسهل وتنشط الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر عن طريق إنشاء أطر قانونية ومؤسسية لمعالجة التحديات البيئية العالمية.
- غير أن هناك مسارات متعددة تفضي إلى التنمية المستدامة وبأن البلدان ينبغي أن تتقي وتختار، تبعاً لأولوياتها، من بين الأدوات والخيارات المتاحة، أنسب توليفة من السياسات التي تكفل خضرة اقتصاداتها استناداً إلى الأوضاع الخاصة بها.

## 1- خصائص الاقتصاد الأخضر: وتشمل هذه الخصائص ما يلي: (United Nations Environment Programme and Bloomberg New Energy Finance 2011)

- ✓ الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يعد بديلاً لها؛
- ✓ الاقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة؛
- ✓ لا يمكن اتباع نهج عالمي واحد؛ فالاقتصاد الأخضر ينبغي أن يُطوَّق على أساس طوعي مع الظروف والأولويات الوطنية؛
- ✓ إلى جانب اتخاذ تدابير للانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر، ينبغي تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة (الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام 1992)؛
- ✓ ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط على المعونة أو على تخفيف الدين. وينبغي أن يعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية، ومنها مثلاً الإعانات الضارة بيئياً؛
- ✓ يجب أن يرتكز الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الوطنية؛
- ✓ يجب أن يركز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

## 2- الجهود العالمية لإنجاح مشروع الاقتصاد الأخضر: (unep، 2015)

يقدم كثير من البلدان المتقدمة، مثل أستراليا واليابان والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حوافز تشجع على ابتكار التكنولوجيات النظيفة وتحسين الهياكل الأساسية الخضراء. وفي صفوف البلدان النامية، وفي منطقة البحر الكاريبي على سبيل المثال، اعتمدت حكومة بربادوس إطاراً استراتيجياً متوسط الأجل للفترة 2010-2014 وخطة استراتيجية وطنية للفترة 2006-2025 يشكل فيها تحقيق الاقتصاد الأخضر أحد الغايات الست ذات الأولوية. وعيّنت بربادوس أهدافاً محددة قابلة للقياس فيما يخص كفاءة الموارد، والطاقة المتجددة، والمياه، وإدارة النفايات، وإدارة النظم الإيكولوجية مع التركيز على حماية النظم الإيكولوجية الساحلية. ويساند برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الوقت الحاضر دراسة لتقييم نطاق الاقتصاد الأخضر سُقِّم التحديات التي تواجه عمليات الانتقال إلى سياسات خضراء في ستة قطاعات إنمائية لهذا البلد بغية تعزيز التنمية المستدامة.

كما اتخذت حكومة البرازيل تدابير محددة للحد من إزالة غابات الأمازون المطيرة عن طريق إنشاء صندوق لمنطقة الأمازون، والترخيص لمصرف التنمية البرازيلي بجمع أموال خاصة من تبرعات محلية وأجنبية لاستثمارها في تدابير ترمي إلى منع إزالة الغابات ورصدها ومكافحتها وتعزيز حفظ الغابات في منطقة الأمازون الأحيائية واستخدامها على نحو مستدام، في حين تقوم ولايات شتى، مثل ولاية ساو باولو، بإطلاق مبادرات خاصة بها في مجال الاقتصاد الأخضر. كما يتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الحكومة بشأن مبادرة لتقييم السياسات الخضراء التي تروجها الولايات البرازيلية ولإجراء حصر للأطر والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز في خضرة الاقتصادات.

وفي الأماكن من منطقة أمريكا اللاتينية، استهلت حكومة المكسيك مؤخراً، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دراسة وطنية لتقييم نطاق الاقتصاد الأخضر ترمي إلى تحديد السياسات المالية التي يمكن أن تُؤدِّد فرص العمل، وتعزز كفاءة الموارد، وتشجع على توظيف استثمارات في القطاعات الرئيسية لاقتصادها.

في أفريقيا، يُضطلع في الوقت الحاضر بمبادرات رفيعة المستوى، في دول تشمل جنوب أفريقيا ورواندا وغانا وكينيا. ومن ذلك مثلاً أن حكومة جنوب أفريقيا قد أطلقت، في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 في إطار مسار النمو الجديد الذي اختطته لنفسها، اتفاقاً بشأن الاقتصاد الأخضر، يشكل عقداً اجتماعياً يلزم الحكومة والنقابات العمالية والقطاع الخاص والمجتمع المدني

بإيجاد ما لا يقل عن 300 000 فرصة عمل خضراء بحلول عام 2020 وبالتوسع بصورة كبيرة في الاستثمارات الخضراء خلال السنوات العشرين المقبلة.

وفي آسيا، حددت حكومة الصين في خطتها الإنمائية الخمسية الثانية عشرة أهدافاً تتسم بالطموح لتعجيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. والتزمت بإنفاق 468 بليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، أي أكثر من ضعف إنفاقها خلال السنوات الخمس السابقة، على صناعات رئيسية مثل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيات النظيفة، وإدارة النفايات.

وفي المنطقة العربية، يسعى برنامج حكومة الأردن التنفيذي لعام 2010 إلى بناء الاقتصاد الأخضر من خلال إطلاق برنامج يستهدف تحويل البلد إلى مركز للخدمات والصناعات الخضراء. وفي تموز/يوليه 2011، انتهى برنامج الأمم المتحدة للبيئة من إعداد دراسة لتقييم نطاق الاقتصاد الأخضر لصالح الأردن من أجل مساعدته على تحقيق أهداف السياسات الخاصة به. واعتمدت حكومة مصر خطة طويلة الأجل للطاقة الريحية وحددت هدفاً يتمثل في تلبية 20 في المائة من الاحتياجات الكهربائية من مصادر للطاقة المتجددة بحلول عام 2020، تغطي الطاقة الريحية 12 في المائة منها. وفي عام 2010، تلقت مصر 1.3 بليون دولار لاستثمارها في تنمية الطاقة النظيفة عن طريق مشاريع تتعلق بالطاقة الشمسية والحرارية والريحية. كما استهلت حكومة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً مبادرة بارزة في مجال الاقتصاد الأخضر.

### 3- توفير فرص خضراء من خلال مشروع الاقتصاد الأخضر

إيجاد فرص عمل خضراء عنصر مركزي للاقتصاد الأخضر من خلال تحقيق نمو اقتصادي شامل وتنمية مستدامة. تدل البحوث التي أُشير إليها في تقرير الاقتصاد الأخضر على أن قطاعي النقل والبناء هما أكثر المجالات الواعدة من حيث إيجاد فرص عمل جديدة، لكن سيتعين توظيف استثمارات كبيرة فيهما في عدد من البلدان بغية الاستجابة للتوسع العمراني السريع وتزايد أعداد السكان. والاستثمارات الموظفة في الاقتصاد الأخضر يمكن أن تُوجد في قطاع النقل نحو 10 في المائة من فرص العمل اللائقة الإضافية بالقياس إلى النهج المتمثل في ترك الأمور على حالها وذلك بفضل تحسين كفاءة الطاقة في كل أنماط النقل في اقتران مع إجراء تحول في هذه الأنماط. وفي قطاع إعادة التدوير، يمكنه أن تُوجد هذه الاستثمارات نحو 10 في المائة من فرص العمل الإضافية بحلول عام 2050، مما يعني إيجاد ما بين 25 و 26 مليون فرصة عمل جديدة بالقياس إلى ما بين 23 و 24 مليون فرصة عمل جديدة وفقاً لسيناريو ترك الأمور على حالها. وفي قطاع الزراعة، يمكن للاستثمارات أن توفر 4 في المائة من فرص العمل الإضافية خلال العقد المقبل، و 20 في المائة في قطاع الغابات في مجال العمالة النظامية بحلول عام 2050 من خلال أنشطة الحفظ وإعادة التحريج، و 20 في المائة في قطاع الطاقة بحلول عام 2050، وهي نسبة أعلى بالقياس إلى سيناريو ترك الأمور على حالها، وذلك إلى جانب تحقيق نمو اقتصادي قوي، وتقليل الانبعاثات. ويتعين أن تُصاحب فرص العمل الخضراء المستدامة سياسات اجتماعية تُوظف استثمارات في المهارات الجديدة.

### 4- القضاء على الفقر والاعتبارات الانسانية من خلال الاقتصاد الأخضر:

يوفر الاقتصاد الأخضر سبلاً لزيادة القدرة على خفض مستوى الفقر وعدم المساواة داخل البلدان وعبرها إلى الحد الأقصى. وستوفر الاستثمارات الخضراء في قطاعات محددة فرص العمل والإنتاج وتنظيم المشاريع. فهناك ارتباط واضح بين تخفيف حدة الفقر والإدارة الناجعة للموارد الطبيعية والنظم البيئية. وتوفر خدمات النظام الإيكولوجي، على سبيل المثال، بين 47 و 90 في المائة مما يُعرف بالنتائج المحلي الإجمالي للفقراء. وفي البرازيل والهند وإندونيسيا ساهمت القطاعات القائمة على الموارد الطبيعية مثل الزراعة ومصائد الأسماك والغابات بما يقدر بـ 6 في المائة و 17 في المائة و 11 في المائة على التوالي من الناتج المحلي

الإجمالي في عام 2005. بيد أنه عند قياس الجزء الكامل من مساهمة خدمات النظام الإيكولوجي في إجمالي دخل الفقراء وُجد أنه يمثل 90 في المائة و75 في المائة و47 في المائة على التوالي من إجمالي حجم النشاط الاقتصادي للفقراء، الذي يشمل الأنشطة النقدية وغير النقدية في هذه البلدان. ( ) وليس هناك داعٍ للمبالغة في تقدير أهمية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر بالنسبة لأولئك الأكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية. ويمكن للاستثمار في رأس المال الطبيعي كمصدر للنمو الاقتصادي والرفاهية أن يعالج مشكلة الفقر بأشكاله المختلفة، وليس فقط الفقر في الدخل، وذلك من خلال توفير الغذاء والرعاية الصحية.

كما أن الاستثمار المتواضع في تخضير الزراعة وتحسين الإنتاجية الزراعية يمكن أن تكون له آثار كبيرة على الرفاه. ويعتمد زهاء 2.6 بليون شخص على الزراعة كمصدر للدخل تعيش الغالبية العظمى منهم في مزارع صغيرة وفي مناطق ريفية على أقل من دولار واحد في اليوم. ولذلك فإن زيادة الإنتاج الزراعي مع تحسين خدمات النظام الإيكولوجي (التي يعتمد عليها الفقراء بصورة مباشرة أكبر للحصول على الغذاء والدخل)، يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في خفض مستوى الفقر. وعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن كل زيادة بمقدار 10 في المائة في الغلة الزراعية يصحبها انخفاض بنسبة 7 في المائة في مستوى الفقر في أفريقيا وأكثر من 5 في المائة في آسيا. كذلك تشير الدلائل إلى أن تطبيق الممارسات الزراعية الخضراء قد أدى إلى زيادة الغلة إلى ما بين 54 و179 في المائة.

#### خاتمة:

التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من أجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسياً من جهة ومن جهة أخرى اقتصادياً كون أن ثرواتنا المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة مما يعكس مدى ملائمة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال لطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.

وتظل الجهود الدولية مستمرة في هذا الميدان فمن المسلم به أنه لا يوجد نهج شمولي، وأنه على الحكومات أن تحدد الطريق الذي ستتبعه لتخضير اقتصاداتها، بيد أن مؤتمر ريو+20 يوفر الفرصة أمام الحكومات لإنشاء الآليات اللازمة للتنسيق والدعم الفعالين على المستوى العالمي. لكن واجب على دول العالم وفي طليعتها الدول السائرة في طريق النمو على إعداد أرضية مهيئة لتبني المشروع محاولة انجاحه من خلال الانطلاق في سياسة إعادة تأهيل للبنى التحتية وتكثيف سياسات الوعي البيئي ومحاربة كل أشكال التلوث التي من شأنها تهديد الثروة البيئية عامة. محاولة سد الفجوة بين التعليم بمختلف مستوياته (في المجال البيئي خاصة) والواقع المطروح.

#### الهوامش والمراجع:

1. تعريف البيئة: يستخدم مصطلح البيئة في الكثير من العلوم والمجالات المختلفة ويتغير مفهوم هذا المصطلح تبعاً للموضوع الذي يستخدم فيه والغاية منه وحسب تخصص الباحث الذي يتناوله. لحسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون أعمال، جامعة بسكرة، 2013، ص: 12.

2. عبدالله تركماني، "التنمية المستدامة وأمن الإنسان في البلدان العربية"، خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، نقلاً عن موقع

المركز: <http://www.mokarabat.com/s7388.htm>

3. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصر، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 20-21

4. جميل الطاهر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 09، 1998، ص: 58.

5. كمال السيد، "جنون العولمة، اتجاهات جديدة في الفكر الإنمائي"، مجلة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الرباط، العدد

22، 2000، ص 7.

6. مزريق عاشور، الادارة البيئية ودورها الفعال في خلق الانتاج الانظف وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية.
7. نهي الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة، 2000، ص 220.
8. صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية، المشكلة، الأثر، الحل، دار الفكر العربي، مصر، 2003، ص 13-14.
9. أسامة الخولي، مفهوم التنمية المستدامة، أوراق غير دورية، مركز دراسات واستشارات الإدارة، 1999، ص 44-45.
10. دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، 167.
11. الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل، مؤتمر العمل العربي في دورته الثلاثين، تونس، 2003/3/21/24.
12. كريالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم انسانية، السنة الرابعة، عدد 45، شتاء 2010.
13. الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل، مرجع سبق ذكره.
14. زكريا محمد عبد الوهاب طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مطبعة ناس العابدين، مصر، 2005.
15. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار الأمواج، لبنان، 2003.
16. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة، و وسائل الحماية منها، ط1، مكتبة و مطبعة الشعاع، الإسكندرية، 2002، ص 94.
17. المرجع نفسه، ص 94.
18. [www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR\(8\).doc](http://www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc)
19. عمراني كربوسة، "الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"
20. دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 166-167.
21. ماجد عبد الله المنيف، الطاقة والبيئة وضرائب الكربون في الدول الصناعية، النفط والتعاون العربي، مجلد 18، عدد 64، الكويت 1993 ص 12.
22. *International Energy Agency (IEA), World energy outlook 2004, IEA publications, Paris 2004, p 342*
23. فاتح بن نونة والطاهر خامرة، مداخله مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستعمارية للموارد المتاحة أيام 08/07 أبريل 2008 بمداخله معنونة بتحديات الطاقة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف.
24. أحمد مدحت إسلام، الطاقة و تلوث البيئة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 62-63.
25. <http://www.diplomatie.gouv.fr>
26. <http://www.un.org/ar/sustainablefuture/about.shtml>
27. [www.uncsd2012.org](http://www.uncsd2012.org)
28. [www.unep.org/greenconomy/GreenEconomyReport/tabid/29846/Default.aspx](http://www.unep.org/greenconomy/GreenEconomyReport/tabid/29846/Default.aspx) .
29. *United Nations Environment Programme and Bloomberg New Energy Finance, Global Trends in Renewable Energy Investments 2011: Analysis of Trends and Issues in the Financing of Renewable Energy (2011). Available from www.unep.org/pdf/BNEF\_global\_trends\_in\_renewable\_energy\_investment\_2011\_report.pdf.*
30. [www.unep.org/greenconomy/AdvisoryServices/tabid/4603/Default.aspx](http://www.unep.org/greenconomy/AdvisoryServices/tabid/4603/Default.aspx)

**البحوث والدراسات المكتوبة باللغة الأجنبية**  
«ترتيب الصفحات من الجهة الثانية للمجلة»



## ESTIMATION DE LA FISCALITE PETROLIERE: Modélisation d'un contrat de partage de production

**GUEDDAL Zinedine**  
Maître de Conférence  
Faculté des sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Université de Mostaganem

**ADALA Laadjal**  
Maître de conférence  
Faculté des sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Université de Mostaganem



### Résumé :

Dans ce travail on va présenter une analyse de la fiscalité pétrolière à travers une méthodologie économétrique.

Le but de ce travail est de développer un cadre analytique pour mesurer l'effet de l'incertitude du marché sur les mesures des variables économiques et du système liées à un gisement sous un contrat de partage de Production (PSA). L'impact des changements des paramètres du système est habituellement présenté comme série de tables qui donnent la valeur actuelle, le taux de rendement, ou la part (ou toutes autres mesures nécessaires à l'étude) en fonction d'une ou plusieurs variables sous des scénarii de cas déterminés 'fort' ou 'faible'. Cette approche est généralement fragmentaire et les résultats dépendent des conditions initiales utilisées. De plus, une approche plus générale et plus concise à l'analyse fiscale de système, est développée en ce travail.

Cette méthode n'est pas nouvelle mais son utilisation pour analyser un système fiscal est à ces débuts. Elle offre une vision plus générale pour la compréhension de la structure d'un système fiscale et sa sensibilité aux différents paramètres économiques ou autres.

**Mots Clefs :** Modélisation, Fiscalité pétrolière, Méthodologie économétrique, Contrat de partage de production, Indicateurs économiques, Régression multiple.

**JEL Classification:** C51-D81-G18-H32-K12-L71.

### ملخص:

سنحاول من خلال هذا البحث تحليل الجباية البترولية عن طريق النمذجة الإقتصادية، حيث يهدف المقال إلى تطوير إطار تحليلي لقياس أثر حالات عدم تأكد السوق على مختلف المتغيرات الإقتصادية بالنسبة لنظام جبائي لحقل نفطي في حالة عقد تقاسم الإنتاج (PSA). عموماً يتم دراسة أثر تغيرات ثوابت أنظمة الجباية البترولية بطريقة تحليل الجداول و التي تتضمن القيمة الحالية، معدل المردودية، حصة كل شريك (أو مختلف المؤشرات الأخرى التي تقتضيها الدراسة) و علاقتها بمختلف المتغيرات، وفق عدة سيناريوهات ممكنة و في مجال محدد 'قوي' أو 'ضعيف'. إن نتائج هذه الأخيرة تواجه عدة إنتقادات كونها مرتبطة بالشروط الموضوعية سلفاً و تقتضي جداول عديدة، لذا حاولنا إدخال النمذجة القياسية لتفادي هذه الانتقادات.

هذه الطريقة ليست جديدة لكن إستعمالها لتحليل الجباية البترولية يعد حديثاً، إذ تقدم نظرة عامة لفهم هيكل النظام الجبائي وحساسيته لمختلف المتغيرات الإقتصادية أو لعوامل أخرى.

## 1. Introduction.

Les Gouvernements encouragent l'activité d'exploration et de développement à travers les accords de licence et les cadres fiscaux.

L'analyse économique de l'amont pétrolier est complexe et dynamique. Les mutations mondiales implique:

- De nouveaux contrats peuvent entrer en vigueur n'importe quand,
- Les pays utilisent généralement plusieurs contrats, et
- Les termes des contrats sont souvent négociés et renégociés avec des conditions politiques et économiques changeantes et/ou la disponibilité d'une meilleure information.

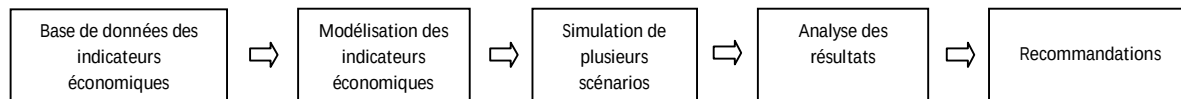
L'analyse d'un système fiscal de dépend de deux perspective:

a). du point de vue du Gouvernement, l'objectif porte sur le partage du profit (rente) avec le Contractant,

b). pour le Contractant, les mesures économiques telles que la valeur actuelle et le taux de rendement liés à la rentabilité prévue du projet sont primordiales.

## 2. Le Schéma récapitulatif de la méthodologie.

Une approche économétrique utilisée pour construire des modèles de régression avec des mesures du système en termes de divers paramètres exogènes, fiscaux, et autres.



En premier, un modèle du système est construit, ensuite les données sont produites pour des variables simulées dans un espace donné de conception et enfin les résultats seront analysés. Des modèles linéaires sont alors construits sur la base de données simulées.

## 3. Les éléments généraux de fiscalité.

Dans un accord de partage de production (PSA), l'exploration est effectuée par la compagnie à son propre risque.

Sous sa forme fondamentale, un PSA a quatre composants:

1. Redevance ou royauté,
2. Recouvrement de coût,
3. Profit du pétrole, et
4. Imposition.

## 4. L'analyse de la marge brute d'autofinancement de financement.

Les accords de partage de production sont connues pour leur diversité et la complexité de leurs contenus, et ainsi nécessitent une analyse monographique. L'objet de ce qui suit, se limite à fournir un cadre analytique général pour décrire les termes fiscaux communs à la plupart des PSA.

**4.1. Le cash flow net après impôt:** Le vecteur de cash flow net d'un investissement est le revenu reçu diminué de la dépense pendant une période donnée, habituellement une année, au cours de la durée de vie du projet. Le cash flow net après imposition lié au gisement  $f$  à l'année  $t$  prend généralement la forme:

$$NCF_t = GR_t - ROY_t - CAPEX_t - OPEX_t - BONUS_t - PO/G_t - IMPÔT_t - AUTRES_t$$

où,

|           |                                                      |
|-----------|------------------------------------------------------|
| $NCF_t$   | = cash flow net après imposition à l'année $t$ ,     |
| $GR_t$    | = revenus bruts à l'année $t$ ,                      |
| $ROY_t$   | = redevances totales payées à l'année $t$ ,          |
| $CAPEX_t$ | = dépenses totales d'investissement à l'année $t$ ,  |
| $OPEX_t$  | = dépenses totales de fonctionnement à l'année $t$ , |

$BONUS_t$  = bonus payé à l'année  $t$ ,  
 $PO/G_t$  = profit du pétrole au Gouvernement à l'année  $t$ ,  
 $IMPOT_t$  = impôts totaux payés à l'année  $t$ ,  
 $AUTRES_t$  = autres coûts payés à l'année  $t$ .

Le cash flow net d'impôt lié au gisement  $f$  est noté par:

$$NCF(f) = (NCF_1, NCF_2, \dots, NCF_k),$$

et il est supposé apparaître à l'année ( $t=1$ ) jusqu'à l'abandon du gisement (ou le désinvestissement) en  $t=k$ . Le vecteur de cash flow net après imposition sert d'élément de base dans le calcul de tous les indicateurs de système liés au gisement.

**4.2. Les composants de la marge brute d'autofinancement et de financement:** Les revenus bruts de la vente des hydrocarbures à l'année  $t$ , sont définis comme:

$$GR_t = g^o P_t^o Q_t^o + g^g P_t^g Q_t^g,$$

où,

$g_t^o, g_t^g$  = facteur de conversion du pétrole ( $o$ ), gaz ( $g$ ) à l'année  $t$ ,  
 $P_t^o, P_t^g$  = prix moyen de pétrole, prix aux puits de gaz à l'année  $t$ ,  
 $Q_t^o, Q_t^g$  = production totale de pétrole et de gaz à l'année  $t$ .

Le facteur de conversion dépend principalement de la teneur en soufre du pétrole, et de la quantité d'impuretés, de condensat, et de sulfure d'hydrogène du gaz naturel. Les facteurs de conversion dépendent à la fois du temps et du gisement.

Le prix d'hydrocarbure est déterminé sur un intervalle dans un horizon temporel donné.

Les revenus bruts ajustés aux coûts du transport et de traitement de base, déterminent la base du paiement de la redevance,

$$ROY_t = R(\psi)(GR_t - ALLOW_t),$$

où l'ensemble des coûts d'allocation est noté par la variable  $ALLOW_t$  et le taux  $R(\psi)$  de redevance dépend de la durée du contrat et du périmètre et est généralement donné selon un schéma incitatif variable. Le taux  $R(\psi)$ ,  $0 \leq R(\psi) \leq 1$  de redevance, peut être fixe ou donné sur une échelle variable. Les termes de taux de redevance, comme les autres éléments d'un PSA, peuvent être négociables ou variable selon les offres.

Les dépenses de capital et de fonctionnement,  $CAPEX_t$  et  $OPEX_t$ , sont estimées par rapport aux réserves et au programme de développement prévus. Les dépenses d'investissement ( $CAPEX_t$ ) sont les dépenses encourues au début de la vie d'un projet, pour le développement et la production des hydrocarbures, souvent plusieurs années avant qu'aucun revenu ne soit produit.

Divers types de paiements de bonus peuvent être prévus dans un PSA.

Le profit du pétrole est la partie de production ou de revenu que le Gouvernement partage avec le Contractant après que les redevances et les coûts de pétrole ( $CO_t$ ) soient récupérés du revenu brut:

$$PO_t = GR_t - ROY_t - CO_t$$

Le profit du pétrole est partagé entre le Contractant et le Gouvernement:

$$PO_t = PO/C_t + PO/G_t$$

où,

$PO/C_t = PO(\psi)PO_t$  = part de profit du Contractant à l'année  $t$ ,  
 $PO/G_t = (1 - PO(\psi))PO_t$  = part de profit du Gouvernement à l'année  $t$ ,  
 $PO(\psi)$  = indice de partage du profit de pétrole,  $0 \leq PO(\psi) \leq 1$ .

Le schéma de recouvrement de coûts détermine comment le coût du pétrole est calculé. Plusieurs variantes de recouvrement de coûts existent, et sous une forme fondamentale il est calculé comme:

$$CR_t = U_t + CAPEX/I_t + OPEX_t + DEP_t + INT_t + IN_t + DECOM_t,$$

où,

|             |                                                               |
|-------------|---------------------------------------------------------------|
| $CR_t$      | = recouvrement des coûts à l'année t,                         |
| $U_t$       | = coûts non recouverts reporté à l'année t-1,                 |
| $CAPEX/I_t$ | = dépenses d'investissement intangibles à l'année t,          |
| $DEP_t$     | = dépréciation à l'année t,                                   |
| $INT_t$     | = intérêt sur le financement à l'année t,                     |
| $IN_t$      | = crédits d'investissement et UpLift à l'année t,             |
| $DECOM_t$   | = fonds de recouvrement des coûts de commissions à l'année t. |

Les coûts non recouverts reportés des années précédentes peuvent inclure la perte fiscale antérieure, le budget de dépréciation non recouvert, le budget d'amortissement non recouvert, et le recouvrement des coûts effectués à l'avance.

Les crédits d'investissement et les UpLift sont des incitations qui permettent au Contractant de récupérer un pourcentage supplémentaire de frais financiers par le recouvrement des coûts. Le coût prévu d'abandon peut être accumulé par un fonds d'amortissement qui devient mature à l'abandon.

Le coût de pétrole est en valeur par une relation fonctionnelle comme:

$$CO_t = \min(CR_t, CR(\psi)GR_t),$$

où la valeur de  $CR(\psi)$ ,  $0 \leq CR(\psi) \leq 1$ , peut être constante ou basée sur une échelle variable.

Le revenu imposable est déterminé comme un pourcentage du profit de pétrole du Contractant et la perte fiscale reportée, si elle est applicable. Les taux d'imposition sont notés par la valeur  $T(\psi)$ ,  $0 \leq T(\psi) \leq 1$ , et peuvent être fixes ou basés sur une échelle par tranches:

$$IMPO_T = \begin{cases} T(\psi)(PO/C_t - CF_t) & PO/C_t - BONUS - CF_t > 0 \\ 0 & PO/C_t - BONUS - CF_t \leq 0 \end{cases}$$

où  $CF_t$  représente la perte fiscale reportée à l'année t.

Un certain nombre d'éléments généralement utilisés dans un PSA, tel que des conditions de commercialité, la participation de Gouvernement, des engagements pour l'approvisionnement du marché intérieur et des engagements de réinvestissement ont un impact sur le cash flow net du Contractant. Ces éléments sont réunis et notés par  $AUTRES_t$  dans l'équation de marge brute d'autofinancement et de financement. Parfois, l'impact de ces conditions peut être quantifiable. Dans tous les cas les limites sont inhérentes au gisement, au contrat, et au Contractant spécifique.

**4.3. L'échelle mobile:** (ou variables ou grille) sont l'un des dispositifs les plus communs et les plus distinctifs des PSA. L'idée d'une échelle mobile est de créer un arrangement fiscal qui s'ajuste aux incertitudes du marché durant le cycle de vie d'un projet et influence les prises de décision du Contractant et du Gouvernement. Le glissement des échelles représente un mécanisme prévu pour contrôler (ou amortir) la volatilité et l'incertitude du marché. L'essentiel est d'ajuster les termes d'un contrat sur la rentabilité du gisement, de sorte qu'à mesure que les taux de production et/ou les prix du pétrole augmentent ou atteignent un seuil donné, le Contractant serait disposé à accepter moins de recouvrement de coûts, à prendre une plus petite part du profit du pétrole, à accepter un taux d'imposition fiscal plus élevé, etc.... De même, Lorsque les taux de production et/ou les prix du pétrole diminuent, le Gouvernement doit être disposé à réduire les niveaux d'impôts, à accepter une

plus petite part du profit du pétrole, etc. L'idée est d'essayer de réaliser un équilibre dans un environnement dynamique et volatil du marché du pétrole.

Les primes de rendement, les taux de redevance, le recouvrement de coûts, les poids de partage du profit de pétrole et les taux d'imposition fiscaux sont typiquement basés sur le glissement des échelles qui sont une fonction d'une ou plusieurs variables. Les variables qui sont typiquement prises incluent la production moyenne quotidienne, la production cumulative, le prix de pétrole brut, ou le 'Facteur-R'; des paramètres tels que l'âge ou la profondeur des réserves, du périmètre du gisement, de la qualité de pétrole brut, de la profondeur de l'eau, et du taux de rendement des facteurs peuvent également être utilisés. Les variables sont constamment négociables.

## 5. Les indicateurs économiques.

**5.1. Les indicateurs économiques:** Le but de l'évaluation économique est la détermination des revenus pétroliers émanant du projet et couvrant les dépenses d'investissement en capital et en équipement, et du rendement du capital lequel est comparé au risque lié au projet et aux objectifs stratégiques du Contractant.

L'objectif d'un Gouvernement est d'acquérir et maximiser la richesse de ses ressources naturelles en encourageant l'activité d'exploration et de développement à des niveaux appropriés.

La compagnie évalue des scénarios d'exploration et de développement pour des gisements individuels basés sur l'information fournie. Les offres techniques et commerciales sont préparées en conformité avec la prospection géologique, les objectifs stratégiques et le budget d'investissement de la compagnie.

L'évaluation des termes fiscaux prend plus de temps et reste compliquée que l'évaluation du programme de travail du fait qu'elle est basée sur un certain nombre de conditions qui sont incertaines (comme la découverte, le commercialité, le volume des réserves, et les caractéristiques du gisement). Les calculs de la part et des indicateurs économiques liés au programme de développement sont primordiaux pour le Gouvernement.

a). La compagnie se concentre principalement, mais pas exclusivement, sur des mesures de rentabilité liées au contrat. Des mesures économiques communes incluent

$PV(B_i, F)$  = valeur actuelle du gisement  $B_i$  sous le système fiscal  $F$ ,

$IRR(B_i, F)$  = taux interne de rendement du gisement  $B_i$  sous le système fiscal  $F$ .

b). Le Gouvernement cherchant l'efficacité du marché, la concurrence loyale et la maximisation de la richesse de ses ressources naturelles, s'intéresse aussi à la statistique de partage:

$\tau^c(B_i, F)$  = part du Contractant pour le gisement  $B_i$  sous le système fiscal  $F$ , les indicateurs économiques  $PV(B_i, F)$  et  $IRR(B_i, F)$ , et des mesures socio-économiques,

$U(B_i)$  = indicateurs socio-économiques pour le gisement  $B_i$ .

Les techniques analytiques de base utilisent l'approche monétaire de l'actualisation et plusieurs autres indicateurs tels la valeur présente, le taux interne de rendement, et le rapport d'efficacité de l'investissement.

Pour le gisement  $f$  et le régime fiscal noté  $F$ , la valeur présente et le taux interne de rendement du vecteur de la marge brute d'autofinancement et de financement  $NCF(f)$  sont calculés comme suit:

$$PV(f, F) = \sum_{t=1}^k \frac{NCF_t}{(1+D)^t}$$

$$IRR(f, F) = \{D | PV(f, F) = 0\}.$$

Un indice de rentabilité, ou encore le rapport d'efficacité de l'investissement, est utilisé pour normaliser la valeur du projet relative à l'investissement total:

$$PI(f,F)=PV(f,F)/PV(TC).$$

La valeur présente fournit une évaluation de la valeur nette du projet en termes absolus, alors que le taux de rendement et l'indice de rentabilité sont des indicateurs relatifs employés la prise de décision d'optimisation de l'usage des capitaux. Une combinaison des indicateurs est nécessaire pour évaluer la performance économique d'un contrat.

## **6. Une analyse fiscale généralisée.**

**6.1. Les termes d'un contrat:** Les termes de base d'un contrat  $\Gamma$  sont déterminés par les conditions législatives et du programme du Gouvernement. Les termes fondamentaux d'un PSA incluent:

- . la durée du contrat (exploration, production),
- . la renonciation,
- . les engagements d'exploration,
- . les bonus (signature, découverte, production),
- . les taux de redevance,
- . le programme de recouvrement de coûts,
- . la dépréciation,
- . le partage du profit pétrolier,
- . l'imposition,
- . les engagements d'approvisionnement du marché intérieur,
- . le crédit d'investissement ou UpLift, et
- . la participation du Gouvernement.

Les taux d'imposition fiscaux, les plans d'amortissement, la participation du Gouvernement, les crédits d'investissement et l'engagement vis-à-vis du marché intérieur sont normalement légiférés et ne sont pas négociables, mais les conditions de renonciation, les paiements de bonus, le recouvrement des coûts, et le partage du profit le sont. D'une manière générale, plus un contrat renferme d'aspects négociables plus il est flexible et sérieux. A travers le processus de négociation, qui est souvent instructif, des informations techniques et économiques seront obtenues sur les gisements, les périmètres et les autorisations accordées par un pays.

**6.2. Les systèmes fonctionnels:** Un contrat est établi pour un gisement  $B_i$ , et si les travaux exploratoires sont positifs, un ou plusieurs gisements seront découverts. Les clauses contractuelles négociées avant l'activité exploratoire entrent en phase d'exécution, sur le gisement. Si les réserves découvertes sont différentes des prévisions utilisées dans le processus de négociation (sur l'amont ou l'aval) ou si les conditions économiques ou politiques changent, alors la renégociation des clauses contractuelles sera relancée entre le Gouvernement et le Contractant.

Un gisement est défini par les réserves prévues  $X(f)$ , le programme de développement  $D(f)$ , la structure de coût  $C(f)$  et le profil de production  $Q(f)$ :

$$f \leftrightarrow \{X(f), C(f), D(f), Q(f)\}.$$

Le contrat  $\Gamma$  est une fonction du cadre fiscal négocié pour le gisement, et il est pratiquement impossible, excepté les contrats simples, de quantifier tous les aspects du PSA. Les termes appropriés d'un contrat, du point de vue économique, peuvent être mesurés même sous la contrainte de complexité et de sophistication des conditions fiscales. A ce moment, leur impact généralisé sera déterminé.

Les éléments fiscaux d'un contrat sont formalisés en termes de fonctionnelles, décrites par les paramètres du régime fiscal:

$$F(\psi) = (F_1(\psi), \dots, F_m(\psi)),$$

où  $F_i(\psi)$  sont des fonctions de l'ensemble des variables  $\psi$ . Une représentation partielle de  $\psi$  explicite les éléments tels que  $q_t = Q_t/365$ ,  $CQ_t$ ,  $P_t$ ,  $RF_t$ , etc. Les éléments fiscaux primordiaux d'un contrat concernent:

$B(\psi)$  = paiement de bonus,

$R(\psi)$  = taux de redevance,

$CR(\psi)$  = programme de recouvrement des coûts,

$PO(\psi)$  = partage du profit pétrolier, et

$T(\psi)$  = structure d'imposition.

Les fonctionnelles peuvent être constants; autrement dit,  $F_i(\psi) = \alpha$ ,  $\alpha \geq 0$ , mais le plus souvent, les fonctions sont basées sur une ou plusieurs échelles mobiles, dont les contenus sont négociables.

Les indicateurs économiques liés à un gisement sont écrits en général comme  $\phi_i(f, F)$ , et notés sous une forme vectorielle par:

$$\Phi(f, F) = (\phi_1(f, F), \dots, \phi_l(f, F)).$$

Une variété d'indicateurs peut être définie, tels:

$\tau^c(f, F)$  = part du Contractant,

$\tau^G(f, F)$  = part du Gouvernement,

$PV(f, F)$  = valeur présente,

$IRR(f, F)$  = taux de rendement interne, et

$PI(f, F)$  = indice de profitabilité.

**6.3. La méthodologie économétrique:** La façon dont les fonctionnelles de système de la valeur présente  $PV(f, F)$ , la part du Contractant  $\tau^c(f, F)$ , et le taux de rendement interne  $IRR(f, F)$  dépendent des conditions fiscales  $F(\psi)$  est significative puisque la négociation d'un contrat détermine en partie la rentabilité du projet et les revenus à percevoir par le Gouvernement. Il existe plusieurs approches pour analyser un système fiscal, mais un canevas d'étude standard est généralement utilisé. Ainsi, pour le gisement  $f$  et un régime fiscal  $F$ , les étapes suivantes sont nécessaires:

1. spécifier des hypothèses de base pour l'ensemble des variables  $\psi$  et calculer  $\phi(f, F(\psi))$ .

2. simuler l'impact d'une ou plusieurs variables  $\psi$  tel que:

$\psi_i \rightarrow \psi_i'$ ,  $\psi' = (\psi_1, \dots, \psi_i', \dots, \psi_n)$ , et recalculer  $\phi(f, F(\psi'))$ .

3. déterminer les variations de la variable  $\psi_i$  par la différence:  $\phi(\psi, \psi') = \phi(F(\psi), F(\psi')) = \phi(f, F(\psi')) - \phi(f, F(\psi))$ .

4. utiliser des analyses graphiques:  $\phi(F(\psi), F(\psi'))$  du système fiscal.

Cette procédure, quoique généralement utilisée, présente plusieurs limites. La méthodologie est fragmentaire et les résultats sont valides relativement aux conditions initiales imposées. L'analyse ne montre pas aisément comment les variables agissent l'une sur l'autre ou la signification relative des paramètres.

L'approche plus générale et plus concise à cette fin reste la méthodologie de modélisation économétrique. Elle est développée pour construire des relations fonctionnelles qui décrivent les causalités des variables en les quantifiant. Dans un premier temps, un modèle de marge brute d'autofinancement et de financement du projet est construit. Les paramètres du système sont définis dans des intervalles stylisés. Ces paramètres seront estimés. Les résultats obtenus pour le modèle et du système sont alors

analysés. Les modèles construits sont souvent linéaires. L'approche générale est comme suit:

1. spécifier l'ensemble des variables  $\psi_i$  et définir les intervalles de variation  $1 \leq \psi_i \leq u_i$   $i=1, \dots, n$  chaque paramètre impliqué et l'espace:

$$\Omega = \{\psi = (\psi_1, \dots, \psi_n) | 1 \leq \psi_i \leq u_i \ i=1, \dots, n\}.$$

2. former  $\psi^* = (\psi_1^*, \dots, \psi_n^*)$ , où  $\psi_i^*$  est un échantillon uniformément réparti sur l'intervalle prédéfini  $U[l_i, u_i]$   $i=1, \dots, n$  et calculer  $\phi(f, F(\psi^*))$ .

3. sur la base des données obtenues,  $\{\psi^*\}$  et  $\{\phi(f, F(\psi^*))\}$ , estimer les paramètres de  $\phi$  pour les relations fonctionnelles  $\phi(f, F(\psi)) = \sum_{i=1}^n \alpha_i(\phi) \psi_i$ , où les coefficients  $\alpha_i(\phi)$  sont déterminés à l'aide de régressions multiples.

4. utiliser les relations fonctionnelles  $\phi(f, F(\psi))$  dans l'analyse et la conception du système fiscal.

## 7. Une approche d'évaluation analytique (avec UpLift).

**a). Les hypothèses du scénario:** Les hypothèses du scénario pour un gisement donné est basé sur un recouvrement total brut de 725 Giga Bep. La production, les dépenses d'investissement, et les dépenses de fonctionnement estimées sont montrées dans la Table 1, à l'aide des sources d'information publiquement disponibles Internet. Le coût total du projet est évalué à 2.7B\$.

Approximativement 40% des coûts sont associés à la fabrication et à l'installation, 20% au réseau sous-marin des lignes d'écoulement, canalisations verticales, et ombilicales qui forment les liens entre la tête de puits et le fond; 20% au système sous-marin; et 20% au forage et à l'accomplissement des puits. Les dépenses d'investissement sur le cycle de vie du gisement sont estimées à 1.94\$/baril, avec des frais d'exploitation estimés à 2.25\$/baril.

**b). L'espace de définition:** L'espace de définition pour les trois modèles est illustré dans la Table 2. Les paramètres de contrat pour le modèle hypothétique sont spécifiés dans le modèle I, alors que les éléments de base de la fiscalité sont décrits dans les modèles II et III. Dans le modèle II, l'impact d'un changement du plan d'amortissement est examiné, et dans le modèle III, la répartition du profit de pétrole est généralisée et son impact analysé.

Le modèle PSA ne comporte aucune condition de redevance et de taxe foncière, et ainsi les paramètres de contrat sont spécifiés pour refléter des variations très faibles, autrement dit,

$$R \sim U(0.00, 0.10), T \sim U(0.00, 0.20).$$

Les coûts d'exploration sont coûteux et des coûts de développement sont dépréciés suivant un schéma quinquennal. La répartition du profit du pétrole est indiquée dans la Table 3, et puisque le plan de production est défini sous un scénario de développement fixe, les termes de pourcentage du profit du pétrole sont déterminés par la valeur de  $q_t = Q_t/365$  de la Table 1.

Le coût du pétrole est défini en termes de plan de recouvrement des coûts comme suit:

$$CO_t = \min(CR_t, CR(\psi)GR_t),$$

où  $CR(\psi)$  est déterminé par une distribution uniforme  $CR(\psi) \sim U(0.25, 0.75)$ , et le non recouvrement des coûts à l'année  $t-1$  est reporté et récupéré l'année suivante.

Si  $CR(\psi)GR_t > CR_t$ , alors  $CR_t$  sera choisi à travers la minimisation de coût de pétrole, par le Contractant, et il n'y en aura pas de recouvrement de coûts. D'autre part, si  $CR(\psi)GR_t < CR_t$  alors le choix de  $CR(\psi)GR_t$  empêchera le recouvrement total des coûts, et la différence entre ces deux quantités  $U_t = CR_t - CR(\psi)GR_t$ , détermine le non recouvrement de coûts à reporter l'année suivante.



Le crédit d'investissement ou UpLift est une incitation fiscale qui permet au Contractant de récupérer un pourcentage supplémentaire des coûts de développement liés à la transformation d'une découverte en production. Le crédit à l'investissement ou UpLift suit la distribution uniforme,  $UP \sim U(0.30, 0.50)$ , et agit en tant que multiplicateur sur toutes les dépenses d'investissement réelles et intangibles comme suit:

$$(1+UP)CAPEX/T_t,$$

$$(1+UP)CAPEX/I_t$$

Les taux d'escompte du Contractant et du Gouvernement évoluent comme suit:

$$D^c \sim U(0.05, 0.20),$$

$$D^G \sim U(0.00, 0.10).$$

Les obligations de marché intérieur et la participation du Gouvernement ne sont pas prises en considération. Les prix du pétrole tombent au-dessous de 30\$/baril, les prix ne jouent aucun rôle dans l'analyse.

Dans le modèle II et le modèle III, le plan d'amortissement et la répartition du profit du pétrole sont considérés comme variables pivot. Les plans d'amortissement sont une pratique comptable conçue pour stimuler le coût lié à une réduction en valeur d'un actif tangible. Bien que les différents capitaux aient différents horizons de dépréciation, dans la plupart de PSA, l'utilisation d'un schéma linéaire quinquennal est préférée. Le paramètre  $D_d$  désigne un programme d'amortissement linéaire et la valeur de  $d$  est définie alternativement par:  $d=3$ ,  $d=5$  ou  $d=7$ . Dans le modèle III le schéma de partage du profit du pétrole est généralisé en termes de tranches variables en pourcentage  $Y_i$  et  $Z_j$  comme indiqué dans la Table. Les valeurs de  $Y_i$ ,  $i=1, \dots, 4$  et  $Z_j$ ,  $j=1, \dots, 4$  sont choisies parmi les distributions de la Table 2.

**c). Les résultats des régressions:** Les résultats du modèle de régression pour  $\tau^c(f, F)$ ,  $PV(f, F)$  et  $IRR(f, F)$  pour des modèles I-III sont montrés dans les Tables 5 à 7.

Dans le modèle I, les coefficients  $\alpha_i$  du modèle linéaire

$$\varphi(f, F) = \sum_{i=1}^7 \alpha_i X_i$$

pour le vecteur de paramètres  $(X_1, \dots, X_7) = (P, R, CR, UP, T, D^c, D^G)$  et  $\varphi(f, F) = \{PV(f, F), \tau^c(f, F), IRR(f, F)\}$  sont estimés en utilisant la régression des moindres carrés standard. Pour la plupart des modèles, les coefficients possèdent les signes prévus, les ajustements sont très robustes et les coefficients sont statistiquement significatifs. Les coefficients qui exhibent des signes imprévus ne sont pas statistiquement significatifs.

La valeur présente du développement de gisement est estimée par:

$PV(f, F) = -724 + 54.5P - 28.7R + 731.4CR + 278.0UP - 514.7T - 4639.1D^c - 120.7D^G$ , de sorte qu'au vecteur  $(P, R, CR, UP, T, D^c, D^G) = (25, 0, 0.5, 0.4, 0, 0.15, 0.05)$ ,  $PV(f, F) = 412.7M\$$ .

Les coefficients de régression pour le partage et le taux de rendement sont indiqués dans la Table 5, et l'évaluation aux paramètres précédents donne:

$$\tau^c(f, F) = 6.8\%,$$

$$IRR(f, F) = 7.1\%.$$

Dans le modèle II, des cas séparés de régression sont construits pour les plans d'amortissement  $D_d$ ,  $d=3$  et  $d=7$ :

$$\varphi(f, F) = \sum_{i=1}^7 \alpha_{ij} X_i, \quad j=3, 7.$$

Pour modéliser l'impact d'un changement du plan d'amortissement, il est nécessaire de lier dynamiquement les conditions de la dépréciation avec le paramètre crédit d'investissement ou UpLift et le non recouvrement de coûts. Le paramètre UpLift est une

variable aléatoire uniforme qui influence le montant de dépenses d'investissement réelles (tangibles) qui peuvent être dépréciées, affectant avec retard le programme de recouvrement de coûts et le montant de coûts non recouverts. Les résultats du modèle II sont montrés dans la Table 6.

Le modèle IIa, à plan d'amortissement triennal est appliqué, alors que dans le modèle IIc, un plan d'amortissement de sept ans est employé (modèle IIb est équivalent au modèle I, avec plan d'amortissement de cinq ans). Pour la comparaison, l'évaluation de  $(P, R, CR, UP, T, D^c, D^G)$  au point  $(25, 0, 0.5, 0.4, 0, 0.15, 0.05)$  est nécessaire. Les résultats dans les cas:

$$PV(f, D_3) = 387.9M\$,$$

$$PV(f, D_5) = 412.7M\$, \text{ et}$$

$$PV(f, D_7) = 382.5M\$$$

sont inclusifs puisque la relation attendue  $PV(f, D_3) > PV(f, D_5) > PV(f, D_7)$  n'est pas vérifiée à travers les trois plans d'amortissement.

Dans le modèle III, le schéma de partage du profit du pétrole présenté dans la Table 3 est considéré comme variable instrument. Un examen rapide de la Table 3, indique que la variable choisie pour calibrer le modèle ( $q$ ), le nombre de tranches (4), les seuils de tranches (25, 50, 100), les valeurs en pourcentages du profit de pétrole (55, 30, 20, 10) déterminent la part du profit du Gouvernement. En ignorant la variable instrument et le nombre de tranches, les trois niveaux de seuil notés  $Y_i$ ,  $i=1, 2, 3$ , et quatre valeurs des parts de profit  $Z_i$ ,  $i=1, \dots, 4$  déterminent une structure à 7 dimensions.

Il y a diverses contraintes de préférence et de système liées au profit du pétrole, ainsi montré dans la Table 4 et qui doivent être incorporées dans la structure spécification du modèle, plus précisément  $Y_1 < Y_2 < Y_3$  (contrainte de système) et  $Z_1 > Z_2 > Z_3 > Z_4$  (contrainte de préférence). Ainsi, dans le choix des intervalles d'échantillonnage, si  $Y_i \sim U(a_i, b_i)$ , alors les conditions  $b_1 \leq a_2$  et  $b_2 \leq a_3$  sont nécessaires pour éliminer les valeurs aberrantes. La contrainte de préférence n'est pas définie de manière stricte et en principe il est possible (mais moins probable) que des relations du genre  $Z_1 < Z_2 > Z_3 < Z_4$  surgissent. Dans le choix des intervalles pour  $Z_i$ , un certain recoupement est permis.

Le modèle de régression pour la structure de profit de pétrole est présenté sous la forme généralisée:

$$\phi(f, F) = \sum_{i=0}^7 \alpha_i X_i + \sum_{j=1}^3 \beta_j Y_j + \sum_{k=1}^4 \gamma_k Z_k$$

pour incorporer les variables de système ( $X_i$ ) et celles de structure ( $Y_j, Z_k$ ). Puisque la structure du modèle de régression a changé avec l'ajout de 7 nouvelles variables, les coefficients  $\alpha_j$  seront modifiés par rapport au modèle I, et la stabilité du modèle résulte d'ajustements techniques additionnels. Les signes des coefficients  $\alpha_i$ ,  $i=1, \dots, 7$  ne devraient pas être identiques à ceux du modèle I. De plus, les signes pour les coefficients  $\beta_j$ ,  $j=1, 2, 3$  et  $\gamma_k$ ,  $k=1, \dots, 4$  doivent être positifs puisqu'une augmentation de le niveau des tranches et le pourcentage du profit du pétrole élèvera la rentabilité du gisement, et plus tard, la part de profit, la valeur présente et le taux de rendement interne.

Les résultats du modèle III sont montrés dans la Table 7. Les coefficients  $\alpha_i$  varient tandis que les coefficients  $\beta_j$  sont identiquement nuls, indiquant que le choix des niveaux de seuil n'affecte pas sensiblement la valeur présente du gisement. Cette relation, à priori, anormale est expliquée par un examen plus approfondi du profil de la production du gisement.

Dans la Table 2, il apparaît que l'excès de flux observés au-dessus de 100Mbaril/jour pendant les 9 premières années de la production, et puisque  $Y_3 \sim U(50,100)$ , il devient clair que  $Z_4$  sera la seule valeur en pourcentage utilisée pour les 9 premières années. De plus, puisque  $Y_3 \sim U(50,100)$ , toute valeur entre 1 et 4 ans de production peut être additionnée au partage en pourcentage du profit du pétrole  $Z_4$ , suivant la valeur d'échantillonnage choisie pour  $Y_3$ . Ainsi, puisque le profil est fixe et les niveaux de tranche sont restreints par des contraintes de processus, la variabilité des niveaux de tranches  $Y_3$  ne peut pas être effectivement éliminée. Les 9-13 premières années de production seront maintenues aux pourcentages de profit de pétrole donnés par  $Z_4$  et  $Z_3$ .

Les coefficients  $\gamma_k$  sont positifs et statistiquement significatifs avec les conditions  $\gamma_1 < \gamma_2 < \gamma_3 < \gamma_4$  comme prévus, par la théorie. Les flux excédentaires du gisement dépassent  $Y_3$  pendant presque 10 ans, et ainsi la valeur cible (négocié)  $Z_4$  est l'élément le plus significatif du schéma de partage du profit du pétrole.

Le modèle de régression nous permet d'investiguer les valeurs de chacune de ces variables. En bref, chaque augmentation d'un point en pourcentage de  $Z_i$  se traduit par la croissance de  $0.01\gamma$  de la valeur présente du gisement; en d'autres termes, une augmentation d'un point en pourcentage de  $Z_4$  est équivalent à 38M\$, 9M\$ pour  $Z_3$ , 4M\$ pour  $Z_2$ , et 1M\$ pour  $Z_1$ . L'impact du choix de  $Z_4$  (aussi bien que  $Z_3$ ) domine celui du facteur de recouvrement de coûts et le UpLift (UP). Les coefficients pour le partage peuvent être interprétés de la même manière. Chaque augmentation d'un point de 1% de  $Z_i$  se traduit en une hausse de l'ordre de  $0.01Y_i$  pour la part du Contractant; autrement dit, une croissance de 1% de  $Z_4$  est égale à 0.4% supplémentaire dans la part.

Pour  $(P, R, CR, UP, T, D^c, D^G) = (25, 0, 0.5, 0.4, 0, 0.15, 0.05)$ ,

$PV(f, F) = -523.2 + 90.2Z_1 + 403.9Z_2 + 869.6Z_3 + 3771.7Z_4$

$\tau^c(f, F) = -1.3 + 0.8Z_1 + 3.8Z_2 + 4.9Z_3 + 40.0Z_4$

et ainsi en  $(Z_1, Z_2, Z_3, Z_4) = (0.50, 0.40, 0.25, 0.10)$ ,

$PV(f, F) = 278.0M\$$

$\tau^c(f, F) = 5.8\%$ .

Un certain nombre d'informations additionnelles et utiles s'obtiennent suite à un examen et une comparaison plus détaillés des spécifications des modèles.

## 8. Conclusions.

Pour comprendre les mesures économiques et de système liées à un régime fiscal contractuel un modèle économétrique a été développé. Une approche constructive à l'analyse fiscale pétrolière a été entreprise pour isoler les interactions des variables et pour déterminer l'impact de partage du profit du pétrole et des incertitudes du marché sur les variables économiques instrumentales associées à un gisement. Des relations fonctionnelles ont été définies et des calculs des indicateurs essentiels ont été élaborés. L'impact relatif des paramètres et de la façon dans lesquels les variables sont corrélées a été également établi d'une façon générale.

**Références.**

- [1] Bacon R., 'A Scorecard for Energy Reform in Developing Countries', Public Policy for the Private Sector, note n°175, April 1999.
- [2] Boulos, A.J. 'The Role of Law and Energy Investment', International Association for Energy Economics, 26th Annual Conference, Prague June 4-7, 2003.
- [3] Burt M., 'Design of fiscal terms and Incentives to encourage Investment', IEA Conference on Non-Conventional Oil Prospects for Increased Production, Suncor Energy Inc. November 26, 2002.
- [4] Daniel P., 'Petroleum Revenue Managment: An Overview', World Bank, ESMAP Program, 2002.
- [5] Gylfason T., 'Lessons from the Dutch Disease: Causes, Treatment, and Cures', Institute of Economic Studies Wprking Papers , 2001.
- [6] Ketchum K., 'Oil Sands Tax Expenditures', Department of Finance Robert Lavigne Department of Finance, May 3, 2001.
- [7] Kjemperud A. 'Petroleum Fiscal Regimes Basic Concepts', Bridge, 2001.
- [8] Kjemperud A. 'Fiscal Modeling', Bridge, 2003.
- [9] Kaiser M.J., Pulsipher A.G., 'Fiscal System Analysis: Concessionary and Contractual Systems Used in Offshore Petroleum Arrangements', OCS Study, Coastal Marine Institute, March 2004.
- [10] Kronman G., 'Oil and Gas Field Development: An NOC Perspective', Energy Studies, May 1999.
- [11] Landmark Division, Halliburton Energy Services, Oil Field Services & Development, 2001.
- [12] Macnab P. and Reading D., 'Petroleum Revenue Reporting and Modelling', Workshop on Petroleum Revenue Managment, October 2002
- [13] Mommer B., 'Oil Prices and Fiscal Regimes', WPM 24, Oxford Institute for Petroleum, 1999.
- [14] Onorato W.T., 'Legislative Frameworks Used to Foster Petroleum Development', The World Bank, Lea Departmment, Febriary 1995.
- [15] Reading D., 'Petroleum Revenue Modeling', AUPEC Oil, Workshop on Petroleum Revenue Management Washington, DC, October 23-24, 2002.
- [16] Sunley E.M. and Baunsgaard T., 'The Tax Treatment of the Mining Sector: An IMF Perspective', IMF, 2002.

**Table 1. Production prévue, dépenses de capital, dépenses opératoires pour un gisement (pétrole).**

| Année | Production<br>(baril/jour) | CAPEX/T<br>(M\$) | CAPEX/I<br>(M\$) | OPEX<br>(M\$) |
|-------|----------------------------|------------------|------------------|---------------|
| 1999  | 0.0                        | 32.31            | 0.00             | 0.00          |
| 2000  | 0.0                        | 204.77           | 252.35           | 4.92          |
| 2001  | 0.0                        | 337.12           | 316.02           | 5.91          |
| 2002  | 192,000.0                  | 98.07            | 168.02           | 31.43         |
| 2003  | 192,000.0                  | 0.00             | 0.00             | 64.33         |
| 2004  | 192,000.0                  | 0.00             | 0.00             | 64.33         |
| 2005  | 192,000.0                  | 0.00             | 0.00             | 64.33         |
| 2006  | 192,000.0                  | 0.00             | 0.00             | 64.33         |
| 2007  | 184,856.0                  | 0.00             | 0.00             | 95.60         |
| 2008  | 156,249.0                  | 0.00             | 0.00             | 95.25         |
| 2009  | 130,373.8                  | 0.00             | 0.00             | 94.94         |
| 2010  | 108,782.9                  | 0.00             | 0.00             | 94.68         |
| 2011  | 83,553.0                   | 0.00             | 0.00             | 137.69        |
| 2012  | 76,930.7                   | 0.00             | 0.00             | 94.30         |
| 2013  | 64,190.5                   | 0.00             | 0.00             | 94.14         |
| 2014  | 53,560.1                   | 0.00             | 0.00             | 94.02         |
| 2015  | 44,690.1                   | 0.00             | 0.00             | 93.91         |
| 2016  | 37,289.1                   | 0.00             | 0.00             | 93.82         |
| 2017  | 31,113.8                   | 0.00             | 0.00             | 93.75         |
| 2018  | 25,961.1                   | 0.00             | 0.00             | 93.68         |
| 2019  | 21,661.8                   | 0.00             | 0.00             | 93.63         |
| 2020  | 19,464.8                   | 0.00             | 0.00             | 65.31         |
| Total |                            | 672.28           | 736.38           | 1634.31       |

**Table 2. L'espace des paramètres de développement du gisement.**

| Paramètres<br>(unité)     | Modèle I <sup>a</sup> | Modèle II      | Modèle III     |
|---------------------------|-----------------------|----------------|----------------|
| $P^o$ (\$/baril)          | $U(10,30)$            | $U(10,30)$     | $U(10,30)$     |
| $R(\%)$                   | $U(0.00,0.10)$        | $U(0.00,0.10)$ | $U(0.00,0.10)$ |
| $CR(\psi) (\%)$           | $U(0.25,0.75)$        | $U(0.25,0.75)$ | $U(0.25,0.75)$ |
| $UP(\%)$                  | $U(0.30,0.50)$        | $U(0.30,0.50)$ | $U(0.30,0.50)$ |
| $T(\%)$                   | $U(0.00,0.20)$        | $U(0.00,0.20)$ | $U(0.00,0.20)$ |
| $D^c(\%)$                 | $U(0.05,0.20)$        | $U(0.05,0.20)$ | $U(0.05,0.20)$ |
| $D^g(\%)$                 | $U(0.00,0.10)$        | $U(0.00,0.10)$ | $U(0.00,0.10)$ |
| $D_d(\text{yr})$          | $d=5$                 | $d=3,7$        | $d=5$          |
| $Y_1(\text{Mbaril/jour})$ |                       |                | $U(0,25)$      |
| $Y_2(\text{Mbaril/jour})$ |                       |                | $U(25,50)$     |
| $Y_3(\text{Mbaril/jour})$ |                       |                | $U(50,100)$    |
| $Z_1(\%)$                 |                       |                | $U(0.30,0.75)$ |
| $Z_2(\%)$                 |                       |                | $U(0.20,0.40)$ |
| $Z_3(\%)$                 |                       |                | $U(0.10,0.30)$ |
| $Z_4(\%)$                 |                       |                | $U(0.00,0.20)$ |

Note: (a)  $U(a,b)$  désigne la distribution de probabilité uniforme avec les bornes  $(a,b)$ .

**Table 3. Part de profit du Gouvernement (1990)**

| $q(\text{barils/jour})$ | $PO(q)(\%)$ |
|-------------------------|-------------|
| <25                     | 55          |
| 25-50                   | 30          |
| 50-100                  | 20          |
| >100                    | 10          |

**Table 4. Une grille généralisée de partage de profit.**

| $q(\text{barils/jour})$ | $PO(q)(\%)$ |
|-------------------------|-------------|
| $<Y1$                   | $Z1$        |
| $Y1-Y2$                 | $Z2$        |
| $Y2-Y3$                 | $Z3$        |
| $\geq Y3$               | $Z4$        |

**Table 5. Résultats de régression du modèle I pour le gisement.**

| Coefficients du modèle | $\varphi(f,F)=\alpha_0+\alpha_1P+\alpha_2R+\alpha_3CR+\alpha_4UP+\alpha_5T+\alpha_6D^c+\alpha_7D^G$ |               |             |
|------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------------|
|                        | $\tau^c(f,F)(\%)$                                                                                   | PV(f,F)(M\$)  | IRR(f,F)(%) |
| $\alpha_0$             | 11.2 (75)                                                                                           | -724.8 (-25)  | -18.9 (-37) |
| $\alpha_1$             | 0.01 (3)                                                                                            | 54.5 (103)    | 1.1 (115)   |
| $\alpha_2$             | -7.5 (-14)                                                                                          | -28.7 (*)     | -2.6 (-2)   |
| $\alpha_3$             | -0.5 (-5)                                                                                           | 731.4 (36)    | 17.4 (49)   |
| $\alpha_4$             | -0.3 (-1)                                                                                           | 278.0 (5)     | 7.9 (9)     |
| $\alpha_5$             | -7.3 (-28)                                                                                          | -514.7 (-10)  | -11.2 (-13) |
| $\alpha_6$             | -43.1 (-121)                                                                                        | -4639.1 (-67) | -86.7 (-14) |
| $\alpha_7$             | 43.5 (81)                                                                                           | -120.7 (-1)   | -2.4 (-1)   |
| $R^2$                  | 0.96                                                                                                | 0.94          | 0.96        |
| $P5$                   | 3.5                                                                                                 | -364          | -5.6        |
| Moyenne                | 6.7                                                                                                 | 195           | 5.0         |
| $P95$                  | 11.2                                                                                                | 957           | 17.2        |

Note: t-student sont entre parenthèses, (\*): t-student&lt;1

**Table 6. Résultats de régression du modèle II pour le gisement.**

| Modèle IIa ( $d=3$ ) | $\varphi(f,F)=\alpha_0+\alpha_1P+\alpha_2R+\alpha_3CR+\alpha_4UP+\alpha_5T+\alpha_6D^c+\alpha_7D^g$ |               |             |
|----------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------------|
|                      | $\tau^c(f,F)(\%)$                                                                                   | PV(f,F)(M\$)  | IRR(f,F)(%) |
| $\alpha_0$           | 11.2 (79)                                                                                           | -922.1 (-33)  | -18.5 (-26) |
| $\alpha_1$           | 0.01 (5)                                                                                            | 56.5 (110)    | 1.1 (52)    |
| $\alpha_2$           | -8.1 (-16)                                                                                          | -164.1 (-2)   | -2.6 (-1)   |
| $\alpha_3$           | 0.4 (4)                                                                                             | 881.9 (42)    | 15.6 (41)   |
| $\alpha_4$           | -0.6 (-2)                                                                                           | 270.7 (5)     | 7.4 (10)    |
| $\alpha_5$           | -7.3 (-27)                                                                                          | -607.6 (-12)  | -11.3 (-11) |
| $\alpha_6$           | -43.0 (-120)                                                                                        | -4368.0 (-62) | -86.6 (-25) |
| $\alpha_7$           | 43.2 (82)                                                                                           | 69.7 (*)      | -2.5 (*)    |
| $R^2$                | 0.96                                                                                                | 0.95          | 0.94        |
| P5                   | 3.5                                                                                                 | -460          | -6.2        |
| Moyenne              | 6.6                                                                                                 | 160           | 5.6         |
| P95                  | 11.1                                                                                                | 915           | 18.9        |

Modèle IIc ( $d=7$ )

|            |             |               |             |
|------------|-------------|---------------|-------------|
| $\alpha_0$ | 11.0 (54)   | -586.8 (-15)  | -14.6 (-15) |
| $\alpha_1$ | 0.01 (3)    | 50.3 (68)     | 1.0 (88)    |
| $\alpha_2$ | -8.8 (-12)  | -252 (-2)     | -2.6 (-1)   |
| $\alpha_3$ | 0.3 (2)     | 672.6 (24)    | 14.9 (37)   |
| $\alpha_4$ | -0.2 (*)    | 320.7 (4)     | 7.1 (7)     |
| $\alpha_5$ | -7.2 (-19)  | -531.1 (-7)   | -11.8 (-12) |
| $\alpha_6$ | -42.4 (-88) | -4988.6 (-53) | -88.6 (-68) |
| $\alpha_7$ | 43.5 (57)   | -85.1 (*)     | -2.5 (-1)   |
| $R^2$      | 0.96        | 0.94          | 0.96        |
| P5         | 3.4         | -374          | -5.3        |
| Moyenne    | 6.7         | 195           | 4.6         |
| P95        | 11.3        | 897           | 15.4        |

Note: t-student sont entre parenthèses, (\*): t-student &lt; 1



**Table 7. Résultats de régression du modèle III pour le gisement.**

| Coefficients du modèle | $\varphi(f,F) = \sum_{i=0}^7 \alpha_i X_i + \sum_{j=1}^3 \beta_j Y_j + \sum_{k=1}^4 \gamma_k Z_k$ |               |
|------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|
|                        | $\tau^c(f,F)(\%)$                                                                                 | PV(f,F)(M\$)  |
| $\alpha_0$             | 1.2 (3)                                                                                           | -1666.1 (-15) |
| $\alpha_1$             | 0.01 (4)                                                                                          | 47.4 (48)     |
| $\alpha_2$             | -4.8 (-6)                                                                                         | -214.2 (-1)   |
| $\alpha_3$             | -0.5 (-3)                                                                                         | 869.4 (22)    |
| $\alpha_4$             | -0.4 (-1)                                                                                         | 216.9 (2)     |
| $\alpha_5$             | -4.5 (-11)                                                                                        | -408.2 (-4)   |
| $\alpha_6$             | -30.5 (-57)                                                                                       | -3793.4 (-29) |
| $\alpha_7$             | 28.3(18)                                                                                          | 9.9 (*)       |
| $\beta_1$              | 0 (0)                                                                                             | 0 (*)         |
| $\beta_2$              | 0 (5)                                                                                             | 0 (1)         |
| $\beta_3$              | 0 (9)                                                                                             | 0 (4)         |
| $\gamma_1$             | 0.8 (2)                                                                                           | 90.2 (1)      |
| $\gamma_2$             | 3.8 (9)                                                                                           | 403.9 (4)     |
| $\gamma_3$             | 4.9 (6)                                                                                           | 869.6 (4)     |
| $\gamma_4$             | 40.0 (50)                                                                                         | 3771.7 (20)   |
| $R^2$                  | 0.94                                                                                              | 0.92          |
| P5                     | 1.4                                                                                               | -533          |
| Moyenne                | 4.0                                                                                               | 180           |
| P95                    | 7.7                                                                                               | 738           |

Note: t-student sont entre parenthèses, (\*): t-student<1

## IMPACT DE LA PRIVATISATION SUR LA PERFORMANCE DES ENTREPRISES PUBLIQUES DANS LES ECONOMIES EN VOIE DE DEVELOPPEMENT

**CHADLIA Amel**

*Maître Assistante*

*Ecole Supérieure de Commerce d'Alger -ESC-*



### **Résumé:**

La majorité des études empiriques soutient l'hypothèse d'amélioration de la performance de l'entreprise publique après sa privatisation. L'objectif de cet article est d'étudier l'impact de la privatisation sur la performance des entreprises publiques dans les économies en voie de développement. Ce travail montre globalement que la privatisation a un impact positif sur le niveau de performance de l'entreprise.

### **Mots clés:**

- Privatisation - performance - économie en voie de développement.

### **ملخص:**

معظم الدراسات التجريبية تدعم فرضية تحسين أداء الشركة العامة بعد خصخصتها. ويتمثل الهدف من هذا المقال في دراسة أثر الخصخصة على أداء المؤسسات العامة في الاقتصاديات النامية. ويظهر هذا العمل عموماً أن الخصخصة لها تأثير إيجابي على أداء الشركة..

### **الكلمات الرئيسية:**

✓ الخصخصة، الأداء، والاقتصاديات النامية.

## INTRODUCTION :

L'entreprise cherche toujours à améliorer sa performance, cette notion a connu plusieurs définition ; par exemple ; Morin et Savoie (2002)<sup>i</sup> admettent que la performance est l'efficacité, ces auteurs considèrent l'efficacité comme un jugement que porte un individu ou un groupe sur l'organisation ou sur ses activités, ses produits, ses résultats...etc. ;

Et De la Villarmois (2001)<sup>ii</sup>, définit la performance comme l'efficacité et l'efficience. Ces dernières représentent la capacité de réaliser les objectifs fixés et la productivité attendue;

Plusieurs auteurs admettent que la notion de performance dépend de la forme de propriété de l'entreprise et plus précisément cette notion est parfaitement liée aux entreprises privées et pour cette raison ils suggèrent la privatisation des entreprises publiques.

Dans le présent article, nous étudions l'impact de la privatisation sur la performance des entreprises publiques dans les économies en voie de développement. Pour satisfaire notre objectif de recherche nous posons la problématique suivante :

Est-ce que la privatisation a toujours un impact positif sur la performance des entreprises publiques dans les économies en voie de développement ?

Afin de répondre à cette problématique nous émettons l'hypothèse suivante :

La privatisation peut constituer une solution possible pour améliorer le niveau de performance des entreprises publiques.

### I. LA PRIVATISATION :

La privatisation consiste en une opération de transfert de propriété des acteurs publics vers des investisseurs privés.

Le concept de la privatisation peut être cerné sous deux angles, le premier angle dit : **forme restrictive de la privatisation**, selon cette forme fondée sur l'approche microéconomique, la privatisation est le transfert de la propriété d'entreprises du secteur public au secteur privé. Il est clair que cette forme se limite au seul transfert de propriété et elle exclut les autres formes de privatisation, cette forme restrictive a été défendue par S.Merten-Beisse qui considère que la privatisation est un transfert au secteur privé de la propriété des participations majoritaires détenues directement ou indirectement par l'Etat dans les entreprises du secteur public. Le deuxième angle dit : **forme complète de la privatisation**, dans ce cas la privatisation englobe toutes les formes de délégations et de transfert de propriété ou de droit contractuel au secteur privé. M.Rhomari 1994, donne un sens large à la privatisation du fait qu'elle « regroupe à la fois les opération de dérégulation et de renforcement de la concurrence, le démantèlement des monopoles publics, le recours aux régimes de concession et de sous-traitance pour effectuer des missions de service public, ainsi que les cessions d'actifs publics, les allocations distribuées par l'Etat aux consommateurs d'un service qui sera fourni par un prestataire privé ».

Nous pouvons distinguer deux formes de privatisation<sup>iii</sup>.

➤ **LA PRIVATISATION TOTALE :** la privatisation est totale lorsque la totalité des droits de propriété de l'Etat sont transférés au secteur privé ;

➤ **LA PRIVATISATION PARTIELLE :** La privatisation est partielle si l'Etat s'engage dans la privatisation du secteur public progressivement et au fur et à mesure de l'ouverture des mentalités et de la levée des contraintes multiformes inévitables à tout processus de privatisation. C'est le cas des pays qui présentent des difficultés politico-social comme l'Algérie, la Tunisie,..etc.

## II. IMPACT DE LA PRIVATISATION SUR LA PERFORMANCE :

La nature du lien privatisation-performance, peut être : positive, négative ou neutre. Dans ce qui suit, nous présentons les principales recherches d'étude de l'impact positif de la privatisation sur la performance des entreprises publiques dans les économies en voie de développement<sup>iv</sup>:

### ➤ Megginson, Nash et Van Randerborgh (1994):

Ces auteurs ont réalisé une étude composée d'un échantillon de 18 pays (douze pays industrialisés et six pays en voie de développement « PED »). Ils ont fait une analyse comparative de la performance financière et d'opération pré- et post privatisation de 61 entreprises appartenant à 32 industries. Ces auteurs ont constaté que les entreprises privatisées ont amélioré leur ratio d'investissement, d'endettement, d'efficacité et de productivité de façon significative. Selon ces auteurs, le passage de la propriété publique à la propriété privée contribue aussi à la réduction de la proportion des dettes dans la structure du capital.

### ➤ Plane (1999), Perotti et Guney (1993) :

Ces auteurs, concluent à travers leurs recherches que, la privatisation s'accompagne généralement d'une déréglementation ou d'une ouverture du marché, les entreprises nouvellement privatisées augmentent leurs dépenses d'investissement pour se développer et rester compétitives.

### ➤ Mathur et Banchuenvijit (2007) :

Ces auteurs ont analysé les variations dans les performances économiques et financières de 103 entreprises privatisées réparties entre pays industrialisés et pays en voie de développement par émission d'actions durant la période 1993-2003.

Ces auteurs ont constaté une amélioration des différents indicateurs de performance à l'exception des indicateurs d'investissement et d'emploi qui ont enregistré une baisse.

La comparaison entre les entreprises des pays industrialisée et les entreprises des pays en voie de développement, a montré des améliorations similaires, à l'exception des indicateurs de la rentabilité et des dépenses en capital.

### ➤ Ben Naceur, Ghazouani et Omran (2007) :

Ces auteures analysent la performance de 95 entreprises nouvellement privatisées dans le MENA (Middle Eastern and North Africa), entre 1990 et 2001. Leur échantillon est composé de 55 entreprises égyptiennes, 6 entreprises marocaines, 13 entreprises tunisiennes, et 21 entreprises turques. Leurs résultats stipulent que ces entreprises enregistrent des améliorations significatives en termes de rentabilité, d'efficience, d'endettement. Et ils ont constaté également que ces améliorations ont été accompagnées par des conséquences sociales négatives, il s'agit essentiellement du baisse significative de l'emploi.

### ➤ Boubakri, Cosset et Guedhami (2009) :

Ces auteurs ont constitué un échantillon de 189 entreprises réparties sur 39 pays développés et en développement. L'ensemble de ces entreprises exerce dans le domaine de l'industrie stratégique, selon chaque pays, cette dernière concerne l'une des activités suivantes : les activités liées aux finances, mines et sidérurgie, télécommunications, transports, utilités, énergie, et productions liées à l'armement.

Les résultats obtenus confirment que la privatisation a un impact positif et significatif sur la rentabilité et l'efficience de ces entreprises stratégiques après leur privatisation. Les auteurs constatent :

- des améliorations en termes d'augmentation des dépenses en capital ;

- l'emploi et l'endettement n'ont pas enregistré une baisse ;
- dans le domaine de l'industrie stratégique, les entreprises étatiques sont toujours les moins performantes ;

### III. ETUDE COMPARATIVE:

Dans cette partie, nous présentons l'expérience de deux pays en voie de développement qui sont : l'Algérie et la Tunisie

#### III.1 PRESENTATION DE L'EXPERIENCE DE « LA TUNISIE\* » :

##### III.1.1 HISTORIQUE DE LA PRIVATISATION EN TUNISIE :

En 1986, la Tunisie, pays emprunteur vis-à-vis des institutions de crédit international, avait accepté, dans un contexte de crise économique et sociale grave, la mise en œuvre d'un plan d'ajustement structurel (PAS) sous la tutelle des institutions de Bretton Woods (le Fonds Monétaire International et la Banque mondiale). Par la suite, face à l'échec du premier PAS, il a dû se résigner, une seconde fois, à la mise en œuvre d'un second PAS, sous couvert de la politique de partenariat avec l'Union européenne (UE).

Les privatisations, qui constituent la pierre angulaire du PAS, toujours exigées par la banque mondiale et le FMI, sont un phénomène récent en Tunisie. Elles furent amorcées avec beaucoup de précaution, voire de réticences en 1987, mais elles connaissent depuis quelques années, sous l'effet de l'AAUE (l'Accord d'association l'Union européenne, conclut, en 1995, entre l'état tunisien et l'UE.) un véritable succès.

Les principales étapes de l'évolution du programme de privatisation tunisien sont <sup>v</sup>:

- La 1ère phase (1987-1994) : destinées particulièrement aux entreprises à structure financière déséquilibrée. Ces privatisations ont été réalisées sous forme de vente d'actifs où, avec une division de la société en plusieurs unités d'exploitation autonomes afin de faciliter leur cession d'un côté et d'attraction d'un grand nombre d'investisseurs;
- La seconde phase (1994-1997) : cette période a connu d'importantes réformes économiques et la mise en place d'un cadre juridique et institutionnel approprié. Dans cette phase, les opérations de privatisation ont touché les entreprises à structure financière saine. Leur privatisation se fait sous forme de vente de blocs d'actions de contrôle sur la base d'un cahier des charges et/ou d'offres publiques de vente. Et c'est à partir de 1996, que le programme de privatisation a commencé à connaître un rythme soutenu grâce à la cession d'entreprises bénéficiaires.

Durant cette période, 45 entreprises ont été privatisées, ce qui donne une moyenne égale à 15 entreprises par an alors que dans la première période la Tunisie a enregistré une moyenne de 6 entreprises par an.

- La troisième phase, entamée depuis 1998, cette phase a connu l'introduction des grandes sociétés dans les programmes de privatisation. Ces grandes sociétés ont été considérées comme les sociétés les plus attractives aux investisseurs nationaux et étrangers.

##### III.1.2 OBJECTIFS DE LA PRIVATISATION EN TUNISIE :

La privatisation vise principalement à :

- Garantir la pérennité de l'entreprise concernée à travers l'amélioration de son efficacité et de sa compétitivité ;

---

\* Nom officiel : République Tunisienne : un pays d'Afrique du nord qui a pour capitale [Tunis](#). Avec une superficie : 163 610 km<sup>2</sup> et une population de 10,777 millions, Elle est bordée au nord et à l'est par la [mer Méditerranée](#), à l'ouest par l'[Algérie](#) avec 965 kilomètres de [frontière commune](#) et au sud-est par la [Libye](#) avec 459 kilomètres de [frontière](#). Sa capitale [Tunis](#) est située dans le nord-est du pays, au fond du [golfe de Tunis](#)

▪ Consolider l'équilibre des finances publiques en réduisant, d'une part, les dépenses prises en charge par le budget de l'Etat au profit de certaines entreprises publiques et en lui procurant, d'autre part, des ressources additionnelles permettant de soutenir l'effort de l'Etat dans d'autres domaines ;

▪ Dynamiser le marché financier et développer l'actionnariat populaire.

### **III.1.3 LES TECHNIQUES DE PRIVATISATION RETENUES EN TUNISIE :**

Il s'agit essentiellement des quatre techniques suivantes :

➤ **Vente d'éléments d'actifs** : Cette technique concerne les unités d'exploitation autonomes d'une entreprise qui possède une structure financière déséquilibrée.

➤ **Vente de blocs d'actions** : cette technique est conçue pour les entreprises possédant une bonne situation financière et constituent un potentiel de croissance économique.

➤ **Ouverture de capital** : La technique d'ouverture de capital contribue à stimuler le marché financier et à promouvoir l'actionnariat populaire.

➤ **Concession** : Dans ce cas, il s'agit d'un transfert d'un droit de gestion ou d'exploitation d'une entité publique à une entité privée pour une durée déterminée.

### **III.1.4 PRESENTATION D'UNE ETUDE DE CAS :**

Plusieurs recherches visaient à mesurer l'amélioration de la performance des entreprises Tunisiennes privatisées. Parmi ces recherches nous présentons: L'étude de l'Institut Tunisien de la Compétitivité et des Etudes Quantitatives (ITCEQ)<sup>vi</sup>.

Cette étude consiste à tester s'il y a des changements significatifs dans le niveau de performance avant et après le lancement du processus de privatisation pour 34 entreprises. L'analyse est basée sur le test de Wilcoxon, les indicateurs de mesure de performance retenus sont les suivants :

**Tableau°01: Principaux indicateurs de mesure de la performance**

| Indicateurs                  | Outils de mesure des variables                       | Relation attendue |
|------------------------------|------------------------------------------------------|-------------------|
| Taux de rentabilité          | TR= Résultat brut d'exploitation / Total actif       | TR2 > TR1         |
| Taux d'endettement           | TEND= Dette moyen et long terme / Capitaux           | TEND 2 < TEND1    |
| Taux de marge                | TM= Résultat brut d'exploitation / Valeur ajoutée    | TM2 > TM1         |
| Marge Bénéficiaire Nette     | MBN=Résultat Net de l'Exercice/Chiffre d'affaires    | MBN2 > MBN1       |
| Taux de Valeur Ajoutée       | TVA= Valeur Ajoutée / production                     | TVA2>TVA1         |
| Ratio de Liquidité Immédiate | RLI = (Actif Court Terme— Stock) /passif court terme | RLI2>RLI1         |
| Taux d'Autonomie             | Capitaux propres/ Total Bilan                        | TAF2> TAF1        |
| Productivité du Travail      | PrL=Valeur Ajoutée à prix Constants / Effectif Total | PrL2>PrL1         |
| Taux d'encadrement           | Tencad = Emploi cadres / Emploi Total                | Tencad2> Tencad1  |

**Source :** ITCEQ, opcit, P34.

Les résultats obtenus sont résumés dans le tableau suivant :

**Tableau°02: Tableau sommaire des résultats**

| Indicateurs de performance   | moyenne avant privatisation | moyenne après privatisation | différente après-avant | Statistique Z * | % entreprises ayant enregistrées de bonnes performances |
|------------------------------|-----------------------------|-----------------------------|------------------------|-----------------|---------------------------------------------------------|
| Taux de rentabilité          | 5,9                         | 12,2                        | 6,3                    | -1.62           | 67                                                      |
| Taux d'endettement           | 80,3                        | 60                          | -20,3                  | -2.45           | 29                                                      |
| Taux de marge                | 3,6                         | 41,4                        | 37,8                   | -1.7            | 63                                                      |
| Marge Bénéficiaire Nette     | -7,3                        | 1                           | 8,3                    | -1.72           | 63                                                      |
| Taux de Valeur Ajoutée       | 43                          | 41,6                        | -1,4                   | 0.29            | 50                                                      |
| Ratio de Liquidité Immédiate | 164,5                       | 149,2                       | -15,3                  | 0.11            | 56                                                      |
| Taux d'Autonomie             | 25,2                        | 42,6                        | 17,4                   | -1.72           | 58                                                      |
| Productivité du Travail      | 26149                       | 36279                       | 10130                  | -2.45           | 68                                                      |
| Taux d'encadrement           | 14                          | 18                          | 4                      | -3.26           | 79                                                      |

La valeur de la statistique **z** pour tous les indicateurs, à l'exception de l'indicateur de la valeur ajoutée et du ratio de liquidité, valide l'hypothèse de l'existence d'un changement significatif de la privatisation sur la performance des entreprises privatisées.

Selon l'étude de l'ITCEQ, l'indicateur de la valeur ajoutée a connu une légère baisse passant de 43% avant la privatisation à 41.6%. Et pour le ratio de liquidité, même avec une baisse de 15.3, l'ITCEQ mentionne que 56% des entreprises étudiées ont amélioré cet indicateur.

Les résultats pour le reste des indicateurs ont été satisfaisants. ***Nous pouvons conclure que la privatisation, pour le cas de la Tunisie et selon cet échantillon, a donné un impact positif pour la majorité des indicateurs de performance.***

### **III.2 PRESENTATION DE L'EXPERIENCE DE « L'ALGERIE \* » :**

#### **III.2.1 HISTORIQUE DE LA PRIVATISATION EN ALGERIE :**

L'économie algérienne est une économie basée sur l'exportation des hydrocarbures comme principale ressource économique. Cette économie est caractérisée aussi par un faible système bancaire en comparaison avec les économies développées. Ce qui ne constitue pas un élément d'attractivité des investissements étrangers.

Après l'indépendance, les premières préoccupations des dirigeants de la révolution été la reconstitution de l'économie algérienne. Ces dirigeants ont adopté la tendance

\*Degré de significativité ( $\alpha$  varie entre 5% et 10%)

\* Nom officiel : République algérienne démocratique et populaire: un pays d'Afrique du nord qui a pour capitale [Alger](#). Avec une superficie: 2 381 741 km<sup>2</sup> et une population de 37.9 millions, l'Algérie partage au total plus de 6 385 km de frontières terrestres, avec notamment la [Tunisie](#) au nord-est, la [Libye](#) à l'est, le [Niger](#) et le [Mali](#) au sud, la [Mauritanie](#) et le [Sahara occidental](#) au sud-ouest, et enfin le [Maroc](#) à l'ouest

socialiste pour la gestion de l'économie nationale, cette décision a donné lieu à la création de plusieurs entreprises publiques dans plusieurs domaines d'activité.

En Algérie et au début des années 1980, le secteur public a présenté un niveau d'efficacité et de rentabilité non satisfaisant, les principales insuffisances de ce secteur sont <sup>vii</sup>:

- ✓ Capacités de production installées largement sous-utilisées ;
- ✓ Faible productivité des facteurs ;
- ✓ Dépendance technologique très forte ;
- ✓ Dépendance des marchés extérieurs pour les matières premières et les pièces de rechange ;
- ✓ Incapacité à assurer la croissance et à créer des emplois ;
- ✓ Déstructuration financière caractérisée par un endettement important vis-à-vis des banques commerciales et du trésor public ;
- ✓ Déficit en capacité de management sensibilisée aux mécanismes du marché.

Pour mettre fin à ces insuffisances, le gouvernement algérien a donné une nouvelle impulsion à l'évolution, entamée depuis 1990, vers l'économie de marché.

Cette orientation vers l'économie de marché a donné lieu à l'apparition de nouveaux textes législatifs relatifs à la création d'une Bourse des valeurs immobilières (décret législatif du 23 mai 1993), à la promotion et l'encouragement de l'investissement (décret législatif du 5 octobre 1993) et au rétablissement de la concurrence (ordonnance du 25 janvier 1995).

Si nous voulons faire un aperçu sur le développement de l'opération de la privatisation en Algérie, nous pouvons dire que cette dernière est apparue pour la première fois au début des années quatre-vingt avec la loi 81/84 relative à la cessation des biens immobiliers publics aux particuliers presque au Dinar symbolique, suivie de la loi 87/19 relative à cession de l'exploitation agricole publique aux particuliers que soit sous une forme individuelle ou collective. Puis en 1988, de nouvelles lois apparaissent relatives à l'autonomie de l'entreprise publique (loi 88/01), à la planification (loi 88/02) et aux fonds de participation (loi 88/0).

La loi propre à la privatisation des entreprises publiques est celle indiquée dans l'ordonnance n° 95/22 du 26 août 1995. Cette loi a été révisée et modifiée par le décret n° 96 /10 de janvier 1996. Elle porte sur les modalités de la privatisation, les entreprises à privatiser et les différentes procédures relatives à cette opération.

### **III.2.2 OBJECTIFS DE LA PRIVATISATION EN ALGERIE:**

Selon SADI (2005), les objectifs de la privatisation en Algérie peuvent être regroupés en deux grandes catégories : objectifs purement financiers et économiques et objectifs de nature diverse ou secondaires.

#### **➤ OBJECTIFS PUREMENT FINANCIERS ET ECONOMIQUES :**

- A. La réduction du déficit budgétaire ;
- B. la recherche de l'efficacité économique.

#### **➤ OBJECTIFS DE NATURE DIVERSE OU SECONDAIRE :**

- A. Le développement de l'actionnariat populaire et des salariés
- B. La protection de l'emploi ou la minimisation des conséquences sociales de la privatisation ;
- C. L'appel aux investisseurs étrangers.



### **III.2.3 LES METHODES DE PRIVATISATION LES PLUS UTILISEES EN ALGERIE :**

Les principales méthodes utilisées du transfert de propriété au secteur privé des biens relevant du patrimoine de l'entreprise publique sont :

A- La cession par le biais de marché financier ;

B- La vente de l'entreprise à ses dirigeants et employés ;

C - La cession gratuite des actions ;

D- La procédure de gré à gré ;

E- La vente aux enchères ;

F- La privatisation par augmentation du capital ;

G- La privatisation par conversion de la Dette Extérieure.

La mise en œuvre de la privatisation en Algérie, est garantie par les organes suivants :

A- Le Conseil des Participations de l'Etat (CPE) ;

B- Le Ministère des Participations et de la promotion des Investissements (MPPI) ;

C- Les Sociétés de Gestion et des Participations (SGP) ;

D- L'Entreprise Publique Economique (EPE).

### **III.1.4 PRESENTATION D'UNE ETUDE DE CAS :**

Notre étude porte sur l'analyse de l'impact de la privatisation sur la performance de 30 entreprises publiques quatre ans avant et quatre ans après la privatisation.

Ces 30 entreprises publiques privatisés, évoluant dans des différents domaines d'activité qui sont : Agroalimentaire, Câblerie et matériels électriques, Chimie/Pharmacie, Matériaux de construction, Métallurgie/construction mécanique et Transport

**Tableau°03: Répartition de l'échantillon par secteur**

| Domaine (ou secteur) d'activité         | Nombre d'entreprise | %      |
|-----------------------------------------|---------------------|--------|
| Agro-Alimentaire (D1)                   | 7                   | 23.33% |
| Câblerie et matériels électriques (D2)  | 3                   | 10%    |
| Chimie/Pharmacie (D3)                   | 5                   | 16.66% |
| Matériaux de construction (D4)          | 9                   | 30%    |
| Métallurgie/construction mécanique (D5) | 4                   | 7.5%   |
| Transport (D6)                          | 2                   | 6.66%  |
| Total                                   | 30                  | 100%   |

Les indicateurs d'analyse de l'impact de la privatisation sur la performance des entreprises publiques privatisées retenus sont résumés dans le tableau suivant :

**Tableau°04: Principaux indicateurs de mesure de la performance**

| Indicateurs                                                                                                                     | Outils de mesure des variables                                                                                                                                                       | Relation attendue                                                                                                   |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <b><u>Rentabilité :</u></b><br>Rentabilité financière<br>Rentabilité économique<br>Rentabilité commerciale                      | ROE = R.Net / Cap.Propres<br>ROCE = R.Exploit / Cap.Engagés<br>ROS = R.Net / Ventes                                                                                                  | $ROE_A > ROE_B$<br>$ROA_A > ROA_B$<br>$ROS_A > ROS_B$                                                               |
| <b><u>Efficiences économique et des opérations:</u></b><br>Efficiences économique<br><br>Ventes                                 | VECE = Ventes / Capitaux Engagés<br>RECE = R.Net / Cap.Engagés<br><br>VENTES = chiffre d'affaires                                                                                    | $VECE_A > VECE_B$<br>$RECE_A > RECE_B$<br><br>$Ventes_A > Ventes_B$                                                 |
| <b><u>Politique financière :</u></b><br>Politique d'investissement<br><br>Politique d'endettement<br><br>Politique de dividende | PINV = Investissements / Ventes<br>INCAP = Invest. / Capitaux Engagés<br><br>ENDT = Total dettes / Capitaux Propres<br><br>DIVVE = Dividendes / Ventes<br>DIVRN = Dividendes / R.Net | $PINV_A > PINV_B$<br>$INCAP_A > INCAP_B$<br><br>$ENDT_A < ENDT_B$<br><br>$DIVVE_A > DIVVE_B$<br>$DIVRN_A > DIVRN_B$ |
| Encouragement de salariés                                                                                                       | PSAR = Part des salariés/R.net                                                                                                                                                       | $PSAR_A < PSAR_B$                                                                                                   |

A : après B :avant

Avant de procéder à l'analyse de l'impact de la privatisation sur la performance de ces entreprises, nous avons jugé important d'effectuer une analyse de significativité. Après application du test Wilcoxon, les résultats obtenus sont les suivant :

**Tableau°05: résultats sommaires**

|                                           | Indicateurs de performance | test Wilcoxon     |                   |
|-------------------------------------------|----------------------------|-------------------|-------------------|
|                                           |                            | Statistique $z^4$ | Résultat du teste |
| Rentabilité                               | ROE                        | 0.072             | H1                |
|                                           | ROCE                       | 0.025             | H1                |
|                                           | ROS                        | 0.127             | H0                |
| Efficiences économique et                 | VECE                       | 0.006             | H1                |
|                                           | RECE                       | 0.027             | H1                |
| Efficiences opérationnelle                | VENTES                     | 0.049             | H1                |
| politique d'investissement et endettement | PINV                       | 0.015             | H1                |
|                                           | INCAP                      | 0.781             | H0                |
|                                           | ENDT                       | 0.009             | H1                |
| Politiques de dividendes                  | DIVVE                      | 0.879             | H0                |
|                                           | DIVRN                      | 0.002             | H1                |
|                                           | PSAR                       | 0.009             | H1                |
|                                           |                            |                   |                   |

<sup>4</sup> Cette statistique est calculée après l'application du test de Wilcoxon par indicateur sur notre échantillon pour ( $\alpha=0.1$ )

Les résultats du test de wilcoxon, confirment que la privatisation a un impact significatif sur la performance des entreprises privatisées dans la majorité des critères.

❖ **Détermination de la nature de l'impact de la privatisation sur la performance des entreprises privatisées :**

Le tableau ci-après, nous indique la variation des indicateurs de performance après la privatisation :

**Tableau N°06 : Evolution des indicateurs de performance**

| Indicateurs de performance |       | Moyenne       |               | Différence    |
|----------------------------|-------|---------------|---------------|---------------|
|                            |       | Avant         | Après         | Après-Avant   |
| Rentabilité                | ROE   | -0,23         | 0,12          | 0,35          |
|                            | ROCE  | 0,09          | 0,14          | 0,05          |
|                            | ROS   | -6,77         | -1,41         | 5,36          |
| Efficience économique      | VECE  | 1,11          | 1,17          | 0,05          |
|                            | RECE  | -0,21         | 0,09          | 0,29          |
| Efficience opérationnelle  | PV    | 1 421 135 980 | 2 514 151 099 | 1 093 015 119 |
| Politique d'investissement | PINV  | 9,12          | 15,83         | 6,71          |
| et endettement             | INCAP | 0,84          | 4,17          | 3,33          |
|                            | ENDT  | 1,81          | 0,40          | -1,41         |
| Politique de dividendes    | DIVVE | 0,01          | 0,04          | 0,03          |
|                            | DIVRN | 0,10          | 0,29          | 0,19          |
|                            | PSAR  | 0,07          | 0,03          | -0,03         |

Les résultats obtenus par indicateurs peuvent être commentés comme suit :

**1. Indicateurs de rentabilité :**

Pour l'ensemble des indicateurs de rentabilité nous constatons une augmentation significative après la privatisation à l'exception de l'indicateur de rentabilité commerciale, qui a enregistré une augmentation non significative ;

**2. Efficience économique et opérationnelle :**

Les indicateurs d'efficience économique enregistrent une augmentation significative et l'indicateur de ventes enregistre également une augmentation significative et il répond aux résultats attendus ;

**3. Indicateurs de la politique d'investissement et d'endettement:**

Les indicateurs de l'investissement ont enregistré une augmentation mais seulement, l'augmentation de l'indicateur de l'investissement sur les ventes est significative. Et pour l'indicateur d'endettement, nous enregistrons une diminution significative, et ce qui correspond aux résultats attendus.

#### **4. Indicateur de la politique de dividendes :**

Nous constatons une augmentation des indicateurs de distribution de dividende après la privatisation et ce qui correspond aux résultats attendus, mais cette augmentation n'est pas significative pour l'indicateur dividendes sur le résultat net.

Et pour l'encouragement des salariés, nous remarquons une diminution significative, et cela est équivalent à la baisse de la performance sociale de l'entreprise après sa privatisation.

Dans l'ensemble, nous pouvons conclure que la privatisation de ces entreprises a donné un impact positif et significatif pour la majorité des indicateurs de rentabilité et d'efficience. Et nous constatons également que l'impact de la privatisation sur la politique d'investissement, d'endettement et de distribution de dividende est positif, mais cet impact est négatif sur la performance sociale de l'entreprise.

#### **Conclusion:**

Après avoir présenté ces deux expériences dans deux pays en voie de développement voisins. Nous constatons un alignement presque parfait surtout en ce qui concerne les objectifs d'adoption des programmes de privatisation.

Les résultats des études pratiques faites en Tunisie et en Algérie concluent que la privatisation a un impact positif pour la majorité des indicateurs de performance.

#### **Références bibliographiques:**

---

<sup>i</sup> Morin, E. et Savoie, A.: « Développement récent dans les représentations de l'efficacité organisationnelle », Revue Psychologica, n°27, Université de Coimbra, Portugal, 2002, p: 13

<sup>ii</sup> De La Villarmois, : « Le concept de performance et sa mesure : un état de l'art », Cahiers de recherche de l'IAE de Lille, N°5/2001, 2001, p : 1

<sup>iii</sup> Sadi. N, « La privatisation des entreprises publiques en Algérie », ed L'Harmattan, Paris; 2005, P71-72.

<sup>iv</sup> Nace.r AZOUANI, « Privatisation et performances économiques et financières des entreprises algériennes privatisées », thèse de doctorat ESC, 2010, pp 176-189.

<sup>v</sup> [www.privatisation.gov.tn](http://www.privatisation.gov.tn).

<sup>vi</sup> ITCEQ, « rapport sur la privatisation et le développement du secteur privée », Décembre 2010.

<sup>vii</sup> Nacer-Eddine Sadi, « La privatisation des entreprises publiques en Algérie », op-cit, P79.

## Modélisation économique pour une gestion optimale et durable de l'élevage du mouton steppique

**Atchemdi Komi Apédo**  
Maître de Conférence  
Université de Djelfa

**Belkhir Fatna**  
Maître de Conférence  
Université de Djelfa

**Medouni Yamina**  
Maître Assistante  
Université de Djelfa



### Résumé:

Le Modèle SOLVSAMP a permis de traiter les données d'une enquête menée auprès de 120 exploitants de 4 communes (Ain El Bell, Djelfa, Hassi Bahbeh, et Messad) en se fondant sur l'approche optimale de la théorie du contrôle en temps discontinu. L'objectif consiste à aider à la décision d'adopter la technique d'association culture-élevage (ACE) qui semble plus optimale économiquement et écologiquement. En effet, les concentrés alimentaires constituent 49% des dépenses totales de l'activité en bonne année (BA), et 63% en mauvaise année (MA), pourtant l'intrant céréalier est subventionné et la production du mouton est défiscalisée. Pour le grand éleveur, la baisse moyenne (agneau et antenais) du chiffre d'affaires de la MA par rapport à la BA est 42,97% et pour le bénéfice produit, elle est 53,50%. Quant au moyen éleveur les mêmes résultats sont dans l'ordre 50% et 59,34%. Pour le petit éleveur, la chute moyenne est 68% et pour le bénéfice produit, elle atteint 80%, avec un bénéfice nul pour l'antenais. L'ACE proposée est vraisemblable, les productions saisonnières et les unités vendues sont constantes ; les chiffres d'affaires ou les bénéfices globaux le sont aussi avec la maîtrise de l'alimentation. Les taux de marges bénéficiaires augmentent et restent stables, quelle que soit la saison et ce pour l'agneau 76% en BA, 74% (MA) ; l'antenais 74% en BA et 72% (MA). L'ACE aboutit à la sécurisation durable des productions et des profits optimaux en minimisant les risques liés le plus à l'agriculture extensive. Ainsi, la plus importante réalisation est le résultat de la décision économiquement et durablement rationnelle de chaque producteur en vue d'arriver à son optimum.

**Mots-clefs:** Modélisation, aide à la décision, optimum du producteur, système de production, mouton, contrainte, durabilité

### ملخص:

تمت معالجة معطيات تحقيق تناول 120 مستثمرة في 4 بلديات (عين الإبل، الجلفة، حاسي بيج، و مسعد) باستخدام نموذج « SOLVSAMP » و بالاعتماد على مقارنة الامثلية لنظرية التسيير في الزمن المتقطع، و هذا بهدف المساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتكييف تقنية الجمع بين الزراعة- الرعي الذي يعتبر أمثليا من الناحيتين الاقتصادية و الايكولوجية، حيث يمثل الغذاء المركز 49% من النفقات الإجمالية للنشاط في السنة الجيدة، و 63 % في السنة السيئة، رغم أن المدخلات من الحبوب مدعومة و إنتاج الأغنام معفي من الضرائب. متوسط انخفاض رقم الأعمال (الحمل، والمواليد) في السنة السيئة مقارنة بالجيدة بالنسبة لكبار المربين 42,79% و الأرباح 53,50%. و النتائج بالنسبة لمتوسطي المربين على التوالي 50% و 34,59%. أما بالنسبة لصغار المربين 68% و 80% مع ربح معدوم بالنسبة للمواليد. نفس الشيء في المزاوجة زراعة- رعي، المنتجات الفصلية و الوحدات المباعة ثابتة، الأرقام الأعمال و الأرباح الإجمالية ثابتة أيضا مع التحكم في التغذية. معدلات هوامش الربح ترتفع و تبقى مستقرة، مهما كان الفصل و هذا بالنسبة للحمل 76% في السنة الجيدة، 74% في السنة السيئة، و بالنسبة المواليد 74% في الجيدة و 72% في السيئة. يؤدي خيار المزاوجة زراعة- رعي إلى الأمن المستدم للمنتجات و أرباح مثلى مع تدنية الأخطار المرتبطة أكثر بالفلاحة التوسعية. و الأهم هو اتخاذ كل منتج القرار الاقتصادي و العقلاني ليحقق الأمثل.

**الكلمات المفتاحية:** نمذجة، المساعدة على اتخاذ القرار، أمثلية المنتج، نظام إنتاج الأغنام، عراقيل، الاستدامة.



Néanmoins, en 1981 le Haut Commissariat au Développement de la Steppe (HCDS) a été créé et 4 ans plus tard, l'Etat a adopté le dossier steppe. La création de cette institution publique à caractère administratif et à vocation technique est faite dans un contexte particulier. C'est celui du pré-ajustement structurel caractérisé par l'évolution politique autocentrée vers celle plus libérale, au moment où les prix des hydrocarbures s'effondrent (chute de plus de 50% en 1986 par rapport à 1979)<sup>14</sup>. Sa mission principale est de renforcer l'appui aux pasteurs dans les régions steppiques et pastorales et de coordonner les projets sur ces régions ou d'appliquer la politique nationale dans le cadre du développement intégré des zones steppiques et pastorales<sup>15</sup>.

Mais les réalisations du HCDS se sont limitées à la réhabilitation des parcours dégradés par des mises en défens et des plantations d'Atriplex. Durant l'année 2012, par exemple, 1745 ha ont été plantés et 114773 ha sont mis en défens dans la région de Djelfa<sup>16</sup>. Il n'a, au fait, jamais élaboré une stratégie globale et cohérente de développement durable des zones steppiques, mais des réalisations ponctuelles, non intégrées dans une vision d'ensemble. Ce qui explique la poursuite du processus de désertification de ces régions, la baisse de la production pastorale des parcours, devenue inférieure à 50 UF/ha en année moyenne (200 mm de pluie) et le peu du renouveau de l'élevage<sup>17</sup>.

L'état des parcours et de l'élevage, ainsi que la diversité des stratégies conduisent à des travaux, à la fois, sur les pâturages (régénération, plantation fourragère, mis en défens) et sur la modernisation de la gestion des élevages. Ils ont tous conclu que les conséquences du dualisme (stratégie de l'Etat et celle des pasteurs) se sont répercutées négativement sur l'espace steppique ou que la situation est alarmante. Les prix des intrants et du mouton sont très instables et dans la wilaya de Djelfa, la part des dépenses alimentaires dans les charges globales de production du mouton dépasse 50 - 60%. Des mesures incitatives existent (défiscalisation de la production du mouton, subvention des intrants céréaliers, etc.), mais le pastoralisme n'est pas très développé et certains producteurs, notamment petits sont ruinés et abandonnent le métier<sup>18 ; 19 ; 20 ; 21</sup>. La règle du jeu, inchangée pendant des décennies, entre imparfaitement dans le cadre d'une économie de marché en discriminant certains exploitants et en déstabilisant la formation du prix de la ressource fourragère biologique et du mouton sur les marchés locaux<sup>22</sup>.

En 2010, l'arrêt de la privatisation des ressources foncières du domaine public par la loi de la concession de 40 ans est interprété ici comme la levée des contraintes d'accès au foncier pour introduire du nouveau dans l'élevage dans la zone. En 2011, le HCDS a aussi favorisé une nouvelle approche participative basée sur l'implication des populations pastorales dans la culture fourragère et sur des relations de partenariat avec les communes steppiques. En effet, le HCDS avait lancé une première opération pour la culture de la luzerne, qui est un aliment du bétail à haut rendement. Les semences sont importées d'Italie et distribuées gratuitement aux producteurs, dont 21 exploitations de la wilaya de Djelfa couvrant une superficie de 30 ha<sup>23</sup>. Elle devrait être, en principe, le point du départ de l'association de l'élevage avec la culture fourragère, qui est, à proprement parler, rarissime dans la région.

C'est donc une nouvelle vision de l'élevage et de sa gestion moderne, qui devrait se développer et cela conduit à la question suivante : Puisque la production ovine est plus un produit de la céréaliculture qu'un produit pastoral, l'option pour l'élevage intensif associant la culture à l'élevage est-elle l'une des solutions les plus probables par sa performance économique et sa durabilité?

Elle le serait fondamentalement sur les deux raisons décisives suivantes. L'association culture-élevage (ACE) est une voie d'intensification durable importante des systèmes de production agricole en régions arides<sup>24 ; 25</sup>. Différents facteurs, comprenant les paramètres économiques et politiques (accès à la terre, main d'œuvre et capitaux) et les conditions écologiques (température et précipitation) influencent tout de même le système de production<sup>26 ; 27 ; 28 ; 29</sup>.

<sup>14</sup> Cf. 13

<sup>15</sup> HCDS. Elevage steppique-Bilan des opérations de Plantation Pastorales et Mises en en Défense durant la période 1994-2012 dans la wilaya de Djelfa. Haut Commissariat au développement de la steppe. Document de travail. HCDS : Djelfa, 2013.

<sup>16</sup> Cf. 15

<sup>17</sup> Cf. 13

<sup>18</sup> Belkhiri F, Ouali M, et Atchemdi KA. Effects of natural and market Risks Management on Results of Steppe Pastoralism. Jour of Agric Sci ; ISSN 1815-8625, 2013.

<sup>19</sup> Atchemdi KA. Impact des variations climatiques sur les prix des moutons sur le marché de gros de Djelfa (Algérie). Cah Agric ; 17 : 29-37, 2008.

<sup>20</sup> Cf.5

<sup>21</sup> Bedrani S. Foncier et gestion des ressources naturelles en Afrique du Nord. Cas de l'Algérie. Actes de l'atelier : Le foncier et la gestion des ressources naturelles dans les zones arides et semi- arides d'Afrique du Nord.Tunisie : OSS, 3-32, 1996.

<sup>22</sup> Cf.11

<sup>23</sup> Cf.15

<sup>24</sup> Cf. 4

<sup>25</sup> Dugué P, Vall E, Lecomte P, Klein HD, Rollin D. Evolution des relation entre l'agriculture et l'élevage dans les savanes de l'Ouest et de Centre. Oléa, Corps Gras, Lipides ; 11 (4), 76-268, 2004.

<sup>26</sup> Cf.11

<sup>27</sup> Cf.18

C'est pourquoi, l'objectif du papier consiste à tester expérimentalement et à peu de frais les hypothèses locales d'élevage extensif et intensif pour obtenir la sécurisation durable des productions et des profits optimaux en minimisant les risques climatiques, écologiques, politiques et de marché. Au fait, c'est une aide à la décision d'adopter ou non la technique d'association mouton-fourrage, qui semble plus fiable économiquement et écologiquement ou de le généraliser à l'échelle plus large de Djelfa.

## 1. Méthodologie

Elle comporte 3 étapes complémentaires importantes qui sont le diagnostic, l'enquête et la modélisation économique basées sur l'approche optimale de la théorie du contrôle en temps discontinu. Il est cependant important d'évoquer les bases théoriques du système de production (ACE) qui est le concept opérationnel.

### 1.1. Base théorique de l'association culture-élevage

Dans la steppe, il existe d'autres possibilités de production du mouton et quelques éleveurs les connaissent. Il s'agit notamment de l'ACE à base d'orge en vert qui présente beaucoup d'avantages économiques et écologiques (figure 1). Cependant, ce genre de système de production est peu rencontré et développé dans les zones steppiques, à l'exception des suivantes : Ksar El Hirane (Wilaya de Laghouat), Eddelaa (Wilaya de Ghardaïa), Megta El Oust Taadmit, (Wilaya de Djelfa), Boussada (Wilaya de M'sila).

L'association de la culture avec l'élevage renvoie au concept d'économie rurale ou d'agronomie du « système de production agricole ». Il est défini comme étant un regroupement de systèmes d'exploitation semblables combinant (nature et proportions) des activités productives (d'intensification/ extensification ; des pratiques, spécialisation/ diversification ; de gamme de certification et performance environnementale) et le capital (humain, naturel, physique ou biens d'équipement, technologie et savoir) à des fins de production végétale et/ou animale<sup>30 ; 31</sup>.

L'ACE est la mise en commun des productions végétales et animales, pour faire des économies d'intrants et répondre aux objectifs d'accroissement des productions et des revenus, de durabilité atteignant l'optimum du producteur (tableau 1 ; figure 1). Elle peut être appliquée à beaucoup de régions, mais a besoin d'être adoptée et modifiée selon les conditions dominantes. Elle augmente la fertilité par le recyclage des éléments nutritifs, la plantation des cultures fixatrices d'azote et le rendement des cultures. Elle réduit aussi l'érosion, intensifie l'utilisation des terres et enfin améliore l'activité biologique, la santé des sols du bétail et sa productivité. Et puis, inclure les animaux dans les systèmes d'exploitation réduit la dépendance aux intrants extérieurs ; réduit la pauvreté et la malnutrition et renforce la durabilité de l'environnement<sup>32 ; 33</sup>.

Au fait, l'ACE est composée d'un système de culture et d'un système d'élevage qui permettent de comprendre son fonctionnement et son organisation. Le premier peut être défini à l'échelle de la parcelle ou du groupe de parcelles traitées de manière homogène, c'est-à-dire soumises à une même séquence de cultures (une succession de cultures et des associations éventuelles de cultures), et par l'ensemble des techniques qui leur sont appliquées suivant des combinaisons logiques et ordonnées précises (l'itinéraire technique).

**Tableau 1. Avantages et inconvénients des systèmes intensif et extensif**

| Elevage                          | Avantages                                                                                                                                                          | Inconvénients                                                                                                                                                                                |
|----------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| Système d'élevage extensif       | Capacité d'extension numérique illimitée                                                                                                                           | Pénibilité du travail (déplacement, complémentation)<br>Main-d'œuvre de plus en plus rare<br>Prix très élevé des intrants alimentaires et productivité faible<br>Dégradation de l'écosystème |
| Système culture-élevage intensif | Economies d'intrants, coût de production bas, plus rentable, moins pénible, absence de mobilité<br>Stabilité face aux climatiques<br>Proximité des centres urbains | Coût d'investissement initial élevé<br>Manque de technicités<br>Nombre limité de têtes ovines en fonction de la superficie                                                                   |

<sup>28</sup> Cf.13

<sup>29</sup> Cf.25

<sup>30</sup> Tristan D, Cassedane X, Even MA, Vert J. Systèmes de production et itinéraires techniques agricoles. Fiche-variable. Centre d'Etudes et de Prospective- Service de la Statistique et de la Prospective, 9p, 2009.

<sup>31</sup> Cochet H et Devienne S. Fonctionnement et performances économiques des systèmes de production agricole : une démarche à l'échelle régionale. Cah Agric ; 15 (6), 578-583, 2006.

<sup>32</sup> Cf.13

<sup>33</sup> Cf.25



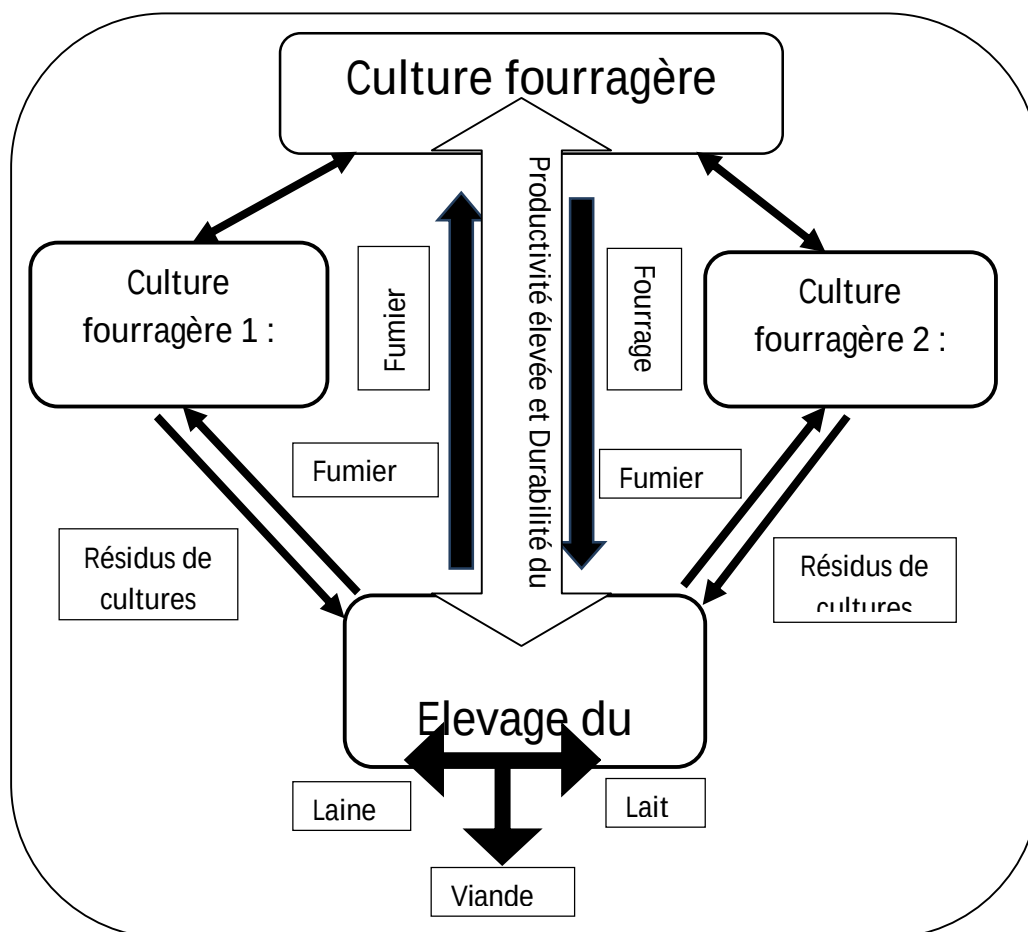
C'est un ensemble de procédés liés aux conditions pédoclimatiques, socio-économiques (accès à la terre) ou de contraintes physiques (éloignement du siège de l'entreprise, taille des parcelles, etc.) et analysés en termes de système à l'échelle de la parcelle<sup>34 ; 35</sup>.

En ce qui concerne le système d'élevage ; il peut aussi se définir à l'échelle du troupeau ou d'une partie de ce dernier en tant qu'un ensemble d'éléments en interaction dynamique organisé par l'humain en vue de valoriser dans un espace donné des ressources par l'intermédiaire d'animaux domestiques pour en obtenir des productions variées (lait, viande, cuirs et peaux, travail, fumure) ou pour répondre à d'autres objectifs dans des conditions compatibles avec les contraintes du milieu<sup>36</sup>. Ce système d'élevage est caractérisé lui aussi par un certain nombre de pratiques et d'exploitation, étroitement liées dans l'espace et dans le temps, et qui doivent également être analysées en termes de système, l'alimentation en constituant bien souvent le point essentiel<sup>37 ; 38</sup>.

L'activité de production animale et végétale dépend des conditions climatiques naturelles, notamment la température de l'air, la pluviométrie. Elles agissent dans le temps et dans l'espace sur les variables saisonnières liées à la sécheresse, aux inondations, gelées, maladies des plantes et du bétail d'élevage. La bonne saison (BS) est l'époque de l'année caractérisée par un climat relativement constant avec les précipitations égales ou supérieures à la moyenne, plus régulières et mieux réparties dans le temps, et par l'état de la végétation favorable, pour faire l'élevage dans la région. Elle s'oppose ainsi à la mauvaise saison (MS).

L'ACE est alors considérée dans notre cas précis comme une combinaison organisée de différents systèmes de culture fourragère (orge et luzerne principalement) et de différents systèmes d'élevage, notamment du mouton (figure 1).

**Figure 1. Association culture-élevage et les échanges entre systèmes**



<sup>34</sup> Cf. 31

<sup>35</sup> Sébillotte M. Jachère, système de culture, système de production, méthodologie d'étude. J Agric Tradit Bot Appl, 1977.

<sup>36</sup> ICRA. Recherche agricole orientée vers le développement. Le Cours Mettrick H (ICRA) International Centre for Development Oriented Research in Agriculture. Wageningen, 288 p, 1994.

<sup>37</sup> Cf. 31

<sup>38</sup> Cf. 36

## 1.2. La démarche

Quatre communes (Ain El Bell, Djelfa, Hassi Bahbeh, et Messad) sont choisies. Elles sont considérées comme celles qui regroupent le plus grand nombre d'éleveurs de la wilaya de Djelfa. Les populations ovines y sont aussi importantes et les deux premières possèdent les deux plus importants marchés de production du mouton du pays<sup>39</sup>. Le diagnostic, se basant sur l'approche systémique et semi-structurée, est mené sur les 4 zones pour acquérir rapidement des informations sur elles en fonction de l'objectif du papier. Il a été rapide, trois semaines durant le mois de mars 2012, informel, itératif, progressif, novateur, interdisciplinaire, interactifs et surtout participatif dans la mesure où les agriculteurs sont impliqués dans les différentes étapes du diagnostic<sup>40</sup>.

Les quatre communes constituent une unité d'analyse traversée avec des guides et des informateurs-clés et le diagnostic est soutenu par une documentation spécifique. Il a permis d'abord de caractériser les différentes composantes du système de production ou d'une partie de celui-ci pris dans sa globalité et dans sa complexité ensuite, d'identifier et d'hiérarchiser les contraintes en construisant la base de données provisoire (tableau 2). Ainsi, ses thèmes principaux seront utilisés dans l'enquête couvrant les quatre communes.

**Tableau 2. Base de données provisoire**

|                                                                |                                                                                                                                                                                                                                                            |
|----------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| Système de production                                          | Système extensif : Sédentaire, Transhumant, Nomade                                                                                                                                                                                                         |
|                                                                | Système intensif                                                                                                                                                                                                                                           |
| Organisation du système de production                          | Taille de l'exploitation : Grande, Moyenne, Petite                                                                                                                                                                                                         |
|                                                                | Mode de production : Faire-valoir direct, Faire-valoir indirect                                                                                                                                                                                            |
| Fonctionnement du système de production                        | Variation de la production                                                                                                                                                                                                                                 |
|                                                                | Utilisation des concentrés alimentaires                                                                                                                                                                                                                    |
|                                                                | Dépendance des facteurs climatiques                                                                                                                                                                                                                        |
|                                                                | Stratégie anti-risque                                                                                                                                                                                                                                      |
| Performance économique                                         | Chiffre d'affaires                                                                                                                                                                                                                                         |
|                                                                | Marge brute                                                                                                                                                                                                                                                |
|                                                                | Bénéfice produit                                                                                                                                                                                                                                           |
|                                                                | Marge bénéficiaire                                                                                                                                                                                                                                         |
|                                                                | Formes de revenu                                                                                                                                                                                                                                           |
| Contraintes économiques                                        | Accès au foncier, Investissement, faible productivité, vulgarisation insuffisante, vulnérabilité des producteurs à l'instabilité des prix et vis-à-vis des intermédiaires opérant dans la fonction commerciale, rareté et coûts des intrants de production |
| Autres contraintes relatives aux systèmes d'élevages extensifs | Difficultés au cours des mouvements spatiaux                                                                                                                                                                                                               |
|                                                                | Niveau de dégradation des parcours                                                                                                                                                                                                                         |
|                                                                | Durabilité des systèmes                                                                                                                                                                                                                                    |
|                                                                | Autres possibilités de production                                                                                                                                                                                                                          |
|                                                                | Contraintes d'adoption du modèle association culture fourragère-élevage                                                                                                                                                                                    |

Entre 07/05/2012 et 15/06/2013 les données ont été obtenues à partir d'une enquête formelle auprès de 120 exploitations agricoles réparties sur les principales communes retenues. Pour couvrir les différents systèmes productifs de la région d'étude, 30 exploitations ont été choisies au hasard dans chaque commune, avec pour principales difficultés les déplacements intercommunaux. Ce nombre semble suffisant, car le diagnostic a révélé que les activités de production sont bien caractéristiques du système de production et les éleveurs présentent une certaine similitude de comportements dans leur fonction économique principale.

Après la constitution de la base de données provisoire et l'enquête, la modélisation économique aidera à orienter le choix du système de production répondant à l'objectif initial. En effet, la modélisation économique a pour objectif de prédire la dynamique des systèmes de production et d'optimiser leurs performances économiques, techniques et de durabilité par rapport à différents types de conduite et de gestion<sup>41</sup>.

### 1.2.1. Fondement de mise en œuvre du modèle économique

Pour ce faire, le logiciel de simulation économique, le Modèle Solveur Microsoft Excel (SOLVSAMP) est choisi. C'est un tableur représentant plusieurs applications (itinéraires de commercialisation, gestion du personnel, maximisation des bénéfices). Elles sont des modèles d'optimisation non-linéaire des profits pour les producteurs sous la contrainte d'une fonction de production. C'est-à-dire la résolution de ces programmes

<sup>39</sup> Cf.15

<sup>40</sup> Cf.36

<sup>41</sup> Snuissi S. Situation de l'élevage ovin en Tunisie et rôle de la recherche Réflexions sur le développement d'une approche système. Cah Agric ; 12, (6), 28-419, 2003.

se traduit par l'écriture de leurs conditions d'équilibre du premier ordre, dont la théorie a démontré qu'ils admettent une solution unique et optimale au sens de Pareto, le point d'équilibre général et peut s'appliquer à des multi-communales ou interrégionales permettant d'intégrer au modèle la dimension spatiale<sup>42 ; 43</sup>.

Ils sont alors utilisés en tant que outils d'aide à la décision. Il s'agit, par exemple, de montrer l'augmentation des ventes à partir d'un chiffre de base lié vraisemblablement à la force de vente avec un accroissement de la publicité et d'une baisse de bénéfices. Il est employé aussi pour définir le niveau des dépenses en marketing ou si elles devraient être réparties dans le temps pour profiter des coefficients de variation saisonniers. Il est également utilisé pour faire la prévision des unités vendues par saison ou en fonction des coefficients saisonnier ou enfin, dans le cas présent, varier une valeur ou plusieurs simultanément, de manière à optimiser ou minimiser une autre.

Dans les travaux de recherche scientifiques, certains modèles économétriques ont été utilisés dans des contextes distincts et dans des secteurs économiques différents<sup>44 ; 45 ; 46</sup>. Par exemple, dans l'agriculture, ils ont été utilisés pour fournir l'évaluation microéconomique des marges brutes unitaires par l'intermédiaire d'une estimation statistique des coûts de production. La méthode TYPICAL utilisée par l'United States Department of Agriculture sert de facto de référence malgré les difficultés d'adaptation à des contextes parfois très différents<sup>47 ; 48</sup>.

L'emploi du SOLVSAMP ici exige toutefois l'émission des réserves sur la complexité des variables liées à la production du mouton et du fourrage dans les communes et les résultats économiques qui en découleront. La complexité de ce modèle multi-communal et de sa résolution dépend pour partie de ses «dimensions», c'est-à-dire du nombre de cellules<sup>49</sup>. Il se fonde principalement sur l'approche optimale de la théorie du contrôle en temps discontinu. C'est-à-dire qu'il ne peut prendre qu'un ensemble fini et dénombrable de valeurs à travers un temps et même un espace déterminés. Il intègre à la fois le contrôle et la décision écologiques (dimension cycle de vie), économiques (décision en univers incertain) et de modélisation (simulation) dynamiques pour arriver à l'objectif en maîtrisant la dynamique, les contraintes et les critères d'optimisation<sup>50</sup>.

L'emploi de l'intrant de production ne dépend que d'une catégorie animale : agneau ou antenais. Les motivations qui président au choix d'une telle réserve sont avant tout de pouvoir prendre en compte les plus vendues sur les marchés de production et représenter la réalité étudiée. Une même pratique d'élevage s'impose à toutes les exploitations agricoles.

Au cours d'une campagne agricole, les taux de fécondité et de prolificité peuvent changer le volume des naissances, par conséquent la performance économique pour le modèle. Les résultats d'une étude ont montré que les mesures de lutte préventive ont été parfois inefficaces contre la sensibilité de l'agent naturel ou les éléments fondamentaux des prix de marché (offre et demande). Ces derniers ont aussi été susceptibles de produire fortement des risques au sein d'une saison, indépendamment de toute fluctuation climatique<sup>51</sup>.

Le modèle ne prend donc pas en considération la contrainte liée aux effets d'échelle ou à l'adoption d'une technologie, d'une activité productive ou d'un système particuliers de production. Il s'agit, par exemple, de privilégier la mobilité dans les systèmes nomades et transhumants au détriment de l'emploi des concentrés alimentaires dans le système sédentaire, alors que des sédentaires déplacent parfois leurs troupeaux pour profiter des pâturages lointains gratuits.

La valeur de la ressource utilisée pour une catégorie de mouton est proportionnelle à la valeur de la production. L'absence de contrainte d'approvisionnement en intrants de production implique que la consommation d'une ressource par une exploitation agricole n'affecte pas la consommation de la même ressource par une autre. Malgré ces limites, ce type de modélisation s'expose à la sensibilité des variables de risques agricoles. Notamment de faibles écarts de pluviométries ou de demande du mouton, compatibles avec les contraintes de la gestion quotidienne par le producteur, peuvent entraîner des variations importantes en volume. Par exemple, les auteurs<sup>52</sup> ont montré que la gestion des risques a assuré aux éleveurs extensifs les taux de marge bénéficiaire bruts de 15% (hiver) à 33% (été) et inversement le coefficient de saisonnalité élevé (1.25) en hiver, bas (0.86) en été.

<sup>42</sup> Piet ML. Modèle d'équilibre général calculable distribué et gestion de l'eau In: Économie rurale ; 254, 57-61, 1999.

<sup>43</sup> Ginsburgh V., Keyser M. The Structure of Applied General Equilibrium Models. Cambridge, Massachusetts: The MIT Press; 555 p, 1997.

<sup>44</sup> de Lara M. Mathematical Modeling, Sustainability and Management of Natural Resources. Paris: Ecole des Ponts Paris-Tech, 32 p, 2013.

<sup>45</sup> Cf.42

<sup>46</sup> Cf.43

<sup>47</sup> Cf.42

<sup>48</sup> Cf.43

<sup>49</sup> Cf.42

<sup>50</sup> Cf.44

<sup>51</sup> Cf.18

<sup>52</sup> Cf.18

### 1.2.2. Agrégats financiers en hors taxes

Il s'agit d'abord des charges spécifiques portant sur des facteurs, dont le niveau d'intrant est directement lié aux volumes de production de l'exploitation (semences, engrais, frais vétérinaires, fourrages naturels et produits, les aliments concentrés, salaire, transport médicaments, eau et divers). Puis, il y a les charges de structure qui dépendent de la taille de l'exploitation et de l'outil de production (force de vente, publicité, coût foncier, frais financiers, entretien du matériel et bâtiment). Soient les formules en hors taxes, qui montrent comment utiliser le Solvsamp et expliquent les scénarii ultérieurs.

Ligne Contient Explication

|    |                          |                                                                                                                                                          |
|----|--------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 5  | Valeurs fixes            | Unités Vendues : UV obtenues dans le modèle durant la campagne agricole                                                                                  |
| 6  | $= B5 * B18$             | Chiffre d'Affaires: CA = UV * P = Unité Vendue [ligne 5] multiplié par le Prix du Produit [ligne 18]                                                     |
| 7  | $= B5 * B19$             | Coût des Ventes: CV = UV * C = Unités Vendues [ligne 5] multiplié par le Coût du Produit [ligne 19]                                                      |
| 8  | $= B6 - B7$              | Marge Brute: MB = CA - CV = Chiffre d'Affaires [ligne 6] moins par le Coût des Ventes [ligne 7]                                                          |
| 10 | Valeur fixes             | Force de Vente: FV                                                                                                                                       |
| 11 | Valeurs fixes            | Budget publicitaire: $BP = \frac{6.3}{100} * CA = 6.3\%$ multiplié par le Chiffre d'Affaires [ligne 6]                                                   |
| 12 | $= 0.15 * B6$            | Frais Généraux: FG = 15% * CA = 0.15 multiplié par le Chiffre d'Affaires [ligne 6]                                                                       |
| 13 | $= SUM[B10:B12]$         | Coûts Totaux: CT = FV + BP + FG = Force de Vente [ligne 10] + Budget publicitaire [ligne 11] + Frais Généraux [ligne 12]                                 |
| 15 | $= B8 - B13$             | Bénéfice Produit: BP = MB - CT = Marge Brute [ligne 8] moins Coûts Totaux [ligne 13]                                                                     |
| 16 | $= \frac{B15}{B6} * 100$ | Taux de Marge Bénéficiaire Brut: $TMBB = \frac{BP}{CA} * 100 =$ Bénéfice Produit [ligne 15] multiplié par 100 divisé par le Chiffre d'Affaires [ligne 6] |
| 18 | Valeurs fixes            | Prix du Produit: P = moyenne des prix des catégories ovines retenues                                                                                     |
| 19 | Valeurs fixes            | Coûts du produit: C = coût des ventes par unité                                                                                                          |

Pour la suite avec ces agrégats financiers, dans un premier temps, les informations tirées de la base de données définitive, qui seront les résultats de l'enquête, aideront à faire une première simulation (simulation du départ) sur les systèmes d'élevages existants. La deuxième simulation concernera une série de simulations, avec la probabilité de réaliser des scénarii les plus vraisemblables. Sur la base d'un scénario, il sera utile d'explorer différentes variantes qui introduiront des événements imprévus dans le système initial. Ainsi, le reste du travail fournira les éléments solides en vue d'orienter le choix du système de production approprié du point de vue durabilité et optimum du producteur dans le point résultats et discussion.

## 2. Résultats et discussion

Il s'agira, d'une part, des résultats de l'enquête et de la première simulation (simulation du départ) qui amèneront à la première discussion. Et, d'autre part, il y aura l'explication de la conception du modèle ACE pour la zone d'étude, qui sera suivie de la deuxième simulation, et les deux éléments conduiront à la deuxième discussion.

### 2.1. Résultats de l'enquête avec les premières simulation et discussion

Précisément 93,75 % des éleveurs enquêtés sont mariés, avec une moyenne de 4 enfants. Le système d'élevage extensif est rencontré chez 97,22% des éleveurs enquêtés (tableau 3). Les principales ventes, qu'ils exécutent au cours de l'année, concernent les catégories d'agneaux de 6 à 9 mois et d'antennais, qui connaissent les plus fortes instabilités productives en fonction des variations climatiques, soit respectivement



| Prix des ventes des catégories ovines en Bonne Année (BA) et Mauvaise Année (MA) |         |         |         |          |
|----------------------------------------------------------------------------------|---------|---------|---------|----------|
| Catégorie ovine                                                                  | Brebis  | Agneau  | Bélier  | Antenais |
| Bonne Année (DA)                                                                 | 29400   | 27250   | 45250   | 36600    |
| Mauvaise Année (DA)                                                              | 25250   | 23000   | 42000   | 32000    |
| Différence en %                                                                  | 14,12   | 15,60   | 7,18    | 12,57    |
| Bénéfices réalisés pour chaque catégorie ovine en BA et MA                       |         |         |         |          |
|                                                                                  | Brebis  | Agneau  | Bélier  | Antenais |
| Bénéfice Bonne Année (DA)                                                        | 7900,00 | 7286,36 | 9962,50 | 9195,65  |
| Bénéfice Mauvaise Année (DA)                                                     | 3235,71 | 4360,71 | 4500,00 | 6178,57  |
| Différence (%)                                                                   | 59,04   | 40,15   | 54,83   | 32,81    |

### 2.1.1. Première simulation (Simulation du départ)

#### i. Simulation pour les grands éleveurs

##### - Agneau

**Tableau 5. Simulation économique pour la catégorie des agneaux (grands éleveurs)**

| Indicateurs économiques | Bonne Année | Mauvaise Année |
|-------------------------|-------------|----------------|
| Prix du produit (DA)    | 27250       | 23000          |
| Coût de production (DA) | 4410        | 6450           |
| Unités vendues (Nombre) | 386         | 255            |
| Chiffre d'affaires (DA) | 10518500    | 5865000        |
| Coût des ventes (DA)    | 1702260     | 1644750        |
| Marge brute (DA)        | 8816240     | 4220250        |
| Force de vente (DA)     | 77200       | 51000          |
| Frais généraux (DA)     | 1577775     | 879750         |
| Coût totaux (DA)        | 1654975     | 930750         |
| Bénéfice produit (DA)   | 7161265     | 3289500        |
| Marge bénéficiaire      | 68 %        | 56 %           |

##### - Antenais

**Tableau 6. Simulation économique pour la catégorie des antenais (grands éleveurs)**

| Indicateurs économiques | Bonne Année | Mauvaise Année |
|-------------------------|-------------|----------------|
| Prix du produit (DA)    | 36600       | 32000          |
| Coût de production (DA) | 10420       | 12540          |
| Unités vendues (Nombre) | 150         | 100            |
| Chiffre d'affaires (DA) | 5490000     | 3200000        |
| Coût des ventes (DA)    | 1563000     | 1254000        |
| Marge brute (DA)        | 3927000     | 1946000        |
| Force de vente (DA)     | 30000       | 20000          |
| Frais généraux (DA)     | 823500      | 480000         |
| Coût totaux (DA)        | 853500      | 500000         |
| Bénéfice produit (DA)   | 3073500     | 1446000        |
| Marge bénéficiaire      | 56 %        | 45 %           |

#### ii. Simulation pour les moyens éleveurs

##### - Agneau

**Tableau 7. Simulation économique pour la catégorie des agneaux (moyens éleveurs)**

| Indicateurs économiques | Bonne Année | Mauvaise Année |
|-------------------------|-------------|----------------|
| Prix du produit (DA)    | 27250       | 23000          |
| Coût de production (DA) | 4410        | 6450           |
| Unités vendues (Nombre) | 200         | 85             |
| Chiffre d'affaires (DA) | 5450000     | 1955000        |
| Coût des ventes (DA)    | 882000      | 548250         |
| Marge brute (DA)        | 4568000     | 1406750        |
| Force de vente (DA)     | 40000       | 17000          |
| Frais généraux (DA)     | 817500      | 293250         |
| Coût totaux (DA)        | 857500      | 310250         |
| Bénéfice produit (DA)   | 3710500     | 1096500        |
| Marge bénéficiaire      | 68 %        | 56 %           |

## - Antenais

**Tableau 8. Simulation économique pour la catégorie des antenais (moyens éleveurs.)**

| Indicateurs économiques | Bonne Année | Mauvaise Année |
|-------------------------|-------------|----------------|
| Prix du produit (DA)    | 36600       | 32000          |
| Coût de production (DA) | 10420       | 12540          |
| Unités vendues (Nombre) | 75          | 55             |
| Chiffre d'affaires (DA) | 2745000     | 1760000        |
| Coût des ventes         | 781500      | 689700         |
| Marge brute (DA)        | 1963500     | 1070300        |
| Force de vente (DA)     | 15000       | 11000          |
| Frais généraux          | 411750      | 264000         |
| Coût totaux (DA)        | 426750      | 275000         |
| Bénéfice produit (DA)   | 1536750     | 795300         |
| Marge bénéficiaire      | 56%         | 45%            |

## iii. Simulation pour les petits éleveurs

## - Agneau

**Tableau 9. Simulation économique pour la catégorie des agneaux (petits éleveurs)**

| Indicateurs économiques | Bonne Année | Mauvaise Année |
|-------------------------|-------------|----------------|
| Prix du produit (DA)    | 27250       | 23000          |
| Coût de production (DA) | 4410        | 6450           |
| Unités vendues (Nombre) | 50          | 23             |
| Chiffre d'affaires (DA) | 1362500     | 529000         |
| Coût des ventes (DA)    | 220500      | 148350         |
| Marge brute (DA)        | 1142000     | 380650         |
| Force de vente (DA)     | 10000       | 4600           |
| Frais généraux (DA)     | 204375      | 79350          |
| Coût totaux (DA)        | 214375      | 83950          |
| Bénéfice produit (DA)   | 927625      | 296700         |
| Marge bénéficiaire      | 68%         | 56%            |

## - Antenais

**Tableau 10. Simulation économique pour la catégorie des antenais (petits éleveurs)**

| Indicateurs économiques | Bonne Année | Mauvaise Année |
|-------------------------|-------------|----------------|
| Prix du produit (DA)    | 36600       | 32000          |
| Coût de production (DA) | 10420       | 12540          |
| Unités vendues (Nombre) | 11          | 0              |
| Chiffre d'affaires (DA) | 402600      | 0              |
| Coût des ventes (DA)    | 114620      | 0              |
| Marge brute (DA)        | 287980      | 0              |
| Force de vente (DA)     | 2200        | 0              |
| Frais généraux (DA)     | 60390       | 0              |
| Coût totaux (DA)        | 62590       | 0              |
| Bénéfice produit (DA)   | 225390      | 0              |
| Marge bénéficiaire      | 56%         | 0              |

**2.1.2. Discussion des résultats de la 1<sup>re</sup> simulation**

La première simulation a permis de connaître la situation des éleveurs et ainsi mettre en évidence les lignes de force et de faiblesse de chaque unité de production (tableaux 5 à 10). Il y a lieu de souligner une homogénéité grande des pratiques par les éleveurs, ainsi que dans les contraintes qu'ils rencontrent (Tableaux 2 ; 3 et 4). Ces paramètres ont un impact direct sur la performance économique et la durabilité des systèmes d'élevages rencontrés dans la zone d'étude. Les éleveurs sont en continuelle transformation en matière d'élaboration des stratégies économiques anti risques, pour garantir la continuité de leurs activités et maximiser les gains.

Dans le système d'élevage extensif, le sédentaire extensif regroupe plus de petits éleveurs et de moyens éleveurs. Il est caractérisé par l'utilisation des terrains de parcours dans un rayon ne dépassant guère 20 km. Les transhumants exploitent les terrains de parcours dans un rayon de 100 à 200 km. La contribution de la végétation spontanée dans la couverture des besoins alimentaires de leurs cheptels est plus importante comparativement au premier. Le nomadisme comprend les grands éleveurs qui possèdent plus de 300 têtes, il est caractérisé par des mouvements du cheptel plus important que le type précédant d'où un espace

d'exploitation des parcours steppiques plus immense. Il inclue le plus souvent les parcours steppiques des wilayas limitrophes et les parcours présahariens.

Dans ce système, le calendrier alimentaire est dominé par la pâture, qui dure de 8 à 12 mois par an, et cela pour les trois types d'élevage. Les aliments concentrés sont achetés au marché parallèle à des prix variables selon l'année pastorale (BA et MA). Si la quantité distribuée est faible en BA, elle devient importante en MA et touche généralement toutes les catégories d'animaux. Seules les quantités distribuées diffèrent d'un type à l'autre. Pour les trois types d'éleveurs, la contribution d'orge, de paille et d'aliments composés s'élève en moyenne à 61,5% des besoins alimentaires. Les concentrés constituent 48,85% des dépenses totales de l'activité en bonne année, et 63% des dépenses en année sèche, d'où les importants coûts de production des différents catégories ovines (tableaux 3 à 10).

La saisonnalité des ventes et de la production est aussi l'une des caractéristiques du système extensif, en étant fortement lié aux facteurs climatiques, notamment la pluviométrie et la sécheresse et la demande des consommateurs. Ils jouent sur le coût de production, les prix de vente et les bénéfices réalisés (tableaux 5 à 10). Quand la saison est défavorable l'utilisation des intrants alimentaires augmente, leurs prix sur le marché augmentent conséquemment.

En outre, le foncier ne facilite pas toujours un usage prudent des ressources naturelles et l'investissement à moyen et long termes. Il est fréquent que la majorité des pasteurs (61,11%) disposent des terres (3 à 450 ha avec une moyenne de 76,86 ha), parfois du domaine public ou tribal. Parmi eux, 2,77% pratique une céréaliculture en sec, en particulier l'orge, occupant les 2/3 des surfaces mises en culture. Les rendements ne dépassent pas 3 qx/ha en moyenne<sup>53</sup>. Cependant, cette culture semble gagner anormalement du terrain au détriment des parcours naturels. Les superficies emblavées par les éleveurs ne sont pas nécessairement en relation avec la taille de leurs troupeaux<sup>54</sup>.

Ces terres sont très fragmentées, non irriguées, soumises à l'insécurité juridique, divisées en plusieurs parcelles, ce qui réduit encore la possibilité de faire des économies d'échelle. Par ailleurs, elles sont pauvres et impropres aux cultures fourragères, d'où le recours signalé à d'autres végétations naturelles pour les trois systèmes pastoraux intensifs. Enfin, les propriétaires manquent les moyens financiers pour l'amélioration foncière et les autres investissements que le modèle suppose être pris en charge par l'Etat. Ce sont malheureusement là des réalités auxquelles il doit s'attaquer s'il veut contribuer de façon plus importante au renouveau de l'élevage dans la région. Des pratiques inadéquates de gestion du troupeau mènent à une reproduction incontrôlée. Les systèmes de production, qui les affrontent les contraintes avec de plus en plus de concentrés employés, sont soumis à une pression financière accrue. Pour le grand éleveur, l'écart moyen (agneau et antenais) du chiffre d'affaires de la MA par rapport à la BA est de 42,97% et pour le bénéfice produit, il est de 53,50% (tableaux 5 et 6). Quant au moyen éleveur les baisses moyennes de chiffre d'affaires sont respectivement 50% et 59,34% (tableaux 7 et 8). Pour le petit éleveur, la chute moyenne du chiffre d'affaires de la MA par rapport à la BA est 68% et dans ce cas le bénéfice produit est 80%, mais nul pour l'antenais (tableaux 9 et 10).

Malgré le caractère lucratif de l'élevage extensif pour les grands éleveurs en BA et en MA, ils sont fortement sensibles aux contraintes, leurs performances économiques sont instables et non optimales avec de lourds effets négatifs sur l'écosystème steppique. Malgré des mesures incitatives (défiscalisation de la production, subvention des intrants céréaliers, etc.), il y a un faible développement de la productivité de ce pastoralisme. Les petits éleveurs sont très vulnérables aux contraintes, d'où l'abandon du métier par un bon nombre d'entre eux<sup>55</sup>. Il est par conséquent urgent d'adopter des démarches novatrices, qui vont concilier la productivité optimale avec la durabilité du système de production.

## 2.2. Conception du modèle association culture fourragère-élevage

Le modèle proposé (ACE) doit provoquer une mutation du métier d'éleveur vers celui d'agro-éleveur (système d'élevage vers système de production en combinant production fourragère et élevage). L'agro-élevage maintient en équilibre un système de production très performant et à haute valeur ajoutée<sup>56</sup>. La proposition d'un modèle d'intensification à la fois pour les grands et petits éleveurs paraît difficile, en raison principalement du grand écart de population ovine entre les deux extrêmes. La 2<sup>e</sup> simulation économique représente pour le système de production, à proprement parler, l'outil d'arbitrage sous les

<sup>53</sup> Cf.11

<sup>54</sup> Cf.4

<sup>55</sup> Cf.11

<sup>56</sup> Dollé V., Elevage intensif en oasis, une composante importante du système de production. Option méditerranéenne : Série A. Séminaires méditerranéens ; 11, 195-204, 1990.



contraintes et réserves évoquées pour atteindre l'optimum du producteur avec la définition des charges directes et indirectes occasionnées.

### **2.2.1. Solutions aux contraintes**

#### **i. Foncier**

Le problème du foncier peut être résolu par l'octroi aux éleveurs des terres agricoles par l'Office National des Terres Agricoles qui le fait déjà avec la concession agricole<sup>57</sup>. La superficie appropriée à l'ACE avec 150 têtes est de 20ha, avec un aménagement d'un hangar partiellement subventionné par l'Etat et un logement rural lui aussi subventionné à 100% par les Assemblées Populaires Communales. En tout, il faut une terre agricole de 20ha avec acte concessionnaire, un logement rural et un hangar (bergerie).

#### **ii. Coût d'investissement et technicité**

Pour la réalisation du forage avec son équipement, du bassin d'accumulation et du système d'irrigation, cela est assuré par le Fonds National de Développement Agricole dans le programme de relance agricole mené par l'Etat depuis l'an 2000. Cependant, il est conseillé la réalisation de forages collectifs (plusieurs exploitations partagent le même forage), pour une utilisation rationnée de l'eau. Cette démarche durable permet aussi d'économiser les frais de réalisation de plusieurs forages individuels. L'alimentation en électricité et les routes sont aussi réalisées par les services de l'Etat, dans le cadre de l'aménagement rural.

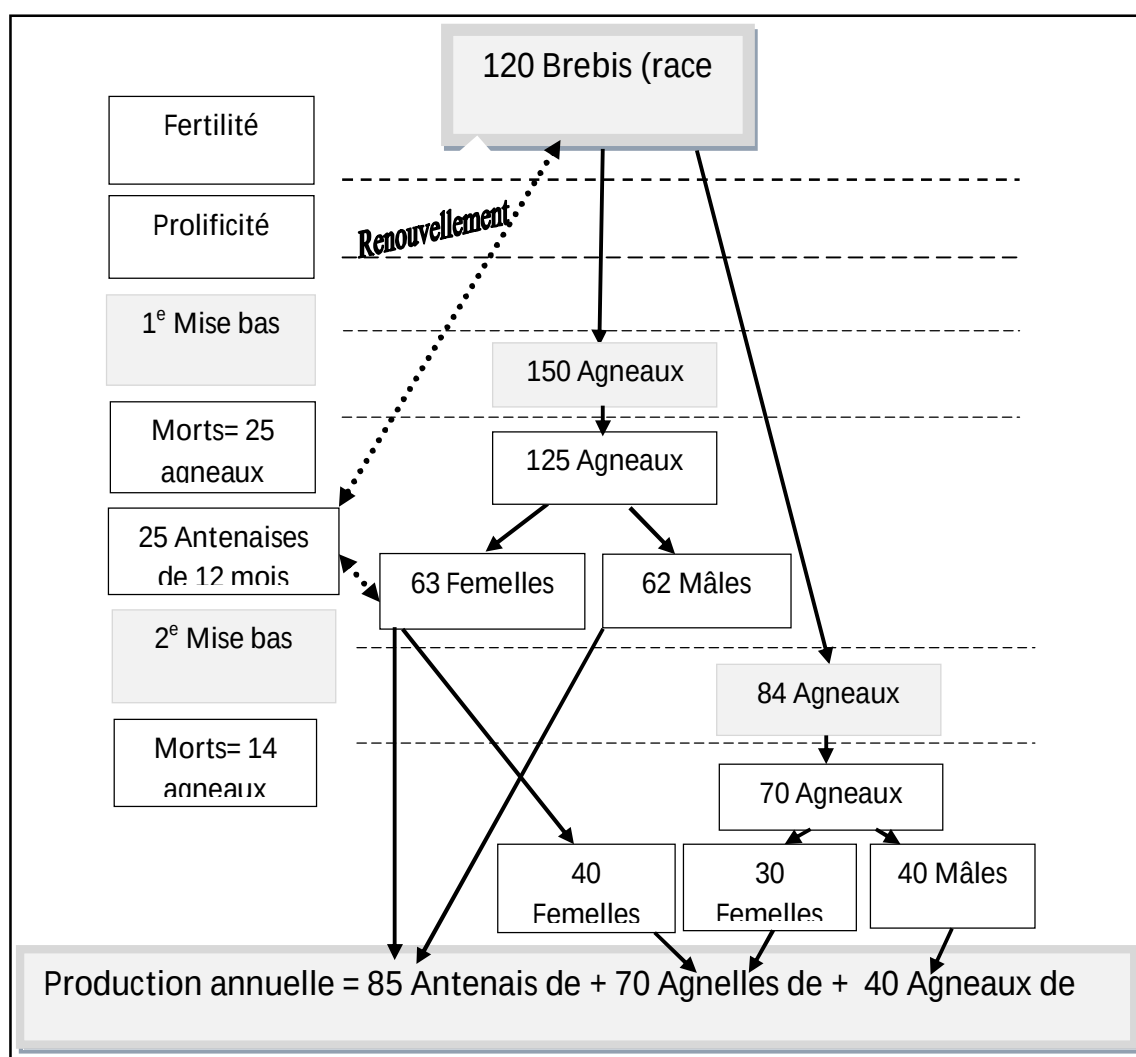
La technicité peut être résolue par la vulgarisation agricole rénovée et doit être menée par les services locaux du ministère de l'agriculture et, surtout, par l'implication des rares exploitants qui la pratiquent déjà dans les milieux évoqués. Elle nécessite des entraînements et des visites des exploitations. Sinon, il faut des séances de vulgarisation sur terrain chez les agropasteurs et des cours intensifs pendant 2 à 3 jours de stage. Ce genre de stage existe déjà, c'est l'Institut Technologique Moyen Agricole Spécialisé de Djelfa qui s'en charge.

#### **iii. Organisation de l'ACE**

Chaque entreprise agricole est soumise principalement au faire valoir direct et l'emploi de salarié dépend de la taille du ménage et de l'occupation des membres. Elle est intensive en capital ou intrant par unité de surface et spécialisée dans la production du mouton nourri au fourrage autoproduit. Il doit exister une exploitation de 20 ha d'un seul tenant reliée au réseau électrique avec pistes d'accès, un forage collectif avec un système d'aspersion, un logement rural, une bergerie, un cheptel de 120 brebis et 5 béliers de la race Ouled Djellal. Elle est choisie, parce qu'elle plus employée dans l'élevage de la zone pour ses caractéristiques zootechniques (très prolifique et d'un apport plus rentable en viande). Son âge au premier œstrus est de 8 à 10 mois et il compte 2 périodes d'œstrus (avril-juillet et octobre-novembre). Ses fécondité et prolificité sont respectivement 95% et 110%<sup>58</sup> (Figure 2).

<sup>57</sup> Journal O. La redevance au titre du droit de concession sur les terres agricoles (en irrigué ou en sec) du domaine privé de l'Etat. JO du 18 août 2010 correspondant au 8 Moharrem 1431. Alger : Les Vergers ; 46, 4-7, 2010b.

<sup>58</sup> Chellig R. Les races ovines algériennes. 2<sup>e</sup> édition. Alger : OPU ; 90 p, 1992.

**Figure 2. Production annuelle du mouton dans le modèle**

#### iv. Assolement et production fourragère dans l'ACE

Le déroulement du modèle doit être fondé sur l'assolement de la terre (2 soles) pour la culture fourragère. Le découpage suivant est proposé : 10 ha pour la luzerne ; 9 ha pour la culture d'orge, le reste (1ha) est consacré à l'habitat et aux équipements de l'exploitation. L'alimentation de base est composée de fourrages en vert (luzerne et orge en pâture, plus quelques résidus des cultures), de foin de luzerne, paille d'orge, plus pâture des chaumes, alimentation concentrée récoltée par l'exploitant (grains d'orge). Pour ce qui est de la luzerne, la saison végétative va de mars à octobre. Une partie de la luzerne est conservée sous forme de foin pour l'hiver. C'est pour combler le déficit durant le reste de l'année qu'une autre culture fourragère (orge) est introduite dans le système de production. Sachant que la luzerne (*Medicago Sativa*) a une valeur alimentaire de 0,55 UF/kg de MS (Unité Fourragère de Matière Sèche), elle peut atteindre 10 à 12 coupes par an, produire jusqu'à 100 tonnes de matière verte/ an / ha, (19 à 21 tonnes de matière sèche/an)<sup>59</sup>.

**Tableau 11. Charges probables en une année de production en ACE**

| Charges                                   | Montan/an (DA)                                                                 |
|-------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------|
| Location (acte concessionnaire de 40 ans) | 800 (DA) × 20ha = 16000 DA/an                                                  |
| Electricité                               | 50000 DA/ 3mois/ 20ha,<br>50000DA ×4 trimestres = 200 000 DA                   |
| Produits vétérinaires                     | 200000 DA                                                                      |
| Travail du sol                            | 1200 DA/heure, 5 heures/ha/an (labour profond)<br>1200×5×9ha (orge)=54000DA/an |

<sup>59</sup> Cf.56

|                                                                          |                                                                                                                                                                                                                                           |
|--------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                                                                          | 800 DA/heure, 3 heures/ha/an (labour superficiel) $800 \times 3 \times 9 \text{ha} = 21600 \text{DA}$                                                                                                                                     |
| Semences, engrais, produits phytosanitaires                              | 150000                                                                                                                                                                                                                                    |
| Pertes dues à la mortalité des animaux (6%)                              | 28000                                                                                                                                                                                                                                     |
| Moisson                                                                  | 2500DA/heure, 2heures/ha/an<br>$2500 \times 2 \times 9 \text{ha} = 45000 \text{DA/an}$                                                                                                                                                    |
| Engraissement                                                            | $1 \text{Kg} \times 85 \times 60 \text{jours} \times 28 \text{DA} = 18\,4800 \text{DA}$ ,<br>$184800 \text{DA} / 85 = 1680 \text{DA/Antenais}$                                                                                            |
| Total sans frais d'engraisement                                          | 714000 DA                                                                                                                                                                                                                                 |
| En une année, l'entreprise possède 320 moutons répartis en catégories de | 120 brebis, 5 béliers, 40 agneaux, 70 agnelles et 85 antenais                                                                                                                                                                             |
| Charges réparties par tête                                               | Mouton : $(714000 / 320 = 2231,25 \text{ DA/tête} \approx 2250 \text{ DA/tête})$<br>Antenais les frais d'engraisement, qui s'y ajoutent, s'élèvent à 1680 DA/tête, soit $2250 + 1680 = 3930 \text{ DA/tête} \approx 4000 \text{ DA/tête}$ |

## v. Besoins alimentaires

Les besoins alimentaires journaliers d'une brebis, produisant deux fois par an (1<sup>e</sup> fois 2 agneaux, 2<sup>e</sup> fois 1 agneau), s'élèvent à environ 800 UF/an<sup>60</sup>. A partir de là, on a  $(800 \text{ UF} \times 125 \text{ têtes})$  (le cheptel proposé), donc les besoins alimentaires du troupeau sont de 100 000 UF/an (figure 2 ; tableau 11).

## vi. Production annuelle

Pour les 120 brebis, il y a deux mises bas par an pour chacune, mais le modèle tient compte de fécondité et de prolificité en ne retenant que 150 et 84 naissances respectivement pour les 1<sup>e</sup> et 2<sup>e</sup> mises bas. Au total, il y a 234 individus nés et incorporés dans le modèle, dont 39 sont morts et 195 sont vendus (figure 2, tableaux 11 ; 12 et 13).

### 2.2.2. Deuxième Simulation pour l'agneau et pour l'antenais

#### i. Agneau

**Tableau 12. Simulation économique pour la catégorie des agneaux (cas de l'ACE)**

| Indicateurs économiques | Bonne Année | Mauvaise Année |
|-------------------------|-------------|----------------|
| Prix du produit (DA)    | 27250       | 23000          |
| Coût de production (DA) | 2250        | 2250           |
| Unités vendues (Nombre) | 40          | 40             |
| Chiffre d'affaires (DA) | 1090000     | 920000         |
| Coût des ventes (DA)    | 90000       | 90000          |
| Marge brute (DA)        | 1000000     | 830000         |
| Force de vente (DA)     | 8000        | 8000           |
| Frais généraux (DA)     | 163500      | 138000         |
| Coût totaux (DA)        | 171500      | 146000         |
| Bénéfice produit (DA)   | 828500      | 684000         |
| Marge bénéficiaire      | 76%         | 74%            |

#### ii. Antenais

**Tableau 13. Simulation économique pour la catégorie des antenais (cas de l'ACE)**

| Indicateurs économiques | Bonne Année | Mauvaise Année |
|-------------------------|-------------|----------------|
| Prix du produit (DA)    | 36600       | 32000          |
| Coût de production (DA) | 4000        | 4000           |
| Unités vendues (Nombre) | 85          | 85             |
| Chiffre d'affaires (DA) | 3111000     | 2720000        |
| Coût des ventes (DA)    | 340000      | 340000         |
| Marge brute (DA)        | 2771000     | 2380000        |
| Force de vente (DA)     | 17000       | 17000          |
| Frais généraux (DA)     | 466650      | 408000         |

<sup>60</sup> Cf.56

|                       |         |         |
|-----------------------|---------|---------|
| Coût totaux (DA)      | 483650  | 425000  |
| Bénéfice produit (DA) | 2287350 | 1955000 |
| Marge bénéficiaire    | 74%     | 72%     |

### 2.2.3. Discussion des résultats de la deuxième simulation

Pour le coût de production, il y a une baisse remarquable qui se produit dans l'ACE comparativement au système extensif. Elle est de 48,97% en BA et de 65,11% en MA pour l'agneau et pour l'anténais dans l'ordre, elle est de 61,61% en BA et de 68,10% en MA (tableaux 13 et 14). Les productions saisonnières et les unités vendues sont constantes ; les prix des intrants alimentaires et des moutons le sont aussi. Par exemple, pour le système extensif il y a une forte variation entre la BA et MA (50 agneaux vendus en BA contre 23 en MA ; et 11 anténais vendus en BA contre 0 en MA pour le petit éleveur). En conséquence, les Chiffres d'affaires et les bénéfices globaux le sont également (tableau 14).

**Tableau 14. Performance économique (d'agneau et d'anténais) suivant le système d'élevage**

| Catégorie de mouton | Système de production | Coût de production (DA) |                |
|---------------------|-----------------------|-------------------------|----------------|
|                     |                       | Bonne Année             | Mauvaise Année |
| Agneau              | Système extensif      | 4410                    | 6450           |
|                     | Système ACE           | 2250                    | 2250           |
|                     | Différence            | 48,97 %                 | 65,11 %        |
| Anténais            | Système extensif      | 10420                   | 12540          |
|                     | Système ACE           | 4000                    | 4000           |
|                     | Différence            | 61,61 %                 | 68,10 %        |
| Agneau et Anténais  |                       | Chiffre d'affaires (DA) |                |
|                     | Système extensif      | 1765100                 | 529000         |
|                     | système ACE           | 4201000                 | 3640000        |
| Agneau et Anténais  |                       | Bénéfice global (DA)    |                |
|                     | Système extensif      | 1153015                 | 296700         |
|                     | système ACE           | 3115850                 | 2639000        |

Les marges bénéficiaires sont en augmentation et restent stables, quelles que soient les variations saisonnières. A titre illustratif, dans le système ACE les marges bénéficiaires sont très importants aussi bien en BA qu'en MA et cela pour les deux catégories : agneaux 76% en BA et 74% en MA ; anténais 74% en BA et 72% en MA (tableau 14). Par contre, dans le système extensif les marges bénéficiaires pour les agneaux sont de 68% en BA et 56% en MA, et pour les anténais ils sont 56% en BA et 0% en MA (tableau 14). Ces résultats meilleurs se distinguent de ceux, qui se produisent habituellement dans l'élevage de la région, où les prix (animal, alimentaire) et les variables climatiques sont fortement corrélés positivement [ $r \approx +1$ ] ou négativement [ $r \approx -1$ ] et où les performances économiques sont faibles<sup>61 ; 62</sup>.

La performance du système ACE est sans égale par rapport, au système d'élevage extensif. Cela est principalement dû aux coûts de production moins élevés et à la maîtrise du calendrier alimentaire, avec l'utilisation des aliments de meilleure qualité durant toute l'année. Les agropasteurs sédentaires exercent leurs activités avec moins de pénibilité et plus d'assurance vis-à-vis des risques naturels, politiques ou du marché et de la performance environnementale.

Pour cette dernière, les échanges entre les deux sous-systèmes contribuent à la biodiversité, les forages collectifs et le non recours aux maigres ressources naturelles alimentaires de la zone sont de bons indicateurs indirects. D'autres pouvant être utilisés dans l'ACE sont liés à l'azote, au phosphore, à la consommation d'eau, la consommation d'énergie et les émissions de gaz à effet de serre, pour lesquels le modèle préconise l'utilisation rationnelle. Cependant, l'approche la plus pertinente serait l'analyse de cycle de vie, mais les références sont peu nombreuses et trop récentes<sup>63</sup>. La maîtrise de l'ACE dans le milieu steppique pour les petits et moyens éleveurs est sûrement l'une des solutions les plus probables. Car elle incarne la performance économique et la durabilité, ce qui est malheureusement absent dans le système d'élevage extensif qui prédomine dans la zone d'étude.

En dehors de tout cela, il y a un éventail d'effets secondaires indésirables. Par exemple, ce soutien accru à l'ACE par l'Etat et l'intensification de la production pourraient entraîner un accroissement du travail des

<sup>61</sup> Cf.18

<sup>62</sup> Cf.19

<sup>63</sup> Cf.30

enfants, de la disparité entre hommes et femmes et de la dégradation de l'environnement. La mise en œuvre de ce grand modèle homogène généralisé ne rassure pas beaucoup sur les avantages écologiques des paysages en mosaïque qui seront sacrifiés au nom de l'efficacité et de la compétitivité. L'obtention d'un taux de bénéfice produit élevé pour le producteur entre souvent en contradiction avec l'intérêt général. Ce sont là quelques inquiétudes auxquelles la modélisation s'est efforcée de trouver des réponses pour accroître sa contribution, au-delà de la seule logique d'optimisation du profit<sup>64</sup>.

L'Etat trouve aussi un intérêt personnel à promouvoir ces pratiques qui reposent sur des marges importantes à la fois en termes du foncier disponible dans le cadre de la concession, de meilleure gestion des ressources et d'augmentation de la productivité<sup>65</sup>. Parce qu'une partie significative des ressources naturelles est appropriée, non par l'investisseur étranger, mais par les nationaux et qu'il ne s'agit pas de privatisation. La terre n'est pas mise à leur disposition gratuitement, même si les loyers sont extrêmement faibles (entre 800 et 1500Da/ha)<sup>66</sup>, donc une faible rente foncière pour l'Etat, et/ou qu'aucun impôt ne vient effectuer une redistribution *a posteriori*. Malgré le bas possible coût de la force de travail (salaires journaliers faibles et le moins possible d'emplois créés) des conditions fiscales favorables lui sont offertes, il y a une création d'emplois et une distribution de revenus.

## Conclusion

Depuis des décennies les éleveurs de la région multiplient les stratégies pour maintenir un bon niveau de production et surmonter les innombrables contraintes. Il semble donc que les systèmes d'élevage du milieu peuvent raisonnablement pallier les contraintes économiques et de durabilité suscitées par les variations climatiques, écologiques et de marché de courte période par des outils d'aide à la décision innovante.

L'ACE proposée est vraisemblable, en raison qu'elle ne peut prendre qu'un ensemble fini et dénombrable de valeurs à travers un temps et un espace déterminés. Il n'est pas facile d'intégrer à la fois le contrôle et la décision écologiques (cycle de vie), économiques (décision en univers incertain) et de modélisation (simulation) dynamiques pour arriver à l'objectif en utilisant la maîtrise dynamique, les contraintes et les critères d'optimisation. Cependant, la plus importante réalisation est le résultat de la décision économiquement et durablement rationnelle de chaque producteur en vue d'arriver à son optimum.

## Références

1. Abidi F, Kharroubi H, Atchemdi KA. Efficacité des institutions locales organisatrices des marchés locaux de la ressource fourragère biologique. *Alg Jour of Arid and Envir* ; 3 (3), 2013.
2. Aïdoud A, Le Floc'h E et Le Houérou HN. Les steppes arides du nord de l'Afrique. *Sécheresse* ; 17, (1-2) : 10-18, 2006.
3. Alary V. Les obstacles aux transferts technologiques dans les petites et moyennes exploitations agricoles des zones arides et semi arides du Maghreb. Discussion sur les conditions d'amélioration de la productivité en Algérie, Maroc et Tunisie. CIRAD/ICARDA Tunis, 2004, 234 p.
4. Atchemdi KA. Impact des variations climatiques sur les prix des moutons sur le marché de gros de Djelfa (Algérie). *Cah Agric* ; 17 : 29-37, 2008.
1. Bedrani S. Foncier et gestion des ressources naturelles en Afrique du Nord. Cas de l'Algérie. Actes de l'atelier : Le foncier et la gestion des ressources naturelles dans les zones arides et semi- arides d'Afrique du Nord.Tunisie : OSS, 3-32, 1996.
5. Belkhiri F, Ouali M, et Atchemdi KA. Effects of natural and market Risks Management on Results of Steppe Pastoralism. *Jour of Agric Sci* ; ISSN 1815-8625, 2013.
6. Benmohammadi A, Benmohammadi L, Ballais JL et Riser J. Analyse des interrelations anthropiques et naturelles : leur impact sur la recrudescence des phénomènes d'ensablement et de désertification au sud-est du Maroc (vallée de Drâa et vallée de Ziz). *Séch* ; 11 : 297-308, 2000.
7. Bouammar B, Slimani S, Idder T. Gestion des agro-systèmes oasiens : diagnostic et actions d'intervention (cas de l'oasis de Hassi ben abdallah-ouargla, Algérie). Catégorie parente : *Alg Jour of Arid and Envir* ; 3 (1), 2013.

<sup>64</sup> Crowley E. L'agriculture familiale – épine dorsale du développement rural durable *Rur* 21 ;47 (3), 4p, 2013.

<sup>65</sup> Cf.64

<sup>66</sup> Cf.57

8. Chellig R. Les races ovines algériennes. 2<sup>e</sup> édition. Alger : OPU ; 90 p, 1992.
9. Cochet H et Devienne S. Fonctionnement et performances économiques des systèmes de production agricole : une démarche à l'échelle régionale. Cah Agric ; 15 (6), 578-583, 2006.
10. de Lara M. Mathematical Modeling, Sustainability and Management of Natural Resources. Paris: Ecole des Ponts Paris-Tech, 32 p, 2013.
11. Crowley E. L'agriculture familiale – épine dorsale du développement rural durable Rur 21 ;47 (3), 4p, 2013.
12. Dollé V. Elevage intensif en oasis, une composante importante du système de production. Option méditerranéenne : Série A. Séminaires méditerranéens ; 11, 195-204, 1990.
13. DPAT. Annuaire statistique de la Wilaya de Djelfa 2008. Direction de la Planification et de l'Aménagement du Territoire (DPAT). Document de travail. Djelfa : DPAT, 2009.
14. Dugué P, Vall E, Lecomte P, Klein HD, Rollin D. Evolution des relation entre l'agriculture et l'élevage dans les savanes de l'Ouest et de Centre. Oléa, Corps Gras, Lipides ; 11 (4), 76-268, 2004.
15. FAO. Profil fourrager Algérie par Nedjraoui D. Food and Agriculture Organisation of the United Nations, Rome: FAO, 2003.
16. Ginsburgh V., Keyser M. The Structure of Applied General Equilibrium Models. Cambridge, Massachusetts: The MIT Press; 555 p, 1997.
17. HCDS. Elevage steppique-Bilan des opérations de Plantation Pastorales et Mises en en Défense durant la période 1994-2012 dans la wilaya de Djelfa. Haut Commissariat au développement de la steppe. Document de travail. HCDS : Djelfa, 2013.
18. Cochet H et Devienne S. Fonctionnement et performances économiques des systèmes de production agricole : une démarche à l'échelle régionale. Cah Agric ; 15 (6), 578-583, 2006.
19. ICRA. Recherche agricole orientée vers le développement. Le Cours Mettrick H (ICRA) International Centre for Development Oriented Research in Agriculture. Wageningen, 288 p, 1994.
20. Journal O. Loi n° 10-03 du 5 Ramadhan 1431 correspondant au 15 août 2010 fixant les conditions de conversion du droit de jouissance perpétuelle en droit de concession. JO du 29 août 2010 correspondant au 19 Moharrem 1431. Alger : Les Vergers ; 49, 3-21, 2010a.
21. Journal O. La redevance au titre du droit de concession sur les terres agricoles (en irrigué ou en sec) du domaine privé de l'Etat. JO du 18 août 2010 correspondant au 8 Moharrem 1431. Alger : Les Vergers ; 46, 4-7, 2010b.
22. Kotler P et Dubois B. Marketing Management. 11<sup>e</sup> édition. Paris : Pearson édition, 734 p, 2004.
23. Le Houérou HN. La végétation de la Tunisie steppique. Ann Inst Natl Agron (Tunis); 42, 624 p, 1969.
24. Le Houérou HN. Problèmes écologiques du développement de l'élevage en région sèche. Séch ; 16 (2), 89-96, 2005.
25. NEPAD. Appui au développement de la filière ovine avec installation d'un abattoir aux normes internationales dans la wilaya de Djelfa. TCP/ALG/3102 (I) (Ref.06/47F); 5 (5), 24 p, 2006.
26. Piet ML. Modèle d'équilibre général calculable distribué et gestion de l'eau In: Économie rurale ; 254, 57-61, 1999.
27. Office national météorologique (ONM). Données météorologiques de la région de Djelfa. Document photocopié, Djelfa : ONM, 2012.
28. Observatoire du Sahara et du Sahel (OSS). Surveillance Environnementale à long terme en Réseau circum-saharien. Synthèse régionale Ecologie (Algérie, Burkina Faso, Kenya, Mali, Niger, Sénégal, Tunisie). Tunis : OSS, 115 p, 2012.
29. Sébillotte M. Jachère, système de culture, système de production, méthodologie d'étude. J Agric Tradit Bot Appl ; 24, 64-241, 1977.
30. Snoussi S. Situation de l'élevage ovin en Tunisie et rôle de la recherche Réflexions sur le développement d'une approche système. Cah Agric ; 12, (6), 28-419, 2003.
31. Tristan D, Cassedane X, Even MA, Vert J. Systèmes de production et itinéraires techniques agricoles. Fiche-variable. Centre d'Etudes et de Prospective- Service de la Statistique et de la Prospective, 9p, 2009.

## Gouvernance boursière, proposition d'une méthodologie de classement des titres par les méthodes multicritères

**MENNAD Ali**

Maître de Conférence  
Faculté des sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Université de Tlemcen

**HAREM Wahiba née HALIMI**

Maître Assistante  
Faculté des sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Université de Tlemcen



### Résumé:

L'aide multicritère à la décision constitue l'un des domaines les plus complexes, compte tenu du nombre important de critères à évaluer, de la difficulté de quantifier certains critères qualitatifs et de l'obligation d'intégrer le décideur lui-même dans le processus de prise de décision par le biais de méthodes multicritères. Le choix de méthodes est fonction de plusieurs variables dans l'une d'entre elles est la nature du domaine d'application ; la gestion du portefeuille d'action est l'un des champs modernes de l'application des méthodes multicritères. Le présent article propose une méthodologie de classement des titres boursiers par le biais de méthodes multicritères, la population étudiée est celle constituant l'ensemble des entreprises cotées en bourse, il s'agit de la bourse de Tunis (BVMT).

**Mots clés :** L'aide multicritère, méthodes multicritères, méthodologie de classement, la bourse de Tunis.

### ملخص:

تعتبر الطرق متعددة المتغيرات المساعدة على اتخاذ القرار أحد المجالات الأكثر تعقيدا، نظرا لكثرة عدد المتغيرات المراد تقييمها، وكذا صعوبة التحديد الكمي لبعض المعايير النوعية. بالإضافة إلى ضرورة إدماج صانع القرار نفسه في عملية صنع القرار من خلال أساليب متعددة الأبعاد، أين يشكل اختيار الأساليب بدلالة عدة متغيرات كل واحدة مع بعضها البعض اللب في طبيعة مجال التطبيق. يعتبر تسيير محفظة الأوراق المالية مجالاً حديثاً في استعمال الطرق متعددة المتغيرات. سوف نقترح في هذا البحث منهجية تصنيف أصول البورصة عن طريق الاعتماد على الطرق متعددة المتغيرات، في مجتمع عينة يتشكل من مجموع الشركات المدرجة في بورصة تونس. **الكلمات الدالة:** الطرق المساعدة على اتخاذ القرار، الطرق متعددة المتغيرات، منهجية التصنيف، بورصة تونس.

## **Introduction:**

Etant de nature multicritère la problématique de constitution et de gestion de portefeuille d'action est dès lors l'un des domaines d'intérêts des méthodes mathématique appliquées, plusieurs modèles ont été adoptés afin de résoudre cette problématique, commençant par Markowitz avec son célèbre modèle Moyenne-variance, passant par le modèle d'équilibre des actifs financiers MEDAF, l'APT Théorie de l'arbitrage, pour finir par les modèles multicritères. L'article traite de cette problématique à l'aide de méthodes multicritères, le cas étudié est celui de la bourse des valeurs mobilières de Tunis.

### **I. Revues de littératures : la constitution de portefeuille d'actions par le biais de classement des titres :** (Christian Hurson et Constantin Zopounidis, 1997)(W. Halimi et Co 2010)

#### **I.1. Théorie de l'utilité multiattribut**

Dans leurs travaux Saaty, Rogers et Pell (1980) étudient à la fois le problème de l'évaluation d'actions et celui de la détermination d'un portefeuille. La méthodologie proposée est celle de l'approche Analytic Hierarchy Process (AHP) due à Saaty (1980). Les auteurs considèrent que les actions doivent être comparées selon les critères qui influencent leurs prix et les objectifs de l'investisseur, et que les critères d'influence dépendent de facteurs globaux d'influence. De cette manière, ils définissent une hiérarchie dans les liens de causalité entre les actions, les objectifs (ou les critères d'influence) et les facteurs d'influence. Le modèle proposé par les auteurs comprend trois hiérarchies; une fondée sur les facteurs extrinsèques à la firme, une fondée sur les objectifs de l'investisseur. L'AHP consiste à pondérer selon leur importance, pour chaque hiérarchie, les facteurs puis les critères d'influence; pour obtenir une pondération et un rangement des firmes, ainsi que la proposition de chaque firme sélectionnée dans le portefeuille. On notera l'effort important effectué pour utiliser tous les facteurs d'influence. Cependant, l'effort demandé à l'investisseur est très important, ce qui ne peut que limiter le nombre d'actions examinées. L'AHP est de nature descriptive. Compte aux travaux d'Evrard et Zisswiller (1983), l'étude du problème s'articule autour de l'évaluation des actions et la méthodologie proposée est celle de la théorie de l'utilité multiattribut. Le but de cet article est de montrer comment il est possible de mettre au point des modèles qui lient les attributs des actions aux préférences de l'investisseur. Les auteurs décident d'utiliser les quatre critères les plus couramment utilisés par un groupe de 22 investisseurs : le rendement, le risque, le PER et le bénéfice par actions. Deux approches ont été utilisées. Dans la première, fondée sur 16 actions fictives bien différenciées, les préférences des investisseurs sont étudiées en estimant les points relatifs et les fonctions d'utilités partielles de chaque critère. Dans la seconde, basée sur 20 actions réelles du marché français, le poids de chaque attribut est estimé à partir de préférences exprimées sur les actions. Ici, bien qu'aucun schéma de comportement face au risque ne soit imposé, l'approche utilisée reste descriptive. L'utilisation d'une étude sur actions fictives et d'une étude sur actions réelles permet de voir comment le comportement des investisseurs peut être perturbé par leur perception de la situation des firmes émettrices, l'intuition, leurs réactions face à un risque réel dans une situation donnée.

Rio- Garcia et Rio -Insua (1983) proposent une approche multicritère : la théorie de l'utilité espérée multiattribut et la programmation mathématique à objectifs multiples. La première proposition des autres consiste en l'utilisation de la théorie de l'utilité espérée multiattribut. Les auteurs envisagent donc la possibilité de réviser la décision. Ils proposent ensuite l'utilisation de la programmation mathématique sous contrainte probabiliste, sans aucun caractère d'interactivité. Il ne s'agit pas ici d'une véritable étude mais de simples propositions de recherche. Ces propositions se trouvent dans le prolongement de l'approche théorique classique et restent très normatives. On orientera l'idée intéressante de l'utilisation de l'économétrie bayésienne pour réviser la décision et l'ébauche d'un développement de l'approche théorique classique vers l'intégration dans la fonction d'utilité de plusieurs critères d'évaluation.

#### **I.2. Les méthodes de surclassement**

Mariel, Khoury et Bergeron (1988) plaident en faveur d'une approche multicritère du risque, fondée sur l'utilisation de l'approche de surclassement des méthodes ELECTRE I (Roy, 1968) et ELECTRE II (Roy et Bertier, 1973), pour sélectionner des portefeuilles. La méthodologie est appliquée à deux portefeuilles



sélectionnés par un gestionnaire de portefeuilles. Les méthodes utilisées ne permettent pas de composer des portefeuilles, les auteurs génèrent à partir des actions incluses dans ces deux portefeuilles. Les critères utilisés sont le rendement, la variance logarithmique, le ratio prix/bénéfice et un critère de liquidité boursière. Le but est de déterminer quels portefeuilles respectent au mieux les critères de décision et d'évaluer si les portefeuilles choisis sont cohérents avec ces critères. Les résultats montrent que la première décision est consistante avec les critères utilisés, pas la seconde; ils montrent aussi que le rangement des portefeuilles étudiés varie considérablement avec la valeur des poids relatifs des critères. L'approche de surclassement, à laquelle appartiennent les méthodes ELECTRE utilisées ici, est d'inspiration constructive.

L'étude de Khoury, Martel et Veilleux (1993) propose une méthode multicritère de sélection de portefeuilles internationaux. Les méthodes utilisées sont ELECTRE II (Roy et Skalta, 1984) et ELECTRE III (Roy, 1978). Les auteurs génèrent 19 portefeuilles à partir des indices boursiers de 16 pays. Les critères utilisés sont le rendement et son écart type, le coût des transactions, le risque pays, la couverture directe disponible pour les devises étrangères et le risque de change. Cette étude est la seule, à notre connaissance, à s'intéresser à des portefeuilles internationaux. De ce fait, elle considère essentiellement la composante internationale du risque, et montre que celle-ci est également multidimensionnelle et que l'aide multicritère à la décision semble alors mieux adaptée à ce problème que l'approche classique.

Le problème traité par l'étude de Szala (1990) est celui de l'évaluation d'actions. Cette étude a été menée en collaboration avec une société de bourse française. Dans un premier temps, l'auteur et les analystes financiers recensent les critères utilisés par cette société de bourse et sélectionnent des actions attractives. Les méthodes multicritères utilisées sont ELECTRE III et le système interactif PREFCALC (Préférences calculées, Jacquet-Lagrèze, 1983-1990). Pour les analyses financières, Szala utilise la méthode ELECTRE III pour obtenir un classement des actions. Les traders et les gestionnaires de portefeuilles gèrent en général un trop grand nombre d'actions pour pouvoir les examiner selon un grand nombre de critères. En ce qui les concerne, Szala a alors décidé de regrouper les critères financiers en un critère de système obtenu à partir du système PREFCALC. Ce critère de synthèse est utilisé avec l'effort fourni pour utiliser tous les critères d'intérêt en gestion de portefeuille. Cependant, le nombre élevé de critères peut présenter un inconvénient en rendant difficile l'analyse multicritère. À ce propos, on retiendra l'intéressante idée d'utiliser l'approche interactive UTA pour construire un critère de synthèse.

### **I.3. Les méthodes interactives**

L'étude de Nakayama, Takegushi et Sono, Le problème traite de la constitution d'un portefeuille. Les auteurs considèrent que les problèmes d'aide multicritère à la décision sont souvent mal structurés et subjectifs, mettant en jeu des critères qui ne sont ni numériques ni définis. L'utilisation d'une information graphique facile à interpréter leur semble alors plus efficace. Les auteurs proposent donc une méthode interactive fondée sur une information graphique, pour constituer un portefeuille. Tout repose sur la capacité de l'information graphique à représenter la nature multicritère du problème. Cette information graphique est composée de la moyenne, de la variance et de la courbe d'évolution du rendement. Cette information ne peut en aucun cas prétendre représenter les différents facteurs d'influence qui affectent le cours des actions, et a fortiori permettre une analyse multicritère des compromis réalisables.

Lee et Chesser (1980) présente un modèle de Goal Programming (GP) préemptif qui aide le décideur à sélectionner le portefeuille qui satisfait, autant que possible, à ses objectifs. Le GP permet à l'investisseur de délimiter simplement ses désirs d'investissement, de manière compatible avec la recherche d'un portefeuille efficient, notamment, le GP qui permet d'intégrer de manière naturelle les principes de diversification qui sont fondamentaux en gestion de portefeuille. De plus, le GP fournit une analyse des compromis réalisables entre les critères, ce qui est le but ultime de la sélection de portefeuille. Les objectifs utilisés sont le respect de la contrainte budgétaire, la recherche d'un rendement minimum; la minimisation du risque (mesure par le beta), des objectifs de diversification et des objectifs personnels à l'investisseur. Pour leur étude, les auteurs acceptent l'hypothèse d'efficacité du marché et proposent donc une gestion passive dans le cadre de l'approche classique. La nature multidimensionnelle du risque n'est donc pas exploitée.

Colson et de Bruyn (1989) traitent à la fois le problème de l'évaluation des actions et celui de la sélection d'un portefeuille. Le cœur du système présenté est la confrontation des objectifs opérationnels suivants : atteindre un niveau de gain donné; maintenir le risque du portefeuille en dessous d'un certain niveau; atteindre un niveau de gain minimum sous la forme de dividendes ou d'intérêts; assurer une diversification suffisante, un contrôle effectif, ou un besoin de liquidités.

Deux modèles sont construits, le modèle SDM (Single Decision Model) qui concerne la vente ou l'achat de titres, et le modèle SMM (Simultaneous Management Model) qui concerne la constitution d'un portefeuille. Le SDM aboutit à un rangement des titres selon plusieurs critères statistiques. Dans le SDM, des informations en provenance de correspondants (analystes financiers, consultants, etc.) sont intégrées. Le SMM est un modèle de GP du même type que celui de Lee et Chesser. On notera l'intégration à l'analyse multicritère de l'avis des correspondants qui semble particulièrement intéressante. Dans cette étude, qui reste d'inspiration descriptive, la perception du risque est réduite à sa composante probabiliste, cependant l'intervention des correspondants peut être un moyen de tenir compte d'autres variables d'influence.

#### **I. 4. L'approche de la désagrégation des préférences**

Le but de l'étude de Colson et Zeleny (1979) est la construction d'une frontière efficiente sur des bases plus réalistes que celles du modèle M-V. Pour cela, ils proposent l'utilisation d'un vecteur de critères à trois composantes appelé le Prospect Ranking vector. La première composante est la probabilité de ne pas atteindre un rendement minimum, la deuxième composante est le rendement espéré et la troisième est la probabilité de dépasser un rendement maximum.

L'étude de Colson et Zeleny se restreint à la dimension probabiliste du risque et montre que, même à ce niveau, on a tout intérêt à utiliser une mesure multidimensionnelle du risque incluant les opportunités de gain. Il nous a alors paru intéressant de voir comment on pouvait reprendre les travaux de Colson et Zeleny, non pas dans le but de déterminer l'ensemble des portefeuilles efficients, mais dans un but de sélection. Pour se faire, le PRV nécessite quelques modifications afin de fournir des mesures du risque plus complètes. Ainsi la mesure du risque de perte se divise actuellement en deux composantes : la première est destinée à se prémunir contre de très fortes pertes et la seconde à tenir compte de pertes moins importantes, mais tout de même significatives. Au niveau des opportunités de gain, la probabilité de dépasser un niveau maximum de rendement est remplacée par la probabilité d'obtenir un rendement significativement supérieur à la moyenne. L'aide multicritère à la décision permet alors d'intégrer ces mesures du risque, avec d'autres critères d'intérêt, dans un processus d'aide multicritère à la décision.

D'autres études s'ajoutent aux précédentes, notamment celle de Zopounidis, Despotis et Kamaratou (1993), qui proposent l'utilisation du système interactif ADELAIS (Aide à la Décision pour système Linéaires multicritères par Aide à la Structuration des préférences) pour la constitution d'un portefeuille d'actions, méthode sur laquelle nous nous sommes basés pour venir à fin de notre étude de cas concernant la constitution d'un portefeuille d'action sur le marché des valeurs mobilières de Tunis.

#### **II. Proposition d'une méthodologie multicritère de classement de titres boursiers (la bourse de tunis)**

Dans ce qui suit nous représentons l'application de la méthode UTA+ et ELECTRE TRI pour le classement de l'ensemble des titres boursiers présents sur la bourse de Tunis, pour une problématique de rangement nous appliquerons UTA+ et la méthode ELECTRE TRI, qui est une méthode de sur-classement, pour une problématique de tri ; Ces deux méthodes appartiennent à l'approche constructive et c'est une des raisons principales de leur choix.

Ce qu'il faut noter que ceci est une méthodologie d'aide multicritère à la décision en matière de classement de titres et non pas un modèle de prévision des rendements tel que le MEDAF (Modèle d'évaluation des actifs financiers) ou l'APT (Arbitrage pricing theory).

##### **II.1. La Construction des critères d'évaluation**

La base de données comprend 53 sociétés Tunisiennes, les données boursières et financières (bilan, compte de résultat, prix d'action, dividendes, ...) couvrent une période allant de décembre 2009 au juillet 2013. A partir de cette base de données nous procéderons à l'évaluation d'un certain nombre de critères.

Sept critères ont été retenus dont quatre boursiers (annuels ou mensuels selon le cas) et trois autres d'analyse financière (annuels) :

- *Critères d'analyse financière* : le return on equity (qui est un critère de rentabilité des capitaux propres à maximiser), le current ratio (où critère de liquidité au sens strict qui doit être maximisé), le ratio cash flow/dette (qui est un critère de solvabilité à maximiser).
- *Critères boursiers* : le rendement mensuel moyen (qui est un critère boursier), le price earnings ratio mensuel à minimiser (en cas de pertes ce critère est négatif ce qui place l'action en tête de classement donc il serait plus judicieux de maximiser l'inverse de ce critère  $1/PER$ ), le bénéfice par action annuel (ou EPS : earnings per share à maximiser) ; le  $\beta$ -1 (la minimisation de la valeur absolue de ce critère qui représente un gestionnaire de portefeuille qui préfère les actions de  $\beta$  proche de 1 et suit une stratégie de gestion passive (l'attitude prudente)).

Les entreprises constituant l'échantillon sont toutes les entreprises cotées en bourse, donc c'est toute la population qui est considérée.

## **II.2. L'application des méthodes UTA+, ELECTRE TRI**

### **II.2.1. Classement des actions par leurs degrés d'utilité ( application d'UTA+)**

Cette méthode est basée sur la recherche d'une fonction d'utilité permettant le rangement des actions, deux situations peuvent faire face :

1. Il existe une fonction d'utilité séparable additive qui respecte l'ordre établi par le décideur, alors  $F=0$ . Dans ce cas, il existe en fait une infinité de fonctions d'utilité qui respectent cet ordre et une analyse de post-optimalité permet de sélectionner une fonction « moyenne » pour le représenter.
2. Il n'existe pas de fonctions d'utilité séparable additive qui respecte l'ordre, alors  $F>0$ . Dans ce cas le rôle des variables d'écart  $\sigma$  est de rendre possible l'estimation d'une fonction d'utilité. La solution du programme est unique et on obtient une fonction d'utilité qui respecte au mieux les préférences du décideur selon le critère en question.

Dans le cas présent (le cas étudié) la recherche d'une fonction d'utilité qui respecte au mieux les préférences du décideur (en l'absence de décideur, nous jouerons son rôle) est assuré ici par le logiciel UTA+ v.1,40 (conçu par Poznan University of Technology- Laboratory of Intelligent Decision Support Systems).

Cette recherche est fondée sur l'hypothèse de l'existence ou pas d'un ensemble d'actions pour le quel il existe ou pas une fonction d'utilité cela selon le coefficient de Kendall  $\tau$ , s'il est inférieur à 0.7 la fonction d'utilité recherchée (qui représente au mieux les préférences du décideur) n'existe pas, si le coefficient est égale ou supérieur à 0.7 (se rapprochant de 1) il existe une fonction d'utilité qui respecte au mieux les préférences du décideur.

Ainsi nous avons procédé a une série de tests vérifiant à chaque fois la valeur de cet coefficient restant inférieur à 0.7 pour l'ensemble des 54 sociétés puis pour les 53 restantes ensuite pour les 52, les 51, les 50,.....,15.

Pour l'ensemble des 23 premières actions regroupant les sociétés : AMEN BANK, SCB, TJL, GIF, SPDIT, BT, ARTES, SOTET, TLNET, STPIL, TINV, TLAIT, TLS, TREJ, CIL, TPR, SOPAT, PGH, ATL, SIAME, PLTU, ASSAD, STEQ. Le coefficient de Kendall  $\tau = 0,82$  pour le quel il existe une fonction d'utilité additive, les résultats sont représentés par les graphes d'utilité marginale de chaque critère suivants :

Figure1 : Marginal utility function (R1, R2, R3, R4, R5, R6, R7)

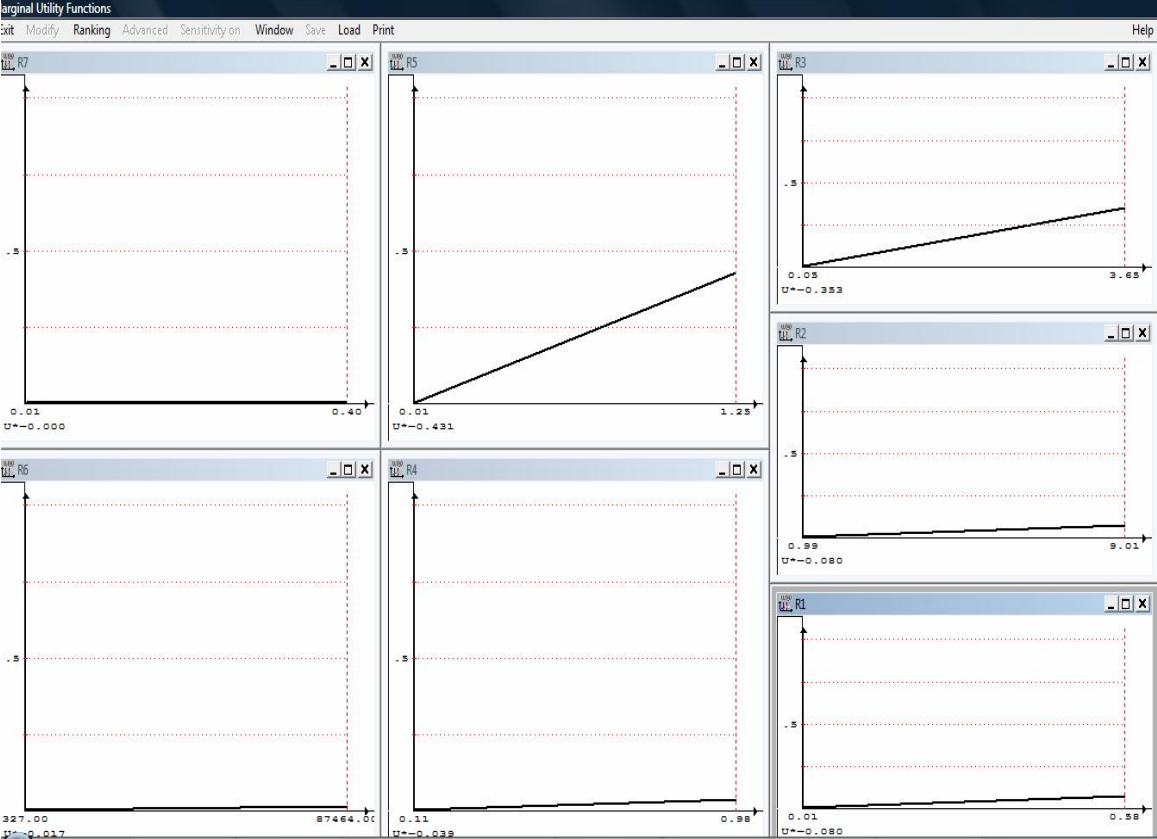
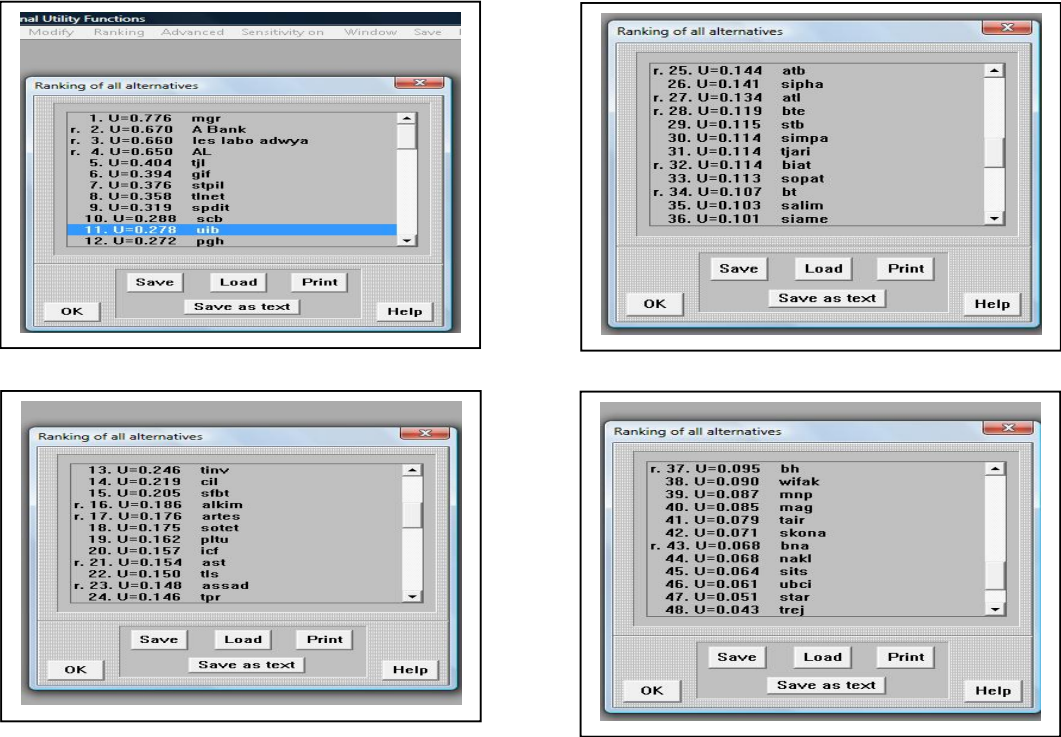
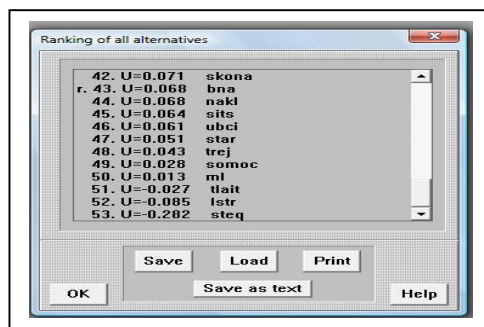


Figure2: Ranking of all alternatives





DR : est le rangement de portefeuille par le gestionnaire et MR : est le rangement par rapport à l'utilité globale de chaque action de référence. La valeur du coefficient de Kendall  $\tau = 0,82$  montre que la fonction d'utilité estimée respect au mieux et non parfaitement l'ordre établi par le gestionnaire de portefeuille.

Les courbes d'utilité marginale des huit critères sont représentées dans les figures qui suivent, étant donné que le rangement du gestionnaire de portefeuille est en accord avec le model on peut passer à la phase du classement total et final:

**Tableau 1:** Classement total et final

| MR | DR | Global Utility | Actions        |
|----|----|----------------|----------------|
| 1  | 1  | 23.786         | AMEN BANK      |
| 2  | 2  | 1.152          | SCB            |
| 3  | 3  | 0.986          | TJL            |
| 4  | 4  | 0.641          | GIF            |
| 5  | 5  | 0.607          | SPDIT          |
| 6  | 6  | 0.557          | BT             |
| 7  | 7  | 0.542          | ARTES          |
| 8  | 8  | 0.469          | SOTET          |
| 9  | 9  | 0.460          | TLNET          |
| 10 | 10 | 0,434          | STPIL          |
| 11 | 11 | 0,433          | TINV           |
| 12 | 12 | 0,413          | TLAIT          |
| 13 | 13 | 0,410          | TLS            |
| 14 | 14 | 0,407          | TREJ           |
| 15 | 15 | 0,362          | CIL            |
| 16 | 16 | 0,356          | TPR            |
| 17 | 17 | 0,355          | SOPAT          |
| 18 | 18 | 0,338          | PGH            |
| 19 | 19 | 0,328          | ATL            |
| 20 | 20 | 0,312          | SIAME          |
| 21 | 20 | 0,312          | PLTU           |
| 22 | 21 | 0,310          | ASSAD          |
| 23 | 22 | 0,308          | STEQ           |
| 24 | 23 | 0,275          | MNP            |
| 25 | 24 | 0,253          | ALKIM          |
| 26 | 25 | 0,235          | ATB            |
| 27 | 26 | 0,228          | STB            |
| 28 | 27 | 0,204          | LES LABO ADWYA |
| 29 | 28 | 0,200          | SFBT           |
| 30 | 29 | 0,182          | BNA            |
| 31 | 30 | 0,172          | BIAT           |

| MR | DR | Global Utility | Actions |
|----|----|----------------|---------|
| 32 | 31 | 0,166          | SOKNA   |
| 33 | 32 | 0,163          | SOMOC   |
| 34 | 33 | 0,161          | LSTR    |
| 35 | 34 | 0,153          | AST     |
| 36 | 35 | 0,151          | STAR    |
| 37 | 36 | 0,148          | TJARI   |
| 38 | 37 | 0,140          | TAIR    |
| 39 | 38 | 0,136          | SITS    |
| 40 | 39 | 0,129          | UIB     |
| 41 | 40 | 0,118          | WIFAK   |
| 42 | 41 | 0,113          | MGR     |
| 43 | 42 | 0,111          | SALIM   |
| 44 | 43 | 0,097          | SIMPA   |
| 45 | 44 | 0,091          | NAKL    |
| 46 | 45 | 0,084          | SIPHA   |
| 47 | 46 | 0,050          | ML      |
| 48 | 46 | 0,050          | AL      |
| 49 | 47 | 0,045          | ICF     |
| 50 | 48 | 0,043          | BH      |
| 51 | 49 | 0,032          | BTE     |
| 52 | 50 | 0,023          | UBCI    |
| 53 | 51 | 0,019          | MAG     |

## **II.2.2. Le recours à la méthode ELECTRE TRI pour l'affectation des actions dans des catégories prédéfinies :**

L'application de cette méthode consiste à établir des seuils de tolérance qui permettront de trier les alternatifs et les classer dans trois catégories prédéfinies :

- La catégorie 3 correspondant aux actions les plus attractives ;
- La catégorie 2 correspondant aux actions à analyser de plus près ;
- La catégorie 1 qui correspond aux actions à rejeter.

Puis introduire les données dans le logiciel ELECTRE TRI 2.0a<sup>1</sup> et ce pour affecter ces différentes actions dans les dites catégories

Les profils de références utilisés, les paramètres définissant (pour chaque critère et chaque profil) le modèle de représentation du système de préférence du gestionnaire de portefeuille sont présentés dans les tableaux qui suivent.

Les critères d'évaluations retenus sont les mêmes critères utilisés au paravent.

### **II.2.2.1. Conception des profils de référence :**

L'affectation des différentes actions aux différentes catégories est basée sur la comparaison de la performance de ces actions à celle jugée normative et assignée aux profils frontières (séparant les catégories) de référence. Puisque le nombre de catégorie est de l'ordre de trois, les profils de référence à définir seront deux (des profils frontières).

Grâce aux statistiques calculées précédemment, nous avons conçu ces profils frontières de référence (qui sont au nombre de deux) tels que  $Pro01 > Pro02$  et donc trois catégories ordonnées de performances possibles  $3 > 2 > 1$ . La procédure d'affectation pessimiste procède au classement comme suit :

- *Ai S Pro01 alors Ai est affectée à la catégorie 3* : l'action Ai surclasse le profil 01 qui est le profil haut ou supérieur alors l'action sera affectée à la catégorie 3 qui représente l'ensemble des actions attractives.
- *Ai S Pro02, mais non Ai S Pro01 alors Ai est affectée à la catégorie 2* : l'action Ai surclasse le profil 02 qui le profil bas ou inférieur mais ne surclasse pas le profil 01 qui est le profil haut ou supérieur, alors l'action sera affectée à la catégorie 2 qui représente l'ensemble des actions à analyser.

<sup>1</sup>Le logiciel ELECTRE TRI, version 2.0a, copyright © 1995-98 Lamsade. University Paris Dauphine. Programmed by Institute of Computing science of Poznan Poland

- Non  $A_i$   $S_{Pro02}$  alors  $A_i$  est affectée à la catégorie 1 : l'action  $A_i$  ne surclasse pas le profil 02 qui le profil bas ou inférieur alors l'action sera affectée à la catégorie 1 qui représente l'ensemble des actions à rejeter.

Il faut détenir les informations inter-critères qui sont l'importance relative des critères et leurs seuils de veto. C'est derniers auront pour effet d'interdire dans la procédure pessimiste, le tri d'un alternatif dans une catégorie si pour au moins un critère, l'évaluation est en faveur du profil bas de cette catégorie avec un écart supérieur à la valeur du seuil de veto correspondant.

Comme le seuil de coupe  $\lambda$  représente le nombre minimum de critères qui doivent être favorables au sur-classement, le seuil de coupe raisonnable se situe donc dans la plage qui va de (0.55, 0.64, 0.73, 0.82, 0.91, 1) représentant successivement 6 critères favorables, 7, 8, 9, 10 critères et l'unanimité. Nous pensons que prendre comme seuil de base  $\lambda = 0.76$  le seuil par défaut que donne le logiciel serait tout à fait sage.

#### II.2.2.2. Application de la méthode ELECTRE TRI et analyse des résultats :

Nous retenons uniquement la procédure d'affectation pessimiste car elle ne va affecter dans les bonnes catégories que les actions dont les qualités sont solidement établies, rejetant celles qui peuvent présenter un doute dans les mauvaises catégories. Son utilisation intéresse un décideur qui désire conserver une prudence.

A notre avis le pessimisme du décideur (investisseur) doit être basé sur le postulat suivant : « les entreprises cotées en bourse ont tendance à mieux habiller leurs bilans et présenter une bonne image par rapport à ce qu'il ne paraît réellement », donc c'est l'affectation pessimiste qui fera l'affaire.

En l'absence du décideur pour le choix du système de poids relatifs, le système utilisé dans ELECTRE TRI correspond à une équi-pondération. Les seuils d'indifférence et de préférence étant des seuils de perception, les différences entre ces seuils pour les deux profils ne sont pas importantes. Les seuils de veto sont de nature différente, ils ont notamment pour effet d'interdire, dans la procédure pessimiste, le tri d'une action dans une catégorie si, pour au moins un critère, l'évaluation est en faveur du profil bas de cette catégorie avec un écart supérieur à la valeur du seuil de veto correspondant. La catégorie attractive ayant été conçue de manière à n'intégrer que des actions qui peuvent être considérées a priori comme suffisamment attrayantes pour être intégrées dans le portefeuille, nous avons décidé d'utiliser des seuils de veto pour le profil haut afin d'exclure de cette catégorie, dans le cas pessimiste, les actions présentant pour un ou plusieurs critères une évaluation particulièrement faible. Par contre, la catégorie « à analyser » ayant été conçue de manière à intégrer des actions dont la valeur incertaine demande un examen approfondi, la présence de seuils de veto « actifs » sur le profil bas ne paraît pas justifiée. Ceux-ci sont fixés à une valeur proche du maximum du critère correspondant, il s'agit d'ailleurs de la valeur par défaut du seuil de veto, de sorte qu'aucun critère ne puisse faire veto.

La valeur par défaut du niveau de coupe  $\lambda = 0.76$  est la valeur que nous avons décidé d'utiliser, les résultats des affectations pessimiste et optimiste (par catégorie, par alternatifs la plus intéressante d'ailleurs) sont représentés dans ce qui suit :

**Tableau 2:** Affectation par alternatifs

| Catégories | $\lambda = 0.76$                                                                                                                     |
|------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 3          | X3, X7, X15, X24, X25                                                                                                                |
| 2          | X2, X4, X5, X6, X8, X9, X10, X13, X14, X17, X19, X23, X26, X27, X28, X29, X31, X35, X37, X39, X41, X43, X44, X45, X47, X49, X52, X53 |
| 1          | X1, X11, X12, X16, X18, X20, X21, X22, X30, X32, X33, X34, X36, X38, X40, X42, X46, X48, X50, X51                                    |

On peut tirer les conclusions suivantes :

1. Cinq actions peuvent être qualifiées d'action attractive (les actions X3, X7, X15, X24, X25).
2. La catégorie 2 regroupe X2, X4, X5, X6, X8, X9, X10, X13, X14, X17, X19, X23, X26, X27, X28, X29, X31, X35, X37, X39, X41, X43, X44, X45, X47, X49, X52, X53.
3. La catégorie 1 regroupe : X1, X11, X12, X16, X18, X20, X21, X22, X30, X32, X33, X34, X36, X38, X40, X42, X46, X48, X50, X51.

#### a. Affectation par catégorie

**Tableau 3:** Catégorie attractive

| Nom de la catégorie | Affectation Pessimiste        | Affectation Optimiste                                                                                                                                                                           |
|---------------------|-------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| Attractive          | X3<br>X7<br>X15<br>X24<br>X25 | X1, X2, X3, X4, X5, X6, X7, X17, X19, X20, X21, X22, X23, X24, X25, X26, X27, X28, X29, X30, X31, X32, X33, X34, X35, X36, X37, X38, X39, X41, X43, X44, X45, X47, X48, X49, X50, X51, X52, X53 |

**Tableau 4:** Catégorie à analyser

| Nom de la catégorie | Affectation Pessimiste                                                                                                               | Affectation Optimiste |
|---------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------|
| A analyser          | X2, X4, X5, X6, X8, X9, X10, X13, X14, X17, X19, X23, X26, X27, X28, X29, X31, X35, X37, X39, X41, X43, X44, X45, X47, X49, X52, X53 | X42                   |

**Tableau 5:** Catégorie d'actions à rejeter

| Nom de la catégorie | Affectation Pessimiste                                                                            | Affectation Optimiste |
|---------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------|
| A rejeter           | X1, X11, X12, X16, X18, X20, X21, X22, X30, X32, X33, X34, X36, X38, X40, X42, X46, X48, X50, X51 | X18<br>X40<br>X46     |

**Tableau 6 :** Affectation par alternatifs

| Alternatifs | Affectation Pessimiste | Affectation Optimiste |
|-------------|------------------------|-----------------------|
| X1          | Rejeter                | attractive            |
| X2          | Analyser               | attractive            |
| X3          | Attractive             | attractive            |
| X4          | Analyser               | attractive            |
| X5          | Analyser               | attractive            |
| X6          | Analyser               | attractive            |
| X7          | Attractive             | attractive            |
| X8          | Analyser               | attractive            |
| X9          | Analyser               | attractive            |
| X10         | Analyser               | attractive            |
| X11         | Rejeter                | attractive            |
| X12         | Rejeter                | attractive            |
| X13         | Analyser               | attractive            |
| X14         | Analyser               | attractive            |
| X15         | Attractive             | attractive            |
| X16         | Rejeter                | attractive            |
| X17         | Analyser               | attractive            |
| X18         | Rejeter                | Rejeter               |
| X19         | Analyser               | attractive            |
| X20         | Rejeter                | attractive            |
| X21         | Rejeter                | attractive            |
| X22         | Rejeter                | attractive            |
| X23         | Analyser               | attractive            |
| X24         | Attractive             | attractive            |
| X25         | Attractive             | attractive            |
| X26         | Analyser               | attractive            |
| X27         | Analyser               | attractive            |
| X28         | Analyser               | attractive            |
| X29         | Analyser               | attractive            |
| X30         | Rejeter                | attractive            |
| X31         | Analyser               | attractive            |
| X32         | Rejeter                | attractive            |
| X33         | Rejeter                | attractive            |
| X34         | Rejeter                | attractive            |
| X35         | Analyser               | attractive            |
| X36         | Rejeter                | attractive            |
| X37         | Analyser               | attractive            |
| X38         | Rejeter                | attractive            |
| X39         | Analyser               | attractive            |
| X40         | Rejeter                | Rejeter               |
| X41         | Analyser               | attractive            |
| X42         | Rejeter                | analyser              |
| X43         | Analyser               | attractive            |
| X44         | Analyser               | attractive            |
| X45         | Analyser               | attractive            |



|     |          |            |
|-----|----------|------------|
| X46 | Rejeter  | Rejeter    |
| X47 | Analyser | attractive |
| X48 | Rejeter  | attractive |
| X49 | Analyser | attractive |
| X50 | Rejeter  | attractive |
| X51 | Rejeter  | attractive |
| X52 | Analyser | attractive |
| X53 | Analyser | attractive |

Selon cette affectation l'ensemble de 44 alternatifs changent de catégorie selon la procédure d'affectation considérée (pessimiste ou optimiste). Dont 27 alternatifs sont affectés à la catégorie « à analyser » par la procédure pessimiste et à la catégorie attractive par la procédure optimiste ce qui signifie que ces alternatifs sont préférés au profil bas et incomparables avec le profil haut, ils peuvent être considérés comme relativement attractifs.

16 alternatifs sont affectés à la catégorie à rejeter par la procédure d'affectation pessimiste et à la catégorie attractive par la procédure optimiste, ces alternatifs sont donc incomparables avec les deux profils à la fois, il s'agit donc des alternatifs qui présentent une évaluation multicritère contractée et dont l'affectation est difficile.

Un alternatif est affectés à la catégorie à rejeter par la procédure d'affectation pessimiste et à la catégorie à analyser par la procédure d'affectation optimiste cela signifie que le profil haut est préféré à cet alternatif et qu'il est incomparable avec le profil bas, cet alternatif peut donc être considéré comme peu attractif.

#### b. Statistiques de l'affectation :

Tableau 7: Récapitulatif des affectations

| Nom de la catégorie | Affectation Pessimiste | Affectation Optimiste |
|---------------------|------------------------|-----------------------|
| Attractive          | 9% [5 de 53]           | 92 % [49 de 53]       |
| A analyser          | 53 % [28 de 53]        | 2 % [1 de 53]         |
| A rejeter           | 38 % [20 de 53]        | 6 % [3 de 53]         |

#### II.2.2.3. Analyse de sensibilité des résultats :

Dans ELECTRE TRI, l'affectation des actions dépend essentiellement de la valeur du niveau de coupe et de la procédure d'affectation retenue. Il est important de vérifier si les résultats sont suffisamment stables, car l'évolution de l'affectation en fonction de la valeur de  $\lambda$  apporte une information intéressante pour estimer avec précision les caractéristiques d'une action et la solidité de son affectation. Ainsi, l'analyse de la sensibilité (un test de robustesse) des résultats consiste en une analyse de la sensibilité des résultats obtenus si l'on modifie certains paramètres du problème. Nous avons réalisé une analyse de sensibilité en ne modifiant pas les poids des critères, mais en utilisant : des pseudos critères sans veto sur tous les profils, des pseudos-critères avec veto uniquement sur le profil haut, des vrais critères. Parmi les différents types de changement qui peuvent intervenir ceux qui consistent au passage de la troisième catégorie à la première catégorie, ou le contraire, sont plus gênants que tout autre type de changements, nous distinguons deux types de changements :

- Les changements de type I : correspondent à un écart d'une catégorie, un passage de la catégorie 3 vers 2 ou de 2 vers trois ou inversement.
- Les changements de type II : correspondent à un écart de deux catégories, un passage de la catégorie 3 vers 1 ou inversement.

Les résultats ainsi que l'importance des changements par rapport à la variation des seuils de coupe se sont révélés plus stables avec des affectations pessimistes, aux différents seuils de coupe donne les résultats qui permettent d'évaluer l'importance des changements qui sont survenus d'une affectation à une autre.

#### a. Affectation par catégorie (pessimiste) pour un niveau de coupe $\lambda = 0.50$

Tableau 8 : Affectation pour un niveau de coupe 0.50

|            | niveau de coupe $\lambda = 0.50$                                                                                                                                              |
|------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| Attractive | X3, X4, X6, X7, X15, X24, X25, X28, X37, X45, X47                                                                                                                             |
| A analyser | X1, X2, X5, X8, X9, X10, X11, X12, X13, X14, X16, X17, X19, X21, X22, X23, X26, X27, X29, X30, X31, X32, X33, X34, X35, X38, X39, X41, X43, X44, X48, X49, X50, X51, X52, X53 |
| A rejeter  | X18, X20, X36, X40, X42, X46                                                                                                                                                  |



**Tableau 16: Récapitulatif des différentes affectations selon les différents seuils de coupe**

|           | $\lambda = 0.5$                                                                                                                                                               | $\lambda = 0.55$                                                                                                                                                             | $\lambda = 0.6$                                                                                                                                                              | $\lambda = 0.65$                                                                                                                                                        | $\lambda = 0.75$                                                                                                                                                    | $\lambda = 0.85$                                                                                                                              | $\lambda = 0.9$                                                                                                                                               | $\lambda = 1$                                                                                                                                                              |
|-----------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <b>C3</b> | X3, X4, X6, X7, X15, X24, X25, X28, X37, X45, X47                                                                                                                             | X3, X6, X7, X15, X24, X25, X28, X37, X45, X47                                                                                                                                | X3, X6, X7, X15, X24, X25, X28, X45, X47                                                                                                                                     | X3, X6, X7, X15, X24, X25, X28, X45, X47                                                                                                                                | X3, X6, X7, X15, X24, X25, X28                                                                                                                                      | X3, X15, X25                                                                                                                                  | X3, X25                                                                                                                                                       | <b>X3</b>                                                                                                                                                                  |
| <b>C2</b> | X1, X2, X5, X8, X9, X10, X11, X12, X13, X14, X16, X17, X19, X21, X22, X23, X26, X27, X29, X30, X31, X32, X33, X34, X35, X38, X39, X41, X43, X44, X48, X49, X50, X51, X52, X53 | X1, X2, X4, X5, X8, X9, X10, X11, X12, X13, X14, X16, X17, X19, X22, X23, X26, X27, X29, X30, X31, X32, X33, X34, X35, X38, X39, X41, X43, X44, X48, X49, X50, X51, X52, X53 | X1, X2, X4, X5, X8, X9, X10, X11, X13, X14, X16, X17, X19, X22, X23, X26, X27, X29, X30, X31, X32, X33, X34, X35, X37, X38, X39, X41, X43, X44, X48, X49, X50, X51, X52, X53 | X1, X2, X4, X5, X8, X9, X10, X11, X13, X14, X16, X17, X19, X22, X23, X26, X27, X29, X30, X31, X33, X34, X35, X37, X38, X39, X41, X43, X44, X48, X49, X50, X51, X52, X53 | X2, X4, X5, X8, X9, X10, X11, X13, X14, X16, X17, X19, X22, X23, X26, X27, X29, X30, X31, X33, X34, X35, X37, X38, X39, X41, X43, X44, X48, X49, X50, X51, X52, X53 | X2, X4, X5, X6, X7, X9, X13, X17, X24, X26, X27, X28, X29, X31, X37, X41, X43, X45, X47, X52                                                  | X6, X7, X13, X24, X37, X41, X43, X45, X47, X52                                                                                                                | <b>X6, X7, X24, X25, X45, X47</b>                                                                                                                                          |
| <b>C1</b> | X18, X20, X36, X40, X42, X46                                                                                                                                                  | X18, X20, X21, X36, X40, X42, X46                                                                                                                                            | X12, X18, X20, X21, X36, X40, X42, X46                                                                                                                                       | X12, X18, X20, X21, X32, X36, X40, X42, X46                                                                                                                             | X1, X11, X12, X16, X18, X20, X21, X22, X30, X32, X33, X34, X36, X38, X40, X42, X46, X48                                                                             | X1, X8, X10, X11, X12, X14, X16, X18, X19, X20, X21, X22, X23, X32, X33, X34, X35, X36, X38, X39, X40, X42, X44, X46, X48, X49, X50, X51, X53 | X1, X2, X4, X5, X8, X9, X10, X11, X12, X14, X16, X18, X19, X20, X21, X22, X23, X32, X33, X34, X35, X36, X38, X39, X40, X42, X44, X46, X48, X49, X50, X51, X53 | <b>X1, X2, X4, X5, X8, X9, X10, X11, X12, X13, X14, X15, X16, X17, X18, X19, X20, X21, X22, X23, X26, X27, X28, X29, X30, X31, X32, X33, X34, X35, X36, X37, X38, X39,</b> |

|  |  |  |  |  |     |  |                                                                                                                                                                     |                                                                      |
|--|--|--|--|--|-----|--|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------|
|  |  |  |  |  | X51 |  | X27,<br>X28,<br>X29,<br>X30,<br>X31,<br>X32,<br>X33,<br>X34,<br>X35,<br>X36,<br>X38,<br>X39,<br>X40,<br>X42,<br>X44,<br>X46,<br>X48,<br>X49,<br>X50,<br>X51,<br>X53 | X40, X42,<br>X43, X44,<br>X46, X48,<br>X49, X50,<br>X51, X52,<br>X53 |
|--|--|--|--|--|-----|--|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------|

L'alternatif X3 reste constamment en tête de liste en préservant sa présence dans la catégorie 3 et ce même si l'on exige une performance meilleur de l'alternatif sur tous les critères ( $\lambda = 1$ ), a cet alternatif vient se joindre graduellement les alternatifs X25 (de C2 vers C3 pour un niveau de coupe 0.9), X15 (de C1 vers C3 pour  $\lambda = 0.85$ ), X6, X7, X24, X 28 (de C2 vers C3 pour  $\lambda = 0.75$ ), X45 et X47 (de C2 vers C3 pour  $\lambda = 0.65$ ), aucun changement pour un niveau de coupe  $\lambda = 0.6$ , X37 (de C2 vers C3 pour  $\lambda = 0.55$ ) et X4 (de C2 vers C3 pour  $\lambda = 0.5$ ).

Ces alternatifs qui ont migré vers d'autres catégories peuvent être considérés comme alternatifs venant en seconde position excepté le cas de l'alternatif X15 qui a migré vers une meilleure catégorie (de C1 vers C3) et ce grâce à l'assouplissement des conditions d'affectation.

La catégorie C2 contient les alternatifs X6, X7, X24, X25, X45, X47 (pour  $\lambda = 1$ ), ces alternatifs migreront pour un assouplissement des conditions d'affectation vers une meilleure catégorie (C3) graduellement faisant place à d'autres alternatifs qui viendront se loger (de la catégorie C1) et ce toujours à cause de la baisse du niveau de coupe  $\lambda$ , X13 (de C1 vers C2 pour  $\lambda = 0.9$ ), pareil pour X37, X41, X43, X52. Pour  $\lambda = 0.85$  on a X2, X4, X5, X9, X17, X26, X27, X28, X 29 et X 31 qui migrent de la catégorie C1 vers C2, pour  $\lambda = 0.75$  : X8, X10, X14, X19, X23, X30, X35, X39, X44, X49, X50, X53 ( de C1 vers C2), pour  $\lambda = 0.65$  : X1, X11, X16, X22, X33, X34, X38, X48, X51 ( de C1 vers C2), pour  $\lambda = 0.6$  : X32 (de C1 vers C2), pour  $\lambda = 0.55$  : X12 (de C1 vers C2), pour  $\lambda = 0.5$  : X21 (de C1 vers C2).

Pour la catégorie C1 : cette catégorie regroupe un nombre important d'alternatifs pour un niveau de coupe  $\lambda = 1$  (l'unanimité), ces alternatifs migreront (la majorité) graduellement vers les catégories supérieures pour des niveaux de coupe  $\lambda$  plus souple.

**Tableau 17 : L'erreur d'affectation**

| Type de changement (erreur) | $\lambda = 1$ | $\lambda = 0.9$ | $\lambda = 0.85$ | $\lambda = 0.75$ | $\lambda = 0.65$ | $\lambda = 0.6$ | $\lambda = 0.55$ | $\lambda = 0.5$ |
|-----------------------------|---------------|-----------------|------------------|------------------|------------------|-----------------|------------------|-----------------|
| I                           | 31            | 27              | 22               | 12               | 11               | 3               | 2                | 1               |
| II                          | 0             | 0               | 1                | 0                | 0                | 0               | 0                | 0               |
| Total des Changements       | 31/53         | 27/53           | 23/53            | 12/53            | 11/53            | 3/53            | 2/53             | 1/53            |

La stabilité des résultats des affectations est mesurée par au nombre et type des changements effectuées pour  $\lambda = 0.75$  et  $\lambda = 0.65$  (proches de la valeur de référence. La baisse de la valeur de  $\lambda$  correspond à 9 changements de type I et 0 changements de type II selon la procédure pessimiste cela présente des résultats assez bien puisque la sensibilité du résultat demeure faible pour des valeurs de seuil de coupe inférieur à 0.6, conte à la hausse de la valeur de  $\lambda$  le nombre de changements effectués devient important surtout avec un changement de type II, la sensibilité de résultat devient importante puisque la majorité des alternatifs subissent des changements ce qui est tout à fait raisonnable puisque plus le niveau de coupe st élevé plus la condition de sur-classement est exigeante. On peut dire donc que la sensibilité de l'affectation dépend de la valeur initiale de  $\lambda$ , ceci dénote une stabilité des résultats et une robustesse de la méthodologie.

### **Conclusion :**

La nature dynamique des marchés boursiers en combinaison avec la pléthore de facteurs internes et externes qui affectent le rendement des actions ainsi que l'énorme volume d'informations financières et boursières qui est accessible aux investisseurs et aux analystes boursiers, tout cela contribue à la complexité du problème d'évaluation des titres, du point de vue le nombre important de critères à prendre en considération pour l'évaluations des titres, c'est dans cette optique que s'inscrit cet article, consacré à l'application de méthodes multicritères dans une tentative d'évaluation des actions en vue de la constitution d'un portefeuille d'action dans le marché des valeurs mobilières de Tunis, l'utilisation d'UTA+ avait pour but d'aboutir à une classification de titres boursiers selon leurs utilités marginales, cette même classification à été raffinée grâce à l'utilisation d'ELECTRE TRI par une affectation des différentes actions en catégorie prédéfinis.

### **Bibliographie:**

1. Christian Hurson et Constantin Zopounidis; 1997; Gestion de Portefeuilles et Analyse multicritère ; Edition Economica. Paris
2. Dimitras, A.I. and Zopounidis, C. (1998), Multicriteria Decision Aid Methods for the Prediction of Business Failure, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.
3. Doumpos, M. and Zopounidis, C. (1998), "Developing a multicriteria decision support system for financial classification problems: The FINCLAS system", Optimization Methods and Software, 8, 277-304.
4. Kamaratou, I, Zopounidis, C. and Despotis D.K.(1998), "Portfolio selection using the ADELAIS multiobjective linear programming system", Computational Economics, 11/3(1998), 189-204.
5. Le site web de la Bourse des valeurs Mobilières de Tunis <http://www.bvmt.com.tn/publications/?view=historiques>
6. Matsatsinis, N.F, Zopounidis, C. and Doumpos, M. (1996), "Developing a multicriteria knowledge- based decision support system for the assessment of corporate performance and viability: The FINEVA system", Fuzzy Economic Review, 1/2, 35-53.
7. Michael Doumpos and Constantin Zopounidis ; 2004; Multicriteria Decision Aid Classification Methods ; - Applied Optimisation Volume 73. Technical University of Crete; Departement of Production Engineering and Management; Financial Engineering Laboratory. University Campus, Chania, Greece. By Kluwer Academic Publishers Dordrecht.
8. Siskos, J. (1980). Comment modeliser les preferences au moyen de fonctions d'utilite additives, *RAIRO Recherche Operationelle*, 14, 53-82.
9. W. Halimi, N. Benkhaldi, A. Smahi , 2010, Décision Financière et analyse multicritère approche théorique ; Revue Européenne du droit social. Volume IX – issue 4 - numéro 9. pp 99 – 109.
10. Zopounidis, C. (1987), "A multicriteria decision making methodology for the evaluation of the risk of failure and an application", Foundations of Control Engineering, 12/1, 45–67.
11. Zopounidis, C. (1995), Evaluation du Risque de Défaillance de l'Entreprise: Méthodes et Cas d'Application, Economica, Paris.
12. Zopounidis, C. (1999), "Multicriteria decision aid in financial management", European Journal of Operational Research, 119, 404-415.
13. Zopounidis, C. and Doumpos, M. (2000a), Intelligent Decision Aiding Systems Based on Multiple Criteria for Financial Engineering, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.
14. Zopounidis, C. and Doumpos, M. (2000b), "INVESTOR: A decision support system based on multiple criteria for portfolio selection and composition", in: A. Colomi, M. Paruccini and B. Roy (eds.), A-MCD-A (Aide Multi Critère à la Décision – Multiple Criteria Decision Aiding), European Commission Joint Research Centre, 371-381.

## **Migration de retour et les caractéristiques de l'investisseur**

***Belmimoun Abdennour***

*Maître de Conférence  
Faculté des sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Université de Mascara*

***Bouhlal Fatima***

*Maître Assistante  
Faculté des sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Université de Mascara*



### **Résumé:**

Dans le présent travail de recherche, nous proposons, à travers un essai empirique, un nouveau regard sur les enjeux économiques de la migration internationale et les effets des Transferts de fonds par les migrants de retour dans le développement des pays d'origine.

Notre recherche vise à 'évaluer la contribution des envois de fonds à l'augmentation de la consommation des ménages ou de l'investissement. Contrairement aux autres études sociologiques sur le phénomène de la migration en Algérie. Notre étude vise à enrichir le cadre de la migration Algérienne, et d'accomplir les études précédentes a travers les enquêtes et d'apporter de nouveaux résultats reflétant les effets de la migration et leurs relations au Développement. Enfin nous avons choisi de mener une étude complémentaire, à caractère Micro-économique, et qui se focalise sur la migration de retour au pays d'origine en particulier en Algérie. Elle explique comment le migrant de retour contribue au développement de son pays d'origine à travers le canal investissement. Nous allons voir les caractéristiques des migrants de retour et la manière dont les envois de fonds sont utilisés ainsi les facteurs qui influencent la répartition de ces transferts.

**Mots Clefs:** Migration internationale, transferts de fonds, migration de retour.

## **1. Introduction**

La migration internationale est un phénomène mondial qui gagne en ampleur, la complexité et l'impact. Rares sont les populations et les territoires qui n'ont pas été touchés par les flux migratoires. La migration constitue actuellement une des problématiques majeures de l'économie mondiale. Elle demeure au cœur des débats de politique économique et sociale tant dans les pays de départ que dans les pays d'accueil. En effet, la nature et l'importance des flux migratoires ont un impact différent mais significatif sur les économies des pays concernés.

L'augmentation de ces mouvements migratoires est à la fois un gain, une menace et une charge tant sur les pays d'accueil que sur les pays d'origine. Elle se constituerait en une main d'œuvre à la production, si elle est bien intégrée. Le phénomène migratoire est donc très complexe et revêt divers effets et reste controversé. Pour cela, on va essayer de donner un regard clair dans ce chapitre qui est consacré de deux sections : Définitions et concepts de base et les effets de la migration sur les économies d'origine et d'accueil. Comme au début des années 90, de nouvelles recherches sont apparues, qui offrent de nouvelles perspectives plus optimistes concernant les effets de la migration sur les pays d'origines, et la possibilité de changer l'impact négatif engendré par la fuite des cerveaux, à un impact positif résultant par les migrants de retours après avoir acquis de nouvelles compétences et les remises de fonds, ce qui veut dire la possibilité de transformer « brain drain with a brain gain » dans ce mémoire,

on considère les investissements comme un outil positif pour compenser l'impact négatif de la fuite des cerveaux en Algérie, dans ce cadre il se pose alors le questionnement de savoir : Quels sont les déterminants de la migration de retour dans le processus d'investissement en Algérie ?

## **2. La nouvelle théorie du rattrapage économique**

### **2.1 L'effet incitatif sur l'investissement à la capitale humaine**

L'investissement en capital humain dans les pays migratoires est une force motrice et une valeur ajoutée pour les pays d'origine, donc les migrations sont vues comme un levier de croissance et d'investissement en éducation. En effet, l'incitation à l'immigration va augmenter dans les pays en développement et sa génère un impact positif contrairement au pays du départ qui causera une perte nette des personnes qualifiées surtout si ceux qui ont réussi professionnellement à l'étranger cela permettra de créer une motivation pour d'autres personnes des pays d'origines.

En ce qui concerne l'effet incitatif sur l'investissement en éducation, plusieurs études empiriques menées par Bein (2001) montrent que la probabilité de migrer a un impact positif sur la formation de capital humain dans les pays d'origine. Bein et al (2008) ont étudié la migration par niveau d'études. Dacquier et Marfouk<sup>1</sup>, Lodipian, (2009) voit que les individus migrants sont comme un outil pour augmenter l'investissement en éducation, ainsi Dacquier et rapport (2007) a montré que sur le long terme les populations qui ont un niveau élevé d'éducation ont un impact positif qui entraîne un gain de cerveaux pour les pays d'origine et à court terme elle a un impact négatif et elle constitue une perte nette pour les pays émetteurs.

---

<sup>1</sup> NATALIA., Buga, « Les diasporas comme ressource d'intégration dans l'économie mondiale », Université de Grenoble, (Aout, 2006), P.500 .p70

## **2.2 Le modèle du rattrapage par les migrations de retour**

La migration de retour a permis aux migrants de transmettre à leur pays d'origine : le capital financière, de nouvelles compétences acquises à l'étranger, la participation à des réseaux scientifiques et d'affaires facilitant la circulation du savoir technologiques et industriel, la propension pour l'innovation, la motivation pour crée leurs propres entreprises qui permettras la création des nouveaux emplois et la réduction du taux de chômage , l'augmentation de la productivité et le développement économique au pays.

Dustman et Kirsch kamp (2001) ont montré que la plupart des migrants choisissent de créer leurs affaires ou de ne pas travailler et que les personnes qualifier restent actives après leur retour, Aussi les migrants de retour ramenés les nouvelles technologies ce qui conduits à diminuer l'écart entre les deux parties du monde. Borjas et Bratsberg (1996) ont montré que les personnes qui réussissent celle qui visent le plus à quitter leur pays. Dustman (2003) à expliquer la migration de retour autrement, il a indiqué que les migrants décident de retourner durant leur vie active, et ça donne un effet positif sur les non-migrants de bénéficier leur expérience<sup>2</sup>

La migration du retour est un phénomène qui pousse les pays migratoire à revoir leur politiques d'immigration visant l'accroissement des visas temporaire aux dépends des visas permanents dans le but de diminuer l'émigration des personnes qualifiées et diminuer l'incitation à investir en éducatons en créant un handicap pour les personnes qui veulent s'installé a l'étranger. Le système de rémunération dans les pays d'accueil n'est pas bénéfiques pour les migrants qui ont moins de compétences par apport des migrant compétents et qualifier. L'immigrant est influencé par des facteurs tels que les conditions de vie et de travail dans le pays de destination les en comparent à celles des pays d'origine.

## **2.3 Le modèle du rattrapage par les remises du fonds**

Ce modèle montre que les migrants peuvent contribuer dans le développement dès leur pays d'origine sans être physiquement présent à travers les envois de fonds. Ce dernier compense l'impact négatif engendré par la fuite des cerveaux

Les études mener dans ce cadre montre que le montant reçu de la part des migrant sont utiliser non seulement pour la consommation mais aussi pour consacrer pour les investissements productive, Mora et Taylor(2005) indique que les transfère des fonds ont réduit la pauvreté dans les pays d'origines ces dernier précisent que les somme envoyer par les migrant sont une importante source d'existences , Guatemala et Adams (2006) mettent le point sur la constitution de 50a 60% des revenus des ménages grâce à les flux financières envoyer par les migrants et pour la majorité d'eux préfères investir ces sommes que de les destiner pour les biens de consommation et considèrent que ces somme comme un revenue incertain et vau mieux les investir<sup>3</sup>

## **3. Méthodologie de L'enquête de terrain :**

Nous avons choisi l'analyse descriptive bilatérale, qui a utiliser l'étude indépendante avec des variables changeantes afin d'analyser les relations bilatérales. Ces modèles se composent de (tableaux croisés, et le test du chi carré (Chi-Square), Lorsque ces méthodes caractérisés par sa solvabilité pour les fins de l'étude, Surtout que le modèle de la variable dépendante à étudier c'est de savoir si le migrant de retour en Algérie investie ou il n'investit pas est le type de bilatérale (1,0).

<sup>2</sup> NATALIA., Buga, « *Les diasporas comme ressource d'intégration dans l'économie mondiale* », Université de Grenoble,(Aout,2006),P.500 .p 74

<sup>3</sup> NATALIA., Buga, « *Les diasporas comme ressource d'intégration dans l'économie mondiale* », Université de Grenoble,(Aout,2006),P.500 .p75,76



Nous avons utilisé le test du chi-carré pour examiner le degré ou coefficient de fiabilité, et la signification statistique des différences qui peuvent être déclenchées par des variables indépendantes sur la variable dépendante statistiquement significative au niveau de moins de 0,5.

Nous avons traité le calcul des moyennes et des écarts pondérés standard, ainsi que le coefficient de variation, pour toutes les variables de l'étude et ça afin d'adapter cette méthode avec le but de l'étude et représentés à trouver les raisons les plus importantes qui ressortent devant le retour des migrants en investissements. Mais avant cela, nous avons donné une définition de l'échantillon et ces caractéristiques.

### 3.1 L'échantillon de l'étude :

L'échantillon de l'étude représente un groupe de population des migrants de retour en pays d'origine qui se trouvent dans la patrie du nord-ouest de l'Algérie, Et qui comprend les communes suivantes: (Tlemcen, Oran, Mascara, Relizane, Ain Temouchent, Mostaganem et Sidi Bel Abbas), Nous ne pouvons pas connaître la taille de la population de la zone d'étude, et ce dernier dus au manque des données concernant les migrants de retour et pour cette raison des questionnaires ont été distribués sur la base de la population dans chaque commune. Et à l'aide de l'équation de Richard Geiger<sup>4</sup>, 384 questionnaires ont été distribués et 169 questionnaires ont été récupérés comme indiqué dans le tableau (01)

**Tableau (01) représente le nombre de questionnaires distribués et récupéré dans chaque commune**

| La commune     | Population   | Ratio de la population | Nombre de questionnaires distribués<br>Pour chaque commune | Les questionnaires récupérés |
|----------------|--------------|------------------------|------------------------------------------------------------|------------------------------|
| Tlemcen        | 949 135,00   | %16,87                 | 65                                                         | 28                           |
| Sidi Bel Abbas | 604 744,00   | %10,75                 | 41                                                         | 18                           |
| Mostaganem     | 737 118,00   | %13,10                 | 50                                                         | 22                           |
| Mascara        | 784 073,00   | %13,94                 | 54                                                         | 24                           |
| Oran           | 1 454 048,00 | %25,84                 | 99                                                         | 44                           |
| Ain temouchet  | 371 239,00   | %6,60                  | 25                                                         | 11                           |
| Ghelizane      | 726 180,00   | %12,91                 | 50                                                         | 22                           |
| Totale         | 5 626 537,00 | %100,00                | 384                                                        | 169                          |

**Source:** préparé par l'étudiant selon le Bureau national des statistiques en 2008.

A travers tableau (01) qui montre un certain nombre de questionnaires distribués et récupérés, nous pouvons voir que le nombre de questionnaires distribués pour chaque commune n'est pas de façon aléatoire ni équitable entre les communes, Mais ils ont été distribués selon la population de chaque commune, et on voit aussi que de 384 questionnaires distribués il y'a 169 qui ont été récupéré et qui représente environ 44,01%

### 3.2 La méthode de collecte de données :

Les données ont été collectées à travers des questionnaires de façon d'interview avec l'échantillon choisis et conformément aux objectifs de l'étude , L'objectif principal de suivre cette méthode est

$$n = \frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N} \left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1\right]}$$

pour augmenter le taux de réponse et aussi pour répondre à toutes les questions peuvent être émises par les migrants de retour, En ce qui concerne la période de temps dans laquelle les questionnaires ont été distribués et la récupération a été étendue à partir de Février 2012 jusqu'à Novembre 2013. Le contenu du questionnaire a été axé sur la collecte d'informations nécessaires concernant les questions suivantes:

Les conditions socio-économiques et les caractéristiques sociodémographiques des rapatriés avant le départ de l'Algérie, au cours de la migration et à leur retour dans leurs pays d'origine.

- ♦ Raisons pour quitter le pays et pour le retour en Algérie.
- ♦ Les situation familiales des migrants et leurs caractéristiques.
- ♦ Processus de retour en Algérie et la perspective de séjour.
- ♦ La nature de leurs retours et le lieu de naissance.
- ♦ Le travail après leurs retours en Algérie.
- ♦ Les transferts de fonds des migrants retourné dans leurs pays d'origine.

### 3.3 Préparation des données pour l'analyse :

Avant de se lancer dans l'analyse des données, nous avons numéroté et re-encoder le questionnaire, Il a été par la suite entré les données en utilisant le progiciel de statistiques pour les sciences sociales (SPSS 20), Qui comprend des méthodes statistiques qui sont nécessaires dans l'analyse des données de l'étude. L'étude a pris la matrice de données, nous trouvons dans ses rangs les diverses données sur les migrants rapatriés qui avaient été interrogés.

### 3.4 Les variables de l'étude et définition de l'échantillon :

#### - Les variables de l'étude :

Pour identifier les caractéristiques les plus importantes des migrants de retour, Nous avons compté sur une série de variables inclus à la fois (Âge, sexe, situation familiale, lieu de naissance, la décision de revenir, L'histoire de la migration, la décision de retour permanent, la décision de retourner l'intervalle, La décision de ne pas procéder à la forme de retour, les transferts de fonds). Comme pour la variable dépendante est la décision des migrants de retour d'investir ou ne pas investir dans leur pays d'origine.

### 3.5 L'investissement entre les déterminants des migrants et des obstacles :

Déterminer la relation entre les caractéristiques personnelles des migrants et les investissements :

Afin de déterminer l'impact des caractéristiques personnelles des migrants de retour sur la décision d'investir ou de ne pas investir, Nous avons choisi de tester l'hypothèse à travers les tableaux croisée et le teste de chi-carré  $\chi^2$ .

Le tableau suivant montre les résultats obtenus entre les variables indépendantes liées aux caractéristiques personnelles des migrants et la variable dépendante concernant la prise de décision par les migrants de retour d'investir ou de ne pas investir.

**Tableau (02) montre le teste de ( $\chi^2$ )**

| Caractéristique                                    | $\chi^2$ | Le teste de signification |
|----------------------------------------------------|----------|---------------------------|
| L'âge                                              | 1,070    |                           |
| Le sexe                                            | 1,471    | 0,172                     |
| <b>Situation familiale</b>                         | 2,052    | 0,111                     |
| <b>Lieu de naissance</b>                           | 3,839    | 0,036                     |
| <b>L'histoires de migration</b>                    | 0,002    | 0,613                     |
| <b>Retour permanent</b>                            | 0,455    | 0,320                     |
| <b>Retour temporaires</b>                          | 0,376    | 0,378                     |
| <b>pas décider encore la nature de leur retour</b> | 0,460    | 0,336                     |
| Le travail                                         | 0,338    | ,3520                     |
| Les transferts de fonds                            | 3,550    | ,043                      |

Pour tester s'il y'a un effet significatif entre les caractéristiques personnelles des migrants de retours et l'investissement dans le pays d'origine, Nous avons utilisé le teste de chi-carré comme

indiqué dans le tableau (14). Qui nous montre les résultats de ce teste et à travers l'analyse statistique nous pouvant voir que les valeurs de teste de chi-carré calculées pour les variables indépendantes le lieu de naissance des migrants et les transferts de fonds, étaient respectivement de (3.83), (3.55), et avec un niveau de signification de (0.036), (0.043). Et ce niveau est inférieur par rapport au niveau de signification acceptable et qui représente (0.05). Et par conséquent, nous disons qu'il y a un effet significatif entre les variables indépendantes qui représentent les caractéristiques des migrants qui sont le lieu de naissance et les transferts de fonds et l'investissement dans le pays d'origine. Comme aussi les autres valeurs de teste de chi-carré calculées des variables indépendantes tels que l'âge, le sexe, la situation familiale, l'histoire de la migration Algérienne, le retour permanent, le retour temporaires, pas encore décider la nature de retour, et le travail des migrants sont respectivement comme de suite : (1.070) (1.471) (2.052) (0.002) (0.455) (0.376) (0.460). Avec un niveau de signification supérieure du niveau spécifié et donc il n'y a pas un effet significatif entre les caractéristiques de l'âge, le sexe, la situation familiale, l'histoire de la migration Algérienne, le retour permanent, le retour temporaires, pas encore décider la nature de retour, le travail et avec l'investissement dans le pays d'origine.

### 3.6 L'identification des raisons importantes de ne pas investir :

Afin d'identifier les raisons les plus importantes pour la réticence des migrants dans l'investissement, Nous nous sommes fondés sur le coefficient de variation, lorsqu'on a utilisé L'échelle Likert Quintet (tout a fait d'accord = 5; d'accord = 4; a peu près d'accord = 3; pas d'accord = 2; pas du tout d'accord = 1) Pour mesurer la réponse du migrant avec les raisons qui entravent l'investissement comme un indicateur important. Où l'importance croissante de l'une des raisons étant mesurée, plus la valeur du coefficient de variation petite, et si la valeur est plus grande cela explique que la raison de ne pas investir est d'une faible importance. Les résultats de cette mesure sont présentés dans le tableau ci-après, l'utilisation de coefficient de variation à travers les fonctions de Moyenne arithmétique et La déviation standard. Et le tableau (15) montre le coefficient de variation et la répartition des raisons principales qui entrave l'investissement des migrants de retour en Algérie selon leurs importances.

Ce qu'on peut remarquer à travers le tableau c'est que l'obstacle administratif vient au premier rang comme un facteur qui représente un coefficient de variation égale a (0.25736), Cela montre que l'échantillon étudié accorde une grande importance sur cet élément comparaison avec les autres éléments, et nous constatons que l'élément de manque de volonté d'investir est classée en deuxième place avec un coefficient de variation égal à (0,37246), et l'élément de manque de marchés dans en Algérie arrivé en troisième place par un facteur de variation estimé (0,49253). En ce qui concerne les éléments restants incluent les problèmes de santé, le manque de capitaux et le manque de formation et classée les dernière avec un coefficient de variation respectivement de (0.50565) (0.50681) (0.52581).

**Tableau (03) représente les obstacles de l'investissement des migrants de retour :**

| Raisons de ne pas investir après le retour des migrants | N   | Moyenne arithmétique | La déviation standard | Coefficient de variation | Classement par ordre d'importance |
|---------------------------------------------------------|-----|----------------------|-----------------------|--------------------------|-----------------------------------|
| Le manque de capitaux transférer                        | 169 | 2.35                 | 1.191                 | 0.50681                  | 5                                 |
| Le manque de formation                                  | 169 | 1.86                 | .978                  | 0.52581                  | 6                                 |
| Problèmes et contraintes administratif                  | 169 | 4.01                 | 1.032                 | 0.25736                  | 1                                 |
| Le manque des marchés                                   | 169 | 2.81                 | 1.384                 | 0.49253                  | 3                                 |
| Problèmes de Santé                                      | 169 | 2.30                 | 1.163                 | 0.50565                  | 4                                 |
| Non vouloir                                             | 169 | 3.34                 | 1.244                 | 0.37246                  | 2                                 |

A travers ces résultats réel, nous pouvons dire que les caractéristiques qui définissent l'investissement des migrants tout en retournant au pays d'origine Représenter dans les envois de fonds et le lieu de naissance lorsque la première joue un rôle très important dans le financement des

projets d'investissement à travers la fourniture de liquidité, Afin de ne pas recourir à des immigrants d'autres méthodes de financement Afin de ne pas recourir a d'autres méthodes de financement Et qui augmentent le niveau de danger d'une part, et la difficulté de les obtenir sur l'autre côté.

La seconde propriété est le lieu de naissance des migrants et nous notons que les migrants de retour et qui sont nés dans des endroits ruraux (la campagne), Investissent au niveau de leurs villages en leur fournissant des terres agricoles, et l'expérience acquise ainsi que la main-d'œuvre qualifiée et celle qui sont pas éligibles, Et qui sont dans la plupart des cas, de la même famille. Ces résultats ont été compatibles avec l'étude de Lucas (1987).

Les résultats ont infirmé l'impact de la situation familiale dans la décision d'investissement des migrants de retour. Au niveau microéconomique les avantages de la migration sont incontestables, visant directement les besoins des ménages. Même plus, il semble que la situation familiale n'a pas une signification dans la prise de décision des migrants dans L'investissement.

#### **4. Conclusion**

Par conséquent, l'importance de cette analyse consiste dans le potentiel de valeur des investissements dans la stimulation de la croissance économique. Un des autres directions de poursuivre cette étude est d'estimer les principales raisons et contraintes qui entravent les investissements des migrants de retours. Comme on infirme la deuxième hypothèse concernant les principales raisons qui entravent les investissements des migrants de retour, comme on a trouvé dans les résultats après avoir calculé le coefficient de variation que les problèmes administratifs ainsi que le non vouloir des migrants sont les contraintes principales d'investir dans en Algérie. Mais nous devons garder à l'esprit que la migration n'est pas une condition suffisante en ce sens car elle ne contribue pas au développement de L'Algérie par lui-même. L'immense potentiel de la migration peut être mis en évidence dans la mesure où l'Algérie parvient à se placer sur la voie du développement; dire si elle parvient à assurer quelques conditions indispensables pour une vie décente: un climat économique et politique stable pour attirer les investissements; un système social équitable non corrompu; un système judiciaire équitable. Les effets positifs de la migration dépendent de la capacité du pays d'origine pour bénéficier du potentiel de développement des migrations. Par exemple, les programmes destinés à encourager les envois de fonds de placement ont des effets faibles que les risques encourus par les investissements sont perçus comme trop élevé en raison d'un climat économique ou politique instable; ils ne seront pas atteints en dépit de l'existence de politiques d'encouragement de l'investissement. Mais d'autre part, l'amélioration de l'environnement économique contribuera à l'investissement des fonds envoyés par lui-même, même si de telles politiques sont absentes. Les politiques pour encourager les migrants à retourner dans leurs pays d'origine sont un autre exemple. Ces programmes ne peuvent pas être efficaces. Si le climat social, économique ou politique est défavorable, l'émigré ne reviendra pas dans le pays d'origine, quelles que soient les mesures visant à stimuler le retour; l'émigrant peut revenir, mais il va revenir à l'étranger plus tard. L'amélioration du niveau de vie contribuera au retour des émigrés et le découragement de l'émigration, sans mettre en œuvre des mesures à cet effet. nous pouvons dire que les caractéristiques qui définissent l'investissement des migrants tout en retournant au pays d'origine Représenter dans les envois de fonds et le lieu de naissance, et nous notons que les migrants de retour et qui sont nés dans des endroits ruraux (la campagne), Investissent au niveau de leurs villages en leur fournissant des terres agricoles, comme nous avons conclu dans les résultats que les problèmes administratifs ainsi que le non vouloir des migrants sont les contraintes principales d'investir dans en Algérie.

#### **Bibliographie :**

1. BESTY. Teresa. Brody, " Opening the Door: Immigration, Ethnicity, and Globalization in Japan", *East Asia*, Ed. ( New York, N.Y), 1972, P.57
2. DOUGLAS. S. Massey, « Why Does Immigration Occur? A Theoretical Synthesis », *The Handbook of International Migration : The American Experience*, Ed. Par Charles Hirschman et al., New York, Russell Sage Foundation, 1999, p.35.

3. ELAINE.,P. Congress & ERNANDO., Chang-Muy," Social Work with Immigrants and Refugees: Legal Issues, Clinical Skills and" ,ED.LLC publishing company, New York,2009, P. 465
4. GRAZIELLA., Caselli, JACQUES., Vallin, GUILLAUME., Wunsch « Démographie: analyse et synthèse. Les déterminants de la migration. IV » Edition de l'institut des études démographique France 2003 p 56
5. HEIN., de Haas, «Remittances, Migration and Social Development » Social Policy and Development, Programme Paper Number 34, United Nations Research Institute for Social Development, Printed in Switzerland (October,2007), p 38
6. JEREMY. I. Bulow, & LAWRENCE.,H. Summers, "A Theory of Dual Labor Markets with Application to Industrial Policy, Discrimination, and Keynesian Unemployment" Journal Of Labor Economic,Universitu of Chicago.,1986, Vol.04,n.03, P380
7. Kostas.,G. Stamoulis," Food, Agriculture, and Rural Development: Current and Emerging Issues for economic analysis and policy research" economic and social department,Rome.Italy,2001,p.201
8. LUCIA., Kurekova,, " Theories of migration: Conceptual review and empirical testing in the context of the EU EastWest flows" University College London p08-09
9. MARIE., Laurence Flahaux, , « Retourner au Sénégal et en RD Congo: Choix et contraintes au cœur des trajectoires de vie des migrants », Louvaine,la Neuve .Belgique,2013,P. 335.
10. MADO., Awissi SALL., « Migration Interne Et Migration International Au Sénégal : Que Représente Dakar dans cette dynamique ? », 2008.
11. MAURICIO., Aranzazu.,« une étude exploratoire De L'espace Transnational Mexique Montréal»,2012.
12. MAREK., Kupiszewski, «International Migration and the Future of Populations and Labour Force Resources in Europe », Institute Of geography and spatial Organization of the polish Academy of science Poland. Tawarda, 2013.P.350
13. ROEL. Jenison., " Economic theories of international migration and the role of immigration policy " Research & Documentation Centre of the Dutch Ministry of Justice.2500 ED. The Hague, the Netherlands.
14. STEVEN. J. GOLD., & Stephanie J. Nawyn, "Routledge International Handbook of Migration Studies" New York, 2013, p 609.
15. J. Edward Taylor, « Migrations: nouvelles dimensions et caractéristiques Causes, conséquences et répercussions En termes de pauvreté rurale » Département de l'agriculture et des ressources Université de Californie, Davis, Etats-Unis.
16. ALISHER.Juraev.Rahmatullaevich, "Labor Migration from Uzbekistan: Social and Economic Impacts on Local Development», University of Trento School of Social Sciences, (2012, juin), p197
17. NATALIA., Buga, « Les diasporas comme ressource d'intégration dans l'économie mondiale », Université de Grenoble,(Aout,2006),P.500 .
18. ALESSANDRO.,Monsutti, «Migration et développement: une histoire de brouilles et de retrouvailles», Migration et développement: un mariage arrangé, Vol. 27, n°2, 2008, p. 23.
19. DOUGLAS. S. Massey., JOAQUIN. Arango., GRAEME., Hugo, Ali Kouaouci, ADELA., Pellegrino, J. EDWARD., Taylor " Theories of International Migration: A Review and Appraisal" Population and Development Review, Vol. 19, No. 3 (Sep., 1993), pp. 431-466,
20. HEIN., de Haas., « Migration et développement : Une perspective théorique », Version traduite d'un article publié sous sa forme finale et définitive, International Migration Review, Volume 44 (1), 2010, 227-264.

UNIVERSITE ZIANE ACHOUR DE DJELFA  
FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET DE GESTION  
ET SCIENCES COMMERCIALES



# REVUE

## CAHIERS ECONOMIQUES

*Périodique Scientifique Semestrielle Publiée Par la Faculté des Sciences Economiques,  
Sciences Commerciales et Sciences de Gestion \_ Université de Djelfa*

*Issue No 11  
Dul'hidja 1436h / Septembre 2015*